

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (308)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	40
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	47
حقوق الانسان في العالم	163



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

حقوقيون يطالبون بنظام للرعاية الصحية يكفل للمكبلين حقوقهم

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 رمضان 1432 هـ - 4 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/294731>

جدة - سارة المطيري
اعتبر رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى الدكتور مشعل العلي ظاهرة تقييد المرضى النفسيين، سلباً لحقوق الإنسان.
وأكد لـ«الحياة» أن ظاهرة «المكبلين» في السعودية تكاد تكون من القضايا الملحة التي تتطلب إطاراً محدداً لحل مسألتهم بما يتناسب مع ما لهم من حقوق إنسانية وطبيعية وحقوق كفلتها لهم الشريعة الإسلامية.
ورأى العلي أن اللجوء إلى تقييد المريض النفسي عمل غير إنساني، مطالباً المجتمع والجهات الحكومية، خصوصاً الجهات الصحية، بأن توفر لهم نظاماً يحميهم من الضرر ومن إيقاع العقوبة والأذى عليهم، والإبلاغ في حال اكتشاف مثل هذه الحالات.
من جهته أشار الاختصاصي النفسي الدكتور جمال الطويرقي إلى أن ثقافة الجهل لدى الأسر تجاه المريض النفسي لا تزال موجودة في العالم العربي، إذ تلجأ بعض الأسر إلى تقييد مريضها خوفاً من عدم وجود طبيب أو سرير له في المستشفى.
ولفت الطويرقي إلى أن حل هذه المشكلة يكمن في تسهيل وصول الخدمات الصحية والنفسية إلى المريض، وتفعيل خدمات الطب المنزلي، مبدئياً خشية من إهمال هذه الحالات، ما يولد لديها نوعاً من العنف تجاه المجتمع.
وقال: «إنه يمكن علاج 70 في المئة من المصابين بالانفصام، و 80 في المئة من المصابين بالاكتئاب يستجيبون للعلاج»، وأضاف: «أحياناً يكون لدى المريض فصام ذهاني ويحتاج إلى العلاج فترة طويلة، لذا لا بد من تطبيق قانون يمنع ربط أو حبس المريض من دون رغبته مثل بقية الدول الأخرى، وذلك بأن يدخل المستشفى إذا كان يشكل خطراً على نفسه ويمنع من الخروج بناءً على تقييم استشاريين ووجود لجنة مكونة من قاض وطبيب نفسي وطبيب عام وعضو في جمعية حقوق الإنسان».
ومن جانبه، أشار رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني إلى أن مثل هذه الحالات تكثر في المنطقة الغربية، إذ يشتكي بعض أهالي المرضى النفسيين من عدم حصولهم على الخدمات الطبية والنفسية لمرضاهم، ما يضطرهم إلى تقييدهم.
وطالب القحطاني بحصر أعداد المقيد من المرضى النفسيين والتنسيق مع أسرهم وجلبهم إلى الأمكنة التي تراعي حقوقهم وتقديم لهم الضروريات المناسبة، مشيراً إلى أن بقاءهم مقيد في منازلهم مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان والشريعة الإسلامية.

كثرة القضايا والشكاوى كشفت جهل المواطنين بحقوقهم

المصدر: جريدة شمس الخميس 4 رمضان 1432 هـ - 4 أغسطس 2011م

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=140441>

الجبيل. محمد الزهراني

تعتزم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بعد شهر رمضان المبارك البدء في تكثيف محاضراتها وندواتها التثقيفية لعموم المواطنين في كافة فروع الجمعية بالمملكة.

وأوضح المشرف العام على الشؤون المالية والإدارية بالجمعية خالد الفاخري لـ «شمس» أن الجمعية ستطلق بعد شهر رمضان المبارك العديد من المحاضرات والندوات في كافة فروعها بالمملكة؛ لتثقيف المجتمع السعودي بالواجبات والحقوق التي له وعليه «سنسلط الضوء أيضا على كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وسنقوم بإيضاحها بشكل تفصيلي لكافة المواطنين».

وعن نسبة جهل المواطنين بحقوق الإنسان، أكد وجود نسبة كبيرة من المواطنين تجهل حقوقها وواجباتها، كما أن البعض لا يعرف ما له وما عليه أيضا، مبينا أن الهدف من تكثيف المحاضرات والندوات زيادة الوعي الحقوقي للفرد وواجباته، وتزويد جميع أفراد المجتمع بكافة الحقوق التي لهم والواجبات التي عليهم.

ولفت إلى أن كثرة القضايا والشكاوى التي وردت للجمعية كشفت جهل المواطنين بحقوق الإنسان. وعن المناطق التي يكثر فيها استقبال الشكاوى والقضايا، ذكر الفاخري «لم تتركز قضايانا على منطقة معينة، ولكن هناك بعض القرى والأرياف ممن يغيبون عن وسائل الإعلام، يكون إلمامهم بالاتفاقيات الدولية قليلا وبالتالي هم يحتاجون إلى معرفة أكثر بالأنظمة والواجبات».

إلى ذلك، كشف تقرير أصدرته الجمعية أن العام 1431 هـ شهد زيادة في عدد القضايا المسجلة حيث بلغت 4783 قضية بنسبة 19 % من إجمالي القضايا منذ التأسيس، حيث حقق أعلى نسبة بين كل الأعوام، كما سجل زيادة بنسبة 3 % عن العام الماضي، وبلغت القضايا القضائية المسجلة ما نسبته 10 % من إجمالي القضايا القضائية الواردة، والقضايا الإدارية المسجلة نسبة 22 %، وقضايا السجناء 17 %، والقضايا العمالية 19 %، فيما بلغت نسبة قضايا العنف الأسري المسجلة 20 %، وقضايا الأحوال الشخصية 19 %، وبلغت نسبة قضايا العنف ضد الطفل 53 %.

وأوضح التقرير للعام نفسه أن المقر الرئيس للجمعية في الرياض سجل زيادة في عدد القضايا الواردة له حيث بلغت 17 % من إجمالي القضايا الواردة له منذ تأسيسه بنسبة زيادة قدرها 3 % عن العام الماضي، وحقق فرع الشرقية زيادة في عدد القضايا الواردة له حيث بلغت نسبتها 31 %، وبلغت نسبة قضايا فرع جازان 29 % وحقق أعلى نسبة من إجمالي القضايا الواردة للفرع منذ تأسيسه بنسبة زيادة قدرها 8 % عن العام السابق، كما شهد مكتب مكة ارتفاعا في عدد القضايا حيث بلغت 29 % وبذلك يكون حقق أعلى نسبة من إجمالي القضايا الواردة للفرع منذ تأسيسه بنسبة زيادة قدرها 1 % عن العام الماضي.

كما شهد العام 1431 هـ تراجع في عدد القضايا الواردة في فرعي جدة والجوف، حيث بلغت نسبة القضايا الواردة إلى فرع جدة 8 %، وبلغت نسبة القضايا الواردة لفرع الجوف 20 % من إجمالي القضايا الواردة للفرع منذ تأسيسه، فيما بلغ عدد القضايا الواردة لفرع المدينة المنورة 205 قضية حيث افتتح الفرع في شهر جمادى الأولى من العام 1431 هـ.

دراسة: قلة المؤهلين تعوق جهود الوقاية من العنف الأسري

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 رمضان 1432 هـ - 4 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/294452>

الرياض - «الحياة»

أكدت دراسة سعودية أن قلة الدعاة المؤهلين وندرة الدورات التدريبية تعوقان الجهود الدعوية في الوقاية من العنف الأسري. وطالبت بتفريغ الدعاة المؤهلين للعمل في الجهات المعنية بالتعامل مع الفئات المعنفة، وتوظيف الداعيات المؤهلات للعمل في أوساط النساء، وإنشاء لجنة وطنية عليا للوقاية من العنف الأسري، وإعداد خطة طوارئ لوقاية الطلاب والطالبات (ضحايا العنف)، وإلزام المقبلين على الزواج بإجراء فحوص الصحة النفسية كمطلب رئيس لإتمام العقد.

واعتبرت الدراسة التي أجراها الدكتور وليد السعدون بعنوان «الجهود الدعوية الوقائية من العنف الأسري»، أن «أهم السمات المشتركة في «المعنفين» هي جهلهم بحقوقهم وواجباتهم الأسرية أولاً، وجهلهم بحكم العنف الأسري ثانياً، وجهلهم بمفهوم العنف الأسري ثالثاً»، مشيرة إلى أن المعوقات التي تعترض الجهود الدعوية في مجال الوقاية من العنف الأسري تشمل قلة عدد الدعاة والمحتسبين المؤهلين في هذا الجانب، تليها ندرة الدورات التدريبية، وضعف الإمكانيات المادية، وتخوف المعنفين من الإفصاح عن العنف الواقع عليهم.

وفيما يتعلق بالدعاة والمحتسبين، كشفت الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من الدعاة هم من الذكور؛ إذ أجاب عن عينة الدراسة ثلاث داعيات فقط، وهذا ما يتطابق مع الواقع الفعلي للنساء المعينات على وظائف داعيات، والتي تمثل نسبتهن 10 في المئة تقريباً من إجمالي وظائف الدعاة من منسوبي المستشفيات التي تم اختيارها في مدينة الرياض، فضلاً عن أنه لا توجد وظائف رسمية باسم «داعيات» في وزارة الشؤون الإسلامية.

وأشار الباحث -في دراسته التي نال بموجبها درجة الدكتوراه بامتياز مع مرتبة الشرف الأولى، من قسم الدعوة والثقافة الإسلامية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة-، إلى أن تنامي المجتمعات وتداخلها تسببا في عدد من المشكلات الاجتماعية المعاصرة التي من شأنها أن تطيح بمستقبل أسر بأكملها؛ وبالتالي زعزعة أمن واستقرار المجتمع المحيط، خصوصاً أننا نسمع على الدوام ما يسمى بـ«ضحايا العنف الأسري»»، لافتاً إلى أن إحدى الدراسات التي أجريت عام 2007م على المستوى العربي خلصت إلى أن 97 في المئة من النساء تعرضن لأحد أنواع العنف الأسري في إحدى الدول العربية، في حين أن دراسة ميدانية على مستوى الخليج أفادت بأن 50 في المئة من الأسر كبيرة العدد يتعرض أفرادها للعنف الأسري بمختلف أشكاله وصوره. أما الدراسات الصادرة عن جهاز مكافحة الجريمة في وزارة الداخلية حول ظاهرة إيذاء الأطفال في المجتمع السعودي فأكدت أن 45 في المئة من الأطفال يتعرضون لصورة من صور الإيذاء في حياتهم اليومية، إضافة إلى تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عام 2006م الذي أشار إلى أن 40 في المئة من الحوادث الواردة للجمعية تتعلق بـ«العنف الأسري».

وعالجت رسالة الدكتوراه موضوع البحث من جانبين؛ ففي الجانب النظري تناول الباحث بيان مفهوم العنف الأسري وأنواعه وأشكاله وصوره، كما بين الأحكام الشرعية المترتبة على ذلك، والجهود الدعوية التي من الواجب أن تبذلها الأسرة للوقاية من مسببات العنف.

وخصصت الدراسة جانباً لتناول الجهود الدعوية التي ينبغي على الوالدين بذلها تجاه ذواتهم، وكذلك نحو أبنائهم، وأيضاً فيما يتعلق بالإخوة والأقارب، في إطار «الحقوق والواجبات».

وفي الجانب التطبيقي تناولت الدراسة النتائج الميدانية ومناقشتها وتحليلها وتقويم واقعها، سواء ما يتعلق بجهود فئتي مجتمع الدراسة (الدعاة والمحتسبين) (لوقاية من العنف الأسري في مدينة الرياض أو المتعلقة بالمعوقات التي تعترض تلك الجهود الدعوية وسبل علاجها).

ووضعت الدراسة حلولاً لمعالجة المعوقات التي تعترض الدعاة؛ إذ أكدت أن إلحاق الدعاة والمحتسبين بدورات تدريبية يعد من أنسب الحلول، يلي ذلك تخصيص عدد من الدعاة المؤهلين للعمل في مجال الوقاية من العنف في الميادين

المختلفة، كالمدارس والسجون، إضافة إلى تخصيص أوقاف خيرية لضحايا العنف الأسري، ثم توعية المعتنفين بكيفية طلب الحماية من الجهات المتخصصة.

وقدم الباحث الدكتور وليد السعدون مجموعة من التوصيات لعدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية؛ للحد من تنامي ظاهرة العنف الأسري، شملت: تكثيف الجهود الدعوية والاستفادة من المساجد ومنبر الجمعة وخطب الأعياد والاهتمام بتوظيف الدعاة المؤهلين، وتفريغهم للعمل في الجهات المعنية بالتعامل مع الفئات المعتنفة، والأخذ في الاعتبار توظيف الداعيات المؤهلات للعمل في أوساط النساء، وكذلك التنسيق مع الجهات المختصة بإقامة الدورات التدريبية للدعاة في مجال الوقاية من العنف.

وشدّد على أهمية إنشاء لجنة وطنية عليا للوقاية من العنف الأسري تضم في عضويتها مختلف الوزارات والجمعيات المعنية بهذا الشأن؛ لإجراء الدراسات والأبحاث العلمية حول هذه الظاهرة، ووضع استراتيجية وطنية تتضمن الخطط والسياسات والبرامج الوقائية، وإجراء دراسة علمية موضوعية تقييمية شاملة لكل مؤسسات وبرامج الحماية من العنف في المملكة، مع ضرورة عرض كل الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة والطفل، قبل التوقيع عليها على أهل الاختصاص من علماء الشريعة، وكذلك ضرورة تفعيل دور الجمعيات الخيرية في التكافل الاجتماعي، وأيضاً تفعيل مراكز الأحياء. وفيما يتعلق بوزارة التربية والتعليم أوصى الباحث بضرورة إعداد خطة طوارئ لوقاية الطلاب والطالبات (ضحايا العنف)، بالتنسيق مع الوحدات الصحية والإدارات المدرسية والمرشدين مع إدخال مادة تربوية أمنية في المدارس؛ لرفع مستوى الوعي الأمني لدى الطلبة.

وأكد أهمية الاستفادة من مراكز الرعاية الصحية الأولية المنتشرة في مدن وقرى المملكة، بتعيين اختصاصيين نفسيين واجتماعيين؛ لتقديم الرعاية الصحية اللازمة، والاهتمام بإنشاء مراكز الإسعاف الفوري لضحايا العنف الأسري، ويعمل عليها كوادر مؤهلة، إضافة إلى إنشاء مكتب الدعوة والإرشاد في كل مستشفى، والعمل على افتتاح عيادات خاصة للرقية الشرعية واختيار الرقاة الأكفاء.

وطالب الباحث وزارة العدل بتفعيل قرار خادم الحرمين الشريفين، وسرعة إنشاء المحاكم الأسرية للبت في قضاياها، ولا سيما العنف وإلزام المقبلين على الزواج بإجراء فحوص الصحة النفسية كمتطلب رئيسي لإتمام العقد، وإلحاقهم بدورات تثقيفية حول الحقوق والواجبات مع سنّ العقوبات الرادعة ضد ممارسيه، وكذلك إجراء البحوث الفقهية واستصدار الفتاوى المتعلقة بالعنف التي تجرم العنف بكل أنواعه وأشكاله.

ودعا وزارة الثقافة والإعلام إلى وضع استراتيجية إعلامية شاملة تهدف إلى نشر الوعي بين فئات المجتمع، ويعدها الدعاة والإعلاميون والتربويون ورجال الأمن والأطباء الشرعيون وجميع المتخصصين، مع التصدي لثقافة العنف الأسري لدى بعض الرجال، خصوصاً نظرتهم الدونية إلى المرأة.

نفق الخميس .. نكال آخر

المصدر: جريدة الوطن الخميس 4 رمضان 1432 هـ - 4 أغسطس 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=64911&CategoryID=5

خميس مشيط: مسعود آل معيض 2011-08-04 2:28 AM

وجاء المطر ليزيد مشروع نفق خميس مشيط بلة.. إلى هذا سار النفق الموعود بعد خمس سنوات من التعثر والظلام، وهو يغرق قبل اكتماله في أمطار أمس، ليزداد الحال سوءا في ظل تصريحات أخيرة بقرب تشغيله . ويتذكر مواطنو أبها وخميس مشيط منذ نصف عقد، كيف تلقوا بشرى انقضاء اللبالي الطويلة وانتهاء الحسابات الدقيقة والرسومات المستفيضة، عن حلم النفق الجاهز للتنفيذ، ليكون المنفذ والمتنفس لطريقهم الرئيس . إلا أن الحلم تحول إلى القضية التي يتسلى بها المواطنون في استراحاتهم، والنكتة المريرة المروية للسائحين، وأخيرا.. صار الـ"نكال" في نظر البعض وهو يغرقهم في مياه الأمطار، ويصعب مهمة الوصول إلى المنازل، أضعاف ما كان عليه الحال قبل البدء في إنشائه.

وعلى غير ما توقعه مواطنون وهم يتمسكون بالوعد الأخير لأمين منطقة عسير إبراهيم الخليل، وهو يؤكد في مايو الماضي أن النفق القضية سيفتح بعد 4 أشهر، غرق النفق الموعود في الماء قبل شهر من انتهاء المهلة.

أدت الأمطار الغزيرة التي شهدتها منطقة عسير إلى تجمع المياه في نفق الغروي بمحافظة خميس مشيط المتعثر إنشاؤه منذ فترة طويلة، إذ تدخل عدد من فرق بلدية المحافظة في محاولة لشفط مياه الأمطار التي تسببت في عرقلة حركة السير بجوار النفق .

وشكا أهالي المحافظة من بطء العمل في النفق، خاصة وهو يمثل الطريق الحيوي على مدخل المحافظة، وتسببت المياه أمس في تكدس السيارات، في ظل عدم وجود تصريف مؤقت للمياه .

وبين المواطن علي حسن المرشدي أن المعاناة مع النفق لا تنقطع مع تعثر المشروع، لافتاً إلى أنها تتكرر مع كل موسم للأمطار، حيث تتخذ السيارات جانبي النفق مساراً مما يشكل خطورة عليها، وعلى المارة.

وطالب المواطن أحمد العسيري بسرعة التدخل من أمانة عسير لحل أزمة النفق الذي أصبح عائقاً أمام حركة الطريق الرابط بين أبها وخميس مشيط وتسبب في إغلاق العديد من المحلات التي تقع على جانبيه .

وكانت " الوطن " نقلت في مارس الماضي زيارة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للنفق، وأرجع حينها ممثل البلدية التعثر إلى مقالع المشروع، في حين برر المقاول التأخر إلى تغيير التصميم بين الحين والآخر من قبل أمانة المنطقة، ووجود عبارة لتصريف السيول داخل النفق والعديد من الكيابل، محملاً الأمانة المسؤولية.

تجمعن أمام مكتبه واشتكين من الوساطة مدير أم القرى يمتص غضب الطالبات والأمهات ويعد بقبولهن انتساب

المصدر: جريدة المدينة الخميس 4 رمضان 1432 هـ - 4 أغسطس 2011م العدد 17633

<http://al-madina.com/node/319385>

محمد رابع - مكة

امتص مدير جامعة أم القرى د. بكري عساس غضب الكثير من الطالبات والأمهات اللاتي تجمعن أمام مكتبه أمس ووعد بقبولهن انتساب على حد قول الأمهات اللاتي واصلن الشكوى من الوساطة في الجامعة. وكان عدد من الطالبات وأمهاتهن تجمعن ظهر أمس أمام مكتب مدير جامعة أم القرى بالمدينة الجامعية بالعابدية بعد أن رفضت عمادة الطالبات إدخالهن لمقر الجامعة بالزاهر، وطالبن مدير الجامعة بإصدار توجيه قبولهن في السنة التأهيلية التي سبق أن وعدهن بالقبول فيها لمن لم يقبلن في الدراسة بنظام الانتظام وخرج مدير الجامعة من مكتبه والتقى الأمهات والطالبات وشرح لهن إجراءات القبول ورد على استفساراتهن التي كانت محصورة على تدخل الوساطات في القبول.

وقالت هدى السلطان (تربوية): بذلنا جهود كبيرة مع بناتنا من أجل التحصيل العلمي وسهرنا الليل بالنهار من أجل إكمال دراستهن والالتحاق بالجامعة ونفاجأ اليوم أن مسؤولي الجامعة يقولون لا يوجد أماكن شاغرة لبناتكن وهذا غير مقبول إطلاقاً لأن ابنتي من حقها أن تدرس وأنا الآن في مقر المدينة الجامعية أرى حولها مساحات شاسعة ومواقف سيارات لماذا لا تستثمر في إنشاء قاعات للطلاب والطالبات

وأضافت: تلقيت أمس الأول وعدا من مدير الجامعة بقبول ابنتي في الانتساب وفوجئت بأن باب الانتساب أيضاً أغلق. وأضافت منذ بدأت جامعة أم القرى إجراءات القبول والتسجيل نسمع كلاما من المسؤولين ووعودا دون تنفيذ شيء وأمس التقينا مدير الجامعة أمام مكتبه ولم يعالج المشكلة وأخذ أوراقنا ووعدنا بقبول بناتنا في برنامج الانتساب وهذا غير كافي. وقالت المواطنة أم محمد: ابنتي تخرجت العام الماضي من الثانوية العامة بتقدير 74% ولم تقبل وقالوا نلتحق بالبرنامج التأهيلي ولا يوجد لدينا قدرة دفع رسوم البرنامج واضطرت أن تعمل ابنتي في مقصف مدرسي بمرتب 500 ريال وهناك أوامر صريحة بقبول أبناء وبنات ذوي الحاجة والمستفيدين من الضمان الاجتماعي وأحضرنا تعريف بذلك ولم تقبل ابنتي، وتضيف مشكلة القبول في جامعة أم القرى أن الوساطات تسيطر على كل شيء من عامين على حد قولها. وقالت المواطنة أم أحمد: ابنتي حصلت على نسبة 81% منذ ثلاثة أعوام وأنا أحاول قبولها في الجامعة عن طريق السنة التأهيلية دون فائدة وأعرف طالبة حصلت على نسبة 74% وتم قبولها لأن والدها لديه معارف من مسؤولي الجامعة وتضيف قابلنا أمس مدير الجامعة وامتص غضبنا بوعود القبول في برنامج الانتساب وأخذ أوراقنا ونحن الآن ننتظر القرار النهائي من مسؤولي الجامعة لأننا لسنا أصحاب واسطات،

من جانبه قال مدير الجامعة الدكتور بكري بن معتوق عساس: إن عملية تسجيل الطلاب والطالبات في المرحلة الثانية تمت بانسيابية كاملة ووفق آلية التسجيل التي وضعتها عمادة القبول والتسجيل المرتكزة على تطوير التقنية الحاسوبية المتطورة من خلال الموقع الإلكتروني للجامعة مشيراً إلى أنه تم تمكين الطلاب والطالبات من الدخول على موقع الجامعة الإلكتروني لطباعة إشعار موعد المراجعة برقم السجل المدني داعياً المرشحين للحضور في الموعد المحدد في الإشعار لاستكمال إجراءات قبولهم وتسليم ملفاتهم مصطحبين معهم إشعار القبول الموضح به موعد المراجعة وذلك بقاعة الملك فيصل بن فهد بمقر الجامعة بالعزيرية بالنسبة للطلاب وقاعة الملك سعود بالمدينة الجامعية بالعابدية بالنسبة للطالبات. وأوضح عساس أن الجامعة بدأت أمس تنفيذ المرحلة الثالثة من عملية التسجيل للعام الدراسي المقبل وذلك عبر موقعها الإلكتروني في بقية المسارات التعليمية المتمثلة في بكالوريوس الانتساب ودبلومات كلية المجتمع حيث توجد 6 آلاف

مقعد للطلاب والطالبات في مسار بكالوريوس الانتساب و 1225 مقعداً في مسار دبلوم كلية المجتمع منها 500 مقعد للطلاب والتي يتم قبولهن في العام الدراسي الجامعي المقبل كأول دفعة في كلية المجتمع للبنات في تخصصي المحاسبة والتسويق وتم تخصص 450 مقعداً لتخصص المحاسبة و 50 مقعداً لتخصص التسويق لافتاً النظر إلى أن هذه الخطوة تعد نواة لانطلاق كافة مسارات دبلومات كلية المجتمع للبنات في المرحلة المقبلة.

حقوق الإنسان تتلقى شكوى واحدة تم سحبها
قال مدير مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة سليمان بن عواض الزايدى: إن مكتب الجمعية لم يتلق أي شكوى منذ بداية القبول في الجامعة وكانت هناك شكوى واحدة من طالبة ثم اتصلت وطلبت سحبها وقالت تم قبولها وفت الزايدى: إن مكتب الجمعية لا يتدخل إلا في حالة تلحق شكوى حول وضع معين



شروط سفارات الدول المصدرة للعمالة تجاوزت الأعراف الدبلوماسية اضطراب سوق الاستقدام يتسبب في وصول راتب الخادمة غير النظامية إلى 3 آلاف ريال

المصدر: جريدة الرياض الخميس 4 رمضان 1432 هـ - 4 أغسطس 2011م - العدد 15746
<http://www.alriyadh.com/2011/08/04/article656215.html>

تقرير - رakan آل عمار الدوسري
ظلت العلاقة بين الأسر السعودية والعمالات المنزليات مستقرة لعقود من الزمن ، لكنها رغم ذلك الاستقرار لم تخل من مشاكل الفردية بين الطرفين.. وقد لعبت صرامة الأنظمة المعمول بها في البلاد على المضي قدماً في تلك العلاقة بشكل شبه متوازن .. فلم يكن هروب العمالات المنزليات مألوفاً قبل عشر سنوات ، ولم تظهر حوادث السحر والعنف والعمل الجنائي من قبل العمالات كما هي في الوقت الراهن لكن علاقة الأسر السعودية بالعمالات المنزليات ، تدهورت في السنوات الست الأخيرة وظهر على إثرها اضطراب كبير في سلوك الخادمت ، جراء عوامل سلبية نمت في البلاد ، أبرزها تمرد العمالة بشكل غير مسبوق ، وسعيهم لتهريب العمالات المنزليات وإيوائهن بغية تشغيلهن لدى الغير بسعر أعلى... . كما شهدت الفترة ذاتها تراجع القرار المحلي في مسألة حماية حق المواطن بموجب العقود التي تربط المواطنين بخدمهم ، مما أدى إلى تدخل سفارات بلدان تلك العمالات في خصوصيات المواطنين بشكل تجاوز حدود الأعراف الدبلوماسية وقد أدى هروب العمالات بشكل متزايد إلى إقبال المواطنين على تشغيل العمالات الهاربات ، موفرين على الأقل رسوم الاستقدام والإقامة لعمالة قد تهرب في اليوم التالي من وصولها جراء ترتيب عصابات تهريب العمالات ذلك منذ كانت في بلدها .

تباين ملفت بين تكلفة الاستقدام في المملكة مع الدول الخليجية الأخرى مع تأخير في مواعيد الوصول
انحسار الفرض

وأدى القرار الأخير بإغلاق استقدام العمالات من أندونيسيا والفلبين إلى انحسار فرص الاستقدام أمام المواطنين ، مما حدا باللجنة الوطنية للاستقدام للاتجاه غرباً نحو أفريقيا لجلب الخادمت من دول أفريقية ككينيا وأثيوبيا التي تعد مواطناتها المتخلفات في السعودية الأكثر عدداً بين العمالات المنزليات غير النظاميات.. ورغم ما لقيه القرار بإغلاق الاستقدام من اندونيسيا والفلبين من ارتياح شعبي كبير كونه على أقل تقدير يظهر شيئاً من هيبة الأنظمة التي تحمي المواطن في البلاد، فإن السعوديين يأملون أن يحمل رسالة لدول أخرى تصدر عمالتها إلى المملكة كانت قد أوشكت أن تسلك مسلك اندونيسيا والفلبين .. ورغم أن المعادلة بين المملكة وتلك الدول تميل لصالح المملكة بحكم حجم المليارات التي تحولها عمالة تلك البلدان ، إلا أن تأخر القرار أظهر الموقف السعودي في الكفة الأضعف .

ويعاني المواطنون في المملكة في السنوات الأخيرة من تبعات استخدام العملات المنزليات خاصة في مسألة ارتفاع تكاليف الاستقدام ، وتأخر وصول الخدمات.. فالمملكة تعد الأعلى بين دول الخليج من حيث تكلفة استخدام الخادمة ، وتأخر وصولها .

وأجرت (الرياض) اتصالات بمكاتب استقدام في قطر ، والكويت ، والبحرين ، وحصلت على متوسط تكلفة الاستقدام والتي نوردها في الجدول البياني المرفق لهذا التقرير والتي تظهر تبايناً كبيراً بين التكلفة في تلك البلدان مقارنة بالمملكة . وقد صرح ل(الرياض) صاحب مكتب استقدام في الكويت أن سبب ارتفاع تكلفة استخدام الخدمات في المملكة يأتي بسبب تعامل أصحاب المكاتب في السعودية ، بسبب سياسة المزايدة التي ينفق من خلالها السعوديون أكثر من غيرهم حين يكون المزداد على عدد محدد من العملات.. وأكد أصحاب المكاتب السعودية هم الأكثر إنفاقاً للمكاتب المصدرة للعمالة من تلك الدول ، مما يساهم في زيادة التكلفة على المواطن. وأكد أن تأخر وصول العملات المنزليات إلى السعودية يأتي أيضاً بسبب تكديس التأشيرات لدى المكتب السعودي لحين اكتمال النصاب الذي يحدده صاحب المكتب ثم يسافر السعودي حاملها معه.. وقال: بينما نحن في الكويت نستقبل السير الذاتية عن الإيميل ونفیز للخادمة إلكترونياً في اليوم التالي، مما يجعلها تصل في وقت جيد .

رمضان.. أزمة كل عام وتنازمت الحاجة للعملات المنزليات في شهر رمضان المبارك أكثر منها في أي وقت طيلة العام ، ويتوقع أن يشهد رمضان هذا العام أزمة في الطلب المتزايد على الخدمات غير النظاميات جراء تعطل آلاف التأشيرات التي صدرت من قبل للفلبين واندونيسيا.. مما قد يعزز من فرضية تحليق أجور الخدمات المقيمت بطريقة غير نظامية إلى أرقام كبيرة لم تحدث من قبل.. وقد بدأت بعض الأسر بحجز العملات الأثيوبيات المتخلفات برواتب لشهر رمضان تصل في بعضها إلى 3000 ريال .

ويخشى مراقبون أن يؤدي الطلب الكبير على الخدمات المتخلفات والهاريات في الداخل إلى تحفيز الخدمات النظاميات نحو الهروب من بيوت كفلائهن طلباً لتلك الأجور المغرية ، خاصة في ظل وجود عصابات من العمالة تعمل على إغرائهن من خلال إلقاء رسائل بلغتهن تحت الأبواب مزودة بأرقام الاتصال لتلقفهن . كما أن عدم وجود عقوبات نظامية بحق العمال والعاملات الهاريات يفتح الباب على مصراعيه لاحتمال حدوث هروبهن. يأتي هذا في الوقت الذي ينتظر فيه السعوديون مبادرة ستقضي إلى إنشاء شركات استقدام يتضامن من خلالها خمسة مكاتب فأكثر والتي يعول عليها المواطنون في حل كثير من المشكلات الفردية التي تحدث بين الخادمة والأسرة التي تعمل لديها... وكانت وزارة العمل قد أعلنت مؤخراً البدء بلائحة شركات الاستقدام في محاولة لتنظيم استقدام العمالة للغير ، وكذلك تقديم خدمات العملات المنزليات بغية استقدام العمالة المهنية التي تتمتع بالخبرة الكافية ، والتي تشمل تنظيم تقديم الخدمات العمالية للأفراد والقطاعين العام والخاص .

البداح: هم بحاجة أكثر مما نحن بحاجة لهم من جانبه قال رئيس اللجنة الوطنية للاستخدام سعد البداح في تصريح مقتضب ل(الرياض) أجرته معه هاتفياً وهو خارج المملكة: إن مشاكل الاستخدام التي تعاني منها المملكة في الوقت الحالي هي نتيجة لاستغلال المصدرين للعمالة في تلك البلدان للسعوديين.. وقال البداح إن هذا الاستغلال لم يطل المواطنين الخليجيين الذين يستقدمون العمالة المنزلية من تلك البلدان ذاتها ، وذلك بسبب الحماية التي توليها إياهم الجهات المختصة لديهم.. وامتدح البداح عملية إيقاف الاستقدام من الدول التي حاولت استغلال حاجة السعوديين للعمالة ، وقال إنهم بحاجة أكثر مما نحن بحاجة لهم . السفارات الأجنبية تجاوزت العرف الدبلوماسي

من جانبه قال الدكتور صالح الخثلان وأستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك سعود سابقاً ونائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إن تواصل سفارات بعض الدول مع المواطنين السعوديين فيما يخص فرض شروط وإبرام عقود معهم بشكل مباشر فيما يخص استخدام العمالة هو أمر يتنافى مع الأعراف الدبلوماسية.. وشدد على أن اتصال السفارات الأجنبية يجب أن يكون مع وزارة الخارجية فيما يخص أي تحرك من جانب السفارة . واستنكر الدكتور الخثلان التدخل في خصوصيات المواطنين من قبل السفارات الأجنبية ، وقال إن طلب كشف حساب المواطن ، وتحديد موقع منزله ومعرفة راتبه وعدد أفراد أسرته ، جميعها تخضع ضمن الخصوصية للفرد والتي يجب ألا تتدخل فيها جهات خارجية.. ودعا الخثلان وزارة الخارجية والجهات المسؤولة في المملكة للتحرك للحد من هذه التجاوزات التي تبديها بعض السفارات الأجنبية في المملكة.

تضمنت توصيات لعدد من الوزارات والجهات الرسمية دراسة أكاديمية ميدانية تستقصي الجهود الدعوية الوقائية من العنف الأسري

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 4 رمضان 1432 هـ - 4 أغسطس 2011م العدد 14193

<http://www.al-jazirah.com/20110804/in10.htm>

الجزيرة - نورة الشبل

أوضحت الدراسة التي أجراها الدكتور وليد بن عيسى السعدون بعنوان «الجهود الدعوية الوقائية من العنف الأسري»، أن أهم السمات المشتركة والمتحققة في «المعنفين» هو ما يتعلق بجهلهم بحقوقهم وواجباتهم الأسرية أولاً، وجهلهم بحكم العنف الأسري ثانياً، ومن ثم جهلهم بمفهوم العنف الأسري ثالثاً، وعلى جانب المعوقات التي تعترض الجهود الدعوية في مجال الوقاية منه، جاء قلة عدد الدعاة والمحتسبين المؤهلين في هذا الجانب أولاً، يليها ندرة الدورات التدريبية، وثالثاً ضعف الإمكانيات المادية، ورابعاً تخوف المعنفين من الإفصاح عن العنف الواقع عليهم.

وفيما يتعلق بالدعاة والمحتسبين، كشفت الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من الدعاة هم من الذكور، حيث أجاب عن عينة الدراسة ثلاث داعيات فقط، وهذا أيضاً يتطابق مع الواقع الفعلي للنساء المعينات على وظائف داعيات، والتي تمثل نسبتهن 10% تقريباً من إجمالي وظائف الدعاة من منسوبي المستشفيات، التي تم اختيارها في مدينة الرياض، فضلاً عن أنه لا يوجد وظائف رسمية بمسمى «داعيات» في وزارة الشؤون الإسلامية.

وأشار الباحث في دراسته التي نال بموجبها درجة الدكتوراه بامتياز مع مرتبة الشرف الأولى، من قسم الدعوة والثقافة الإسلامية من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ونوقشت من قبل أ.د. عبدالرحيم المغذوي، والتي تعد الأولى من نوعها في الوطن العربي والإسلامي كونها أول دراسة علمية دعوية متخصصة جمعت بين الأصالة والمعاصرة وتنوعت في مصادر المعلومات مابين شرعية واجتماعية ونفسية وتربوية وأمنية وحتى إعلامية، بالإضافة إلى التزامها بمبدأ التأصيل الشرعي واتباعها للمنهج العلمي الحديث، إلا أن تنامي المجتمعات وتداخلها تسببت في العديد من المشكلات الاجتماعية المعاصرة والتي من شأنها أن تطيح بمستقبل أسر بأكملها، وبالتالي زعزعة أمن واستقرار المجتمع المحيط، لا سيما ونحن نسمع على الدوام ما يسمى بضحايا «العنف الأسري»، فعلى المستوى العربي، تؤكد إحدى الدراسات التي أجريت عام 2007م، بأن 97% من النساء قد تعرضن لأحد أنواع العنف الأسري في إحدى الدول العربية، وعلى مستوى الخليج تفيد إحدى الدراسات الميدانية بأن 50% من الأسر كبيرة العدد، يتعرض أفرادها للعنف الأسري بمختلف أشكاله وصوره. ومحلياً أفادت إحدى الدراسات الصادرة من جهاز مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية حول ظاهرة إيذاء الأطفال في المجتمع السعودي بأن 45% من الأطفال يتعرضون لصورة من صور الإيذاء في حياتهم اليومية، بالإضافة إلى تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عام 2006م الذي أشار إلى أن 40% من الحوادث الواردة للجمعية هي «عنف أسري».

عاجت الرسالة التي جاءت في ألف صفحة من النوع المتوسط، موضوع البحث من جانبين رئيسيين: ففي الجانب النظري تناول الباحث بيان مفهوم العنف الأسري وأنواعه وأشكاله وصوره، كما بين الأحكام الشرعية المترتبة على ذلك، واهتم بإيضاح النظريات المفسرة للعنف الأسري من خلال الحديث عن الدوافع الذاتية والاجتماعية والاقتصادية والآثار الخطيرة الناجمة عنه. وعرج بالحديث عن الجهود الدعوية التي من الواجب أن تبذلها الأسرة للوقاية من مسببات «العنف»، من خلال إبراز عناية الإسلام الفائقة بالأسرة ووقايتها، عبر مراحل حياة الأسرة المتعددة حتى قبل تكوينها، ثم أثناء تكوينها واستقرارها، وكذلك مرحلة الخلافات الزوجية حتى مرحلة انفصام عرى هذه الأسرة بالوفاة أو الطلاق. كما خصصت الدراسة جانباً لتناول الجهود الدعوية التي ينبغي على الوالدين بذلها تجاه ذواتهم، وكذلك أبنائهم وأيضاً فيما يتعلق بالإخوة والأقارب وذلك في إطار «الحقوق والواجبات»، كما حرص على إيضاح أبرز المفاهيم التربوية الخاطئة

كبيان المفهوم الخاطئ لقوامة الرجل وتصحيحه، وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية، مع بيان أهم الضوابط الواجب توافرها دعويًا، والمتعلقة بأركان الدعوة للوقاية منه سواء تلك التي تختص بالداعية أو موضوع الدعوة، وكذلك الأساليب الدعوية المتبعة في ذلك مع إيضاح أبرز الجهود الدعوية التي تبذلها المملكة للوقاية والحد من « العنف الأسري » ومسبباته.

وفي الجانب التطبيقي تناولت الدراسة النتائج الميدانية ومناقشتها وتحليلها وتقويم واقعها، سواء ما يتعلق بجهود فئتي مجتمع الدراسة «الدعاة والمحتسبين» للوقاية من العنف الأسري بمدينة الرياض أو المتعلقة بالمعوقات التي تعترض تلك الجهود الدعوية وسبل علاجها.

وقدمت الدراسة حلولاً لمعالجة المعوقات التي تعترض الدعاة، إذ أكدت بأن إلحاق الدعاة والمحتسبين في دورات تدريبية يعد من أنسب الحلول، يلي ذلك تخصيص عدد من الدعاة المؤهلين للعمل في مجال الوقاية من العنف في الميادين المختلفة، كالمدارس والسجون، إضافة إلى تخصيص أوقاف خيرية لضحايا العنف الأسري، ثم توعية المعنفين بكيفية طلب الحماية من الجهات المختصة.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لعدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية، للحد من تنامي ظاهرة العنف الأسري، من خلال تكثيف الجهود الدعوية والاستفادة من المساجد ومنبر الجمعة وخطب الأعياد والاهتمام بتوظيف الدعاة المؤهلين، وتفريغهم للعمل في الجهات المعنية بالتعامل مع الفئات المعنفة، والأخذ بالاعتبار توظيف الداعيات المؤهلات للعمل في أوساط النساء، وكذلك التنسيق مع الجهات المختصة بإقامة الدورات التدريبية للدعاة في مجال الوقاية من العنف، كما أوصت الدراسة بضرورة إنشاء لجنة وطنية عليا للوقاية من العنف الأسري تضم في عضويتها مختلف الوزارات والجمعيات المعنية بالشأن، مهمتها إجراء الدراسات والأبحاث العلمية حول هذه الظاهرة، ووضع إستراتيجية وطنية تتضمن الخطط والسياسات والبرامج الوقائية، وإجراء دراسة علمية موضوعية تقييمية شاملة لجميع مؤسسات وبرامج الحماية من العنف في المملكة، مع ضرورة عرض كافة الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة والطفل، قبل التوقيع عليها على أهل الاختصاص من علماء الشريعة، وكذلك ضرورة تفعيل دور الجمعيات الخيرية في التكافل الاجتماعي وأيضاً تفعيل مراكز الأحياء.

وفيما يتعلق بوزارة التربية والتعليم أوصى الباحث بضرورة إعداد خطة طوارئ لوقاية الطلاب والطالبات «ضحايا العنف» بالتنسيق مع الوحدات الصحية والإدارات المدرسية والمرشدين مع إدخال مادة تربوية أمنية في المدارس لرفع مستوى الوعي الأمني لدى الطلبة. أكد الباحث على أهمية الاستفادة من مراكز الرعاية الصحية الأولية المنتشرة في مدن وقرى المملكة، بتعيين أخصائيين نفسيين واجتماعيين، لتقديم الرعاية الصحية اللازمة، والاهتمام بإنشاء مراكز الإسعاف الفوري لضحايا العنف الأسري، ويعمل عليها كوادر مؤهلة، بالإضافة لإنشاء مكتب الدعوة والإرشاد في كل مستشفى، والعمل على افتتاح عيادات خاصة للرقية الشرعية واختيار الرقاة الأكفاء، كما طالب الباحث وزارة العدل بضرورة بتفعيل قرار خادم الحرمين الشريفين، وسرعة إنشاء المحاكم الأسرية للبت في قضاياها، لا سيما العنف وإلزام المقبلين على الزواج بإجراء فحوصات الصحة النفسية كمطلب رئيسي لإتمام العقد، وإلحاقهم بدورات تثقيفية حول الحقوق والواجبات مع سن العقوبات الرادعة ضد ممارسيه، وكذلك إجراء البحوث الفقهية واستصدار الفتاوى المتعلقة بالعنف التي تجرم العنف بكافة أنواعه وأشكاله. وطالب الباحث وزارة الثقافة والإعلام بوضع إستراتيجية إعلامية شاملة تهدف نشر الوعي بين فئات المجتمع، يعدها الدعاة والإعلاميون والتربويون ورجال الأمن والأطباء الشرعيون وكافة المختصين، والتصدي لثقافة العنف الأسري لدى بعض الرجال خاصة نظرتهن الدونية للمرأة.

شطب عقوبات ضرب الأحداث والاكْتفاء بتنفيذ أحكام الجلد

المصدر: جريدة عكاظ السبت 6 رمضان 1432 هـ - 6 أغسطس 2011م العدد 3702

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110806/Con20110806438093.htm>

عدنان الشبراوي - جدة

تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية لإعداد لائحة بديلة للائحة الجزاءات التأديبية المطبقة حالياً في دور الملاحظة الاجتماعية.

وبين لـ«عكاظ» مدير عام العلاقات والإعلام الاجتماعي والمتحدث الرسمي للوزارة محمد بن إبراهيم العوض أن وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين كلف المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي في الوزارة بتشكيل لجنة من ذوي الخبرة والاختصاص من داخل الوزارة وخارجها في مجالات التربية، تقويم السلوك، الخدمة الاجتماعية، علم الاجتماع، الشريعة والقانون، ورعاية الأحداث، وذلك لدراسة لائحة الجزاءات التأديبية المطبقة حالياً في دور الملاحظة الاجتماعية وإعداد لائحة بديلة تحل محل اللائحة المعمول بها حالياً.

وأضاف أن الموضوع لا يزال في طور التشكيل والإعداد لهذه الخطوات، لافتاً إلى أن تحرك الوزارة يأتي لتغيير اللائحة الداخلية لعقوبات الأحداث في دور الملاحظة، وشطب عقوبات الضرب، والاكْتفاء بما يصدر من عقوبات الجلد من قبل القاضي، اتساقاً مع توجهات سبق أن أعلن عنها الوزير عن تعاون قائم مع وزارة العدل. ويخضع الأحداث لمحاكمة من قبل قاض، ويشترط لدخول الحدث الدار ضبطه من قبل جهة مختصة مثل الشرطة، الهيئة، الادعاء العام، مكافحة المخدرات، أو الجوازات، وأن يكون متهماً أو مشبوهاً في قضية معينة، وإذا صدر بحق الحدث مذكرة إيقاف من الجهة المختصة، فيجري عرضه أمام محكمة الدار للتوجيه حيال إيقافه من عدمه.

وتتعدد أنواع الجرح في دور الملاحظة، وتتمثل الغالبية منها في السرقة، الاعتداء على النفس، الاعتداء على العرض والأخلاق، المخدرات، القضايا المرورية، والقتل، ويجري البت في نحو 97 في المائة من قضايا الأحداث في مقر محكمة الأحداث الملحقة بالدار، والبقية تكون قضايا كبيرة تجري إحالتها إلى المحكمة العامة كقضايا القتل العمد، وتشكل القضايا الأخلاقية المرتبة الأولى بنسبة 40 في المائة من جرائم الأحداث، تليها قضايا السرقة بنسبة 30 في المائة، وتتوزع البقية بين تعاطي المخدرات والقتل، وتتراوح أعمار الأحداث الموقوفين في الدار بين 13 و 18 عاماً، وتعتبر دور الملاحظة الاجتماعية مقراً للأحداث الجانحين الذين يحتجزون رهن التحقيق أو المحاكمة، أو الذين يقرر القاضي إبقائهم في الدار، ممن يجري القبض عليهم من قبل السلطات الأمنية لارتكابهم أية مخالفات تستوجب تأديبهم وإعادة الحقوق لأصحابها، وتحدد مدة الحجز في تلك الدور بقرار من قاضي الأحداث، تلافياً للآثار السلبية التي تنتج عن إيداع الأحداث الجانحين بالسجون جراء اختلاطهم بسجناء يكبرونهم سناً أو بأصحاب السوابق، الأمر الذي حدا بالدولة إلى إنشاء دور خاصة للأحداث الجانحين بهدف تقديم الرعاية العلاجية والوقائية لهم، حيث أنشئت أول دار للملاحظة الاجتماعية في الرياض في 1392/10/24هـ، وتوالى بعد ذلك افتتاح دور الملاحظة الاجتماعية في بقية المناطق والمحافظات. يذكر أن جمعية حقوق الإنسان سبق أن أبدت ملاحظات حول بعض دور الملاحظة التي زارتها، واعترضت على لائحة العقوبات الداخلية المعمول بها، والتي تجيز ضرب الحدث في حال مخالفته لأنظمة الدار.

أهالي المجاردة لوزير الصحة: لاتنسنا.. نحن في ذمتك المستشفى يعاني نقص الكوادر الطبية والتمريضية

المصدر: جريدة الوطن السبت 6 رمضان 1432 هـ - 6 أغسطس 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=65126&CategoryID=5

المجاردة: محمد آل عمر 2011-08-06 4:15 AM

يتجه أهالي محافظة المجاردة التابعة لمنطقة عسير إلى إعداد "وثيقة" للجهات المختصة تكشف ضعف مستوى الخدمات الصحية المقدمة لـ 250 ألف مواطن يسكنون المحافظة ومراكزها وقراها بشكل خاص، والساكين في نطاق العرضيتين ونمرة التابعة لمنطقة مكة المكرمة ويتلقون العلاج في مستشفاهم بشكل عام، ويدعون من خلالها إلى تشكيل لجنة "محايدة" لرصد أوضاع المستشفى الذي يفتقر للعديد من التخصصات والكوادر الطبية المؤهلة. وتشمل الوثيقة التي تحمل عنوان "يا الربيع لاتنسنا ترانا في ذمتك" وتدعو إلى تدخل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، واستياء الأهالي من الخدمات الطبية المقدمة، وعدم وجود مركز متخصص للأمراض الوراثية خاصة لعلاج المرضى المصابين بـ "الأنيميا المنجلية"، وعدم توافر مركز لطب الأسنان بمستشفى المحافظة، إلى جانب ما يشهده قسم الطوارئ من زحام يومي يصل لـ 700 حالة باعتراف إحصائيات المديرية العامة للشؤون الصحية، رغم أن الطاقة الاستيعابية للقسم محددة بـ 18 مريضاً فقط، والمطالبة بتطوير المستشفى وتشغيله ذاتياً أسوة بالكثير من المستشفيات بالمملكة. ألف مريض يعانون الأنيميا

وقال شيخ قبيلة آل سعيد بن علي بالمجاردة عاطف بن شاكر الشهري: إن مستشفى المجاردة العام يقدم خدماته لربع مليون مواطن يتوزعون على المحافظة وسبعة مراكز تتبعها وأكثر من 750 قرية، إضافة إلى سكان بلقرن وشرمان والعرضية وثيريان وثلوث عمارة المتعثرة مستشفياتهم عن التشغيل، مؤكداً على ضرورة وقف لجنة محايدة لرصد أوضاع المرضى والعمل على توسعة المستشفى وتطويره في ظل الزيادة السكانية التي تشهدها المحافظة. وبين ابن شاكر، أن إحصائيات رسمية تكشف إصابة ألف شخص في المحافظة بالأنيميا المنجلية بالمجاردة، وأن الأهالي باتوا أمام خيارين لا ثالث لهما الأول السفر نحو المدن الكبرى وتكبد الخسائر المالية الكبيرة لتلقي العلاج، أو انتظار الموافقات على تحويل المرضى لمستشفى عسير المركزي، مشيراً إلى أن بعض الحالات المرضية وخاصة المصابة بالأنيميا توفيت داخل المستشفى لعدم وجود الرعاية والعناية الكافية.

وأشار إلى أن قسم الطوارئ الذي صمم منذ تأسيسه لاستيعاب 6 مرضى فقط، وبعد توسعته يستوعب 18 مريضاً، يشهد زحاما شديداً، إذ يستقبل يوميا ما لا يقل عن 700 حالة ما بين حوادث سير وحالات حرجة واعتيادية في مساحة لا تزيد على 225 متراً مربعاً، لافتاً إلى الوضع الذي يعانيه القسم، إذ لا يفصل بين الرجال والنساء إلا ستائر بالية من القماش. رواتب متدنية للكوادر الطبية

ووصف عبدالعزيز صالح الشهري، وضع الشركة المشغلة لمستشفى المجاردة العام بالسيئ كونها تتعاقد مع أطباء برواتب متدنية ومن دول فقيرة مما يؤثر على المستشفى وعلى الخدمات الطبية المقدمة، وقال: من المستحيل أن تجد استشارياً في أي قسم بمستشفى المجاردة، مطالباً بالتشغيل الذاتي للمستشفى أسوة بالكثير من المستشفيات. وأجمع المواطنان عبدالله محسن العسيري وحسين الحسن الفقيه، أن هناك مطالب من الأهالي بإيجاد مركز متكامل لطب الأسنان، رفعت لوزير الصحة، ولمدير الشؤون الصحية بمنطقة عسير، ولمدير طب الأسنان بعسير، لكن حتى اليوم لم يحدث شيء بهذا الخصوص، مستشهدين بزيارات وزير الصحة السابق الدكتور حمد المانع لمستشفى المجاردة مرتين، ووعده في زيارته الأخيرة باعتماد برج طبي لتخفيف الضغط على المستشفى العام، في الوقت الذي يشير عبدالله أحمد الشهري إلى أن المستشفى يعاني من نقص في الكوادر الطبية والتمريض، إذ إن كثيراً من العيادات مغلقة ولا يوجد بها طبيب، ونقص في الأدوية، وعدم وجود طبوبة نساء وولادة في المستشفى، الأمر الذي اضطر بعض الأهالي إلى توليد نسائهم في مستشفيات محال أو أبها.

الصحة تعترف بسفر الطبيب

من جانبه، أكد مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة عسير بالنيابة محمد بن عبدالله القحطاني، أن جميع الأجهزة الطبية بالمستشفى حديثة وتعمل بكامل طاقتها ولا توجد بها أية مشاكل تذكر حالياً، وقال: توجد وحدة للأمراض الوراثية بالمستشفى، ولكن نظراً لسفر طبيب العيادة حالياً، فيحولون المرضى لعيادة الباطنة والأطفال حسب الفئة العمرية، مشيراً إلى عمل منوبات إضافية خارج الدوام الرسمي بمركز الكلى لمواجهة الزيادة في أعداد المراجعين . وعن مبنى الطوارئ، بين القحطاني، اعتماد المقاول لإنشاء مبنى الطوارئ والكلية الصناعية الملحقة بالمستشفى بمبلغ تسعة ملايين و 222 ألف ريال، وذلك لتخفيف الضغط على الطوارئ ومركز الكلى الحالي . وأشار القحطاني إلى أن إنشاء برج طبي سعة 200 سرير بالمحافظة كان اقتراحاً من صحة المنطقة للزيادة المطردة لسكان المحافظة، ولا يزال تحت الدراسة.



مكة: المكافحة لـ فساد المدارس غائبة

المصدر: جريدة الحياة - الأحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295333>

مكة المكرمة - بدر محفوظ

أفشى غياب لجنة مكافحة الفساد الإداري بتعليم مكة المكرمة عن حل أي قضية تعليمية حتى الآن، سراً مثيراً لدى عدد كبير من الكوادر التعليمية والتربوية، فضلاً عن أولياء أمور الطلاب والطالبات، مستغربين من عدم فعاليته والنهوض بمهمته على رغم مضي عام كامل على قرار إنشائه.

وكشفت آخر التقارير الرسمية التي أصدرتها جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن أكثر الجهات التي خاطبتها الجمعية ووردت تظلمات منها، خصوصاً من أولياء الأمور الذين عانوا كثيراً من المشكلات والقضايا التربوية التي حدثت لأبنائهم وبناتهم داخل المدارس، هي مدارس التربية والتعليم بواقع 205 مخاطبات، ما يثير شكوكاً قوية حول مدى فاعلية هذا الجهاز... وكانت الإدارة العامة للتربية والتعليم للبنين في منطقة مكة المكرمة أقرت تشكيل لجنة لمكافحة الفساد الإداري على مستوى الإدارة والمدارس. وأعلنت مباشرة اللجنة مهماتها قريباً، وستضع آلية للتعامل مع القضايا قبل ورودها إلى إدارة المتابعة فضلاً عن الاطلاع على الدلائل الإجرائي لقضايا شاغلي الوظائف التعليمية.. وشكا المعلم وليد القحطاني لـ «الحياة» من عدم حل قضيته والنظر في شكواه ضد قرار النقل التعسفي الذي صدر ضده، من مدرسته إلى مدرسة أخرى بعيدة، فضلاً عن عدم تدخل أي جهة تعليمية أو تربوية كانت لحل قضيته، وقال: «مضى على شكواي عامان متتاليان من دون حل، ولا أعلم متى ستنظر إدارة التربية والتعليم لمشكلتي وتسعى لحلها»، مؤكداً أنه سئم من متابعة وملاحقة المسؤولين ومناشدتهم حل قضيته. وأوضح أن مشكلته بدأت مع مديره المباشر بسبب رفضه رفع سقف حصصه الدراسية عن المعدل المعقول، ما أثار حقن مديره وغضبه عليه، ودعاه إلى كتابة تقارير تعسفية ضده أدت أخيراً إلى نقله من مدرسته إلى مدرسة أخرى بعيدة، مشيراً إلى أن نقل مشكلته إلى إدارة التعليم لكنه لم يجد حلاً شافياً ووافياً حتى الآن.

من جانبها، شكت أم عبدالله من تعامل لجنة القضايا في تعليم مكة مع قضية ابنها المعتدى عليه من أحد المعلمين في المدرسة التي يدرس فيها، من دون أن تحرك ساكناً لحماية ابنها من الضرر الذي يقع عليه، وقالت: «شكوت مدير المدرسة بعد اعتداء ذلك المعلم لكنه لم يتحرك أيضاً، محاولاً إخفاء القضية والتكتم عليها، واضطرت إلى رفع شكواي إلى إدارة التربية والتعليم في مكة التي شكلت لجنة للنظر في القضية، لكنها وللأسف الشديد لم تخرج بأي نتيجة منصفة لي ولابني.»

بدوره، وصف أحد أولياء الأمور بندر العبادي أعمال لجنة حل المشكلات في تعليم مكة بأنها بطيئة وروتينية وليست عاجلة وفعالة، وتابع متحدثاً إلى «الحياة»: «تعرضت ابنتي لمشكلة ما مع إحدى المعلمات داخل المدرسة الابتدائية التي تدرس بها، واضطرتنا للانتظار شهراً كاملاً حتى تحضر لجنة التحقيق من إدارة التعليم بعد أن اندثرت القضية واختفت معالمها»، لافتاً إلى أهمية الإسراع في حل القضايا والمشكلات التربوية التي تعترض طريق أولياء الأمور وفلذات أكبادهم حتى المعلمين والمعلمات والكوادر التربوية الأخرى.

التسول ظاهرة مستعصية تعصف بالمجتمع.. تتطلب تكاتف

الجهود

المصدر: جريدة المدينة الاحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 اغسطس 2011م العدد 17636

<http://al-madina.com/node/320016>

علي النقيمي - مكة المكرمة

تشكل ظاهرة التسول هاجساً أمنياً واجتماعياً لدى فئات المجتمع السعودي، حيث تزداد وترتفع وتيرة التسول، وتتسع رقعته ويزداد تمدد ظاهريته في أوقات المواسم كموسمي شهر رمضان المبارك والحج، وأماكن التجمعات الكبيرة التي يتوافد إليها الناس كالحرمين الشريفين والمساجد والأسواق ومواقف السيارات والإشارات وغيرها، في المواسم خصوصاً موسم شهر رمضان المبارك، وفي السنوات الأخيرة وعلى الرغم من الجهود المبذولة انتشرت ظاهرة التسول بصورة لافتة للنظر، وتستغل عصابات التسول الأطفال والنساء في تنفيذ هذه المهمة الخطيرة، وساعد في تفاقم هذه الظاهرة عوامل كثيرة منها تساهل المواطنين، والتعاس في أداء الواجب.

بداية أوضح مدير مكتب مكافحة التسول ومركز استقبال الأطفال المتسولين الأجانب بمكة المكرمة منصور محمد الحازمي الكيفية في تعامل المكتب مع عصابات التسول التي تستخدم الأطفال المعاقين وغير المعاقين، مشيراً إلى أن دوره يتمثل في دراسة حالات المتسولين السعوديين من الجنسين كانوا كباراً أو صغاراً وإجراء البحوث الاجتماعية لمعرفة أوضاعهم وتقديم يد العون له، بالتعاون مع مكتب العمل، والضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية، ودار الرعاية الاجتماعية ومركز التأهيل الشامل لرعاية المعاقين، ومراكز الشرطة، وبخصوص المتسولين الأجانب تتولى لجنة الاستقبال والتحقيق المهمة بالشرطة مع إدارة الوافدين لإنهاء وضعهم، مشيراً إلى أن اسناد القبض على المتسولين مهمة مشتركة مع شرطة العاصمة المقدسة (الضبط الإداري) وهيئة الأمر بالمعروف وإدارة المجاهدين والدوريات الأمنية والبحث الجنائي والجوازات والممرور، مطالباً بتوعية المواطنين، وعدم منح المتسولين الأموال.

من جهته أكد المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن الجمعية رصدت أعداداً من حالات التسول خصوصاً فيما يتعلق بأصحاب العاهات؛ سواء أكانت في الشوارع العامة أو عند الإشارات الضوئية المرورية والبقالات وفي الأماكن التي يرتادها المواطنون وينتشرون فيها، معتبراً واجب الجهات المختصة كبيراً خصوصاً إدارة مكافحة التسول وكذلك الجوازات والجهات الأمنية الأخرى تجاه مكافحة ظاهرة التسول. من جانبه طالب الشيخ مطرف البشر القاضي بالمحكمة الجزئية بمحافظة القطيف، من المختصين دراسة ظاهرة التسول المزعجة والمقلقة، معتبراً ذلك واجبا عليهم، لأن هذا الشهر ارتبط عند بعض الناس بموسم التسول في كل مكان تجدهم عند المساجد والإشارات المرورية وفي الميادين العامة والأسواق وعند بيوت التجار والأمرء، مما جعل كثيراً من أهل الخير يحجم عن بذل المال والصدقة. لاختلاط الصادق بالكاذب وصعوبة التمييز بينهم بل إن هناك تنظيمات أشبه بالعصابات تتنافس على المواقع المهمة ويحصل بينهم شد وجذب حول هذه المواقع وهو أمر مؤسف حقاً صدور مثل هذه التجاوزات من بعض ضعاف النفوس لاستغلال حرص أهل الخير على البذل والعطاء في هذا الشهر الكريم.

ودعا البشر إلى تأديب الكذبة من المتسولين، وخصوصاً إذا استغل الأطفال والنساء لاستدراج عطف الناس والتأثير عليهم، راجعاً الحل في القضاء على هذه الظاهرة إلى امتناع الناس عن إعطاء هؤلاء المتواجدين في الشوارع والأماكن العامة وأن من يريد المساعدة فعليه أن يدفع ماله إلى الجمعيات الخيرية وهي تتولى إيصال المساعدة إلى مستحقيها إذا لم يستطع إيصاله بنفسه ونشر الوعي لدى المجتمع بطريقة التعامل مع المتسولين وعدم التساهل معهم لما ينتج عنه من أمور لا تخفى سواء أموراً أمنية أو اجتماعية أو أخلاقية، مطالباً الجهات المختصة بمتابعة هؤلاء المتسولين ومن كان منهم محتاجاً فعلاً فيتم إحالته للجمعية الخيرية القريبة من منزله لمساعدته عن طريقها ومن يثبت تلاعبه وعدم حاجته فيجب محاكمته لأنه بهذا العمل مختلس بغير حق

الأحكام البديلة خاضعة لاجتهادات القاضي دون تقنين هل تؤيد الغرامة المالية بدلاً عن السجن في قضايا الحق العام؟

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011 م - العدد 15750
<http://www.alriyadh.com/2011/08/08/article657279.html>

جدة، تحقيق- سعد بن عبدالله

هل تؤيد الغرامة المالية بدلاً عن السجن في قضايا الحق العام؟، وهل هذه العقوبة كافية لمن حُكم عليهم في قضايا إساءة للممتلكات، أو التعدي عليها، أو تجاوزات نظامية أو غيرها؟، ثم لماذا لم يصدر نظام يقنن الأحكام البديلة عن السجون وتركت مجالاً لاجتهادات فردية، مثل: العمل في جمعية خيرية، أو خدمة مسجد، أو العمل متطوعاً في مؤسسة مدنية؟.

لقد شرعت العديد من الدول في سياسة الإلغاء التدريجي لعقوبة السجن، بعد أن فشلت تلك العقوبة في تحقيق أهداف الردع أو الإصلاح، ويعزز هذا التوجه دراسات قُدمت لوزراء الداخلية العرب تؤكد عودة السجناء المفرج عنهم ثانية في بعض البلدان العربية إلى حدود الـ 70% منذ سنة 1994 إلى الآن، في حين تشير الدراسات إلى وصول نسبة العودة للسجون في المملكة إلى 30% من عدد السجناء المفرج عنهم.

وفي الدراسة التي أجراها «د.عبدالله اليوسف» -وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للشؤون الاجتماعية أستاذ علم الاجتماع والجريمة- جاءت الغرامة مقابل عدم دخول السجن كأفضل البدائل المحددة لعقوبات السجن حين تحتل المرتبة الأولى، وبعدها يأتي بديل العمل لمصلحة المجتمع ثم بديل الجلد وعقوبة الإتلاف، أما أقل البدائل تفضيلاً فقد كان بديل الحبس المنزلي، ولا يدفع السجين وحده ثمن دخول السجن وإنما يمتد الأثر إلى أسرته، ولا يدفع السجين وحده ثمن دخول السجن وإنما يمتد الأثر إلى أسرته.

الحبس ليس حلاً في الحكم على المتورطين للمرة الأولى و«التجارب الدولية» نجحت في التأهيل دراسة العوائق

وشدد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان «د.مفلح القحطاني» على أهمية تطبيق العقوبات البديلة، مشيراً إلى إشكالية وجود مسجونين غير محدودي المدة نتيجة قضايا عالقة أو عدم قدرة المسجون استيفاء الحق الخاص، وفي الوقت ذاته يطالب بدراسة عوائق قد تنشأ حين تطبق العقوبات البديلة.

وأوضح الشيخ «ياسر بن صالح البلوي» -القاضي بالمحكمة العامة بتبوك- أن أولى المحاولات العربية لتعريف ووصف هذه النمط من الممارسة الجزائية كان في قانون العقوبات القطري، ونص القانون على أن يتضمن التعديل إضافة نوع جديد من العقوبات يسمى التشغيل الاجتماعي، وهو عبارة عن أعمال اجتماعية يكلف بها المحكوم عليه وفق ضوابط وإجراءات معينة، وذلك بدلاً عن العقوبات العادية (الحبس والغرامة)، وتحكم المحكمة بهذه الإجراءات بناء على طلب النائب العام، وفي الجرائم المعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سنة أو الغرامة التي لا تزيد على ألف ريال . اللواء الحارثي: تحد من تكس النزلاء وصحيفة السوابق

أما الباحث والمستشار «غازي الصبان» -عضو هيئة التحقيق والإدعاء العام سابقاً والمحامي حالياً- فيشير إلى توجه الكثير من الدول في استبدال السجن بالعقوبات البديلة، ويستشهد بتجربة الجزائر حين طبقت السلطات الجزائرية نظام

العقوبات البديلة على 7500 سجين، وحددت البحرين العقوبات البديلة كعقاب لم يقل حكم سجنه عن 3 أشهر، وتطبق تركيا العقوبات البديلة عن الأحكام التي تصل إلى شهر فما دون .

الغرامة اليومية

ويشيد «د. اليوسف» بالتجارب الأوروبية؛ حيث تعد الغرامة اليومية من العقوبات العامة التي ينص عليها قانون العقوبات السويدي في الفصل الخامس، وتحسب على أساس عدد الأيام منسوباً للدخل الفردي وتقدر على أساس حد أدنى هو 120 يوماً، ويجوز رفع هذا الحد الأقصى إلى 180 يوماً في حالة خاصة ترتبط بجسامة الجريمة، ويعتمد القانون الهولندي على التعليق الجزئي أو الكلي للحكم الصادر بعقوبة تقل عن سنة سجن، وقد تطور هذا النظام وأصبح للقضاة حالياً جواز تعليق النطق بالحكم الصادر بعقوبة تصل إلى ثلاث سنوات .

وأضاف: عادة ما تقرر بعض الشروط في حال تعليق النطق بالحكم منها عدم ارتكاب الجاني فعلته في المستقبل، وخلال فترة الوضع تحت هذا النظام يجوز للمحكمة أن تقرر شروطاً خاصة تتعلق بسلوك من يعلق النظام بالحكم قبله، وتستخدم إسبانيا نظامي تعليق الحكم والغرامة كبديلين للسجن ولا يطبق إلا إذا كانت هناك عقوبة بالسجن كعقوبة أصيلة أو في حالة الإكراه البدني لعدم دفع الغرامة .

القاضي «البلوي»: 25 عقوبة بديلة تحمل نصوصاً نظامية

فقه النوازل

ويشير الشيخ «البلوي» إلى أنه لم يخرج نظام أو لوائح تنفيذية محددة لحدود وصلاحيات القضاة وقضاة التنفيذ بشأن بدائل السجن، مؤكداً على أنّ وثيقة «الرياض» بشأن التدابير البديلة للعقوبات المقيدة للحرية لا تخرج عن كونها وثيقة استرشادية، منوهاً أن نظام وقف تنفيذ العقوبة في الحق العام وفق اشتراطات معينة سيخدم إتجاه تعميم تجربة البدائل في القريب العاجل .

وقال: «لا توجد حتى هذه الساعة مدونة خاصة أو لوائح خاصة بهذا الأمر، فالنظام الجنائي والجزائي من أصله لدينا غير مقنن إلا ما ورد في بعض الأنظمة «كنظام مكافحة المخدرات، والرشوة والجرائم المعلوماتية، ونظام المحاكمات العسكرية، ونظام غسيل الأموال»، مستغرباً من إدارة السجن العامة تراجع حماسهم للمشروع الذي عملوا عليه ثمانية سنوات وبدا واضحاً أن حماسهم قد فتر .»!

الصابان: كلفة السجن تصل إلى 15 ألف ريال شهرياً

محاكم في السجن

وأكد «د. حسين الشريف» -المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة- على أنّ التوجه لتفعيل العقوبات البديلة لخدمة المجتمع، أحد الحلول الناجحة لحل مشكلة التكدس في السجن، مطالباً بضرورة وجود محاكم قريبة من السجن أو داخله؛ لسرعة البت في الحكم على القضايا، خاصة للموقوفين على ذمة قضايا، فقد يصدر حكم بالبراءة فلا يقبع الموقوف في السجن لفترة طويلة في انتظار الحكم، مما يسهل على المسؤولين في السجن عملية نقل الموقوفين إلى المحاكم، والتي تحتاج إلى الجهد والمال، وللحفاظ على كرامة ونفسية السجنين وستره .

تقليل العقوبات البديلة

في حين أشار «اللواء د. علي الحارثي» -مدير عام السجن- إلى فرضية تقليل العقوبات البديلة نسبة تكس النزلاء في السجن، خصوصاً من يقعون في الجرم للمرة الأولى، كما تمنع التصاق وصمة السجن بالسجين، وتفتح أمامه باب التوبة واسعاً دونما افتضاح أمره، مشيراً إلى أنّ سجن المخطئ أحياناً يترك في نفسه أثراً نفسية واجتماعية واقتصادية، ما قد يغيّر من سلوكه بعد خروجه، ولا يكون فعالاً في المجتمع، على رغم أنّ إدارة السجن تسعى لتأهيل النزلاء، لمواجهة هذه العقوبة، عن طريق متخصصين نفسيين واجتماعيين، مؤكداً على أنّ قضايا المخدرات والسرقات والأخلاقيات أبرز القضايا المنتشرة في السعودية من حيث أعداد السجناء، مناشداً جهات الضبط والجهات القضائية بالتوسع في تطبيق البدائل، مشيراً إلى إعداد دراسة استعرضت كل البدائل المعمول بها في دول العالم كلها؛ وما يناسب تطبيقه في المملكة، وفق آلية محددة لتنفيذها، وذلك تمهيداً لإقرارها ثم تطبيقها رسمياً، وليس كمبادرات فردية من بعض القضاة .

أرباب السوابق

واسترجع القاضي الشيخ «إبراهيم السلامة» بعض المواقف مع بعض السجناء الذين تضيق بهم الحياة خارج السجن، خاصة أرباب السوابق حين يطالبون بزيادة مدة المحكومية ومضاعفتها في غالب الأحيان هؤلاء، ويروي حكمه على متهم في قضية جنائية بالسجن سنة، لكنه فوجيء برجاء المتهم أن يجعلها سنتين، الأمر الذي استدعى سؤال المتهم عن سر هذا الرجاء، والذي أرجع ذلك لنبذه من المحيطين به، وغربته خارج السجن .!

نظرة المجتمع

وأشار المستشار «الصبان» في دراسة علمية إلى تنوع الآثار السلبية التي تتعرض لها أسرة السجين من طلاق وخلع وانحراف للأبناء وفقر، بالإضافة إلى نظرة المجتمع لمن يسجن، كما لا يمكن إغفال قضية، انتقاء هيئة السجن لدى الإنسان وتزايد الشعور بالبطالة وعدم وجود العمل مما يولد لديه اللجوء للجريمة لتأمين بعض احتياجاته أو للرجوع لمجتمع السجن الذي ألف عليه، حيث أظهرت الدراسات أن نسبة العودة إلى السجن تقريبا (20% إلى 30%) من عدد السجناء المفرج عنهم، بما في ذلك التكاليف المالية الباهظة التي تصرف على السجناء ذوي الأحكام البسيطة حين تصل كلفة السجن شهرياً إلى 15000 ريال، إضافة إلى اكتظاظ السجون وارتفاع طاقتها الاستيعابية إلى الضعف .
تنويع التعازير

وطالب القاضي «البلوي» بتعميم وتنويع التعازير ببدائل السجون، لما يرى في ذلك من حفاظ على المجتمع وإظهار مقاصد الشريعة في العقوبة، مشيراً إلى أهمية عدم إغفال أعداد المتهمين في السجون وكم امتدت فترة سجنهم، وكم شخص عاد إلى السجن بعد خروجه، وكم أخرجت هذه السجون مجرمين تعلموا فيها فنون الإجرام، ومع هذا الكم من المسجونين هل عاشت هذه المجتمعات في أمان، مؤكداً على أن مطالبته بالتوسع في بدائل السجن تهدف لمعالجة مشاكلنا الاجتماعية، مبيناً أن السجن لا نعاقبه لوحده فقط، بل نعاقب أسرة كاملة .
عقوبات بديلة للسجن

ويطرح القاضي «البلوي» العديد من البدائل ويلخصها في 25 عقوبة بديلة كلها وردت فيها نصوص نظامية على حالات جرمية وجنح ومخالفات خاصة واعتادت الجهات التنفيذية التعامل معها، مطالباً بالتوسع في القضايا الجزائية العامة التي لم يرد في تحديدها نظام محدد للعقوبة ولم يرد نص إجرائي خاص إلى مثل هذه التطبيقات، ومنها: الإعدام، القتل تعزيراً، والنفي، والطرود المؤبد من السلك الوظيفي، والوظيفة العامة، الجزاءات المشددة -وتعني الجزاءات التي يطبق في حق المرتكب بأقصى ما تنص عليه مادته المخصصة من هذا النظام ويشمل ذلك تعدد الجرائم أو تكررها من مرتكب واحد-، الجزاءات المخففة -وهي أقل ما نص عليه النظام من جزاء واحد ويطبق في حق من لم يسبق له أن ارتكب جريمة أو وجد من بين الأسباب الموجبة للحكم ما يستدعي التحقيق عنه-، واستبدال حكم بحكم -وهو استبدال الجزاء النقدي بجزاء السجن أو بهما معاً والعكس بالعكس كل بحسبه إن تخفيفاً أو تشديداً-، وجزاء الطرد المؤقت، والطرود المؤبد من الوظيفة، وطي القيد الوظيفي -مع جواز استخدامه مرة أخرى بعد انتهاء الحكم إذا لم يكن الحكم مشتملاً على الطرد أيضاً-، الإقامة الدائمة أو الإقامة المؤقتة -هي الإقامة الإجبارية بصورة مؤقتة أو دائمة تحت رقابة الضبط العسكري أو الأمن العام أما في الدار التي يسكنها المتهم أو الحي أو البلد الذي يقيم فيه-، والنفي المؤقت والنفي الدائم، وتوقيف الراتب .
الحكم مع التنفيذ

وأضاف: أن الحكم مع التنفيذ، والحكم مع تأجيل التنفيذ هو الحكم الصادر نصاً بإحدى العقوبتين من جهات اختصاصه حسب أصوله، ويتولى تنفيذه الجهة المختصة التي نص عليها النظام، ومنع المحاكمة هو توقيف سيرها في حالة تردد باتخاذ حكم حاسم بالتبرئة أو الإدانة أو لعدم التمكن من اتخاذ قرار خاص بجزاءات خاصة لم يعينها النظام، والغرامات المالية، والمصادرة، والإتلاف، والمنع من الترقية والعلوّة وميزات وظيفية، والمنع من السفر، واستبدال الغرامة بالحبس، والحبس الاحتياطي عند الامتناع عن تطبيق حكم مكتسب القطعية، والسوق والإحضار إلى المحاكم، والاكتفاء بالتعهد، وتعهد ولي الأمر بالمحافظة على أبنائه، والعفو عن جزء من محكومية بالعرض على لجنة العفو وفق اشتراطات واضحة منها حسن السيرة والسلوك، وحفظ أجزاء من القرآن، وانتهاء الحقوق الخاصة .
25% من السجناء يمكن خروجهم بعقوبات بديلة !

أشار "الشيخ إبراهيم السلامة" -رئيس المحكمة الجزئية بجدة- إلى إمكانية خروج ما لا يقل عن 25% من السجناء فوراً، لو طبقت عليهم أحكام بديلة، وجاءت تلك القناعة من خلال رصد قضايا السجناء والأحكام الصادرة في حقهم، حيث وقف على محكوميات حوالي 10000 نزيل في سجن بريمان بجدة، وجد منهم 2500 سجين، يمكن التعامل معهم بأحكام غير السجن، في حين ينتظر المجتمع نتائج دراسة الأحكام البديلة التي قام على إعدادها عدة جهات حكومية، هي وزارة الداخلية ممثلة في الأمن العام والمديرية العامة للسجون، إضافة إلى وزارة العدل، وديوان المظالم، وهيئة حقوق الإنسان.

نيل المطالب بـ التجمهر.. بين الحاجة والبحث عن الإثارة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295631>

الخرج - نورا الحناكي

تشابهت ظروفهم ومطالباتهم فكان موقفهم واحداً، وهو الاحتجاج والتجمهر، إذ سارت في الآونة الأخيرة فئات من المجتمع على هذا الموقف للمطالبة بحقوقهم، بدواع عدة، أبرزها أن الجهات المعنية لم تأخذ أوضاعهم بعين الاعتبار، وأن المسؤولين لم يكثرثوا بإنصافهم وتفصيل الأوامر الملكية، وبدوافع استقوها من مقولات مثل «ما يضيع حق وراءه مطالب»، وأن «الحقوق تنتزع انتزاعاً».

وعلى رغم أن فئة الموظفين الحكوميين هم أول من قص شريط الاحتجاجات ابتداءً بحملات فيسبوك أو منتديات الشبكة العنكبوتية، وانتهاءً بالتجمهر والاعتصام أمام بوابات وزاراتهم، إلا أن ما أحدثته خريجات الثانوية في المنطقة الغربية اضطر الشرطة لتطبيق المكان ونقل المصابات من أعضاء الكادر التعليمي، ومبادرة موظفات الأمن برش خرطوم المياه، الأمر الذي طرح تساؤلات مهمة عن مجمل التغيرات التي طرأت على المجتمع، ليتحول الفرد فيه للصدع برفضه لوضعه الخاطئ، والمطالبة بحقوقه بصوت عالٍ.

وقالت مها إحدى معلمات محو الأمية: «على رغم أن الأمر الملكي الذي اقتضى تثبيت المعنيين على البنود كافة بلا استثناء، كان واضحاً للعيان، إلا أن عدم أخذ الجهات المعنية أمرنا بعين الاعتبار، دفعنا إلى التجمع ونقل معاناتنا للإعلام، ما أسهم بصور أمر ملكي آخر يقضي بشمول تثبيت جميع العاملين ببرنامج محو الأمية، إضافة إلى تثبيت البديلات والمسارعة في إنهاء إجراءاتهن»، بينما تحدثت المعلمة البديلة منى: «إذا كانت حقوقنا لا تأتي إلا بهذه الطريقة، فما المانع من اللجوء إليها وقت الحاجة».

وأشار المهندس محمد إلى أن دور هيئة المهندسين كان سلبياً، ولم يستطع إيصال صوت المهندسين بالشكل المطلوب، ما أدى إلى عمل حملات إلكترونية عن طريق فيسبوك، والتجمهر أمام وزير الخدمة المدنية لتحقيق مطالبهم، التي وعدهم بها منذ 2007، مثل توفير كادر خاص بالمهندس بمرتبات وبدلات وعلاوات تليق بطبيعة مهنته ولا تتساوى مع بقية التخصصات التقليدية.

في حين ذكر أحد العاملين في محطة توليد الكهرباء في منطقة جازان (فضل عدم ذكر اسمه) أن السبب وراء امتناعه و 200 من زملائه عن العمل قبل بضع سنوات والتجمهر في قلب الشركة «هو امتناع الشركة عن إعطائنا الزيادة التي نص عليها المرسوم الملكي (15 في المئة) لبدل الغلاء، ومثلها للزيادة في الراتب». وقال خريج المعهد الصحي الأهلي فهد: «تكبد والدي خسائر مادية لا تقل عن 50 ألف ريال لتدريسي، واستبشرت خيراً عندما أعلنت وزارة الصحة أنها بحاجة إلى خريجي المعاهد الصحية على لسان وزير الصحة السابق، إلا أننا صدمنا باكتفاء وزارة الصحة بإلحاق الوافدين للعمل تحت مظلتها، وفي هذه الحالة فإن الحملات الإلكترونية والاعتصامات ما هي إلا مظاهرات سلمية لا تضر أحداً».

ولفتت إحدى خريجات الثانوية العامة، التي كانت من ضمن المتظاهرات أمام جامعة الأميرة نورة (فضلت عدم ذكر اسمها)، إلى أن حقيقة تصرفهن كان مقابل الحصول على قبول في الجامعة، وقالت: «على رغم أننا استوفينا شروط الجامعة ولا تقل معدلاتنا عن 85 في المئة، إلا أن ذلك دفعنا إلى المطالبة بحقوقنا بأيدينا أسوة بنظيراتها في منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة»، أما الانتقادات التي تواجهها من المثقفين والمسؤولين، فلأنهم يمتلكون مناصب وحاصلون على حقوقهم كاملة، ولو أن ابنة أحدهم لم يتم قبولها مثلنا، لما تأخر في تأييد مثل هذه المظاهرات. من جهته، أوضح أستاذ علم الاجتماع في جامعة الملك سعود الدكتور سليمان العقيل أن تصرفات بعض أبناء هذا الجيل ومبادراتهم في عمل المظاهرات والاعتصامات يعود لافتقارهم للإثارة أو الـ«أكشن» في حياتهم، ما يدعوهم لمحاكاة المجتمعات الأخرى وما يحدث فيها من مظاهرات، لافتاً إلى أن مواجهة القضايا بالاعتصامات تهدد أمنه بشكل أو بآخر، مثل أن تعمد فئة شاذة لعمل مظاهرات للتمرد على القواعد والقيم الاجتماعية.

وأضاف أن فرض العضلات على الدولة بهذه الطريقة أمر مرفوض، لأن ما يتم التجاوب معه اليوم من مطالب، تتسع دائرته غداً، وتصل إلى مطالب غير معقولة، لافتاً إلى أن استمرار ذلك من شأنه أن يترك انطباعاً عاماً عند الداخل والخارج، يكمن في أن الحق لا يؤخذ إلا بالقوة، إذ إن تأثير التنمية على حياة الناس أدى إلى شغفهم للحصول على حقوقهم بشكل سريع، وحق الإنسان على الدولة لا يضيع بل ربما يستغرق وقتاً أياً كان، يوماً أو أسبوعاً أو شهراً أو سنة أو أكثر، بسبب إجراءات بيروقراطية.

وأضاف أن للإنسان حق المطالبة بحقه بالوسائل المشروعة والمتعارف عليها من الناحية القانونية والذوقية والاجتماعية، عبر قنوات معينة مثل مجالس الوزراء والأمراء، وتفعيل وإيجاد إدارات حقوقية داخل المؤسسات الحكومية تكفل سماع شكوى المواطن وحل مشكلته قبل أن تتفاقم، إضافة إلى مؤسسات اجتماعية من صنع المواطن، وليست تابعة لمؤسسات الدولة، مطالباً بإيجاد محاسبة إعلامية على من يتابع مثل هذه الاعتصامات أو يسعى لنشرها.

وعن مقولة إن الجيل السابق نشأ على أسلوب تربية استسلامية فلم يستطع المطالبة بما يريد أو رفض ما لا يعجبه والتعبير عن حقوقه مثل ما يتمتع به الجيل الحالي، ذكر أن قضية الجيل الاستسلامي ما هي إلا خز عيلات نجح الإعلام في ترويجها، «وأن ذلك الجيل هو الذي بنى الدولة، وهو نفسه الذي جعل ابن هذا الجيل يقول ما يريد بكل حرية مطلقة، أما عن الاستراتيجيات والحلول، فقال: «المجتمع بحاجة إلى ترتيب أولوياته وتعويد الجيل الحالي على تحمل المسؤولية، وإعادة النظر في ما يبيث في القنوات الفضائية من إعلام غير منضبط، كما طالب المؤسسات الحكومية بعدم استقزاز موظفيها بتجاهل شكواهم ومشكلاتهم.»

وفي تعليقها عما شهدته الجامعات من تجمهر للطالبات غير المقبولات، قالت الأكاديمية والناشطة في جمعية حقوق الإنسان سهيلة زين العابدين حماد في حديث لوكالة الأنباء الفرنسية: «هؤلاء الطالبات يدافعن عن مستقبلهن وحياتهن، وإذا كن في السابق يقابلن الرفض بالصمت، أصبح لدينا من يطالب بحقه ولا يقبل السكوت، ما يدل على نضج الوعي الحقوقي»، مشيرة إلى أن «هناك مسؤولية على وزارة التعليم العالي ووزارة التربية في استيعاب خريجي الثانوية العامة، وأنه ينبغي إيجاد طاقة استيعابية أكبر في جامعاتنا.»

وأضافت أن المطالبة بالحقوق ظاهرة إيجابية تتمنى أن تعم كل مناحي الحياة، وليس في قبول الجامعات فقط، إذ إن المرأة يمكن أن تطالب بحقوقها أمام القاضي مثلاً، لافتة إلى أهمية ما قامت به مجموعة من الناشطات على مواقع التواصل الاجتماعي أخيراً، مثل حملات «بلدي». بينما كان وزير التعليم العالي خالد العنقري وصف الطالبات المحتجات بـ«المنذفعات»، وأن عدم قناعتهم بإجراءات القبول ليس مبرراً لتكسير الأبواب أو الاعتداء على الموظفين، وطالبهن بالصبر والتروي.



لقاء حقوقي للترافع عن المحتاجين بمكة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=65275&CategoryID=5

جدة: سامية العيسى 2011-08-08 1:57 AM

ينظم فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، لقاءً مفتوحاً منتصف الشهر الجاري بين أعضاء الجمعية والمحامين في المنطقة، بهدف التنسيق للترافع عن المحتاجين. وأوضح المشرف على الفرع الدكتور حسين الشريف، أن اللقاء يهدف إلى تبادل الرؤى والتطلعات بين المحامين وأعضاء الجمعية في كل ما من شأنه تسهيل مهمة المحامين لأداء رسالتهم.

حقوق الإنسان بمكة ينظم لقاء مع المحامين للترافع عن

المحتاجين..الاثنين القادم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 اغسطس 2011 م - العدد 15750
<http://www.alriyadh.com/2011/08/08/article657234.html>

ينظم فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة «مساء الاثنين القادم الخامس عشر من رمضان الجاري لقاء مفتوحا بين أعضاء الجمعية والمحامين في المنطقة .

واكد المشرف على الفرع الدكتور حسين الشريف أن الدعوة مفتوحة لكل المحامين والإعلاميين والباحثين القانونيين وكل صاحب اهتمام. وقال ان: اللقاء يهدف إلى تبادل الرؤى والتطلعات بين المحامين وأعضاء الجمعية في كل ما من شأنه تسهيل مهمة المحامين لأداء رسالتهم»، وأضاف» الفرع يهدف أيضا من تنظيم اللقاء إلى عقد شراكات مع المحامين في مجال الدراسات والاستشارات والترافع عن الحالات الإنسانية التي ترد إلى الفرع وغير القادرة على دفع أتعاب المحامين «مبيناً أن الدعوة للقاء وجدت صدى واسعا وقبولا من المحامين الذين بعثوا للفرع رغبتهم في الحضور والنقاش .

ولفت المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة إلى أن الشعور بالمسؤولية والعمل الخيري الإنساني هو ديدن العمل الحقوقي حيث نشهد في بعض الدول تسارع المحامين في الوقوف إلى جوار المحتاج والترافع عنه دون النظر إلى المردود المالي وهذا ما يتسم به الكثير من المحامين في المنطقة التي انبعث منها الحق والعدل في رسالة سيد الخلق وخاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

حقوق الإنسان تستعين بالمحامين للدفاع عن الحالات الإنسانية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295574>

جدة - أحمد الهاللي

اتفق محامون ومستشارون أن «المرأة» أكثر حاجة إلى الترافع عنها وتقديم الاستشارات لها مجاناً، على اعتبار أنها مغلوب على أمرها، إضافة إلى العوامل الأسرية والمجتمعية الأخرى.

يأتي ذلك في الوقت الذي ينظم فيه فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة اليوم (الاثنين) لقاء مفتوحاً بين أعضاء الجمعية والمحامين في المنطقة وبحث عقد شراكات مع المحامين في مجال الدراسات والاستشارات والترافع عن الحالات الإنسانية التي ترد إلى الفرع غير القادرة على دفع أتعاب المحامين.

وأشار المشرف على الفرع الدكتور حسين الشريف إلى أن الدعوة مفتوحة لجميع المحامين والإعلاميين والباحثين القانونيين والمهتمين، وقال: «يهدف اللقاء إلى تبادل الرؤى والتطلعات بين المحامين وأعضاء الجمعية في كل ما من شأنه تسهيل مهمة المحامين لأداء رسالتهم».

وأضاف أن الفرع يهدف أيضاً من تنظيم اللقاء إلى عقد شراكات مع المحامين في مجال الدراسات والاستشارات والترافع عن الحالات الإنسانية التي ترد إلى الهيئة غير القادرة على دفع أجور المحامين، مبيناً أن الدعوة للقاء وجدت صدقاً واسعاً وقبولاً من المحامين الذين بعثوا للفرع برغبتهم في الحضور والنقاش.

ولفت إلى أن الشعور بالمسؤولية والعمل الخيري الإنساني هو ديدن العمل الحقوقي « إذ نشهد في بعض الدول تسارع المحامين في الوقوف إلى جوار المحتاج والترافع عنه من دون النظر إلى المردود المالي وهذا ما يتسم به الكثير من المحامين في المنطقة التي انبعث منها الحق والعدل في رسالة سيد الخلق وخاتم الأنبياء والمرسلين ».

وقال المحامي والمستشار القانوني الدكتور إبراهيم الأبادي: «لا أمانع في التعاون والترافع عن أي حالة محتاجة في المنطقة، وسبق أن خاطبت جمعيات حقوق الإنسان في ذلك».

وحول معرفة الحالات المحتاجة التي تصل إليه كمحام، أبان أن هناك علامات ليست بحاجة إلى توضيح بداية من القضية نفسها من حيث نوعها، وأن غالبية الأشخاص الذين بحاجة إلى ترافع مجاني هم أصحاب قضايا حقوقية أو جنائية كأن يكون مسجوناً بسبب ديون. وتابع: «إن القضايا التجارية قد لا تحتاج إلى هذا النوع من الترافع سوى في حال الإفلاس»، مشيراً إلى أن أكثر الحالات التي يتم فيها الترافع المجاني هي لـ«النساء» خصوصاً في قضايا الأحوال الشخصية والمشكلات الزوجية إذ إن بعضهن ليست لديهن وظيفة. وعلى الصعيد ذاته، أوضح المحامي عبدالعزيز الزامل أنه يستقبل حالات محتاجة للترافع عنها مجاناً، ملمحاً إلى أنهم يعملون بشكل مهني وليس بشكل تجاري.

وشرح طريقته، بأنه يتم تقويم وضع المحتاج للترافع من طريق درس المستندات التي يقدمها العميل، ومن خلال فتح ملف القضية يتكون لدى المحامي توجه أولي على أن ذلك المحتاج صادق أو كاذب. ولفت إلى أنه ينبغي معرفة ملابسات الموضوع والاتصال الودي مع الخصم من أجل التسوية حتى يقتنع المحامي بأن ذلك الشخص الواقف أمامه «مظلوم» وهنا يصبح الترافع عنه «فرض عين».

وأكد أن هناك تعاوناً مع الكثير من الجمعيات سواء كانت جمعية حقوق الإنسان أو جمعية حماية المستهلك وغيرهما من الجمعيات الخيرية الأخرى، على اعتبار أن هناك مبادئ إنسانية لا بد من وجودها لدى الجميع. بدوره، أكد المحامي عبيد العياشي أنه ليس لديه مانع من التعاون مع الجمعيات والهيئات الحقوقية للدفاع عن أصحاب الظروف الخاصة والمعسرين وكذلك تقديم كل ما يمكن تقديمه من استشارات ودراسات، مشيراً إلى أن ذلك سيعزز مكانة المحامي في المجتمع للرفي بمهنة المحاماة، ما يمكنها من أداء رسالتها السامية على الوجه الأمثل وكذلك يفعل دور المؤسسات المدنية المهم والفاعل في المجتمع .

القحطاني: النساء يسألن عن المشاركة في الانتخابات... لكن لا قرار رسمياً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295913>

الرياض - رياض المسلم
لا زالت بعض النساء يسألن عن حقهن في المشاركة بالانتخابات البلدية على رغم اقتراب موعد انطلاق الانتخابات في نسختها الثانية.
وأشار مدير شؤون المجلس البلدي في وزارة الشؤون البلدية والقروية المتحدث الرسمي باسم الانتخابات البلدية جديع القحطاني إلى أنه لا يزال يتلقى بعض الاستفسارات من نساء حول أحقيتهن في المشاركة كناخبات أو مرشحات.
وأوضح القحطاني في تصريح إلى «الحياة» أن «مشاركة المرأة في الانتخابات أمر صحي»، وقال مستدركاً: «لم يصدر أي شيء رسمي بهذا الخصوص».
وعن الحملات الإعلانية والإعلامية التي ستنطلق الشهر المقبل، أوضح القحطاني أن الحملات ليس شرطاً أن تكون منظمة من شركات أو مؤسسات إعلامية كبرى، ولكن من الممكن أن تتضمن عن طريق أفراد وفق اللوائح والشروط والضوابط المنصوص عليها في الحملات الانتخابية.
وأشار القحطاني إلى أن هناك مئات من المراقبين على الحملات الانتخابية في كل مناطق ومدن ومحافظات وقرى المملكة لمراقبة الانتخابات والتجاوزات، التي قد تحدث من البعض، مشيراً إلى أنه في الحملات الانتخابية المقبلة ستشارك فيها جميع مؤسسات المجتمع المدني منها جمعية المحامين وجمعية حقوق الإنسان وغيرها من الجمعيات.
وعن حجم الإنفاق المتوقع لتلك الحملات الانتخابية رد المتحدث الرسمي باسم الانتخابات البلدية الثانية بقوله: «إنه من الصعب تحديد المبالغ التي سيتم صرفها على تلك الحملات الانتخابية في هذا الوقت».

الجنسية تسجن السعوديين في سورية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 أغسطس 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=65481&CategoryID=5

العواصم: عبدالعزيز العطر، الوطن 2011-08-10 1:45 AM

أرجع رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، اعتقال عشرات السعوديين في سورية إلى جنسيتهم . ودلل على ذلك بوصول شكاوى لجمعية تفيد أن سجن عشرات السعوديين في السجون السورية يأتي بسبب الجنسية السعودية وليس على ذمة قضايا جنائية أو غيرها . وقال القحطاني لـ "الوطن" أمس: للأسف بعض أسباب سجن السعوديين والخليجيين بشكل عام تعود لجنسياتهم، ولكم في كثرة الاعتداءات عليهم أكبر دليل على ذلك . ولم يخف القحطاني إشكالية عدم معرفة أماكن سجن عشرات السعوديين في سورية، موضحاً أن جمعية تتلقى اتصالات من أسر سعودية تفيد بوصول أبناء عن اعتقال أبناءهم دون معرفة أي سجون يقعون فيها . ودخلت الأزمة السورية منعطفاً جديداً، بعد الخطاب التاريخي لخدام الحرمين الشريفين، وسط توقعات غربية ببدء جهود سعودية لبثورة جهد إسلامي لحل الوضع.

أكد رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني اعتقال عشرات السعوديين في سورية بسبب جنسيتهم السعودية، وقال إن اعتقالهم ليس على ذمة قضايا جنائية حسب الشكاوى التي وردت للجمعية من الأسر السعودية، مشيراً لمخاوف أسر السجناء عقب اندلاع أحداث العنف في سورية، وقلقهم على مصير أبنائهم القابعين في السجون خاصة وأن بعضهم لا يعرف أماكن سجنهم حتى الآن. ونفى القحطاني في حديثه إلى "الوطن" أمس علم الجمعية بالتهمة الموجهة للرعايا السعوديين في السجون السورية، مبيناً أن الأنباء متضاربة بهذا الخصوص، فهناك من يقول إنهم على ذمة قضايا جنائية، وهناك من يقول ربما تكون عوامل أخرى وراء اعتقالهم.

وأكد القحطاني وصول شكاوى لجمعية تفيد أن سجن عشرات السعوديين في السجون السورية يأتي بسبب الجنسية السعودية وليس على ذمة قضايا جنائية أو غيرها . وقال "للأسف بعض أسباب سجن السعوديين والخليجيين بشكل عام يعود لجنسيتهم وليس لقضايا جنائية، ولكم في كثرة الاعتداءات على السعوديين والخليجيين دليل على ذلك . " وأفاد بعدم وصول شكاوى من أسر المعتقلين في السجون السورية في الوقت الحالي؛ إلا أنه كشف عن وصول مخاوف عدد من الأسر حول مصير أبنائهم عقب الأحداث الثورية والدموية في الأراضي السورية، إضافة إلى المشاكل الحاصلة في السجون السورية جراء تلك الأحداث، ومخاوف الأسر من عدم تحديد السلطات السورية لأماكن اعتقال الرعايا السعوديين في السجون السورية والأجهزة الخاضعة لها تلك السجون.

وبيّن القحطاني، أن جمعية حقوق الإنسان لا تزال تتابع مع السفارة السعودية في سورية وضع السجناء السعوديين، مشيراً إلى أن من مهام السفارة تقديم المساعدة القانونية والإنسانية والحقوقية للرعايا السعوديين في السجون . لم يخف القحطاني إشكالية عدم العلم بأماكن سجن عشرات السعوديين المسجونين في سورية، وقال "تصلنا اتصالات من أسر سعودية تفيد أن أبناءهم توجهوا إلى سورية ولا يعلمون عن مصيرهم ولم يبلغوا بخروجهم من الأراضي السورية ووصول، بعض الأبناء عن اعتقالهم دون معرفة أي سجون يقعون فيها، حتى السفارة السعودية تجد صعوبة في تحديد أماكنهم لتعدد الجهات التابعة لها السجون السورية."

وطالب السلطات السورية بمحاكمة الرعايا السعوديين القابعين في السجون السورية أو الإفراج عنهم، مع تحديد أماكنهم عبر إخطار السفارة السعودية بذلك، مبيناً أن بعض الشكاوى من الأسر تكشف عن معاملة المساجين السعوديين بشكل سيئ.

وأشار إلى أنهم لا يملكون أرقاماً محددة حول عدد المعتقلين، وأن الأقوال متضاربة في هذا الجانب وقال "ليس لدينا عدد محدد لهم، والأقوال التي لدينا متضاربة بين من يقول إنهم بالعشرات، ومن يقول إنهم أقل من ذلك".



35 بالمائة من العاملات بالقطاع الخاص سعوديات

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 أغسطس 2011م

<http://www.alyaum.com/News/art/23399.html>

اليوم - الدمام

كشفت الإحصاءات عن أن إجمالي العاملات في القطاع الخاص يمثلن 2 بالمائة من جميع العاملين، بينهن 35 بالمائة سعوديات.

وشكلت العاملات السعوديات في القطاع الحكومي 88 بالمائة من بين جميع العاملات. وأظهرت إحصاءات لوزارة العمل، حول واقع المرأة في سوق العمل، أن نسبة قوة العمل النسائية مقارنة مع مجموع قوة العمل الكلية في المملكة بلغت 16.5 بالمائة، وأن نسبة النساء العاملات لمجموع قوة العمل النسائية 12 بالمائة. وذكرت الإحصاءات أن معدل البطالة لدى الإناث في المملكة يصل إلى 28.4 بالمائة، مقارنة مع الذكور الذين بلغت نسبته 6.9 بالمائة.

وأوضحت الإحصائية أن نسبة العاطلات عن العمل اللاتي يحملن شهادات تعليمية فوق الثانوية 78 بالمائة إلى إجمالي العاطلات السعوديات.

وأشارت الإحصائية إلى أن أسباب انتشار ظاهرة البطالة النسائية في المملكة، تعود لعوامل اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، وتنظيمية.

وتعود أسباب هذه النسب والأرقام إلى حقائق تفسرها، وتوضحها. فبحسب إحصاءات وزارة العمل، تعود محدودية الفرص الوظيفية المتاحة إلى أسباب من حيث، عدد الوظائف المتاحة للمرأة، والمجالات المتاحة لها، ونوعية الوظائف، إضافة للمناطق التي توجد فيها تلك الوظائف.

إلا أن الدراسات تشير إلى واقع المرأة في سوق العمل يتضمن جوانب إيجابية رغم أن نظام العمل لا يوجد فيه ما يحمي حق المرأة في العمل. إلا أنه أورد مواد تعنى بعمل المرأة (من 149 إلى 160)، التي تتضمن كل صور الحماية، والمزايا للمرأة العاملة. بل إنها ميزت بين المرأة والرجل في سن التقاعد، بأن جعلت المرأة 55 عاماً، والرجل 60 عاماً، إضافة إلى أن النظام أعطى للمرأة الحق في مكافأة نهاية الخدمة ونص على ذلك في أنها «إذا أنهت العقد خلال ستة أشهر من تاريخ زواجها أو ثلاثة أشهر من تاريخ وضعها».

كما أن مجلس الوزراء قد أصدر عدة قرارات تعنى بعمل المرأة، وأهمها القرار رقم 120 بشأن زيادة فرص ومجالات عمل المرأة السعودية، والقرار 178 بشأن تراخيص تشغيل النساء في أقسام وفروع المنشآت الخاصة، وتطبيق ضوابط تشغيل المرأة بأجر لدى الغير، وقرار مجلس الوزراء رقم 63 الذي وضع بعض الإجراءات النظامية الخاصة بعمل المرأة في القطاعين الحكومي والخاص.

وورد في التقرير الأول، الصادر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة، أن قرارات مجلس الوزراء المعنية بشؤون المرأة، تجد معارضة من بعض شرائح المجتمع، إلا أنه وصف أن المجتمع السعودي بشكل عام بأنه يساند حقوقاً معينة للمرأة. ويذكر التقرير، أن العقبة الأهم، الأعراف والتقاليد التي لا تستسيغ عمل المرأة في بعض المجالات.

أسرة مغتصب القاصرات تلجأ لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 أغسطس 2011م

<http://www.alyaum.com/News/art/23411.html>

عبدالعزیز العمري - جدة

كشف مدير فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين بن ناصر الشريف لـ (اليوم) عن تقدم ذوي المتهم باغتصاب قاصرات جدة بشكوى لجمعية حقوق الإنسان بمحافظة جدة عن بعض التجاوزات أثناء التحقيقات والجمعية بدورها ستفحص حيثيات الشكوى المقدمة من ذوي المتهم وفي حالة ثبوت التجاوزات فسوف تتحرك الجمعية لرفعها وإيقافها ومحاسبة المتسببين في تلك التجاوزات.

ويضيف الشريف أن الجمعية سبق وأن نشرت في وقت سابق سلسلة «اعرف حقوقك» ومن ضمنها حقوق المتهم بشكل عام سواء متهما باغتصاب القاصرات أو غيره من المتهمين ومنها حقه في توكيل محام وحقه في الزيارة وحقه في عدم استخدام العنف ضده وحسن معاملته وغيرها من الحقوق إذا كان ذلك في مرحلة الاستدلال والتي تقوم بها الشرطة من جمع معلومات وخلافه أو في مرحلة التحقيق وتقوم بها هيئة الادعاء والتحقيق العام وتعتبر مرحلة قضاء أولية وإذا اقتنعت بأن المتهم فعلاً مجرم فعليها بتقديمه للمحاكمة في مدة لا تتجاوز الستة أشهر وإذا رأى الادعاء أنه بريء فعليها إطلاق سراحه وأخيراً مرحلة المحاكمة وتكون لدى القضاء.

ويؤكد الشريف أن جميع المتهمين ممن يتم القبض عليهم بشكل عام يجب أن تنطبق عليهم قاعدة (المتهم بريء حتى تثبت ادانته بحكم قضائي) ويجب أن تكون جميع التحقيقات سرية وليست للنشر إلا بعد الحكم القضائي سواء بالبراءة أو بالإدانة.

الشركة تتحجج بخسائر الحج وسحب ترخيصها من الطيران

المدني

موظفو شركة طيران خاصة يلاحقون رواتبهم المتأخرة منذ عام

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 أغسطس 2011م العدد 17639

<http://al-madina.com/node/320456>

أحمد الجهني - جدة

ما زال الإصرار والتسويق والوعود الوهمية حاضرة في قضية موظفي شركة طيران خاصة (إداريين ومضيفين وفنيين) ضد الشركة مطالبين برواتبهم المتأخرة منذ ما يقارب العام وبالتحديد منذ شهر أكتوبر 2010م بحجة خسائر تعرضت لها في موسم الحج الفائت، وإيقافها عن الخدمة وسحب التصريح الممنوح لها من هيئة الطيران المدني.

وكان الموظفون والذين يعمل أغلبهم كمضيفين على متن طائرات هذه الشركة قد توجهوا - حسب ما ذكروا لـ «المدينة» - إلى أكثر من جهة حكومية كان آخرها مكتب العمل بجدة والذي ماطل في حسم القضية - على حد قولهم - فبدلاً من ثلاث جلسات مقررّة للنظر فيها، تم تمديدّها إلى ثمان جلسات بحجة غياب المحقق أو إجازته رغم انه موجود وأمام أعين الجميع في المكتب، ومن ثم يتم تحويل القضية إلى محقق آخر حتى انتهت أخيراً وبعد مخاض عسير إلى حكم تم تأجيله مراراً بطلب من محامي الشركة إلى أكثر من موعد.

وذكروا أن محامي الشركة كثيراً ما هدد بالتسويق والمماطلة، إضافة إلى مطالبتهم بالتنازل عن كل البدلات الوظيفية، وبالرغم من موافقتهم على ذلك إلا أنه أصرّ - على حد إفادتهم - على التأخير والمساومة حتى يتنازلوا عن كافة مستحقّاتهم وحقوقهم.

وأضافوا: عملنا جاهدين على حل الموضوع مع الشركة بالطرق السلمية، إلا أن صوتنا لم يسمع، أضف إلى ذلك تغيب مديرها المستمر عن المكتب، وفي نهاية المطاف ذهبنا إليه في منزله أكثر من مرة، ولكن تواترت الاعتذار وتوالت الاعتذارات بين السفر والنوم وعدم رغبته في استقبال أي مراجعين بمنزله ومن له أي مطالبة عليه مراجعة الشركة، وأخيراً وبعد كل ذلك بعث إلينا بسائقه مهدياً باستدعاء الشرطة في حالة قدوم أي موظف لمنزله.

وأردفوا: حاولنا الوصول لوزير العمل لإيصال شكوانا ومعاناتنا إليه، إلا أننا لم نستطع، وبعد محاولات عدة وعدنا مدير مكتبه باطلاعه على القضية محل الخلاف، وأوضح لنا لاحقاً أن الوزير أمر بتشكيل لجنة لحل الموضوع، وتمت إحالة اللجنة للشركة وعليكم مراجعتها، إلا أن أحداً لم يصل إلى الشركة حتى لمجرد الاستفسار.

وأضافوا: بعثنا ببرقيتين للجهات العليا منذ ثلاثة أشهر ومازلنا ننتظر الرد لأنه الأمل الوحيد المتبقي لإنهاء معاناتنا مع الشركة والتي لا نطالبها بشيء سوى حقوقنا المشروع فقط.

وزادوا: نحن اليوم في حيرة من أمرنا فلا رواتب تصرف لنا ولا إعفاء لأن العقد المبرم بيننا والشركة يلزم أي موظف عند ترك العمل دون موافقتها أو انتهاء مدة عقده بدفع مبلغ 30 ألف ريال مقابل التدريب كما يسمونه، وبالفعل سجن بعض الزملاء بسبب الديون التي تحملوها، ودمرت بيوت آخرين بسبب الحاجة المادية.

ومضوا قائلين: إننا في الحقيقة وعلى أرض الواقع ودون أي مبالغة بذلنا كل جهد ممكن لحل القضية، تنازلنا عن الكثير من حقوقنا، وطرقنا كل الأبواب المتاحة وعلى رأسها هيئة الطيران المدني التي افادتنا بأنها لا علاقة لها بهكذا قضايا وليس من اختصاصها، فيما كان رد هيئة حقوق الإنسان مماثلاً إلا أن المختلف فيه وعدها لهم بمتابعة سير الأمور ومجريات القضية لدى مكتب العمل.

الشركة: ننتظر قرصاً خارجياً للوفاء بحقوق الجميع

«المدينة» نقلت شكوى الموظفين إلى مدير عام الشركة المدعى عليها فأوضح ان الشركة تم إيقافها من هيئة الطيران المدني، كما انها تعرضت لخسائر خلال موسم حج الماضي، وهي حالياً بصدد انتظار قرض خارجي ليتسنى لها الوفاء بكافة التزاماتها المادية تجاه الموظفين وصرف كامل حقوقهم المتأخرة. وقال: أدرك جيداً وألمس بصدق معاناتهم من جراء هذا التأخير وما أدى اليه من احتياج ماس وضرر كبير وما ترتب عليهم من التزامات وما حدث من مشاكل بسبب عدم تسلم مستحقاتهم.

«العمل»: لا حديث عن القضايا المنظورة

وفي محاولة لاستكمال جوانب القضية أجرت «المدينة» اتصالاً هاتفياً بمساعد مدير مكتب العمل بجدة المكلف ولكنه اعتذر عن التعليق على شكوى الموظفين، مشيراً إلى أن ذلك من اختصاص المتحدث الرسمي خطاب العنزي الذي اتصلنا عليه بالفعل فاكتمت بالقول بأن أي قضية منظورة لدى مكاتب العمل لا يحق لأي جهة إعلامية الخوض فيها أو تناولها. الخولي يقترح تشكيل لجان محايدة

الدكتور عمر الخولي المستشار بهيئة حقوق الإنسان أكد أن دور الهيئة يكمن في حث ومتابعة الجهات الحكومية على أداء أعمالها على أكمل وجه وهي جهة مدنية رقابية وليست تنفيذية، ولا يمكنها ان تتدخل في عمل الجهات الرسمية وهناك جهات حكومية وقضائية للنظر في مثل هذه الاعمال والاشكالات. وأضاف: مما لاشك فيه ان هناك خرقاً للأنظمة والقوانين وحتى للمواثيق الإنسانية في بعض الجهات والتي يجب قطعاً الحد منها.

واقترح د. الخولي تشكيل لجان محايدة في مثل هذه القضايا والمنازعات.

سهيلة: الشرع والنظام يمنعان أي ممارسات تعسفية

الدكتورة سهيلة زين العابدين عضو المجلس التنفيذي للجمعية الوطنية لحقوق الانسان نصحت المتضررين بالتوجه للجمعية، مؤكدة أنه لا بد من إنصافهم وإعطائهم حقوقهم كاملة دون التنازل عن أي شيء منها. وأشارت إلى أن التوجيه السامي واضح وصريح تجاه الجهات الحكومية بمسؤوليتها الكاملة أمام الله في القيام بأعمالها على الوجه الأكمل.

وأضافت: إن الشرع والنظام يمنع وبشكل قاطع كل هذه الممارسات التعسفية والتي تعكس جانباً سلبياً في التعامل والمعاملات وبعيدة كل البعد عن القيم والتعاليم الدينية وحتى الإنسانية

عفو على ذي عفو

المصدر: جريدة شمس الجمعة 5 رمضان 1432 هـ - 5 أغسطس 2011م

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=140504>

أيمن الجعفري

قبل عدة أيام كتب أحمد الطويان مقالاً في صحيفة عكاظ يعلق فيه على الخبر الذي أوردته منظمة العفو الدولية عن نظام مكافحة الإرهاب الجديد، الذي يتم تداوله في مجلس الشورى. وبلغة مملوءة بالعاطفة أضاعت منهجية القضية، ونحت بالنقاش باتجاه منحى آخر، نحو واحد من تلك الطرق التي تجد في نهايتها لوحة «نهاية الطريق، نعمل لرضاكم». مشكلة العاطفة أنها أحياناً تجافي المصلحة، وإن كنت لا تستطيع النفي بأن المصلحة إياها هي المفزعة لهذا الكم من المشاعر الجياشة، الأمر يشبه ذلك الطفل الذي يتعلق بملابس والده، سائلاً إياه ألا يذهب إلى العمل! لكن الأمر واضح، يجب أن يذهب الأب إلى العمل، ويجب على الطفل أن يواصل بكاءه في مكان آخر. بدأ الزميل مقالته بأحاديث الاستهداف، الأمر ليس جديداً! فنصف أشياء هذا العالم مستهدفة، والنصف الآخر من أشياء هذا العالم هو من يستهدفها. الأمر الذي يعني أن هذا العالم قائم على الاستهداف، وهنا يأتي الدهاء حينما يتحرك المستهدف بذكاء لا يجد معه من يستهدفه أي دليل للإساءة إليه. كما نذكر دائماً أن العالم قرية صغيرة، ولا يجد حرجاً مواطن ما في ريو دي جانيرو في الحديث عن قضية زواج القاصرات في السعودية. الأمر الآخر أن كاتبنا أورد أمراً يحسب لمنظمة العفو وهو عدم ارتباطها بأي هيئة دولية، وهو لا يعلم، ربما عن جهل منه، بأنه يقدم وساماً رفيعاً للمنظمة بنفي التبعية عنها، وبهذا تسقط كل التهم بمطامحتها السياسية. وفي بقية المقال، العاطفي، ذهب يناقش الفلسفة الأخلاقية حول نشر النظام، مبتعداً عن الفكرة الأساس النظام نفسه! ومتناسياً أن هذه الحقبة الجديدة في الوطن، والتي وضع أسسها ملكنا قائمة على العلانية والحديث الشفاف. الأمر الذي أثبتته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في بيانها الذي انتقدت فيه مواد النظام، ودعت إلى مراجعته، دون أن تتحدث فيه عن نظريات الاستهداف، أو أن تؤصل فيه نسب «منظمة العفو الدولية». وعلى الرغم من أن أجداد هذه المنظمة غير معروفين، إلا أن أحداً لا يستطيع أن ينكر أنها «حمولة طيبة»، وأن كاتب «العفو» يجب أن يبحث عن عفو مناسب وبحجم اللا منطق الذي حواه مقاله

التروي طريق للصواب

المصدر: جريدة عكاظ السبت 6 رمضان 1432 هـ - 6 اغسطس 2011م العدد 3702

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110806/Con20110806438162.htm>

عبدالله ابو السمع

أؤيد كل التأييد ما طالبت به جمعية حقوق الإنسان في بيانها الأخير بضرورة (التروي) في إصدار النظام الجزائي لجرائم الإرهاب وتمويله وذلك لكي يحظى بوقت كاف للدراسة والمناقشة في مجلس الشورى. وموقف الجمعية سليم ومنطقي وقانوني لأن التريث وإعطاء الدراسة وقتا كافيا لأعضاء المجلس ولغيرهم من المختصين ذوي العلاقة للنقاش وإبداء الرأي أمر حميد وضروري في مثل هذه الأنظمة التي تمس مباشرة الحقوق الإنسانية المشروعة للمواطن، لقد تعرض مشروع النظام هذا لملاحظات من جهات حقوقية تختص بحقوق الإنسان وجرت مناقشته في وسائل إعلام ومواقع إنترنت، وكما تبدي الجمعية - وأنا عضو فيها - تقديرها للجهود التي تبذلها وزارة الداخلية للحفاظ على أمن المواطن والوطن والتصدي لكافة الأخطار التي قد تهدد الأمن الوطني فإنها تذكر «بأهمية الحفاظ على القيم والتقاليد السامية التي تحكم العلاقة بين القيادة والمواطنين» وفي بيان الجمعية تشديد على أن لا تكون أي مسارعة لإصدار أنظمة لمكافحة الإرهاب ردود فعل لما جرى من حوادث سابقة، وكما ترى الجمعية وكثيرون بأن في نظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات الشرعية والاتفاقات الدولية التي صادقت عليها المملكة والنظام الأساسي للحكم ما يغني عن استصدار أنظمة وقائية جديدة. أنا أؤيد تماما ما نوهت إليه جمعية حقوق الإنسان من أن الأنظمة القضائية الحالية كافية جدا للحماية ولتطبيق القانون وتحقيق العدالة، فلنحرص على التنفيذ السليم والعاقل فإنه يكفي.

مع المراجعة .. نكتفي بالجلد

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 اغسطس 2011م العدد 3703

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110807/Con20110807438340.htm>

حمود أبو طالب

«يذكر أن جمعية حقوق الإنسان سبق أن أبدت ملاحظات حول بعض دور الملاحظة التي زارتها، واعترضت على لائحة العقوبات الداخلية المعمول بها، والتي تجيز ضرب الحدث في حال مخالفته لأنظمة الدار». هذه الجملة الاستفزازية المؤذية كانت خاتمة خبر نشرته «عكاظ» يوم أمس عن دور الملاحظة الاجتماعية التي تؤوي الأحداث، ولم يكن أكثر استفزازاً من الخاتمة ولا أكثر أذى للمشاعر سوى عنوان الخبر «شطب عقوبات ضرب الأحداث والاكتفاء بالجلد». طبعاً أنا لا أوجه اللوم لمحرر الخبر بتعمده إيداء مشاعرنا بمفردات الجلد والضرب، لأنه ينقل الواقع الذي يحدث في هذه الدور التي تستقبل أحداثاً تتراوح أعمارهم بين 13 و 18 عاماً كما يقول الخبر، لكنني أؤكد أن معظمهم بين 12 و 15 عاماً في معظم الوقت..

بالنسبة للملاحظات السابقة لجمعية حقوق الإنسان فإنني أتذكرها جيداً بعد أن قامت هذه الصحيفة بنشر ما يحدث في تلك الدور من معاملة سيئة غير إنسانية في كل جوانبها، لتقوم حينها قيامة المسؤولين عنها في منطقة مكة المكرمة، وحدث أخذ ورد بينهم وبين جمعية حقوق الإنسان والصحافة، لكنهم كانوا يدافعون عن قضية خاسرة بكل المقاييس.. وقبل أن نتعرض لمضمون خبر يوم أمس، يبدو من المهم جداً أن نسأل أولاً هل ما زال الوضع كما هو عليه في تلك الدور منذ موقعة الشؤون الاجتماعية من جهة وحقوق الإنسان و «عكاظ» من جهة؟؟ هل من مجيب؟؟.. أما بالنسبة لخبر أمس فإنه أكبر دليل على أننا نقترف الأخطاء الفادحة ونغضب عندما ينتقدها العالم.. أحداث صغار جانحون يحتاجون إلى تقويم لسلوكهم وتهذيب لأخلاقهم وإشعارهم أن في المجتمع من يتفهم ظروفهم ويحاول مساعدتهم، لكننا نعلن على الملأ أننا نقوم بضربهم في الدور التي يفترض أن ترعاهم، نقولها ولا نتحرج لأننا نرى ضربهم عقاباً عادياً جداً.. وبالمناسبة فإن الذي يقرأ عنوان الخبر يعتقد أن عقوبة الضرب ألغيت أو ستلغى يوم غد، لكن التفاصيل توضح أن وزارة الشؤون الاجتماعية ستقوم بإنشاء لجنة من عدة جهات لدراسة لائحة الجزاءات التأديبية المطبقة حالياً في دور الملاحظة الاجتماعية، وإعداد لائحة بديلة تحل محل اللائحة المعمول بها حالياً.. أي أن الضرب سيستمر على ما هو عليه بأشكاله ودرجاته المختلفة إلى أن تشكل اللجنة وتدرس اللائحة السابقة وتعد اللائحة الجديدة.. لاحظوا أن عنوان الخبر يؤكد أن الأحداث يتلقون الضرب والجلد، وأقصى ما وصلت إليه إنسانيتنا أن نكتفي بالجلد ونفكر بإلغاء عقوبة الضرب.. قلت نفكر.. يا لها من قسوة!!..

مستشفى بالسمر وإذا مرضت فهو يشفين

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=6825>

عضوان الأحمرى

مواطنة بعثت برسالة تشرح فيها الإهمال الموجود في مستشفى بالسمر العام، وتقول: "إن الكهرباء تنطفئ فجأة، ولا توجد كهرباء احتياطية رغم وجود 4 وحدات. وتضيف قائلة إن هذه الوحدات معطلة. وحين تنطفئ الكهرباء يضطر العاملون في المستشفى لنزع بعض الأجهزة مستعينين بإضاءة أجهزة الجوال، الإضاءة التي لا تسمن ولا تغني من جوع". هذه الرسالة يوم الخميس الخامس من شهر رمضان المبارك.. انتهت الرسالة.

أقول، لعل بعض المستشفيات تطبق تنذر الناس بها وهي تضع الآية القرآنية الكريمة "وإذا مرضت فهو يشفين" على مداخلها مجدداً، لعل المريض يعرف الدواء وحتى إن كان الداء مستقحلاً.. فيطلب الحل من الله ويتوجه إليه بالدعاء أن يشفيه، فالمستشفيات التي تزداد سوءاً بعد سوء في خدمتها جعلت المواطن يضطر إلى فقدان الأمل في الحصول على ما يتمناه من رعاية وعلاج.

في ذات المستشفى، قبل سنوات لم يكن هناك أكياس للأدوية، كان المرضى يخرجون وهم يحملون أدويتهم بأيديهم بدون أكياس البلاستيك، وكأنهم في عملية سرقة لبضاعة بشكل عشوائي. زحام في غرفة الطوارئ، وفوضى. وما يغير في المستشفى هو بعض الزهور البلاستيكية في مدخل الاستعلامات.

مستشفى حكومي تصرف عليه عشرات أو مئات الملايين، لماذا لا يكون بجودة عالية طبياً وإدارياً؟ هناك مشكلة يلاحظها من يزور مستشفيات الأطراف ومستشفيات المدن الرئيسية، الطواقم الطبية في جدة والرياض والدمام داخل المستشفيات الحكومية يختلفون تماماً عن الطواقم الطبية في المدن الجنوبية أو الشمالية، أو بعض محافظات الوسط، يختلفون جودة واحترافاً، وإن أردنا المسألة بشكل سطحي - لأن السطحية تهمة جاهزة كذلك - فحتى في المظهر الخارجي هل يقرأ ساكن القرى والهجر وما جاورها دعاء السفر ويقود سيارته باتجاه المجهول بحثاً عن سرير شاغر ليتعالج فيه؟ لماذا لا يقوم ساكن المدن الرئيسية بقراءة دعاء السفر لبحث عن سرير كذلك؟

المستشفى الذي ذكرته متدهور إدارياً وطبياً، ولا توجد عناية ولا اهتمام حتى على المستوى التشغيلي والمالي. الكهرباء تنقطع عن مستشفى.. هذه كارثة. لا مانع من زيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للمستشفى، لترى أن بشراً في جزء من أجزاء المملكة يستخدمون أجهزة الجوال لنزع الأجهزة الطبية في حال أطفئت الكهرباء.

...بل هم حقوقيون!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295902>

حسن بن سالم

أصوات ودعوات تنادت في الأيام الماضية وذلك من خلال بعض المقالات التي سعت وتسابقت لاهفة إلى محاولة الإساءة والتشويه للحراك الحقوقي الإنساني الجميل والفاعل الذي تقوم به مجموعات من الشباب السعودي من خلال شبكة التواصل الاجتماعي «تويتر»، السمة البارزة لدى أولئك الشباب كانت هي إبراز رابط يجمع بينهم على اختلاف وتنوع توجهاتهم الفكرية، فالعمل الحقوقي بكل بساطة لا يخضع من قريب أو بعيد للتوجهات الفكرية حتى يتم تصنيف الناشطين فيه على حساب هذا الفكر أو ذاك، ولكن الأرض على ما يبدو ضاقت بما رحبت على بعض أولئك الكتاب، فكتبوا واخترعوا جملة من الاتهامات الكاذبة والادعاءات الفارغة، كالتشكيك والقدح في وطنية أولئك الشباب والإساءة إلى جهودهم في مطالبهم بحقوق الإنسان وكرامته، ومحاولة الانتقاص منهم ببعض المفردات والمسميات! مثل تلك المقالات لم تكن لتسيء لأولئك الشباب المتوتر بقدر إساءتها لمن كتبها، لأنها لا تدل في حقيقتها إلا على قصر وضعف في إدراك مفاهيم عديدة متعلقة بالعمل الحقوقي!

المراقب لذلك الحراك والتفاعل على شبكات التواصل الاجتماعي يدرك مدى حرص أولئك الشباب على بناء مستقبل زاهر لهذا الوطن، وذلك من خلال دعوتهم لتفعيل مبدأ سيادة القانون واحترامه والالتزام بتطبيق القواعد والأنظمة القانونية كافة من السلطات التنفيذية كافة، وضرورة استقلال القضاء الشرعي بما يعود بالنفع العام لصالح الجميع دولة ومجتمعاً، وحماية أفراد المجتمع من أي إجراءات تعسفية تنتافي مع كرامتهم أو حريتهم، والجميع يدرك أن الضمانة الحقيقية لحماية وصيانة حقوق الفرد وحريته، إنما تكون بسيادة وتطبيق الأنظمة والقوانين، فهم ينطلقون في ذلك مما نص عليه النظام الأساسي لدينا للحكم في المملكة في مادته الـ 36 على «أن توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها، ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام» ويأتي في مقدمة تلك الأنظمة نظام الإجراءات الجزائية الذي يعد قفزة تشريعية مهمة في المنظومة العدلية لدينا ودوره البارز في حماية المتهم وحفظ كثير من حقوقه، وهذه القضية تحديداً من أبرز القضايا الحقوقية تفاعلاً من قبل الشباب في شبكات التواصل الاجتماعي خلال الفترة الماضية، وذلك لارتباطها بشكل مباشر بعدد من القضايا الساخنة، وهي دعوة للجهات المعنية كافة بضرورة الالتزام بتطبيق وتفعيل جميع المواد التي نص عليها نظام الإجراءات الجزائية في حق الموقوفين والسجناء كافة، والتأكيد على حق الجميع من غير استثناء للخضوع لتحقيقات ومحاكمات عادلة وفق ما تقتضيه القوانين والأنظمة في بلادنا، والمحاسبة لأية تجاوزات أو مخالفات من الجهات المعنية لذلك النظام.

ولعل من أهم وأبرز تلك المواد المنصوص عليها التي يبرز التأكيد عليها على سبيل المثال المنع من أي سلوك فيه إهانة للمتهم، بحيث يحظر إيذاء المقبوض عليه جسدياً أو معنوياً، كما يحظر تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة، كما هو مذكور في المادة الثانية، وعدم السماح لرجال الضبط الجنائي باحتجاز أي شخص لأكثر من 24 ساعة إلا بأمر كتابي من المحقق في هيئة التحقيق والادعاء العام، إلا إن كان الأمر جريمة كبيرة، فإنه يحق لرئيس هيئة التحقيق أن يعطي مدة إضافية للإيقاف، لكن هذه المدة النظامية لا يجوز نظاماً أن يتجاوز مجموعها ستة أشهر، وبعدها يجب أن يذهب المتهم للمحاكمة أو يتم الإفراج عنه كما ورد في المادة الـ 114. وفي حالة وجود أمر نظامي بالقبض على أي متهم؛ فيجب على المحقق عند حضور المتهم في أول مرة للتحقيق إخباره وإحاطته بأسباب إيقافه مباشرة وبالاتهم المنسوبة إليه وإتاحة الفرصة له بالاتصال بمن يريد كما في المادة الـ 35 والـ 101. إلى غير ذلك من المواد القانونية التي امتاز بها نظام الإجراءات الجزائية.

وأما الانتقادات الموجهة من قبل أولئك الشباب المهتم بهذه القضايا لأنواع من المخالفات والتجاوزات لنظام الإجراءات الجزائية أثناء سير التحقيق وفي داخل السجون وضرورة المحاسبة لتلك التجاوزات سواء للمسجونين في القضايا الأمنية ونحوها، فلم يكونوا هم الوحيدين الذين انتقدوا تلك التجاوزات، إذ سبق أن أشارت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

في تقريرها السنوي الصادر في عام 2006 إلى تلك التجاوزات وبكل صراحة ووضوح، خصوصاً المتعلق منها بالموقوفين في القضايا الأمنية وقضايا الإرهاب، حيث جاء في التقرير: «وأما من الناحية الحقوقية فلقد شهدت هذه القضية تجاوزات بحق الموقوفين تمثلت في إبقائهم في السجن فترات تتجاوز المدد النظامية المنصوص عليها في نظام الإجراءات الجزائية. وتلقت الجمعية شكاوى من عدد من الموقوفين في سجون المباحث العامة بالاعتداء عليهم بالضرب والتعليق والتلفظ بالإهانات، وهذا انتهاك لما نصت عليه المادة الثانية من نظام الإجراءات الجزائية، كما وردت شكاوى بخصوص الحجز الانفرادي والحرمان من حق الزيارة»، وطالبت الجمعية بتمكين جميع الموقوفين في قضايا أمنية من حقوقهم المنصوص عليها كافة في الأنظمة ذات العلاقة، وبإطلاق سراح من انتهت محكوميته أو تجاوز توقيفهم المدة النظامية، أو إحالتهم إلى القضاء، والتحقيق في الشكاوى المقدمة من الموقوفين ممن تعرضوا لسوء المعاملة ومعاقبة الفاعلين، وأكدت على ضرورة التزام جهات التحقيق كافة بالمدد الزمنية التي ينص عليها النظام، والمتعلقة بإيقاف وسجن المتورطين في هذه القضايا قبل مثلهم أمام القضاء، وكذلك تمكينهم من حق توكيل محامين فور القبض عليهم وتسهيل اتصالهم بهم والتشاور معهم .

وفي شهر مارس الماضي أصدرت الجمعية أيضاً بياناً دعت فيه إلى ضرورة وضع نظام الإجراءات الجزائية موضع التنفيذ الفعال والعاجل، ومحاسبة المتهمين في تطبيقه من الجهات المختصة، بما يضمن الإفراج عن المسجونين الذين استنفدوا محكومياتهم، والتعامل مع الموقوفين الأمنيين، بما يوفر تواصلهم مع أسرهم والدفاع عنهم وتفعيل الرقابة على السجون بما في ذلك سجون المباحث .

وما سبق ذكره هو ذات ما يدعو إليه الشباب، فهل تكون الجمعية الوطنية وفقاً لمزاعم أولئك الكتاب ممن يخلق الأكاذيب والمبالغات في إبرازها لتلك التجاوزات ومطالبتها بإخضاع الجميع لنظام الإجراءات الجزائية؟ أم أننا سنجردها هي أيضاً من دورها وعملها الحقوقي؟!

فرصة صوم رمضان لا تعوض للإقلاع عن التدخين

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011 العدد 14198

<http://www.al-jazirah.com/20110809/rj1.htm>

د. فهد بن عبدالرحمن السويدان

لا شك أن التدخين وكل سموم من الآفات التي تقضي على حياة الإنسان، وتُدمر الاقتصاد وتلوث صحة البيئة. بات التدخين موتاً محققاً بين المدخنين وجلسائهم، ومشكلة عالمية تسبب آثاراً سلبية في شتى المجالات، الصحية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية والأسرية والحضارية.. حيث يقضي هذا الوباء الفتاك على أكثر من خمسة ملايين إنسان سنوياً نتيجة مصاحبة المدخنين ومعايشتهم والجلوس معهم، ومهما اختلفت أشكال التدخين أو أعمار المدخنين، فإنه يؤثر تأثيراً فتاكاً على أجهزة الجسم المختلفة ويؤدي إلى الإدمان.

ونسمع عن الكثير من ضحايا هذا السم القاتل الذي قضى ولا يزال يقضي على أرواح الكثيرين والكثيرين من الناس! مما يتوجب علينا جميعاً الوقوف ضده؛ فالتدخين أفة كبرى -سواء كان سيجارة أو شيشة (معسل) بجميع أنواعه المختلفة- انتشرت في شتى أنحاء العالم دون استثناء، وحتى تاريخ هذا اليوم سأذكر بعض عدد الضحايا الذين يُقدِّرون بالملايين من البشر سنوياً، يموتون بسبب هذا الداء القاتل! وهو مسؤول بشكل مباشر عن وفاة شخص كل 10 حالات وفاة حول العالم. أكثر من 100 ألف شخص يموتون سنوياً في الصين.. نتيجة التدخين!! لكن هل تعلمون أين تكمن الفاجعة؟

إن هؤلاء الأكثر من 100 ألف ليسوا من المدخنين. هؤلاء ممن فقط مروا بجانب أناس يدخنون، أو عاشوا مع مدخنين، أو استنشقوا الدخان في مطعم أو سوق! أي ما يُسمَّى بالتدخين السلبي.

فهل أدركتم حجم الكارثة؟ هل رأيتم إلى أية درجة تبلغ سُمِّية الدخان؟ أما طريقة الموت، فحسب كلام موسوعة ويكيبيديا فإن التدخين السلبي يمكن أن يسبب الأمراض التالية: السرطان: بجميع أنواعه وخاصة سرطان الرئة، وأمراض الأنف والأذن والحنجرة: خاصة التهابات الأذن، وأمراض الدورة الدموية: خاصة أمراض القلب، وأمراض الرئة: خاصة ازدياد مخاطر الإصابة بالربو، وأمراض الحمل: خاصة الإسقاط والتشوهات الخلقية، والحمل خارج الرحم. أما بالنسبة إلى مَنْ لديهم أصلاً مثل هذه الأمراض فإن التدخين السلبي يمكن أن يزيد سوءاً مثل الربو والحساسية. أما الأطفال فتأثيره أشد فتكاً بهم، وحسب الدراسات المستفيضة التي أجريت في هذا المجال فقد توصل العلماء والباحثون إلى أن البلبا التالية تحل بالأطفال الذين يتواجدون حول المدخنين:

حالة الوفاة المفاجئة للوليد، نشوء مرض الربو، التهابات الرئة، نشوء مرض التهاب الشعبات الهوائية وزيادة حدتها، مرض السل القاتل، مرض كرون (التهاب الأمعاء المزمن) وإعاقات ذهنية. مرة أخرى هذه أمراض لا تصيب المدخنين، وإنما تصيب فقط الذين يتواجدون حولهم! المدخن أصدر حكماً بالإعدام على نفسه (وذنبيه على جنبه)، ولكن ما ذنب الأطفال والنساء والرجال غير المدخنين ممن يمرون في الأسواق والمطاعم والشوارع ويستنشقون هذه القنبلة المدمرة رغماً عن أنفهم. وقد سرني وأعجبني القرار الجميل الذي اتخذه مجلس الوزراء السعودي الموقر وبعض الحكومات، وذلك بمنع التدخين في الأماكن العامة منعاً تاماً، وفرض الغرامة لمن يخالف ذلك. ومن هنا دار في ذهني بما أننا ننتمي إلى دين الله الإسلام (ولله الحمد والفضل والمنة) الذي يُحرم الضرر وينهى عن قتل النفس، ويأمر بضرورة عدم إيذاء الغير، ومن هذا المنطلق أصبح من الأجدر تفعيل هذا القرار الرشيد بكل حزم وحسم ومتابعة وعدم التهاون في تطبيقه وما ذنبنا أن نستنشق هواء غير نقي وغير صحي؟ فمن المقترحات لحل هذه الآفة المدمرة:

أملنا ورجأؤنا من وزارة الصحة ووزارة التجارة وصحة البيئة وهيئة وجمعية حقوق الإنسان وهيئة الغذاء والدواء وحماية المستهلك والمركز العربي لمكافحة التبغ وجميع الناشطين في الدفاع عن حقوق الإنسان في أن يهبطوا جميعاً مسرعين دون تهاون أو تباطؤ لمطاردة وملاحقة شركات التدخين لمطالبتهم قضائياً لأخذ العوض منهم نتيجة لأضرار التدخين التي تصيب المدخنين وجلسائهم، وعليهم جميعاً المبادرة في ذلك على وسائل الإعلام المختلفة الإكثار من نشر ثقافة أضرار التدخين.

وكذلك على كل من تلك الهيئات دراسة هذا الموضوع دراسة معمقة مستفيضة لوضع إستراتيجية للحد من تفشي أضرار التدخين والنظر بجدية في مسألة رفع الغرامات والجزاءات المالية على رسوم علب السجائر؛ لأن ذلك سيحدّ إن شاء الله بشكل كبير من تلك الظاهرة القاتلة التي تسببت في وفاة الملايين من البشر.

وأخيراً تفعيل دور جمعيات مكافحة التدخين والمركز العربي لمكافحة التبغ ودعمهم مادياً ومعنوياً لكي تؤدي دورها على أكمل وجه. فيا أخي المدخن -أعانك الله ووفقك لكل خير- عليك الإقلاع عن التدخين لسلامة صحتك وصحة أسرتك. ومجتمعك فنريد يا أخي تفعيل قرار مجلس الوزراء الرشيد الموقر لمنع التدخين في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة وسائر أرجاء مملكة الإنسانية التي تحارب الضرر أياً كان نوعه فكن أول الداعين لذلك.

وفق الله الجميع لكل ما يحبه الله ويرضاه وإنا لمنتظرون...

جمعية حماية المستهلك والمهمة الشاقة

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 أغسطس 2011م العدد 64673
http://www.aleqt.com/2011/08/10/article_568072.html

د. عبد العزيز الغدير

لا أخفيكم سراً إذا قلت لكم إنه وبسبب المخاطر الكبيرة والكثيرة جداً التي تحيط بصحة وسلامة ومال المستهلك واقتصاد الوطن، فإن المرء يصل لحالة من الإحباط تجعله يؤمن ويعمل بالمقولة السائدة بين الشباب "طنش تعش". المختصون في عالم الأغذية يقولون إن المخاطر تحيط بمستهلكيها سواء من تلك المرخصة والمعروضة وفق الأنظمة أو تلك التي تباع بطرق غير نظامية على الطرقات والأرصفة، ويقولون إن ذلك يعود لأسباب تشريعية وإجرائية، حيث النقص في تحديد معايير سلامة الأغذية وإجراءات ضبط وإتلاف الأغذية غير المطابقة لتلك المعايير ومحاسبة منتجها أو مورديها وموزعيها، ومن ذلك نسب الإضافات الغذائية الصناعية، ونسب استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة، حيث يقول المختصون إن معظم الأطعمة المستخدمة ذات آثار سلبية على مستهلكيها خصوصاً على الأطفال، بل إن أحد المختصين يقولها وبصراحة إنه لا يستهلك الكثير من الأغذية المعروضة في السوق لأنها تحتوى على نسب مخالفة من المواد المسرطنة.

وبما أننا في الغذاء، يقول أحد المختصين في علم البيطرة إن حماية صحة ومال المستهلك من منتجي ومستوردي اللحوم ليست على ما يرام، فبالنسبة للحيوانات المستوردة من الخارج فإن الاعتماد الكلي على سلامتها يكون على بلد المنشأ وهو أمر أدى إلى دخول واستيطان كثير من الأمراض الحيوانية في بلادنا، ويؤكد أن لحومها لا تتوافق ومعايير الاستهلاك البشري الصحي من جهة السلامة ومن جهة الطعم، وهو يشجع على استيراد اللحوم المبردة المذبوحة في بلاد المنشأ التي يمكن إيصالها لبلادنا خلال نصف يوم تقريباً، أما بالنسبة للحوم المنتجة محلياً فيؤكد أن مربى المواشي لا يفقهون أصول التغذية المثلى لندرة المختصين وندرة البيطريين، ما يجعل استهلاك الأعلاف بما في ذلك الشعير كبير جداً؛ ما يرفع الطلب على الأعلاف ويرفع الأسعار بالمحصلة على المستهلك، ورغم الدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة لمربي المواشي، إلا أنه لا يصل للمستهلك المستهدف النهائي من هذا الدعم.

أيضاً ضعف الاهتمام بالبيطرة من قبل المربين ومطابخ الذبائح يؤدي إلى وجود أمراض خطيرة في الذبائح التي تمر إلى المستهلك دون كشف بيطري، ما يهدد صحة الإنسان وسلامته وماله بالمحصلة، وبما أننا على ذكر المطابخ التي تنعم - كما هو حال كثير من المحال التجارية - بندرة الزيارات التفتيشية فإنها تقوم بإضافة مواد محسنة للطعم وتستخدم طرق طبخ ترفع من درجة لذة الطعام، إلا أنها ذات أضرار صحية كبيرة، ولا يوجد من يحدد ذلك ويضبطه ويعاقب عليه، والمستهلك يذعن على هذه المطابخ بسبب لذة طعامها، وهي تخفي في جوفها مرارة المرض وما يترتب عليه.

عالم الأجهزة الإلكترونية عالم تتحدث فيه دون حرج، حيث المخاطر على سلامة المستهلك والنزف المستمر لماله، ولا أعلم لماذا كل هذه المخاطر؟ هل هو بسبب نقص أو ضعف في مرجعية المواصفات والمقاييس أو ضعف في الإجراءات التي تضبط دخول الأجهزة الإلكترونية وفق تلك المواصفات والمقاييس؟ أم أنه تساهل من وزارة التجارة في التعامل مع العلامات التجارية، كما هو وضع بعض المنتجات الإلكترونية التي تحمل علامة تجارية معروفة، وأن الأجهزة مصنوعة في بلد المنشأ لتلك العلامة إلا أن معظم مكونات هذه الأجهزة مصنوعة خارجها وبجودة متدنية تستنزف مال المشتري في الصيانة والإصلاح، فضلاً عن استنزاف الجهد والوقت وما قد يترتب على سلامة المستهلك من أضرار خطيرة جداً.

الغش في كل قطاع يقدم خدمات أو سلع غش لا يجد رادعاً من ضمير أو وعياً مانعاً أو نظاماً سليماً دقيقاً وحازماً يرصد ويضبط ويعاقب، وبتنا نتيجة للثورة المعرفية التي كشفت المستور نعيش في حالة من الخوف والذعر مما نشرب حيث قصص الكلور والبروم والبكتيريا وفيروس الكبد الوبائي، ومما نأكل حيث الإضافات والمحسنات الغذائية، والمواد الكيماوية الحافظة، والنسب المترفعة من المبيدات والأسمدة، واستخدام مياه الصرف الصحي لإنتاج الثمار والخضراوات،

وقطف الثمار قبل نضجها، والذبح غير الصحيح، حيث تذبح الخراف واقفة دون أن تخرج الدماء التي في جوفها لدواعي السرعة، وتمديد تواريخ الصلاحية، وتحويل المواد الغذائية من مبردة إلى مجمدة.. والقائمة لا تنتهي .

الغش في قطاع السيارات حيث الضمان مرتبط بصيانة السيارة في ورشة الوكالة التي تلزم المشتري بصيانتها كل خمسة آلاف كيلو متر بأسعار تصل لعشرة أضعاف الأسعار السائدة في السوق أحياناً، وفي قطاع الاتصالات نعاني جميعاً من الغش في السرعات، حيث تدعي الشركة أنها تزودنا بسرعة معينة نكتشف أننا لا نحصل على ربعها، وعندها تظهر الأعداء دون أي تعويض ودون أي عقاب لهذا الكذب والغش الصريح والبواح .

جمعية حماية المستهلك بعد أن نهضت من كبوتها بجهود رئيس مجلس إدارتها الجديد وأعضاء مجلس الإدارة وبدعم من الأمير محمد بن سعود بن نايف الرئيس الفخري لجمعية حماية المستهلك، بدأت تحرك المياه الراكة مشكورة الأمر الذي أيقظ وكالة شؤون المستهلكين من سباتها وبدأت تتحرك تقنياً أكثر من تحركها علاجياً لحماية المستهلك سواء عن طريق التوعية أو عن طريق معالجة الأنظمة والتشريعات والإجراءات وتطبيقها بفاعلية وكفاءة عالية، أو عن طريق التكامل مع جمعية حماية المستهلك، وجمعية حقوق الإنسان، وأمانات المدن وبلدياتها، والجمارك، والمواصفات والمقاييس، والزراعة وغيرها .

حماية المستهلك من جهة الأسعار ومن جهة سلامته وصحته مسؤولية عظيمة وهي أمام الله قبل أن تكون أمام ولاية الأمر والمستهلكين. وكلنا أمل أن تنهض بها جمعية حماية المستهلك على أكمل وجه بخطة استراتيجية تتواءم والمعطيات الحالية والمستقبلية بتكامل مع الأجهزة المعنية كافة، ونتطلع إلى علاقة تكاملية من وكالة شؤون المستهلك من وزارة التجارة لحماية المستهلك على أكمل وجه، كما نتطلع إلى دعم كبير من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين لجمعية حماية المستهلك من جهة الموازنات اللازمة للنهوض بمهمتها الشاقة والمعقدة، ومن جهة الدعم المعنوي من خلال وزارة التجارة لتعزيز قدراتها ومعالجة عوائقها.

حقوق الإنسان: توقيف متهم القاصرات جاء وفقاً للأنظمة

المصدر: جريدة الحياة السبت 6 رمضان 1432 هـ - 6 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295032>

جدة - أحمد الهلالي

كشف رئيس هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة إبراهيم النحياي متابعة الهيئة خلال الفترة الماضية ملف قضية المتهم باغتصاب القاصرات في محافظة جدة وما زالت تتحرى تفاصيلها، لافتاً إلى تسلم الهيئة شكوى من المتهم. وأوضح في تصريح إلى «الحياة» أن ما أثير حول مشكلة «السجن الانفرادي» الذي قضى فيه المتهم قرابة الـ 60 يوماً «كذبة» وغير صحيح، مشيراً إلى أن إيداع المتهم في هذا النوع من السجن خلال الفترة الماضية جاء وفقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها في السعودية ولم يوجد أي إخلال بالنظام.

من جهتها، أوضحت مصادر لـ «الحياة» أن ملف القضية سيشهد تطورات خلال الفترة المقبلة تتمثل في إحالته إلى القضاء في حال ثبتت إدانة المتهم والإفراج عنه بكفالة، أو حفظ الملف في حال لم يتم إثبات التهم الموجهة له وإطلاق سراحه. وجاءت هذه التطورات في القضية بعد أن تقدم المتهم باغتصاب القاصرات في المحافظة بشكوى إلى هيئة حقوق الإنسان للتحقيق في بعض المخالفات والتجاوزات التي تعرض لها أثناء توقيفه الذي مر عليه 60 يوماً، إذ تضمنت طلباً بتشكيل لجنة للتحقيق في ما جرى له.

وأكد حينها مستشار الهيئة المحامي والمستشار القانوني الدكتور عمر الخولي لـ «الحياة» أنه لا يتعامل مع قضية المتهم باغتصاب القاصرات وأن تدخله جاء من حرصه على الانتصار بالأنظمة وأنه لا بد من أن تحترم إنسانية المتهم وأن تأخذ العدالة مجراها.

وأضاف أن أسرة المتهم تمكنت خلال الأيام الماضية من الالتقاء به إعمالاً للمادة 119 من نظام الإجراءات الجزائية بعد نقله من الحبس الانفرادي إلى السجن العام الذي استطاع من خلالها المتهم توجيه رسالة خطية قال فيها «أبرأ إلى الله من هذا الإفك الذي حل بي، وأطالب بالتحقيق في هذا الأمر، لا سيما أن جميع التحاليل تؤكد سلامة موقعي، وإذ إنني أدفع ثمن جريمة لم أرتكبها، أطلع في ليلة رمضان للفصل في القضية، والقبض على المجرم الحقيقي».

وأكد أن المادة 119 من نظام الإجراءات الجزائية في السعودية تمنح المحقق الذي يتولى القضية صلاحية الأمر بالإفراج عن المتهم في أي وقت - سواء من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب المتهم - إذا وجد أن توقيفه ليس له مبرر، وأنه لا ضرر على التحقيق من إخلاء سبيله، ولا يخشى هروبه أو اختفاؤه، شريطة أن يتعهد المتهم بالحضور إذا طلب منه ذلك. وكان مدير شرطة محافظة جدة اللواء علي الغامدي تحدث في وقت سابق لـ «الحياة»، مفيداً أنه جرى التحفظ على ثلاث سيارات تخص الجاني استخدمها في تنفيذ جرائمه (اغتصاب قاصرات)، منها سيارتان لا تزال ملكيتهما تعودان للمتهم، بينما أحضرت أخرى كانت بيعت لأحد الأشخاص وتؤكد من خلال التحريات والبحث أنها السيارة المستخدمة في أول عملية نفذها ضد الضحية الأولى.

ودحض الغامدي حينها وجود موقوفين أو مشتبه بهم في قضية الاعتداء على القاصرات الجارية بشأنها تحقيقات موسعة مع المتهم فيها من المختصين في هيئة التحقيق والادعاء العام في المحافظة، وقال: «إن القضية التي ألقى القبض على مرتكبها قبل نحو أسبوعين وأحيل إلى هيئة التحقيق والادعاء العام بعد استجوابه في شرطة المحافظة لا يوجد فيها أي أشخاص آخرين موقوفين للاشتباه في علاقتهم بالجريمة».

وأضاف أن جميع الأدلة والقرائن أكدت بما لا يدع مجالاً للشك تورط المتهم في ارتكابها.

خطيب يشهر بـ 5 مصلين.. وحقوق الإنسان تحتج

المصدر: جريدة شمس السبت 6 رمضان 1432 هـ - 6 أغسطس 2011م

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=140558>

جدة، الرياض. عثمان هادي ومحمد السهيمي
أثار إمام مسجد «تحتفظ (شمس) باسمه» استياء المصلين في إحدى قرى منطقة الباحة بعد صلاة الجمعة قبل الماضية، بذكره علانية أسماء خمسة أشخاص لا يؤدون الصلاة في المسجد.
وأبدى أحد الخمسة الذين ذكر إمام المسجد أسماءهم « 45 عاما» تدمره الشديدة، معتبرا أن ذلك تشهير لا أساس له من الصحة «ما زاد معاناتي هو أن أبنائي كانوا معي في المسجد لأداء صلاة الجمعة وهم في سن المراهقة وسمعوا تشهيره بنا في المنطقة كاملة». ويشير أحد المصلين إلى أن من بين الخمسة رجالا تجاوز عمره « 80 عاما»، وهو يصلي في مسجد زاوية بجانب منزلهم ولا يأتي إلى هذا المسجد إلا لصلاة الجمعة. من جهة أخرى، أكد عضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور أحمد المعبي، أن على أئمة المساجد أن يبشروا لا أن ينفروا.

شقيق متهم القاصرات : تقصي الحقائق أثبت أن أدلة الاتهام مزيفة

المصدر: جريدة الحياة الأحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 أغسطس 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295329>

جدة - أحمد الهلالي
كشفت رسالة وجهها المتهم باغتصاب القاصرات في محافظة جدة إلى وكيله الشرعي (عمه) محمد علي الشدوي (حصلت «الحياة» على نسخة منها) بعض التجاوزات التي حدثت معه أثناء إيقافه في السجن الانفرادي.
وجاء في رسالته: «استخدم معي الضرب باليد على الوجه والرأس والرفس بالأرجل والبصق على الوجه والوقوف على الجدار مكبلش اليدين والرجلين والكلام البذيء والطعن في شرفي وإطفاء السجارة في رجلي.»
وقال عم المتهم لـ«الحياة»: «تقنتا كبيرة في الله ثم في ولاية الأمر في إطلاق سراح ابننا من السجن.»
كما حصلت «الحياة» على خطاب آخر من مدير إدارة سجون جدة المكلف إلى المحقق المسؤول عن المتهم تضمن: «إن المتهم محجوز انفرادياً وممنوع من الزيارة والاتصال ونظراً إلى حساسية قضيته وخطورتها نأمل التوجيه حيال ذلك.»
من جهته، أبدى شقيق المتهم في قضية القاصرات حسن الزهراني تدمره من تعامل الجهات الأمنية مع شقيقه، شاكياً لـ«الحياة» من جعلها منه «جانياً» خلال ساعتين من القبض عليه، مشيراً إلى أن ذلك حدث من دون أدلة واضحة، مطالباً تلك الجهات بإحالة المتهم إلى المستشفى لمعالجته فوراً. وتابع: «استدرج أخي بطريقة غريبة عند القبض عليه وذلك من جانب أحد أصدقائه في الشرطة»، مشيراً إلى أن رجل الأمن طلب استئجار شقة لديه في المرة الأولى وفي المرة الثانية طلب منه الحضور إلى قسم الشرطة لقضية حادثة مرورية.
وأضاف أن النيران اشتعلت في وسائل الإعلام، وبدأت تسريب ملفات أمنية تضم 500 مشتبّه بهم، وأرقام لوحات سيارات محال تجارية تخص المتهم في قضية اغتصاب القاصرات، لافتاً إلى أنه تم تقديم شكوى إلى الجهات المختصة حول تلك التسريبات.
والمح إلى حدوث خطأ أثناء التحقيق مع شقيقه، مفيداً أن الجهات الأمنية سردت عليه قضايا ضد مجهول وحاولت تحميله، إضافة إلى أن التحاليل الطبية لم تنطبق عليه، مؤكداً أن كل الدلائل سقطت بعد تشكيل لجنة تقصي حقائق لأنها جميعها ملفقة، إذ فشلت الجهات الأمنية في إثباتها على المتهم. وأوضح الزهراني أن هناك قضايا اتهم فيها أخوه وهو خارج السعودية، إضافة إلى أن الأوصاف والصور لم تنطبق كلياً على المتهم، مشيراً إلى أن ملف القضية توقف في الادعاء العام، ولم يجدوا دليلاً حتى الآن لإدانة الموقوف.
وأبان أن جميع الأدلة والتحقيقات تثبت براءة شقيقه، مشيراً إلى أن إفادات الضحايا التي لدى الشرطة انتهت إلى أن الجناة أكثر من واحد ويختلفون كلياً عن أوصاف شقيقه.
وحول السجن الانفرادي الذي قضى فيه المتهم قرابة الـ60 يوماً، أكد أن هناك استقصاءً في ما يتعلق بوضعه فيه طوال الفترة الماضية من دون تحقيق سوى مرتين. وطالب الزهراني بإطلاق سراح شقيقه فوراً لعدم وجود أدلة دامغة، أو إحالته إلى القضاء، موضحاً أن شقيقه يعمل معلماً منذ 21 عاماً وكان حسن السيرة ومعروفاً لدى الجميع.
من جهتها، حصلت «الحياة» على خطاب وجهه محامي المتهم المستشار القانوني وائل جوهري أكد فيه أنه تم رفض دخوله لمواجهة البنات القاصرات بالنيابة وحضور التحقيق وكان النظام لم ينص في مواده على أحقية المتهم بطلب حضور محاميه المرخص نظامياً.
وأضاف أن نص المادة التي اعتمد عليها المحقق في القضية تقضي بأن للمحقق الحق في إجراء السير في التحقيق حال التغيب عن الحضور ولم تقض بالمنع المصرح به علناً.

وقدم وكيل المتهم تحفظاته على الإجراءات كافة التي حدثت ضد موكله سواء من تحقيق أو بمواجهة القاصرات للمرة الخامسة، مشيراً أنهم حفظن موكله ولا حجة لديهن عليه حتى وإن لم يسبق لهن مواجهته أو معرفته سابقاً. وكشف في خطابه، أن موكله (المتهم) تقدم بطلب لأكثر من مرة لإحالة إلى الكشف الطبي الجسدي لدى أحد المستشفيات الحكومية واستخراج تقرير طبي جراء ما تعرض له من إيذاء عضوي لدى جهات التحقيق. وسبق أن أبلغت مصادر مطلعة «الحياة»، أن المتهم باغتصاب القاصرات في محافظة جدة تقدم بشكوى إلى فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة حول قضية ما وصفها بـ«التجاوزات» طوال أيام توقيفه البالغة 60 يوماً حتى الآن في السجن الانفرادي. وطالب المتهم بتشكيل لجنة محايدة للتحقيق في ما جرى له، إذ تم تسلم هذه الشكوى والنظر فيها، فيما تتابع هيئة حقوق الإنسان هذه القضية خصوصاً إلى حين الفصل فيها من جانب الجهات المختصة بحسب حديث رئيس الهيئة إبراهيم النحاني.



جرائية جدة تستمع لردود 6 مدعى عليهم بينهم قاض

سابق ومحام

مواجهة ساخنة بين المتهمين في التنظيم السري والشاهد

المغربي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011 م - العدد 15750
<http://www.alriyadh.com/2011/08/08/article657213.html>

استمع قاضي المحكمة الجزائية المتخصصة بجدة الذي ينظر في قضية المتهمين فيما يعرف بالتنظيم السري أمس لردود 6 متهمين على شهادة الشاهد المغربي ضدهم الذي كان يعمل سائقاً لأحدهم وكان يقدم الشاي لهم داخل الاستراحة التي ضبطوا فيها فيما طلب المتهم التاسع مهلة للرد على شهادة المغربي. وطعن المدعى عليهم (الأول والثاني والرابع والخامس والسادس والثامن) في شهادة الشاهد في سياق اجاباتهم وقدم المتهم الأول في هذه القضية للمحكمة رده على ذلك في 11 صفحة على مطبوعات رسمية تخص محاميه السابق الذي رفضته المحكمة في جلسة سابقة. وقد ذكر في رده ان كلام الشاهد فيه تناقض وان حديثه أخذ بالإكراه كما يزعم. وشهدت جلسة المحاكمة نقاشاً ساخناً ومفتوحاً بين بعض المتهمين والشاهد، وذلك بعدما طلب بعض المدعى عليهم من قاضي المحكمة الإذن لهم بتوجيه أسئلتهم للشاهد مباشرة، حيث تركزت أبرز أسئلة المتهمين للشاهد (هل نسق شهادته بنفسه ام نسقها المحقق كما سألوه كيف يقول بأن اجتماعاتهم سرية فرد الشاهد بأن اجتماعات المتهمين لا يحضرها غيرهم).

وجاءت المفاجأة الأبرز في هذه الجلسة عندما أقر المتهم الأول امام القاضي ان احدهم وهو المخطط الاستراتيجي قد سألهم في احد اجتماعاتهم (هل يريدونها سلماً أم حرباً؟) مبرراً طرح هذا السؤال عليهم داخل اجتماعهم بأن المخطط لم يكن يعلم ماذا نريد فسالنا عن ذلك لأنه يريد ان يحدد سير العمل الى أين يتجه !! المخطط الاستراتيجي سألهم: هل تريدونها سلماً أم حرباً؟

وسأل قاضي المحكمة المتهم: لماذا يطرح هذا السؤال داخل اجتماعكم اذا كان هدفكم سلمي كما تقولون ولماذا تتحدثون عن العنف في موضوع النصيحة التي تقولون وتثيرون الشك على انفسكم في هذا الاجتماع؟

ليبرر المتهم ذلك بأن طرح ذلك مهم للمخطط حتى يعرف التوجه مشيراً الى ان هدفهم كان سلمياً وان عملهم كان علنياً ويختلف عن الجماعات الاخرى مؤكداً انهم قرروا عدم التعاون مع المعارضة الخارجية سواء مع المدعو سعد الفقيه او غيره .

وأضاف ان هذا السؤال كما يقول طبيعي وهدفه للتأكيد على المجموعة باستمرارية السلمية في عملنا كما يزعم . من جهته أقر المتهم الثاني وهو قاضي سابق بسعيهم للقيام بتجمع - مخالف للأنظمة - مشيراً الى انهم تقدموا بطلب للجهات المختصة بذلك على حد ذكره، وسلم المتهم للقاضي رده على الشاهد في 3 صفحات الا انه لم يجب على سؤال القاضي له عن الشاهد مكتفياً بقوله انه لايقول في الشاهد أي شيء لا قدح ولا تزكية . بدوره قدم المتهم الرابع لقاضي المحكمة 10 صفحات تضمنت رده على شهادة الشاهد ضده مشيراً الى انه لايعرف الشاهد، بينما طرح المتهم الخامس عدد من الاسئلة على الشاهد امام القاضي الذي كان يستمع بانصات لحديثهما مع بعض .

ورأى المتهم ان شهادة الشاهد "تنسف" كمايقول كل مااسماها بالإقتراءات التي قدمها الادعاء العام ضده، وبعد شد وجذب بينه وبين الشاهد طلب القاضي من المتهم كتابه اسئلته التي يرغب في توجيهها للشاهد وتسليمها له . وفي رده على الشاهد قال المتهم السادس ان قوله بأن اجتماعاتنا سرية هو استنتاجه هو وسأله هل الالفاظ الواردة في شهادته من صياغته بنفسه، في حين اكدالمتهم الثامن انه لايعرف الشاهد ،وطلب المتهم التاسع وهو محامي نسخة من الشهادة للرد عليها وطلب من المحكمة منحه مهلة للرد فوافق القاضي على طلبه . وشهدت جلسة المحاكمة غياب المحامي الجديد للمتهم الاول، حيث افاد المدعى عليه ان غياب محاميه بسبب تعارض موعد جلسة اخرى له في محكمة غير هذه المحكمة مع هذه الجلسة،كماشهدت الجلسة حضور عدد من اقارب المدعى عليهم ومندوبي هيئة حقوق الانسان وكذلك عدداً من وسائل الاعلام بالاضافة لاثنتين من الادعاء العام . وكانت المحكمة قد واجهت المتهمين في جلستها السابقة قبل هذه الجلسة بشهادة عدد من الشهود ضدهم، حيث اعطى قاضي المحكمة المدعى عليهم مهلة اسبوع للرد عليها .

وتضمنت شهادات الشهود التسعة في تلك الجلسة السابقة حديث المتهم الاول عن سقوط الدولة وعن جيش الاسلام الذي كانوا يعتزمون تأسيسه وعن حديث أحد المتهمين بأن الدولة تداهن اليهود والامريكان وحديث احدهم لاحد مندوبي السجن حول كذب احد مسؤولي الدولة وان مسؤولي السجن في خدمة الدولة وليس في خدمة الدين ودعوته لاحدهم بأن يرزقه الله عملاً ورتباً حلالاً كما يقول، وهو ماسارع اغلب المتهمين الى نفيه،في حين جاءت شهادة (السائق الخاص) للمتهم السابع والذي كان يعد الشاي للمدعى عليهم داخل الاستراحة التي تحتضن اجتماعاتهم ضربة قوية ضد بعض المتهمين عندما كشفت شهادته خفايا الاجتماعات السرية التي كانت تتم، حيث اقر السائق وهو «مغربي» الجنسية باجتماعات اسبوعية سرية ومغلقة كانت تتم في الاستراحة .

المقيم في بلادنا بين ظالم ومظلوم

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 أغسطس 2011م العدد 64670

http://www.aleqt.com/2011/08/07/article_567035.html

علي الشدي

كثر الحديث أخيراً عن أوضاع المقيمين في بلادنا بعد الحملات الإعلامية التي شنها الإعلام الإندونيسي والفلبيني ضدنا نتيجة ممارسات فردية قليلة لا تعبّر عن الأكثرية التي تتعامل بشكل عادل مع المقيم الملتزم بأنظمة البلاد والمؤدي لعمله على أكمل وجه، ولو نظرنا بموضوعية لوجدنا أن المقيم في بلادنا، خاصة العمالة وهي الغالبية العظمى، بين ظالم ومظلوم، فهو ظالم إن أقام بطريقة غير نظامية وغش في عمله .. وارتكب الجرائم بأنواعها وهذا لا نريده أن يقيم في بلادنا ولو ساعة واحدة حتى لو تعطلت أعمالنا .. أما إن كان نظامي الإقامة وقائماً بعمله ومحترماً لأنظمة البلاد وتعاليمها .. ثم يأتي من يسيء معاملته أو يؤخر صرف مرتباته أو يجعله يعمل ظهراً تحت أشعة الشمس الحارقة في مثل هذه الأيام .. فهو مظلوم .. وفق جميع المفاهيم .. ولا بد أن يجد من يساعده على الحصول على حقوقه .. وليس بالضرورة أن تكون تلك الجهة التي ستقف معه حكومية .. ولذا فقد كتب الزميل محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ في جريدة " الجزيرة" أخيراً داعياً إلى إنشاء هيئة أو جمعية للعناية بحقوق المقيمين .. وهي فكرة جديرة بالاهتمام .. وقد سعدت بذلك كثيراً لأن الفكرة تعاضد بشكل كبير ما كتبت عنه قبل أربع سنوات تقريباً بعنوان " لجنة لأصدقاء المقيم تحت مظلة هيئة حقوق الإنسان" وذكرت في ذلك المقال .. إنه ومع أن التعامل بين المواطن السعودي والمقيم تسوده الأخوة والمودة إلا حالات شاذة نبرأ إلى الله منها، فإن الحاجة إلى قيام لجنة أو جمعية لأصدقاء المقيم تظل قائمة، وقد طرحت هذا الاقتراح قبل فترة ليست بالقصيرة .. وأعود اليوم لأطرحه موجهاً حديثي إلى هيئة حقوق الإنسان، وفكرة لجنة أصدقاء المقيم تتلخص في اختيار مجموعة من المشهود لهم بالتعامل الإنساني من أعضاء هيئة حقوق الإنسان وأعضاء مجلس الشورى ورجال الأعمال والأطباء والكتاب والصحافيين وغيرهم لوضع الأفكار والبرامج التي من شأنها إظهار قبول المواطن السعودي للمقيم وحالات التعامل الطيب التي تمتد لسنوات عديدة حتى أصبح في بعض الحالات السائق أو العاملة في المنزل يعمل كفرد من أفراد الأسرة، كما أن من أهداف اللجنة أو الجمعية المقترحة تكريم عدد من المقيمين في كل عام الذين عرف عنهم تقيدهم بالأنظمة وأداء أعمالهم بالأمانة والصدق وعدم ارتكابهم المخالفات، حتى المروية منها، ومن مهام اللجنة أيضاً إفساء السلام والابتسام بين المواطن والمقيم البسيط، ولقد وجدت لهذه الصفة مفعول السحر في إدخال البهجة والسرور على المقيم الذي تحمل الغربة في سبيل الحصول على قوته وقوت أسرته، ولعل الصورة الجميلة للتعامل الطيب مع المقيمين تتجلى هذه الأيام في تجمعات العمالة حول مائدة "إفطار صائم" ودخول أحد المواطنين لكي يسلم عليهم ويشاركهم إفطارهم أو يهدي لهم بعض الأطباق الإضافية .

وأخيراً: يمكن لجمعية أصدقاء المقيم، لو قامت، أن تركز على التوعية، وأن تقيم الندوات والمحاضرات حول واجبات صاحب العمل والعامل، وكيفية التعامل بينهما، وأن تستضيف نماذج من الجانبين للحديث عن تجاربهما الناجحة في التعامل الطيب خلال سنوات لم نسمع خلالها عن ممارسات سيئة مثل التي سمعنا عنها أخيراً.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

موقوفون في تهريب المخدرات والاتجار بها

96 سجيناً سعودياً في 5 دول عربية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 رمضان 1432 هـ - 4 أغسطس 2011م العدد 3700

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110804/Con20110804437825.htm>

محمد طالب الأحمدى - المدينة المنورة

ما زال 96 سجيناً سعودياً موقوفين في سجون خمس دول عربية منهم خمسة في سجون مغربية، خمسة في مصر، 18 في السجون السورية، 59 في السجون الأردنية، وتسعة في لبنان، غالبية قضاياهم تتركز في تهريب المخدرات والاتجار بها.

وأجزل السجناء السعوديون القابعون في سجون دول عربية وأخرى، شكرهم لخدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، على صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على ضوابط تسديد المبالغ المترتبة على السعوديين المطالبين بها في قضايا خارج المملكة.

وفيما جاء في بيان مجلس الوزراء أن القرار صدر بناء على ما رفعه الأمير نايف بن عبد العزيز، فإن هذا لم يكن وحده الذي يعطي دلالة على إنسانية النائب الثاني، وإسهامه في نشر مبدأ صون كرامة السجناء، ورعاية أسرهم، فقد بذل جهوداً حثيثة في نطاق واسع في الخارج يتجاوز العالم العربي، في تأصيل التعاون الأمني بين الدول، وبحث سبل تناقل السجناء بينها، فما إن حقق إرادته في الخارج، وأنجز ما عليها من اتفاقيات رسمية، بدأ بعرض مقترحاته على خادم الحرمين الشريفين، الذي لم يتوان في إصدار الموافقة على الضوابط.

جهود الأمير نايف

قدم الأمير نايف عطاءات متواصلة لترسيخ قواعد مسيرة العمل الأمني العربي، وتدعيم ركائزها والمؤسسات العاملة في نطاقها، وهذا ما نتج عنه تثبيت عناصر الأمن، الاستقرار، النمو والرخاء في سائر الدول العربية، ويأتي في مقدمة اهتمامات النائب الثاني في هذا الصدد، تبادل السجناء والمطلوبين أمنياً، فعلى الصعيد المحلي، يشدد الأمير نايف على تهينة الاستقرار للسجين وأسرته، لذا أصدر قراره «لا ينبغي نقل السجين بعيداً عن أسرته إلا بمرور أمني أو أن طاقة السجن لا تسمح»، وفيما يشدد على جعل السجين قريباً من أسرته داخل المملكة، يسعى لنقل السجين القابع في سجون الدول الأخرى إلى إصلاحات المملكة «حفظاً لكرامته، صوناً لإنسانيته ومراعاة لظروف أسرته».

إلى ذلك، سعى الأمير نايف إلى تأصيل قانون ينص على نقل السجناء بين الدول العربية، وظل منتقلاً بين دولة وأخرى لنشر هذا المفهوم، وبيان أهدافه ومقاصده السامية في تعميق مبدأ حقوق الإنسان، ولإقناع الدول العربية بذلك، بدأ بعقد اتفاقيات أمنية مع دول غير عربية، منها دول في أوروبا، من أبرزها ألمانيا الاتحادية، حيث عقدت أول اتفاقية أمنية بين المملكة وألمانيا في 1430/6/3 هـ، وقعتها من الطرفين وزيراً داخلية البلدين، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبد العزيز نائب وزير الداخلية، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية. وبعد أربعة أشهر، وتحديدًا في 1430/10/23 هـ، وقع الأمير نايف اتفاقية أمنية مع مصر، واتجه بعد ذلك إلى تعزيز العلاقة الأمنية بين دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي، وتناولت المباحثات الأمنية بين الدول الست عدة موضوعات أمنية، كان من بينها شأن تبادل السجناء، باستثناء قطر التي عقدت اتفاقية معها في تاريخ سابق، في السابع عشر من شهر ذي الحجة 1429 هـ.

وعقدت المملكة اتفاقيتين مع الكويت والبحرين، في الثالث عشر من شوال 1431 هـ. وأنت جهود الأمير نايف ثمارها بعد إجماع غالبية الدول العربية على عقد اتفاقيات أمنية تنص على تبادل السجناء، وجرى توقيعها في اجتماع وزراء الداخلية العرب في تونس، في 30 ربيع الأول 1431 هـ، بعد جلسة ثنائية عقدت على هامش اجتماع وزراء الداخلية.

البند السابع

وجاءت موافقة مجلس الوزراء على تسديد الغرامات والمستحقات المالية على السجناء السعوديين في الخارج بضوابط محددة، احتراماً للاتفاقيات الأمنية التي وقعتها المملكة ممثلة في الأمير نايف بن عبد العزيز مع وزراء داخلية عدة دول عربية وأجنبية، إذ نص البند السابع من الاتفاقية «أن يكون المحكوم عليه قد سدد جميع الالتزامات المالية الخاصة والعامة الصادرة بحقه، أو أن يضمن سدادها بحسب ما تراه دولة الإدانة ما لم يثبت إعساره».

السجناء في الخارج
كشف لـ«عكاظ» سفراء وقناصل عموم ورؤساء شؤون الرعايا السعوديين في دول عربية عن ملفات السجناء السعوديين القابعين في سجون الخارج، وذلك في أعقاب صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على ضوابط تسديد المبالغ المترتبة على السعوديين المطالبين بها في قضايا خارج المملكة.
وفي المغرب، كشف لـ«عكاظ» سفير خادم الحرمين الشريفين في الرباط محمد بن عبد الرحمن البشر عن وجود خمسة سعوديين يتوزعون في سجون مغربية عدة، يقضون مدد سجنهم في أحكام متفاوتة، وأكد أن قسم شؤون السعوديين يتابع أحوال المسجونين بصفة دورية، حيث تصرف لهم إعانات مالية شهرية، ويزورهم مندوب من القسم مرتين أو ثلاث مرات في الشهر الواحد، للاطمئنان على حالاتهم الصحية والمعيشية، وتهيئة تواصلهم مع أسرهم في المملكة، ورفع تقارير بذلك لوزارة الخارجية.

5 سجناء في مصر

وفي مصر، يقع 5 سجناء سعوديين، منهم 4 في سجن القناطر التابع لمحافظة القليوبية، شمال العاصمة القاهرة؛ اثنان أدينا بتهريب المخدرات، والآخران بقضايا تجارية، ما بين تجارة الأموال، وإصدار شيكات مالية، فيما لا تزال مداوالت استئناف الحكم في حق أحدهم جارية في محكمة الطور في سيناء، بعد أن أصدر القاضي حكماً عليه بالإعدام لإدانته بتهريب المخدرات من ميناء العقبة الأردني إلى ميناء نوبيع المصري، لتتدخل سفارة المملكة في القاهرة بالرفع إلى النائب العام في مذكرة رسمية، فحواها الاعتراض على الحكم، ووصفه بـ«التعسفي».

وأكد لـ«عكاظ» رئيس قسم الرعايا في السفارة مجدي منصور عن استمرار المساعي في نقل هؤلاء السجناء إلى المملكة، لإكمال محكوميتهم داخل الإصلاحات السعودية، بعد أن أفلحت في نقل ثلاثة سجناء منتصف الشهر الماضي.

18 سجيناً في سورية

وكشف لـ«عكاظ» رئيس شؤون الرعايا في سفارة خادم الحرمين الشريفين في دمشق عبد المنعم محمود، عن وجود 18 سعودياً في السجون السورية، موزعين بين سجون عدة، بما فيها سجن صيدنايا، الواقع في قرية جبلية شمالي العاصمة دمشق، بالقرب من مدينة التل، وتحت منطقة تعرف بـ(الجبل الكبير)، وأيضاً سجن عدرا.

وبين محمود أن غالبية قضايا السجناء الـ18 متعلقة بتهريب المخدرات أو الإتجار بها، من بينهم سجين صدر بحقه الحكم بسجنه عشرة أعوام، وآخر ثمانية أعوام.

59 سجيناً في الأردن

وأكد لـ«عكاظ» رئيس الشؤون الإعلامية في السفارة الدكتور علي بن محمد العباد، أن نقل السجناء السعوديين إلى إصلاحات المملكة ما زال مطروحاً بين الجهات ذات الاختصاص بين البلدين، حيث يقبع في سجون الأردن 59 سعودياً، غالبيتهم محكوم عليهم في قضايا مخدرات، وهم موزعون بين ستة سجون هي؛ سواقة، الموقر، جويده، بيرين، قفقفا، والسلط (البلقاء)، وغالبيتهم في سواقة.

وقال العباد إن «السفارة تسجل زيارة للسجناء مرتين خلال العام، وتسلمهم مساعدة مالية، ومعونة الشتاء والصيف، بجانب زيارات مستمرة لتفقد أحوال السجناء، خصوصاً في حال طلب أي واحد منهم مقابلة أحد المسؤولين في السفارة».

ملفات سياسية

وتتصدر ملفات السجناء السعوديين في لبنان في قضايا سياسية، إذ كشف لـ«عكاظ» رئيس قسم السعوديين في السفارة في بيروت كمال العبدلي عن وجود تسعة سعوديين داخل معتقلات سياسية، قبض عليهم في صراعات مخيم نهر البارد سنة 2007م.

وأوضح العبدلي أن السفارة تتحرك سريعاً لإنهاء إجراءات السعوديين في مراكز وأقسام الشرطة اللبنانية، قبل أن يتطور الأمر ويصل إلى مراحل لا يمكن استيعابها بسهولة، وأضاف «رغم تورط سعوديين في قضايا سياسية وأمنية أثناء أحداث نهر البارد، إلا أن السفارة لا تتوانى عن بحث أمورهم والتواصل مع ذويهم».

وثيقة التحصيل

وحصلت «عكاظ» على صورة من وثيقة تحصيل غرامات على سجين سعودي في سجن القناطر في مصر، كان الشروع في ملف نقله إلى المملكة وإتمام الحكم عليه بالسجن المؤبد مدى الحياة مرهونا بسداد هذه الغرامة. وجاء نص الوثيقة «ورد لمحكمة القاهرة من (ص. س. م. ع) مبلغ وقدره 100 ألف جنيه مصري، نظير غرامات مالية، في القضية رقم 11/8 المقامة من الجنايات المصرية، على إدارة مخدرات شبرا.. إمضاء كاتب التحصيل في وزارة المالية المصرية، تحريراً في 2010/12/04م».

ومع أن سداد الغرامة كان في أواخر العام الماضي إلا أن نقل السجين لم يتحقق إلا منتصف الشهر الماضي، أي بعد عام وسبعة أشهر من سداد الغرامة، وقد أرجع المحامي فتح الله المأذون أسباب إعاقه الموضوع إلى الرغبة في تحقيق أطماع مادية جراء بقاء السجناء السعوديين في مصر.



الصحة تحقق في وفاة أم بعد استئصال الرحم

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 5 رمضان 1432 هـ - 5 أغسطس 2011 م العدد 3701

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110805/Con20110805438071.htm>

فهد الغبيوي - عفيف

فتحت وزارة الصحة تحقيقاً في ملابسات وفاة مواطنة (42 سنة) في مستشفى عفيف أمس، بعد إجراء عملية جراحية قيصرية واستخراج الجنين، في حين حمل ذوو الفقيدة الطبيب والمستشفى المسؤولية في الوفاة واستئصال الرحم دون الرجوع لولي أمرها. وقال لـ «عكاظ» شقيق المتوفاة (منيف العتيبي) إن شقيقته راجعت مستشفى عفيف يوم الثلاثاء، وكانت تعاني من نزيف بسيط، فقرر الطبيب المعالج ضرورة التدخل الجراحي واستخراج الجنين، وأخذ موافقة ولي الأمر على ذلك، إلا أنه تجاوز ذلك ليتم استئصال الرحم، متهما الطبيب بقطع شريان وريدي مما تسبب في إصابتها بنزيف حاد، لتتوفي بعد 24 ساعة من العملية. واتهم العتيبي الطبيب والمستشفى بإخفاء الخطأ الطبي وتضليلهم حتى صباح الأربعاء بأن النزيف بسيط وسيتوقف، مشيراً إلى تفاقم الحالة في اليوم الثاني مما تسبب في وفاتها. وأضاف أن وزير الصحة وافق على طلبهم بإرسال فريق طبي للمستشفى لمعالجة شقيقته ولكنها كانت قد فارقت الحياة قبل وصوله البارحة.

من جانبه، ذكر الناطق الإعلامي لمستشفى عفيف محمد الضليبي، أن السيدة راجعت المستشفى يوم الاثنين، وكانت حاملاً في الأسبوع الثلاثين، ويعاني طفلها من نقص أوكسجين، والأم من نزف، فقرر استشاري أمراض النساء والولادة إجراء ولادة (قيصرية) لها حفاظاً على سلامتها وجنينها، ولكن بعد العملية وإخراج الجنين استمر النزيف مما اضطر الأطباء لاستئصال الرحم، وأدخلت للعناية الفائقة حتى توفيت البارحة. وأشار الضليبي إلى أن وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه، وجه بتكليف فريق طبي متخصص للذهاب لمحافظة عفيف ومعالجة المريضة هناك بعد أن تبين عدم تحملها للإخلاء الطبي لنقلها للعلاج في مستشفى متقدم في الرياض، إلا أنه وعند وصول الفريق الطبي بلحظات توفيت المريضة. وأضاف أن وزير الصحة وجه بإجراء تحقيق عاجل حول ملابسات الحادثة ورفع بذلك للوزارة مع التحفظ على ملف المريضة حتى انتهاء مجريات التحقيق.

يذكر أن الطبيب من جنسية عربية وهو موقوف في شرطة عفيف والمتوفاة لها من الأبناء ثمانية أطفال أصغرهم المولودة الجديدة التي توفيت أثناء ولادتها.

المعاناة تتكرر.. المولدات تتعطل.. الفواتير تحصل.. التعويضات

غائبة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 5 رمضان 1432 هـ - 5 أغسطس 2011م العدد 3701

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110805/Con20110805438069.htm>

عبدالعزیز غزاوي، إبراهيم القربي، محمد المصباحي - جدة، عبدالله اليوسف - بريدة، محمد العبدالله - الدمام، عیضة الشریف - مكة المكرمة، عبدالعزيز الربيعي - جازان، خالد الشلاحي - المدينة المنورة، أحمد دنقوه - نجران، عبدالله غرمان - عسير

أرقت الانقطاعات المتكررة في التيار الكهربائي في فصل الصيف، مضاجع المواطنين والمقيمين، خصوصا أن هذه الفترة من العام تشهد عادة ارتفاعا غير عادي في درجات الحرارة، والمشكلة أن رمضان هذا العام يصادف ذروة الصيف الحارق، حيث تصل درجات الحرارة إلى معدلات عالية يصعب معها التكيف مع الظروف المناخية الصعبة، حتى أن بعض الأحياء تشهد في فترات الظهيرة وبعد منتصف الليل انقطاعا متكررا ومفاجئا للتيار الكهربائي، وأبدى عدد من المواطنين، عن استيائهم وخشيئتهم من الارتفاع المتواصل في درجات الحرارة بصفة تصاعدية مع دخول شهر رمضان ما يزيد من وطأة آثار الصيام في ظل استمرار انقطاع إمدادات الكهرباء التي تطل بين فترة وأخرى دون استئذان أو سابق إنذار.

البداية كانت من جدة في حي بني مالك، كان أثر الظروف المناخية باديا بوضوح على خالد علي جابر، وهو ممسكا بيده قنينة مياه باردة يسكب بين فترة وأخرى بمحتواها داخل جوفه للتخفيف من وطأة لهيب الشمس الحارقة، مشيرا إلى أن الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي في مثل هذه الأجواء الخانقة يزيد من صعوبة الصيام وزاد بالأمس انقطع التيار الكهربائي عن منزلي لقراءة الساعة وشمل منازل الجيران وبعد استفسارنا من الشركة كانت ردودهم أن السبب يعود لعملية صيانة في أحد المولدات.

صيانة متأخرة
من جهته ذكر عبدالله محمد المالكي من سكان حي الأجاويد في جدة، أنه في الوقت الذي يبتهج فيه الناس بقدوم شهر رمضان إلا أن البعض يخشى من انقطاع الكهرباء المفاجئ خصوصا أن الأسر تؤمن مستلزمات شهر الصيام من مواد غذائية ومنها اللحوم والأسماك والدجاج التي تحتاج إلى التخزين في الثلاجات على درجة معينة من البرودة، وأضاف: باتت الناس تخشى القطوعات المفاجئة التي أصبح ضررها واضحا على الأجهزة الكهربائية داخل المنازل وتتكبد الأسر خسائر كبيرة نتيجة تلف الأجهزة الكهربائية، مشيرا على أن الشركة تتعطل في كل مرة بإجراءات الصيانة دون أن تتخذ الاحتياطات الضرورية في مثل هذه الحالات.

التخوف من الاستمرار
وبدا سعيد عامر الزهراني من سكان حي النزلة الشرقية، متخوفا من استمرار انقطاع التيار الكهربائي في شهر رمضان، لا سيما أن أجواء الصيف الساخنة ما زالت في بدايتها.

اتخاذ التدابير
بدوره يرى فهد الدخيل من سكان حي الشاطئ في جدة، أنه على شركة الكهرباء اتخاذ التدابير والخطط اللازمة لمواجهة تقلبات الأجواء المناخية، لاسيما مع الارتفاع الكبير في درجات الحرارة والعمل على إيجاد وسائل بديلة تقوم بتوفير التيار الكهربائي، في حال تعرض الخدمة للتوقف أو وقوع عطل مفاجئ لأجهزة التوليد.

استهلاك مرتفع
وتناول منصور زارع حكيمي من سكان حي الصفا في جدة، إلى جانب انقطاع التيار الكهربائي، ارتفاع فاتورة الكهرباء في الصيف بمبررات زيادة الضغط والأحمال الزائدة على المولدات، وقال مع دخول الصيف من كل عام نشهد انقطاعا

متكررا في التيار وفاتورة مضاعفة لا نعلم سببها.

معالجة الوضع

وأشار حسن عسير من سكان حي النزهة، شمال مدينة جدة، إلى انقطاع التيار الكهربائي في الحي واستمراره خلال الصيف مطالبا الشركة معالجة الوضع وتوجيه فرق الصيانة للكشف على محطات ومولدات التيار الكهربائي واستبدال التالف منها تقاديا للانقطاع المفاجئ.

أما يحيى علي من سكان كيلو 7 جنوب جدة فيرى أن انقطاع التيار الكهربائي أمر طبيعي جدا في الصيف وذلك لأسباب عديدة منها ارتفاع درجة الحرارة، مشيرا إلى أن الانقطاع لا يدوم أكثر من ساعة.

تلاشي المشكلة

فيما أكد حمد بن ملفي آل عباس من سكان حي الحضان في نجران، تلاشي ظاهرة انقطاع الكهرباء في الفترة الأخيرة نتيجة تشغيل محطة تزويد الأحياء الحدودية مثل الحضان، نهوفة، زور وادعة، نهيقه، الجربة.

وفي المقابل يشكو علي بن جابر من سكان حي آل أبو غبار في نجران، من انقطاع الكهرباء في فصل الصيف خاصة أوقات الفجر والظهر وأن الخط الموحد للطوارئ (933) لا يتجاوب في معظم الوقت.

وفي مكة المكرمة أبدى عدد من السكان عدم رضاهم من أداء شركة الكهرباء حيث قال: فواز آل مبارك أن حيهم شهد حالات انقطاع الكهرباء خلال عدة أسابيع، وأضاف أن الأعطال تسببت في تلف الأجهزة الكهربائية والإلكترونية وتكبوا خسائر كبيرة.

وقال عصام المسعودي من سكان حي الكعكية في مكة المكرمة، أنه عانى كثيرا من كثر انقصال التيار الكهربائي عن منزله، أما عبدالله حسون من سكان حي خندمة في الملاوي، أن خدمة التيار انقطعت عن أكثر من 200 منزل و ثلاثة مساجد في الحي ولمدة 48 ساعة. وطالب كل من محمد الهذلي، علي الكعبي، محمد المحياني وحمود المسعود شركة الكهرباء بتسيير دوريات منظمة لفرق الصيانة للتأكد من سلامة الكيابل المغذية للأحياء وصيانتها.

ويخشى أهالي منطقة القصيم تكرار تجربة العام قبل الماضي عندما سجلت المنطقة انقطاعات متواصلة في الكهرباء لأكثر من شهر، وذكر محمد الحربي أن حي السالمية في بريدة شهد انقطاعا في التيار الكهربائي تم إصلاحه بعد مدة ليست بالقصيرة.

وقال خالد السليمان إن حي الأفق في بريدة شهد قبل فترة انقطاعا، وعلما أن المشكلة سببها احتراق مولد كهربائي نتيجة الأحمال الكهربائية بسبب الحرارة العالية.

ولسكان محافظة الشماسية في القصيم، قصة مع انقطاع الكهرباء، وذكر محمد الضيف الله من سكان المحافظة أنهم يعانون من المشكلة كون أن الشركة تزود المحافظة بالكهرباء عبر الشبكة المعلقة التي تتأثر بأي عارض جوي، مثل الحرارة الشديدة والأمطار والرياح، بدوره بين عبدالله السهلي تمنى أن تنتهي مشكلة الانقطاعات الكهربائية في أسرع وقت.

وفي جازان هدد عدد من المواطنين برفع دعوى قضائية ضد الشركة السعودية للكهرباء للانقطاعات المتكررة في التيار عن منازلهم في أوقات متفاوتة وطالبوا بإيجاد حلول بديلة بدلا من الوعود الفارغة على حد قولهم.

واعتبر يحيى حكيمي من سكان المضاي في جازان أن المشكلة أصبحت متكررة ولا بد أن تحل قبل أن تزيد وتكبر، وأضاف محمد معتبي من سكان قرية الواسلي أن الانقطاعات متكررة والأعداء والهيبة والعقوبات غائبة، متسائلا من يتحمل الأعطال وبقاء الكثير من الأسر وكبار السن في الظلام.

وفي منطقة عسير، لا تزال مشكلة تكرار انقطاع التيار الكهربائي عن مركز بني عمرو ما يعكر صفو المصطافين وسكان المركز واعتبروه مشكلة أزلية، وأبدى سعيد صالح خشيته من استفحال المشكلة وطالب شركة الكهرباء بوضع الحلول التي تمنع تكرارها.

وذكر مساعد ناصر بأنه قدم من المنطقة الشرقية للسياحة في بني عمرو ولكنه تفاجأ بمشكلة انقطاع التيار الكهربائي.

أما سعد العمري صاحب محل تجاري فقد أوضح أن مشكلة انقطاع التيار الكهربائي عن مركز بني عمرو تعتبر من المشاكل الأزلية خاصة في أيام الشتاء البارد وتكرر كثيرا خلال فترة الاختبارات الفصلية العام الماضي.

وقبل ساعات من بزوغ فجر أول أيام رمضان تفاجأ المرضى والمراجعون في مستشفى الملك فهد في المدينة المنورة بانقطاع التيار الكهربائي بشكل مفاجئ إلا أن المولدات الاحتياطية في المستشفى أنقذت الموقف بشكل فوري، فيما استيقظ سكان محافظة خيبر قبل أيام على واقعة فصل التيار عن ما يقارب 6550 مشتركا في أحياء المحافظة دون سابق إنذار، وهنا قال متعب المطيري من سكان حي الخالدية في المدينة المنورة: إن الانقطاع بات أمرا مألوفا لدينا.

وفي الشرقية تعرضت حفر الباطن إلى عدة انقطاعات استمر بعضها إلى أكثر من ثلاث ساعات تقريبا في أجواء حارة

جدا، حتى أن خالد الفدعاني وصفها بالعادية لاعتيادهم عليها حتى بلغ بهم الأمر عدم الاتصال بالشركة للإبلاغ عن الانقطاع.

فيما تمنى مهدي العنزي أن تجد شركة الكهرباء حلا جذريا لهذه المشكلة خاصة أن عدد السكان في محافظة حفر الباطن في ازدياد مما يشكل ضغطا كبيرا على الكهرباء.

ودعى سلمان الجشي نائب رئيس اللجنة الصناعية الوطنية ورئيس اللجنة الصناعية في غرفة الشرقية الشركة السعودية للكهرباء للاعتراف بعجزها في حال عدم قدرتها على التعامل مع مشكلة انقطاع التيار الكهربائي عن المصانع الوطنية، مطالبا شركة الكهرباء امتلاك الشجاعة الكافية لتوفير المعلومة الدقيقة والواضحة بخصوص السقف الزمني لتوفير الطاقات الكهربائية القادرة على تغذية جميع المصانع الوطنية في المدن الصناعية، معتبرا انقطاع التيار الكهربائي عن مصانع في المدينة الصناعية الأولى خلال الفترة الماضية أمر مؤسف، في ظل التطمينات التي تطلقها الشركة بقدرتها على الحد من الانقطاعات المتكررة.

مبيناً أن الصيانة الدورية وبالذات قبل الصيف يمثل أحد الحلول المناسبة للخروج من مأزق الانقطاعات المتكررة.

وقال عبدالله الصانع نائب رئيس اللجنة الصناعية في الغرفة التجارية الصناعية: إن توقف خطوط الإنتاج للمصانع الوطنية دون سابق إنذار، دفعها للاستعانة بالمولدات الاحتياطية لتفادي الموقف الحرج، مطالبا بإيجاد آلية مناسبة لتجاوز مشكلة الانقطاع أو نقص الطاقة الكهربائية في حال وجود مشكلة طارئة تعرضت لها شركة الكهرباء.

الصحة والكهرباء

إلى ذلك أشار مصدر في صحة المدينة أن انقطاع الكهرباء عن بعض المنشآت الصحية سببه الضغط على وحدات التوليد أثناء اشتداد الحرارة وزيادة الضغط على الأحمال، مبينا أن الإجراءات الاحتياطية التي تم اتخاذها كفيلة بتجاوز تبعات مثل هذا الانقطاع.

لا تأثيرات

ومن جانبه قال مصدر مسؤول في الشؤون الصحية أن مستشفيات المنطقة لم تتأثر بانقطاع الكهرباء نتيجة وجود مولدات الكهرباء الاحتياطية.

توفير مولدات

من جهته أكد مدير العلاقات العامة والإعلام في أمانة منطقة نجران علي بن عون اليامي، توفير الأمانة عددا من المولدات الاحتياطية لتفادي انقطاع الكهرباء المفاجئ في مقر الأمانة بهدف استمرار تقديم الخدمة لمراجعي الأمانة.

ولأن الدفاع المدني هي الجهة المسؤولة عن السلامة أكد نائب الناطق الإعلامي في مديرية الدفاع المدني في منطقة نجران الملازم أول محمد بن مستور الشهراني، عدم تلقي غرفة العمليات في الدفاع المدني أية بلاغات تشير إلى احتجاز أشخاص في منشأة أو مصاعد بسبب انقطاع الكهرباء في هذه الأيام، مبينا إلزام الدفاع المدني أصحاب المجمعات التجارية والفنادق والشقق بتوفير مولدات إضافية لتفادي أخطار انقطاع الكهرباء وذلك بناء على قرار مجلس الوزراء، مبينا استعدادهم لمواجهة انقطاع الكهرباء قبل فصل الصيف وشهر رمضان، لافتا إلى دور دوريات السلامة من خلال جولاتها الميدانية في الوحدات السكنية والفنادق والأسواق والمراكز الترفيهية طوال فترة الصيف.

من جانبه أشار الناطق الإعلامي للدفاع المدني في المدينة المنورة المقدم خالد الجهني، أن نسبة كبيرة من حوادث الحريق التي تقع خلال فصل الصيف ترتبط بشكل مباشر بمصادر الكهرباء، منبها إلى خطورة انقطاع التيار وعودته بشكل مفاجئ، مبينا وجود لجان ميدانية للكشف ومعاينة معايير السلامة في مساكن الزوار والمعتمرين والفنادق في المنطقة المركزية وخارجها، وأيضا في المجمعات الصناعية والتجارية والأسواق لضمان اتخاذ كل ما يختص باتخاذ وسائل السلامة الحديثة بما في ذلك أجهزة الكشف عن الحرائق، لافتا إلى فرض غرامات مالية على عدد من الفنادق بعد رصد قصور في معايير واشتراطات السلامة.

وأكد العميد حسن بن علي الفقيلي مدير الدفاع المدني في منطقة جازان إلزام المستشفيات والإدارات الحكومية بإيجاد مولدات احتياطية تضمن استمرار التيار الكهربائي.

فيما أوضح مصدر مسؤول في شركة الكهرباء أنه تم استبدال المحطة القديمة المغذية لحي الملاوي في مكة المكرمة بأخرى حديثة ذات سعة أكبر، وحول تكرار فصل الكهرباء في الصيف قال: الصيف فيه استهلاك كبير للطاقة والبلاغات تأتي من الأحياء العشوائية التي تسبب الضغط على المحطة الرئيسية وتسبب في انقطاع الكهرباء عن بعض الأحياء.

من جانبه أرجع فني في شركة كهرباء القصيم، (فضل عدم الكشف عن هويته) أسباب المشكلة، إلى مضاعفة طاقة الأحمال في المحطات المغذية في فصل الصيف كما حدث في القصيم قبل ثلاثة أعوام عندما ارتفع الاستهلاك بنسبة 13

في المائة بشكل غير متوقع، وأن الحل السريع هو توزيع طاقات الجهد الكهربائي بين الأحياء في المدن من خلال تعطيل التيار في مواقع بالتزامن من أجل تأمين استمرارية الطاقة في كافة المدينة حتى لا يكون هناك انقطاع تام يؤثر على الجميع.

وأكد مدير شركة الكهرباء في منطقة جازان محمد عجبي، استنفار الطاقات والإمكانات لمواجهة الانقطاعات المتكررة، وناشد المشتركين بالاعتدال في الاستهلاك.

وأرجع مصدر في شركة الكهرباء في النماص، أن انقطاع التيار في فصل الصيف لا يتعدى دقائق قليلة وأرجع المشكلة إلى زيادة الأحمال بسبب كثرة المصطافين الذين قدموا لبني عمرو، مضيفاً أن فرق الطوارئ تباشر حالات الانقطاع على مدار اليوم.

وقدر المهندس عبد الحميد النعيم رئيس القطاع الشرقي في شركة الكهرباء السعودية حجم الأحمال الكهربائية التي سجلتها المنطقة الشرقية خلال عام 2010 نحو 12964 ميجاوات فيما توقع أن تبلغ الأحمال في عام 2012 نحو 13690 ميجاوات، مضيفاً أن الزيادة السنوية على الأحمال في السنوات الخمس القادمة ستصل ما بين 5 - 6 في المائة نتيجة التنمية الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها المنطقة الشرقية، مشيراً إلى أن الزيادة وصلت في العام الماضي إلى 11 في المائة.

وأشار إلى أن القطاع الصناعي يعتبر أكبر مستهلك للطاقة في المنطقة الشرقية، لذا فإن الشركة تحرص على تقديم الخدمة في المناطق الصناعية وتوفير التيار لكافة المصانع وتقديم الخدمة بأسرع وقت، مشيراً إلى أن الشركة لديها في المنطقة الصناعية الثانية نحو ست محطات ويتم إنشاء ثلاث محطات حالياً ومحطة رابعة سيتم اعتمادها خلال السنة الجارية، وتبلغ طاقة هذه المحطات الأربع (482 ميجاوات) مضيفاً أن إحدى المحطات الجديدة ستدخل الخدمة في شهر أغسطس، مؤكداً أن المحطات الجديدة ستكون قادرة على تلبية جميع المصانع ولن تحدث مشاكل، مقراً بأن الشركة واجهت مشاكل في عام 2010، بحيث لم تستطع تغذية بعض المصانع، وستكون قادرة في حال دخول المحطات الجديدة في الخدمة على توفير الطاقة لكافة المصانع في المنطقة الصناعية.

نائب رئيس شركة الكهرباء لـ عكاظ:

المقاولون والاستهلاك الزائد سبب القطوعات

عبد العزيز غزوي - جدة

أكد نائب الرئيس للشؤون العامة في شركة الكهرباء عبدالسلام اليماني أن سبب انقطاع التيار الكهربائي في عدد من المدن يعود إلى ثلاثة عوامل: الارتفاع الكبير في درجات الحرارة الذي تشهده المملكة هذه الأيام، زيادة الطلب على الكهرباء وارتفاع الأحمال، وتسبب بعض مقاولي المشاريع في بعض المدن - كما حصل في مدينة جدة أخيراً - في قطع كوابل الكهرباء الأرضية أثناء تنفيذهم المشاريع. وأرجع أسباب قطع الكوابل إلى عدم وجود مكتب تنسيق بين الإدارات الحكومية والشركات المنفذة للمشاريع.

وعن الصيانة الدورية للمعدات الكهربائية التي تنفذها الشركة قال: إن برنامج الصيانة الشامل للمنظومة الكهربائية في التوليد والنقل والتوزيع تنفذه الشركة سنوياً خلال فصل الشتاء وتنتهي خطتها قبل بداية فصل الصيف من كل عام، وقبل الشروع في الصيانة الدورية يتم إعلام المشتركين قبل فصل التيار الكهربائي عنهم، وأن عدد المستفيدين من الكهرباء بلغ 6.100.000 مشترك يتوزعون في 12090 مدينة وقرية وهجرة يحظون باهتمام وتقدم لهم الخدمات من خلال فريق عمل مدرب على التدخل على مدار الساعة، من خلال 5000 فني.

موضحاً أن وزارة المياه والكهرباء وهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج تتابع الشركة أعمالهم وتحاسبها إذا ما استدعى الأمر، وقال إن شبكة النقل شهدت طفرة حقيقية في البنى التحتية وأضاف: الأرقام تتحدث عن نمو كبير خلال السنوات العشر الماضية في أعداد محطات ومحولات النقل وفي سعة وأطوال الشبكات، كما تؤكد الإحصاءات والأرقام وجود طفرة حقيقية في قطاع توليد الطاقة الكهربائية، بعد نجاح الشركة في توفير احتياجات المملكة من الطاقة رغم الصعوبات المالية والأزمات العالمية وارتفاع تكلفة المشاريع وقلة الدخل المالي، ومع هذا رفعت الشركة قدرات التوليد من 25790 ميجاوات عام 2000م إلى 50 ألف ميجاوات، لافتاً إلى وجود 729 وحدة توليد حالياً مركبة في 71 محطة بقدرة فعلية 40697 ميجاوات.

وأوضح أن الشركة ومنذ تأسيسها قبل عشرة أعوام مرت بتحديات كبيرة وقدمت خدمة كهربائية متكاملة أسهمت بشكل مباشر في نهضة الوطن صناعياً واقتصادياً، مؤكداً حدوث نمو في الطاقة المبيعة بنهاية عام 2011 بنسبة 85 في المائة ونمو في عدد المشتركين تخطى 65.6 في المائة ويتوقع أن تزداد نسبة النمو عام 2016م بنسبة 170 في المائة مقارنة بعام 2000م.

د. السويلم: القرار يفتح الباب أمام عودة كثير من المواطنين الموقوفين إلى أرض الوطن أواصر تشيد بقرار مجلس الوزراء للسداد عن السجناء السعوديين في الخارج

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 5 رمضان 1432 هـ - 5 أغسطس 2011 م - العدد 15747
<http://www.alriyadh.com/2011/08/05/article656625.html>

الرياض - نايف آل زاحم
عبر رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج " أواصر " الدكتور توفيق بن عبدالعزيز السويلم عن سعادته بقرار مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله - بالموافقة على ضوابط تسديد المبالغ المالية المترتبة على المواطنين السعوديين في قضايا خارج البلاد، مؤكداً أن هذا القرار يجسد حرص الدولة - رعاها الله - على مد يد العون والمساعدة لأبنائها، والمبادرة على تفريج كرب الموقوفين منهم خارج البلاد بسبب بعض المخالفات أو الغرامات المالية .
وأعرب الدكتور السويلم عن عظيم شكره وامتنانه لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية، والذي تولى مهمة رفع الضوابط المقترحة بشأن السداد عن السجناء والموقوفين السعوديين في الخارج إلى مجلس الوزراء، وتوجيه الجهات المعنية بدراسة وإعداد هذه الضوابط لتحقيق أهدافها الإنسانية في تخفيف معاناة أبناء الوطن المطالبين بغرامات وحقوق خاصة لا يستطيعون الوفاء بها .
وقال الدكتور السويلم أن هذا القرار من شأنه إنهاء معاناة عدد من المواطنين السعوديين الذين صدرت بحقهم أحكام في بعض الدول، وإعادتهم إلى أسرهم وعائلاتهم، مؤكداً أن وضوح ضوابط سداد الغرامات والحقوق الخاصة والتي أقرها مجلس الوزراء تكفل بمشيئة الله تعالى، إطلاق سراح المواطنين الذين تورطوا في قضايا مالية بسبب احتياجات معيشية، أو دييات، أو تعويضات، ولا سيما أن الضوابط جعلت الأولوية في السداد لمن طالت مدة سجنه أو تجاوز مدة محكوميته، وأن يكون إطلاق سراحه وعودته للمملكة متوقفاً على سداد المبلغ المترتب عليه .
وأشاد الدكتور السويلم بما تضمنته الضوابط من أنه لا يشمل التسديد للمبالغ المترتبة على جرائم مخلة بالشرف أو الأمانة أو جرائم المخدرات، أو الحوادث المرورية الناجمة عن تعاطي المخدرات، بالإضافة إلى المرونة الواضحة في التعامل مع كل حالة على حده وفقاً لظروفها.

25 حالة مقابل كل زواج يوميا

الطلاق في المملكة الأول خليجياً وعربياً

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 5 رمضان 1432 هـ - 5 أغسطس 2011م العدد 3701

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110805/Con20110805437964.htm>

عبدالله الداني - جدة

كشفت وزارة العدل أن مجموع حالات الطلاق الواردة إلى محاكم المملكة العام الماضي بلغت 9233 حالة، مقابل 707 حالات زواج في الفترة نفسها وذلك بمعدل 25 حالة طلاق مقابل كل زواج يوميا. وتصدرت منطقة مكة المكرمة المناطق كافة، وسجلت 2518 حالة طلاق شكلت ما نسبته 27 في المائة من إجمالي المناطق مقابل 334 حالة زواج ونسبة 47 في المائة، من مجموع حالات زواج، فيما جاءت المنطقة الشرقية في المرتبة الثانية بـ 1970 حالة طلاق بنسبة 21 في المائة من المجموع، مقابل 53 حالة زواج بنسبة 7.5 في المائة، تليها منطقة المدينة المنورة، التي شكلت قضايا الطلاق في محاكمها 1198 حالة بنسبة 13 في المائة، في مقابل 63 حالة زواج شكلت نسبة 8.9 في المائة.

وفي المرتبة الرابعة، حلت منطقة القصيم بـ 928 حالة طلاق بنسبة عشرة في المائة مقابل 31 حالة زواج شكلت ما نسبته 4.4 في المائة، ثم منطقة تبوك التي وصلت فيها حالات الطلاق إلى 632 بنسبة ستة في المائة مقابل ست حالات زواج تشكل ما نسبته 0.8 في المائة.

وجاءت في المرتبة السادسة منطقة حائل، حيث وصلت فيها حالات الطلاق 492 حالة مقابل سبع حالات زواج بنسبة 1 في المائة، ثم منطقة الرياض بـ 421 حالة طلاق مقابل 23 حالة زواج شكلت ما نسبته 3.2 في المائة من مجموع الحالات الواردة في كل محاكم المملكة.

وحلت منطقة عسير في المرتبة الثامنة بـ 443 حالة طلاق بنسبة أربعة في المائة مقابل 11 حالة زواج بنسبة 1.6 في المائة، ثم منطقة نجران بـ 300 حالة طلاق شكلت ما نسبته ثلاثة في المائة، تليها منطقة الباحة التي وصلت فيها حالات الطلاق إلى 96 حالة شكلت ما نسبته 1 في المائة مقابل حالي زواج بنسبة 0.3 في المائة، وأخيرا منطقة جازان بـ 39 حالة طلاق بنسبة 0.4 في المائة مقابل ثلاث حالات زواج شكلت ما نسبته 0.4 في المائة.

إلى ذلك، أكد لـ «عكاظ» رئيس لجنة التكافل الأسري في إمارة المنطقة الشرقية الدكتور غازي الشمري تصدر المملكة الدول العربية والخليجية في حالات الطلاق ومعدلاته، مبينا أن تفاوت نسب الحالات بين المناطق عائد إلى التنوع والكثافة السكانية التي تشهدها كل منطقة، فضلا عن نسبة الانفتاح الذي تعيشه كل منطقة وتتميز به عن غيرها، لافتا إلى أن رغد العيش وتوفر النعمة سببان من أسباب الطلاق، في حين أن صعوبة العيش والانشغال وتقدير الأوضاع الاجتماعية يقلل منه.

وحمل الشمري الإعلام الفضائي الدور الكبير في زيادة نسب الطلاق، مشيرا إلى أن دوره التوعوي غائب، مشيرا إلى أن خروج الزوج المستمر إلى الاستراحات والسفريات التي لم يكن يعرفها الأزواج قديما من أسباب كثرة حالات الطلاق، إضافة إلى الفرص الوظيفية التي باتت المرأة تستغني بها عن الرجل.

وفي سياق متصل، بادرت وزارة العدل إلى توقيع اتفاقية مع وزارة الشؤون الاجتماعية لإنشاء مكاتب خدمة اجتماعية في المحاكم الشرعية، وكشف وزير العدل الدكتور محمد العيسى أن القضايا المتصلة بمشاكل اجتماعية سجلت ما نسبته 60 في المائة من مجمل القضايا التي تتلقاها المحاكم، واصفا النسبة بالكبيرة، ومؤملا أن تتقلص عن طريق مكاتب الخدمة الاجتماعية «خاصة أن للأخصائي دورا في حلها في مهدها ودون أن تصل إلى القضاء».

وأفصح العيسى عن أبرز ملامح مذكرة التفاهم التي وقعتها وزارته مع وزارة الشؤون الاجتماعية، قائلا إنها تتضمن تفعيل دور الأخصائيين في المحاكم وقيامهم بدور المساند للقضاة والمصلح لذات البين، قبل وصول الدعاوى إلى القضاء، مؤكدا أن الاتفاقية تسعى إلى تعزيز دور مكاتب الصلح الموجودة في المحاكم.

السفير طراد: زوجات وأبناء السعوديين أكثر المشاكل التي ترد للسفارة في الهند

5 حالات مرضية شهريا للسعوديين بسبب تلوث الطعام

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 5 رمضان 1432 هـ - 5 أغسطس 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=64954&CategoryID=3

الدمام: علياء الهاجري 2011-08-05 1:14 AM

بلغ عدد الزيجات الرسمية لسعوديين من هنديات، الموثقة في سفارة المملكة العربية السعودية في الهند خلال عام 2010، سبع حالات زواج صادرة بموجب موافقة الجهات المختصة في المملكة .

وأكد سفير المملكة في جمهورية الهند السفير فيصل بن حسن طراد لـ "الوطن" أن أكثر المشاكل التي ترد إلى السفارة نتيجة حالات الزواج المختلط بين سعوديين وهنود تتشابه فيما بينها وتترك في نفس الأوضاع، والتي تتمثل في وجود زوجات سعوديات (من أصل هندي) ممن كن على علاقة بأزواجهن وانقطعت تلك العلاقة، إما بسبب الطلاق أو وفاة الزوج، والبعض الآخر منهن ما زالت علاقتهن مستمرة ولكن بوجود الزوج في المملكة والزوجة والأبناء يقيمون في الهند. ولا يوجد لديهم مصادر للدخل تكفي متطلبات المعيشة. والسفارة تواجه هذه الحالات إما بمحاولة حلها وديا بالاتصال بالأزواج في المملكة والاتفاق معهم على إرسال المصاريف لأسرهم أو بالرفع لمقام الوزارة في شأنهم، وكذلك التنسيق مع جمعية رعاية الأسر السعودية في الخارج (أواصر) لإدراجهم ضمن المساعدات التي تقدمها الجمعية. وأكد أنه بشكل عام لا يوجد في الهند حالات كثيرة مقارنة ببعض الدول الأخرى. كما أوضح السفير طراد متابعة قسم شؤون السعوديين بالسفارة لأحوال المواطنين السعوديين المقيمين في الهند أو الزائرين من ممثلي القطاعات المختلفة والطلبة السعوديين والزائرين للهند لأغراض متنوعة، مشيراً إلى زيادة ملحوظة في أعداد المواطنين السعوديين المقيمين في الهند بفضل زيادة التعاون بين المملكة والهند، حيث بلغ العدد أكثر من 677 مواطناً مع عائلاتهم غالبيتهم من الطلاب، ويعقد القسم اجتماعات دورية مع جميع السعوديين المقيمين في الهند والتنسيق مع شركات الاتصالات لإرسال رسالة نصية لأي مواطن لحظة وصوله للهند موضحاً بها أرقام الاتصال وعنوان كل من السفارة في نيودلهي وكذلك القنصلية العامة في ممباي والخطوط السعودية، كما يصل يومياً إلى البريد الإلكتروني للسفارة أكثر من 50 رسالة، البعض منها يتعلق بالمواطنين السعوديين، والتي أغلبها تكون لتسجيل الجوازات أو للإبلاغ عن وصول مواطن، وفي كل الأحوال يعامل مع كل رسالة على الفور. وأوضح السفير طراد أن عدد الطلبة السعوديين في الهند 677 طالباً وطالبة، منهم 375 منضمين للبعثة و 302 يدرسون على حسابهم الخاص، وتنوعت التخصصات التي يدرسونها فهي تشمل تخصصات طبية مثل: الطب البشري، وطب الأسنان، والعلاج الطبيعي، والتغذية وتخصصات علمية أخرى مثل الهندسة، وتطبيقات الحاسب الآلي، وعلوم الحاسب الآلي، وتخصصات إدارية تشمل إدارة الأعمال، والمحاسبة .

وكشف السفير طراد لـ "الوطن" عن شكوى بعض الطلبة من تلوث الأطعمة، حيث قال: تصلنا بالمتوسط حوالي 5 حالات مرضية شهرياً ومعظمها بسبب الأكل في الأماكن العامة. ويجري التعامل مع معظم الحالات التي تتعرض لحالات مرضية في الهند عندما يتصل الطالب برقم شؤون السعوديين المتاح على مدار 24 ساعة وتقدم كافة الخدمات المتوفرة له ويتواصل مع الجهة المقدمة للعلاج، وذلك للاطمئنان على حالة الطالب الصحية والتأكد من أنه أصبح بصحة جيدة تسمح له بمواصلة دراسته، كما يوجد للطلاب تأمين صحي حسب نظام الابتعاث في الوزارة.

زوجات معلقات: إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 5 رمضان 1432 هـ - 5 أغسطس 2011م العدد 3701

<http://www.okaz.com.sa/new/issues/20110805/Con20110805438056.htm>

ياسمين السهمي - الدمام

إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان، قاعدة ثابتة ومبدأ يحفظ حقوق وكرامة الزوجة ويبعد الضغينة والأحقاد بين أفراد الأسرة؛ الزوجة، الزوج والأبناء الذين يعتبرون اللبنة الأساسية في المجتمع المسلم، تطبيق هذا المبدأ كأساس للعلاقات الزوجية من شأنه أن ينهي كافة أشكال ومظاهر الظلم التي تعترى الحياة الزوجية، وما يزيد في معاناة من أوقعها حظها في دروب التعليق، تأخر البت في القضايا لدى المحاكم لطول أمد التقاضي أو تعنت الزوج وامتناعه عن حضور الجلسات، «عكاظ الأسبوعية» تعرض بعض الحالات المعلقة وأيضاً آراء القضاة والقانونيين والمصلحين الاجتماعيين. في البداية، بينت أم عبدالله (امرأة في عقدها الثالث) أن زوجها هجرها قبل أربعة أعوام دون أسباب، بعد حياه زوجية دامت أكثر من 12 عاماً، أنجبت منه أربعة أبناء أكبرهم 12 عاماً، وأضافت: لم يطلقي بل تركني معلقة بعد أن سلّمني زهرة شبابي وحكم على حياتي بالموت البطيء، ولم يترك لي ما أعيش عليه، ورغم ذلك، لم أبال، بيد أن ما أحرق قلبي وكسر فؤادي، حرمانني رؤية اثنين من أبنائي (ولد وبنت) حتى شارفت من الجنون.

وواصلت أم عبدالله سرد مأساتها بحسرة: انتقل زوجي بأبنائي للعيش في مدينة أخرى، بعد أن تزوج بأخرى، وتركني في بيت أهلي مع اثنين من أبنائي أعيش الحسرة وألم الفراق، «لا عائل لنا ولا إثبات هوية حتى لا أستفيد من الضمان الاجتماعي أو الجمعيات الخيرية»، وليس لدي من يحميني من بطشه ويقف في وجهه غير والدتي العجوز التي تعرضت للضرب والطرد من منزله، وهي امرأة مسنة حاولت الدفاع عني، دون أن أعلم سبب قسوته، خصوصاً أنه يضربني ويوجه الشتائم لي أمام أبنائي، ولا يرحم بكاءهم وصرخاتهم، موضحة أنها «طلبت من أحد الأقرباء التوسط بيننا إلا أنه رفض وزاد عناده».

وتساءلت أم عبدالله: «أي ظلم هذا الذي أحياء أنا وأولادي بسبب ظلم رجل فقد الرحمة من قلبه»، وختمت حديثها بالقول: «أريد الخلاص والرفقة بأبنائي من شر هذا الرجل، خصوصاً أن فكرة الانتحار أصبحت تراود مخيلتي؛ للظلم الذي وقع على عاتقي من زوج قاسي القلب ومجتمع لا يقف بجانب المظلوم».

5 أعوام في المحاكم

ولم تكن أم عبدالعزيز بأحسن حالا من سابقتها، حيث قضت أكثر من خمسة أعوام في مراجعة المحاكم والجهات ذات الاختصاص من أجل إنهاء معاناتها مع زوجها، الذي وصفته بغير السوي، وأضافت: منذ سنوات وأنا أراجع المحاكم جلسة بعد أخرى في قضية خلع رفعتها للتخلص من زوج قاسي القلب أذلني وأهان كرامتي، وفي كل مرة يتهرب من حضور الجلسات التي طال أمدها واستنزفت قدراتي دون أن تبدو في آخر النفق نهاية للمأساة، خصوصاً أن المجتمع يعتبر الخلع عارا على الرجل ويسبب له الفضيحة. وأضافت: هناك الكثير من السيدات يواجهن المعاناة نفسها «المسكوت» عنها، ولكنني رغم ما عانيته من تهديد بحرمانني من أبنائي وركضي خلف القضية في المحاكم تمكنت من الحصول على حكم الخلع، ليبقى مصير عدد مقدر من النساء غير القادرات على متابعة قضاياهن في المحاكم، معلقا إلى أجل غير مسمى.

للزواج موازنة

من جانبه، أوضح القاضي في محكمة الاستئناف في الدمام الشيخ الدكتور صالح بن عبدالرحمن اليوسف، أن لكل من الزوج والزوجة حقوقاً واجبة على الطرف الآخر، ومتى أدرك الزوجان هذا الأمر كان زواجهما خير زواج وأسعده؛ لأن الزواج له موازنة إذا اختلت بسبب أحد الزوجين يكون ذلك سبباً لزرع بذرة الخلاف والشقاق وبداية الشرخ في عقد الزواج، ولعل من أبسط الحقوق أن يكون للزوجة الحق في إبداء رأيها فيما يخص الحياة الزوجية؛ لأنها أحد أطراف النكاح ولها مسؤولية فيه، قال نبينا محمد عليه الصلاة والسلام (.. والمرأة راعية في بيتها). وأضاف الشيخ اليوسف: لا يجوز تعليق الزوج لزوجته للأضرار بها أو هضمه لحقوقها، وأيضاً لجوء الزوجة لطلب الطلاق وكان التقصير منه، وهي صفات قبيحة كانت موجودة في الجاهلية قبل الإسلام، وجاء الإسلام بإبطالها والأمر

بمعاشرة النساء بالمعروف والإحسان إليهن وعدم ظلمهن، قال الله تعالى: (ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً {النساء: 19})، فالزوج إذا أحسن فإنه يحسن لنفسه، وظلمه للغير وبال عليه خصوصاً ظلمه لأقرب الناس له، ولذا كانت وصية رسول الهدى عليه الصلاة والسلام للأزواج بقوله (خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي).

وقال الشيخ يوسف من نسبة حالات تعليق الزوج لزوجته ولا تتجاوز خمسة في المائة من حالات الزواج المنظورة في المحاكم، وهناك الكثير من الزوجات يعلقن ويصبرن ولا يفصحن عن أسرارهن باعتبار أن البيوت أسرار، وأضاف:

الإسلام كفل حقوق الجميع، فالناشر من الزوجات ساقطة الحقوق لها كامل الحقوق ولها المطالبة بها لدى المحاكم إذا أصر الزوج على عدم القيام بها، مؤكداً اهتمام المحاكم بقضايا الهجر أو التعليق، مستدركاً أن الحكم في القضية لا يكون مبنيًا على الدعوى فقط، بل هناك الجواب على الدعوى من الزوج، وأيضاً طلب البينة من الزوجة على التعليق والهجر، ثم أخيراً الحكم في القضية بعد استكمال لازم البينة؛ لأن القاضي إنما يحكم بحسب ما يقدم له من حجج وبراهين، وقد تكون الزوجة محقة في دعواها لكن بينتها قصرت عن إثبات الدعوى، وهناك من القضاة من يراعي جانب الإصلاح الأسري ويحاول التوفيق بين الزوجين طلباً لمصلحة الأبناء بناء على رغبة طرفي القضية أو أحدهما.

وذكر اليوسف أن الكثير من القضاة يوفقون في الإصلاح بين الكثير من الأزواج، علماً أن بعض المحاكم العامة في المدن تغص بعدد مهول من القضايا المختلفة، ومن هنا راعت التنظيمات القضائية الأخيرة هذا الجانب باستحداث محاكم متخصصة للأحوال الشخصية لتسريع القضايا الأسرية، وللأهمية فإن القضية – أياً كان نوعها – تحتاج من القاضي وقتاً وجهداً، وتؤثر في إصدار الحكم سرعة تجاوب المدعى عليه بالحضور وسرعة تقديم البينة لاسيما في قضايا الأسر والنفقات والحضانة والحقوق الزوجية.

أضرار مادية ونفسية

إلى ذلك، أرجع المحامي والمستشار القانوني وعضو هيئة التحقيق والادعاء العام سابقاً، وعضو اتحاد المحامين العرب صالح مسفر الغامدي، أسباب تأخير إنهاء إجراءات التحاكم في الكثير من قضايا المعلقة، إلى تأخير التقاضي مما يتسبب في أضرار مادية ونفسية للمعلقة، مطالباً بأن تكون هناك وقفة من الجهات المعنية لإعادة النظر في ما تواجهه المعلقة من معاناة وضغوط قد تؤدي بها إلى مشكلات أخرى.

وقال الغامدي إن العدالة تقتضي إمساكاً بمعروف أو تسريحاً بإحسان، مبيناً بأن الإجراءات المتبعة بخصوص هذا الموضوع هي محاولة الصلح مع الزوج وتقريب وجهات النظر، وفي حال فشلت كل المحاولات يتم رفع دعوى أمام المحكمة العامة حسب الطرق المعتادة نظاماً، وفي حال عدم معرفة عنوان الزوج أو التهرب من حضور الجلسات يتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية منها البحث عنه عبر الجهات الرسمية (البحث الجنائي)، وتعميم اسمه بالحاسب الآلي أو الإعلان عن حضوره عن طريق نشر ذلك في الصحافة، ويتم بعد ذلك السير في الدعوى غيابياً.

وذكر الغامدي بأن تأخير القضايا المقدمة من الزوجات على أزواجهن وتقاضي التأخير هو أن الشريعة الإسلامية الغراء بنصوصها الرائعة تعرف معاني التعقيد، وهي التي قام على مبادئها نظام الأحوال الشخصية الذي نتعامل به حتى الآن، ومن أهم مبادئ الشريعة الإسلامية أنه (لا ضرر ولا ضرار)، حيث تظل الزوجة معلقة في المحكمة تسعى للحصول على حقها المشروع دون جدوى، نتيجة إطالة أمد التقاضي، وعلى الدولة النظر بعين الشفقة والرحمة للمرأة، باعتبار المرأة كائناً ضعيفاً، ولا تستطيع الصمود أمام عقبات الدهر.

وأضاف: التأخر في الرد على قضايا المعلقة لدى المحاكم، يعود إلى أن الزوجات قد يتقدمن للمحاكم بدعوى الهجر أو التعليق، وتطالب بما لها من حقوق على زوجها، والمحاكم تعطي لهذه القضايا اهتماماً وأهمية كغيرها من القضايا، ولكن الحكم في القضية لا يكون مبنيًا على الدعوى فقط، بل هناك الجواب على الدعوى من الزوج، وأيضاً طلب البينة من الزوجة على التعليق والهجر، ثم أخيراً النطق بالحكم بعد استكمال لازم البينة؛ لأن القاضي إنما يحكم بحسب ما يقدم له من حجج وبراهين، وقد تكون الزوجة محقة في دعواها لكن بينتها قصرت عن إثبات الدعوى، ثم إن من القضاة من يراعي جانب الإصلاح الأسري ويحاول التوفيق بين الزوجين طلباً لمصلحتهما وأولادهما بناء على رغبة طرفي القضية أو أحدهما، وقد وفق القضاة في الإصلاح بين الكثير من الأزواج.

إصلاح ذات البين

من جهته، نفى مدير مركز التنمية الأسرية ورئيس لجنة إصلاح ذات البين في الأحساء التابعة لإمارة المنطقة الشرقية الدكتور خالد الحليبي، أن تكون قضايا المعلقة تحولت إلى الظاهرة، وأضاف: تردنا حالات كثيرة لكنها لا تعتبر ظاهرة، ولا توجد إحصائيات تدل على ذلك، ومن صالح الزوجين في مثل حالات الطلاق – طلاق مبكر أو رغبة في إحداث

الطلاق - فمن صالحهما التأخير؛ لأنه يمكن أن يحدث الإصلاح فيما بينهما، لأن الطلاق يحدث نتيجة الاستعجال المصحوب بالندم، وبين الدكتور الحلبي وجود حالات في المحكمة يتأخر البت فيها، ما يؤدي إلى تضاعف المشكلات ومنها حالات المعلقات، والله عز وجل نهى عن ذلك، وعزا الدكتور الحلبي سبب تأخر القضايا لدى المحاكم إلى قلة عدد القضاة، وأيضاً للتأجيل؛ نظراً لعدم حضور الزوج، وطالب الجهات المسؤولة إحضار الزوج بقوة القانون، مؤكداً على أن أفضل الطرق لضمان حق الزوجة المعلقة اللجوء إلى مراكز الإصلاح ذات البين، أو مراكز الأسرة للتخفيف من العواقب التي قد تترتب في حال اللجوء إلى المحاكم في مثل هذه القضايا، مشيراً إلى دور المراكز الاجتماعية الكبير في التخفيف من حالات ظلم المرأة مادياً وعدم إعطائها حقها في الفراش، حيث نجحت هذه المراكز في حل العديد من قضايا عضل البنات بنسبة 100 في المائة والإصلاح في حالات الطلاق بنسبة 75 في المائة.



ذبائح رمضان في سيارة الإسعاف .. والصحة تحقق

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 5 رمضان 1432 هـ - 5 أغسطس 2011م العدد 3701

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110805/Con20110805437951.htm>

عناد العتيبي - الطائف

ينتشر في بعض المناطق استخدام سيارات الإسعاف لأغراض لا تتعلق بمهامها الرسمية، ما يحولها لبيئة ممرضة وناقلة للعدوى.

«عكاظ» رصدت إحدى حالات نقل ذبائح على متن سيارة إسعاف، حيث فتحت الشؤون الصحية في الطائف تحقيقات موسعة مع إحدى المنشآت الطبية الأهلية وذلك بعد تفريغ إحدى سيارات إسعافها لنقل ذبائح رمضان من وإلى مسالخ الأمانة. يشار إلى أن سائق الإسعاف استعان بتشغيل «السفتي» في زحام السير، خشية تلف لحم الذبائح الذي كان موزعاً في كراتين كبيرة في قلب الإسعاف، وسط توقعات من المواطنين بأن ما في داخل سيارة الإسعاف إنسان يحتاج سرعة النقل وليس لحم ذبائح. وكشف لـ«عكاظ» الناطق الإعلامي في صحة الطائف سعيد الزهراني أن التعليمات تمنع استخدام سيارة الإسعاف في أي غرض بخلاف نقل المصابين والمرضى، مبيناً أن مثل هذه التصرفات يعد مخالفة صريحة للتعليمات والأنظمة المعمول بها في استخدام سيارات الإسعاف في المنشآت الطبية الحكومية والأهلية، موضحاً أن العقوبات في مثل هذه المخالفات تصل إلى الغرامة المالية.

نظام - الأيدز يمنع فصل المصاب من عمله ومتابعة تعليمه

المصدر: جريدة الحياة السبت 6 رمضان 1432 هـ - 6 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295063>

الرياض - ماجد الخميس

علمت «الحياة» أن مجلس الوزراء يتجه إلى إقرار «مشروع نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الأيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم»، إذ أعدت هيئة الخبراء في مجلس الوزراء حزمة من المواد النظامية تبين حقوق المصابين وواجباتهم، بعد تأكدها على أن الأيدز يعد من «الأمراض المعدية»، مبينة أنه «يجب على الجهات الصحية تقديم الرعاية الصحية والمشورة والدعم النفسي واحترام حقوق المصابين، ومكافحة الأيدز وبيان وسائل انتقاله، والحث على تجنبها، وكذلك طرق الوقاية منه وعلاجه».

وأوضحت مواد النظام أنه على البرنامج الوطني لمكافحة الأيدز في وزارة الصحة، أن يقوم بالتثبت من الإصابة بالأيدز وتحديد المختبرات المرجعية وتقديم العلاج للمصابين به والوقاية منه، وما يعهد إليه من الوزير من مهمات إضافية، مبينة أن «على الجهات الصحية إرسال العينات إلى المختبرات المرجعية التي يحددها البرنامج، وفي جميع الأحوال يجب إبلاغ الجهات المعنية في الوزارة بطريقة سرية بجميع الحالات المصابة وتحدد اللائحة التنفيذية للنظام الجهات التي تتلقى التبليغ».

وشدد النظام، بحسب ما اطلعت عليه «الحياة»، على أنه «لا يجوز منع المصاب من التمتع بالحقوق المقررة له بموجب الأنظمة، ولا يجوز كذلك منعه من حق متابعة تعليمه، أو فصله من عمله لأسباب تعود لمرضه إلا إذا ثبت تعمدته نقل العدوى إلى غيره»، مشيراً إلى أن «لوزير الداخلية بناءً على توصية من وزير الصحة، الأمر بترحيل المقيمين المصابين بفيروس الأيدز بعد تصفية حقوقهم إلى بلدهم أو أي بلد آخر يختارونه، على أن تقدم الرعاية الصحية اللازمة لهم إلى حين ترحيلهم».

ولفت إلى أن «على الجهات الصحية إجراء الفحص على المشتبه به وذلك بقصد التأكد من خلوّه من الأيدز، وتقديم الرعاية الصحية له، لضمان عدم انتقال المرض إلى غيره، فإن رفض المشتبه به إجراء الفحص، فيبلغ البرنامج الوطني بذلك، وتحدد اللائحة التنفيذية للنظام الإجراءات اللازمة اتخاذها في حال رفض الفحص»، مشدداً على أنه «لا يجوز لأي جهة صحية الامتناع عن تقديم الرعاية الطبية اللازمة لأي مصاب بسبب إصابته».

وأبانت مواد النظام أنه «مع عدم الإخلال بالإجراءات المتبعة التي تتم خارج المملكة لفحص الراغبين في القدوم للعمل أو الإقامة في المملكة، تتخذ الوزارة الإجراءات اللازمة لفحص الواصلين إلى المملكة بقصد العمل أو الإقامة فيها، وذلك للتأكد من خلوهم من الإصابة، وتحدد اللائحة الإجراءات والضوابط التي تتبع عند الفحص والآثار المترتبة عليه».

ونوة في إحدى مواده، إلى أن المصاب يعزل أو تحدد إقامته في منشأة صحية، بناءً على توصية من الطبيب المختص، إذا كانت حالته توجب ذلك أو كانت تشكل خطراً على غيره، «وإذا كان المصاب محكوماً عليه فيجب عزله عن السجناء، وتقديم له العناية الصحية اللازمة، وتحدد اللائحة اشتراطات العزل وإجراءاته»، مبيناً أنه مع عدم الإخلال بهذه المادة، لا يجوز فرض اختبار الأيدز كشرط سابق للالتحاق بالعمل، أو الدراسة، إلا في الحالات التالية: (المتقدمين لشغل الوظائف المشمولة بالكادر الصحي، والمتقدمين لشغل الوظائف العسكرية، أو أي حالة يرى الوزير شمولها بالفحص بالتنسيق مع مجلس الخدمات الصحية).

...إذا ثبتت إصابة أحد الزوجين فيجب عليه إخبار الطرف الآخر

المصدر: جريدة الحياة السبت 6 رمضان 1432 هـ - 6 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295062>

أوضح «مشروع نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الأيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم»، أنه إذا ثبت لدى جهة صحية إصابة أحد الزوجين فيجب عليه إخبار الطرف الآخر، والتوقيع على إقرار بذلك، مبيناً أنه على الجهة الصحية استدعاء الطرف الآخر والمخالطين للمصاب، وإجراء الفحوصات اللازمة عليهم، وتحدد اللائحة إجراءات الاستدعاء.

وأكد النظام، طبقاً لما اطلعت عليه «الحياة» على تقديم الرعاية الصحية اللازمة للمرأة الحامل المصابة ولجنينها، «ولا يجوز إجبارها على الإجهاض أو حرمانها من حضانه أطفالها أو رعايتهم بسبب إصابتها»، موضحاً أن على «المصاب أن يلتزم بالإرشادات الوقائية التي تقررها الجهات الصحية، وعليه الالتزام بعدم نقل العدوى إلى غيره». وشدد على أن «جميع العاملين في الجهات الصحية وغيرها المحافظة على سرية المعلومات الخاصة بالمصاب، ولا يجوز إفشاء هذا المعلومات إلا في الأحوال المبينة في النظام». وأشار أنه إذا كان المصاب يقوم بعمل يخشى معه عدوى الغير، ينقل إلى أقرب عمل مناسب، وتحدد اللائحة الأعمال المحظورة على المصابين والإجراءات الواجب اتباعها في هذا الشأن. وحظر النظام «كل فعل أو امتناع يشكل تمييزاً ضد المصابين، ويؤدي إلى الحط من كرامتهم أو الانتقاص من حقوقهم أو استغلالهم بسبب إصابتهم»، مبيناً أن الوزارة والجهات الصحية تتخذ الإجراءات اللازمة لتشجيع الأفراد على إجراء الفحوص الطوعية للكشف عن حجم الإصابة بالفيروس بين أفراد المجتمع حتى يمكن اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحته.

الأحوال المدنية تطبق الحجز الإلكتروني في حائل والقنفذة

والخرج ونجران

المصدر: جريدة الرياض الأحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 أغسطس 2011 م - العدد 15749
<http://www.alriyadh.com/2011/08/07/article657066.html>

الرياض - منصور علي أحمد

تطلق الأحوال المدنية غدا الاثنين خدمة حجز المواعيد لخدمات السجل المدني إلكترونياً في أربعة مواقع ، هي فروع الأحوال المدنية في كل من منطقة حائل ومحافظه القنفذة ومحافظه الخرج والقسم النسوي بفرع الأحوال المدنية بمنطقة نجران بالإضافة للقسم الرجالي الذي طبق عليه نظام المواعيد سابقاً . وأوضح المتحدث الرسمي للأحوال المدنية محمد بن جاسر الجاسر أنه بإمكان المراجعين لهذه الإدارات حجز موعد للمراجعة من موقع الخدمات الإلكترونية المطورة عن طريق بوابة وزارة الداخلية الإلكترونية (www.moi.gov.sa) لهذه المواقع اعتباراً من غد الاثنين ليصبح إجمالي عدد المواقع التي تطبق خدمة حجز المواعيد إلكترونياً (49) موقعاً . وبين أن خدمة حجز المواعيد لخدمات السجل المدني إلكترونياً التي تقدمها الأحوال المدنية بالتعاون مع مركز المعلومات الوطني تمكن المراجعين من حجز المواعيد على مدار الساعة وتتيح لهم اختيار اليوم والوقت المناسب لهم وتحديد الخدمة المطلوبة والإدارة التي يرغبون إنهاء إجراءاتهم فيها . وأكد الجاسر أن هذه الخدمة تأتي تجسيدا لاهتمام وزارة الداخلية بمصالح المواطنين والمقيمين واحتراماً لوقتهم وراحتهم وانطلاقاً من توجيهات القيادة الحكيمة للرفي بمستوى العمل وتسهيل الإجراءات وتسخير الإمكانيات التقنية بما يضمن خدمة المواطن على أكمل وجه.

تزايد الشكاوى ضد مكاتب استقدام أخلت بشروط العقود وتوقعات باللجوء للضمان البنكي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 اغسطس 2011م - العدد 15749
<http://www.alriyadh.com/2011/08/07/article657087.html>

الرياض - محمد طامي العويد

ارتفع حجم الشكاوى التي تقدم بها مواطنون الى غرفة تجارة الرياض ضد مكاتب الاستقدام الأهلية بشأن عدم تنفيذ هذه المكاتب الالتزامات التعاقدية المبرمة مع الكثير من طالبي خدمات الاستقدام، بعد ان أخلت بعض المكاتب بعدد من الشروط المقررة في عقد الالتزام الموحد الذي يحوي نصوصاً عديدة تحفظ حقوق طالب الاستقدام ومن أهمها توقيت الاستقدام والقيمة المالية المحددة للاستقدام، حيث أوضحت هذه المكاتب أن عدم التزامها بالشروط المتفق عليها كان بسبب إخلال الجانب المتعاقد معه في دول الاستقدام من الالتزام بالأسعار، فيما أكدت أن عوائق الاستقدام وشحه كانا سببين مباشرين في تأخير وصول العمالة في الوقت والسعر المحددين .

وأوضحت الغرفة أن الإشكالات المتعلقة بالعلاقة العقدية التي تجمع مكاتب الاستقدام الأهلية بعملائها من طالبي خدمات الاستقدام هي من اختصاص وزارة العمل، مبينة أن تراخيص مكاتب الاستقدام تصدر من وزارة العمل ويخضع نشاط هذه المكاتب وتنظيمها إدارياً لإشراف الوزارة ، وهو ما يجعل البت في الإشكالات المرتبطة بهذه العلاقة من مسؤولياتها . وقال مدير عام الإدارة القانونية بغرفة الرياض ماجد الهديان: فيما يتعلق بالشكاوى ضد مكاتب الاستقدام فستتظر وزارة العمل في أي دعوى مقدمة بهذا الخصوص وفقاً للمادة 14 الفقرة 12 من اللائحة التنفيذية لنظام العمل المتضمنة تقيد مكاتب الاستقدام الأهلية بنموذج عقد التوسط الموحد في الاستقدام بينها وبين المتعاملين معها والمقر من الوزارة .

وأضاف: إذا ثبت لمكتب العمل إخلال مكتب الاستقدام بعقد التوسط فسيتم تطبيق المادة 14 الفقرة 29 بشأن الخصم من الضمان البنكي أو الفقرة 30 والخاصة بإحالة الموضوع للمحكمة العامة .

وكانت وزارة العمل وفي ردة فعل استباقية تهدف لوقف دخول هذه المكاتب في المزيد من الأزمات التعاقدية فيما بينها وبين طالبي الاستقدام قد أوقفت منذ حوالي الشهر إصدار تأشيرات استقدام العمالة المنزلية من اندونيسيا والفلبين في ظل شروط الاستقدام التي أعلنتها الدولتان . ولم يستبعد المتخصص في شؤون الاستقدام وليد السويدي أن تقدم وزارة العمل على خطوة استرجاع المبالغ الخاصة بعدد من العملاء التي لم يتم استيفاءها باللجوء إلى الضمان البنكي لمكاتب الاستقدام والبالغ 300 ألف ريال لكل مكتب . ويرغم وقوع عدد من المكاتب نفسها في شباك التسويف والمماطلة ورفع الأسعار من الجانب المتفق معه في دول الاستقدام إلا أن السويدي لم يبلغ مسؤولية بعض المكاتب في توسيع رقعة الضرر الذي طال طالب الخدمة جراء التأخر . وقال: على مكاتب الاستقدام أن لا تحمل طالب الخدمة عوائق ليس له يد فيها طالما التزم ودفع ما عليه من رسوم، وعليها أن تتحمل مسؤوليتها بأمانة في إعادة الحقوق لأصحابها طالما لم يكن المكتب قادراً على استقدام الخادمة.

الداخلية تقطع تمرير المعلومات وانتحال الشخصية في مكاتب التأجير بـ شمس

المصدر: جريدة الحياة الأحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 أغسطس 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295338>

جدة - سارة المطيري
تحولت وزارة الداخلية أخيراً، ضد تمرير المعلومات وصور الأشخاص المنتحلين لشخصيات الغير من طريق مكاتب تأجير السيارات، إذ شددت على المكاتب في مناطق عدة من المملكة، بضرورة الالتزام بالتعليمات الصادرة بشأن أهمية الارتباط بنظام «شمس» من أجل حفظ حقوقهم المالية. وقالت الوزارة في تعميم عاجل (حصلت «الحياة» على نسخة منه): (إنه يتعين على شركات تأجير السيارات الارتباط بشكل سريع بنظام شمس وتفعيل الخدمة من أجل الاستفادة من هذه التقنية من خلال تمرير المعلومات وصور الأشخاص المنتحلين لشخصيات الغير، إضافة إلى إثبات المزورة.» وأكدت الوزارة في تعميمها على ضرورة إبلاغ المستثمرين كافة في هذا القطاع بإيجابيات الاشتراك في نظام شمس، والتأكيد عليهم بأهمية تفعيل هذه الخدمة في مكاتبهم وفقاً للأنظمة الصادرة في هذا الشأن. وأوضحت الوزارة أن «شمس» هي من الخدمات الإلكترونية المميزة التي تربط الشركات السياحية مع بعضها، من أجل توفير قواعد بيانات مركزية عن المعلومات السياحية، إضافة إلى تمكين الجهات المختصة من تبادل المعلومات لغايات إحصائية وبهدف تطوير التعاون المشترك في الأعمال. ولفتت الوزارة إلى أن من أبرز أهداف هذا النظام تكوين قاعدة بيانات سياحية موحدة لمعلومات القطاع الخاص تخدم جميع الجهات المستفيدة، إضافة إلى تسهيل تبادل المعلومات السياحية بين القطاع الخاص وسرعة الوصول إليها. وأضافت أن مثل هذه الإجراءات تأتي لتكوين بنية حاسوبية لأتمتة العمليات بين القطاعات المختلفة، خلافاً لتحقيق تكاملية آلية بين معلومات القطاع الخاص والمعلومات الموجودة لدى الجهات الحكومية. وخلصت الوزارة في تعميمها إلى أن ارتباط المكاتب الاستثمارية كافة في هذا النظام من شأنه تقليل الكلفة للقطاعات المختلفة في مجال تركيب وتشغيل وصيانة النظم الحاسوبية المختلفة، إضافة إلى نشر الوعي الحاسوبي لدى القطاع الخاص. في حين يستهدف «شمس» في آلية عمله، قطاع الإيواء المتضمنه الفنادق والشقق المفروشة والشاليهات والاستراحات، المحال وتأجير السيارات، محال بيع الذهب، والمكاتب العقارية، وقطاع مقاهي الإنترنت، إضافة إلى قطاع المجمعات السكنية الخاصة، وقطاع شركات الحراسات الأمنية.

الشمري يحذر من نساء يطرقن الأبواب بهدف الإضرار بالأسر

المصدر: جريدة الحياة الإحد7 رمضان 1432 هـ - 7 أغسطس 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295314>

الدمام - شادن الحايك

حذر رئيس لجنة التكافل الأسري في إمارة الشرقية الدكتور غازي الشمري الأسر، وبالذات النساء، من فتح الأبواب لنساء يطرقن الأبواب في نهار رمضان، وفي غياب الزوج (كأن يكون في العمل)، على أنهن محتاجات أو ظروفهن صعبة جداً، إلا أنهن لصات، أو يهدفن إلى الإضرار بالأسرة. وأوضح أنه ثبت أن بعضهن ربما تكون مدسوسة أو تستكشف البيت أو حتى تضر بربة المنزل، انتقاماً من الزوج أو أشياء أخرى، داعياً الأسر -التنبه لهذا الأمر، وعدم التساهل فيه، وأخذ الحيطة، موصياً المحتاج بالذهاب للجمعيات التي تدعمها الأسر.

وقال: «أحذر الأسرة من أخطار أصحاب النفوس الضعيفة»، مشيراً لـ«الحياة» أنه «لم تُسجل حالات، إلا أن هذا الأمر من باب الحيطة والحذر، خاصة أن متسولات فعلياً يقتحمن المنازل دون استئذان، بحجة طلب المساعدة، مؤكداً أن «المجتمع في حاجة إلى وعي كامل بهذا الأمر».

من جانبه، أشار المتخصص الاجتماعي أمين الهاني إلى أن «ظاهرة التسول ليست جديدة، أو حكراً على منطقة، وهي ظاهرة تزداد يوماً بعد آخر، خصوصاً خلال شهر رمضان، وهي في حاجة إلى مكافحة من خلال التوعية ومن خلال خطة تستهدف تكثيف الدوريات الأمنية في المناطق كافة، خصوصاً الأحياء السكنية والمراكز التجارية، التي يكثر فيها المتسولون»، مشيراً إلى أنه «لم يعد الوقوف عند إشارات المرور أو بالقرب من أجهزة الصرف الآلي، هو الطريقة الأنسب للمتسولين في شهر رمضان، إذ أصبحت هذه الوسائل للاستجداء قديمة ومكشوفة من جانب إدارات مكافحة التسول، وكل من يتسول بهاتين الطريقتين، سيكون عرضة لإلقاء القبض عليه»، مبيناً أن المتسولين يبتكرون طرقاً جديدة، تبعدهم عن أعين الأمن ومكافحة التسول، ومن بينها طرق أبواب البيوت، وهو الأمر الذي يستغله أيضاً اللصوص، أو من له أغراض خاصة»، مبيناً أن «هذه الفئة تمتلك وسائل وطرقاً مختلفة لكسب المال ويمتلكون القدرة على الفرار والاختباء عند ملاحظتهم من قبل الجهات ذات العلاقة»، داعياً إلى «دراسة هذه الظاهرة والحد منها»، مركزاً على أن «الوعي المجتمعي بخطورة هذه الظاهرة سيكون السبب الرئيس في نجاحها». ولفت إلى أن «المتسولين يستغلون تعاطف أفراد المجتمع معهم في شهر رمضان، ويدخلون إلى البيوت، وقد يرتكبون سرقات تحت غطاء التسول». وأضاف «هؤلاء الأشخاص ينتمون إلى جنسيات عربية وآسيوية عدة، وبينهم سعوديون أيضاً، ويستخدمون أساليب متنوعة في التسول، إذ لجأ بعضهم إلى تغيير معالم أجسادهم، بما يوحي للآخرين بأنه في حالة ضعف ومرض، لإثارة عطف أفراد المجتمع، والحصول على ما تجود به أنفسهم، كما أن معظم المتسولات يحاولن تقليد السعوديات في ملابسهن، حتى يعطين انطباعاً بأنهن سعوديات».

يشار إلى أن فرق الأمن الوقائي التابعة لشرطة المنطقة الشرقية، ألقت خلال الأشهر الأربعة الماضية القبض على 546 متسولاً، بينهم 235 من النساء والأطفال، وذكرت مصادر أمنية أن عدد المواطنين بينهم بلغ 361 شخصاً، فيما بلغ عدد المقيمين نحو 185 شخصاً، منهم 60 امرأة، و125 رجلاً، وكشفت عمليات التفتيش التي وقعت عليهم، العثور على مبالغ مالية وصكوك، وتقارير طبية مزورة، يستعطفون بها قاندي المركبات والمتسوقين وغيرهم، كما كشفت التحقيقات التي نفذتها أقسام الشرط مع المقبوض عليهم من المقيمين أن غالبيتهم من جنسيات عربية، تصدرتهم الجنسية اليمنية. وتشهد الميادين العامة، والتقاطعات الرئيسة في الدمام والخبر، والمساجد، والمجمعات التجارية حضوراً لافتاً للمتسولين خصوصاً من النساء والأطفال، في ظل غياب «مكافحة التسول»، ويعمد المتسولون إلى استهداف أماكن المساجد، خصوصاً بعد صلاة الجمعة لجمع الأموال من المصلين. ولا تقف عمليات الاحتيال على الوسائل التي يتبعها المتسولون فحتى المواقع تشهد تنافساً بين المتسولين خصوصاً في الميادين العامة ولدى الإشارات الضوئية، كونها تشهد زحاماً مرورياً تشكل عائقاً أمام الجهات التي تقوم بالقبض عليهم، كما تشكل في الوقت ذاته مساحة كافية من الوقت للهروب في حال حضرت تلك الجهات. وأوضح عاملون في مكافحة التسول، أن «المتسولين يلجئون إلى أساليب تستعطف المارة،

سواء من خلال الأوراق الرسمية المزورة التي يحملونها، المتمثلة في بعض الصكوك التي لا يتسنى لقائد المركبة قراءتها، خصوصاً لدى الإشارات الضوئية، أو فواتير الكهرباء، أو الوصفات الطبية التي يتظاهرون بعدم مقدرتهم على شرائها.»

وذكر أحد العاملين في الصيدليات أن العديد من المتسولين يحملون وصفات طبية تضم أسماء أدوية، لا يمكن قراءتها إلا من جانب الأطباء والصيدلة.



وجه المحاكم الإدارية بسرعة البت في القضايا المنظورة

الشيخ النصار ل الرياض: خادم الحرمين دعم القضاء

معنوياً ومادياً ولا عذر للتقصير

المصدر: جريدة الرياض الاحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 اغسطس 2011م - العدد 15749
<http://www.alriyadh.com/2011/08/07/article656947.html>

الرياض - اسامة الجمعان:

وجه رئيس ديوان المظالم ورئيس المجلس القضاء الإداري الشيخ عبدالعزيز النصار المحاكم الإدارية في جميع أنحاء المملكة إلى تنفيذ توجيهات خادم الحرمين بسرعة البت في القضايا المنظورة لديهم .

وقال الشيخ عبدالعزيز النصار ل «الرياض» إن خادم الحرمين دعم القضاء معنوياً ومادياً وحمل كل مسؤول في مرفق القضاء أمانة التنفيذ ولا عذر لأحد ولا مجال للتقصير في العمل ونحن في ديوان المظالم وفي مجلس القضاء الإداري نسعى بإذن الله أن يلمس الجميع التطوير الذي ينشده خادم الحرمين في جميع الإجراءات القضائية بأسرع وقت .

وأضاف الشيخ النصار أن خادم الحرمين أمر بإنهاء دعاوى المرفوعة ضد الدوائر الحكومية والحكم فيها وفقاً للمادة الثامنة عشرة من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 190 وتاريخ 16-11-1409هـ التي تقضي بأن يحضر الخصوم أو من ينوب عنهم في الدعوى الإدارية في اليوم المعين للنظر الدعوى أما إذا لم يحضر المدعى عليه فعلى الدائرة تأجيل الدعوى جلسة تالية يعلن بها المدعى عليه فإذا لم يحضر فصلت الدائرة في الدعوى ويعتبر الحكم في جميع الأحوال حضورياً .

وأكد رئيس ديوان المظالم حرص خادم الحرمين الشديد على عدم طول أمد النظر في القضايا المنظورة وعدم إلحاق الضرر بالمدعين وإعطاء كل ذي حق حقه .

وعبر رئيس ديوان المظالم عن شكره لخادم الحرمين لدعمه مرفق القضاء اللامحدود .

الجدير بالذكر أن مجلس الوزراء طالب الأجهزة القضائية (وزارة العدل، ديوان المظالم، المجلس الأعلى للقضاء، مجلس القضاء الإداري) كل فيما يخصه أن تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع إجراءات التقاضي والبت في القضايا من خلال تطبيق النصوص النظامية بما يضمن سرعة البت في القضايا خاصة ما يتعلق بالدعاوى الكيدية ومماثلة الخصوم وتطبيق قواعد شطب الدعوى إذا توفرت مبرراتها وإلزام المحامين بمراعاة الإجراءات والخطوات المساهمة في حسن سير العدالة واحترام شرف المهنة والتأكيد في الوقت ذاته على القضاء كافة بمراعاة عامل الزمن وأهميته في مباشرة الدعاوى المعروضة عليهم خلال الوقت المحدد نظاماً لحضورهم وانصرافهم مراعاة لمصالح المتقاضين وضماناً لسير مرفق العدالة الذي هم عناصره الأساسية.

السجن أكد إطلاق سراحه .. والمحكمة تنتظر مثوله للتحقيق

مواطن يبحث عن ابنه المفقود في سجن الطائف

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 اغسطس 2011م العدد 3703

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110807/Con20110807438246.htm>

عبدالهادي الربيعي - الطائف

يبحث المواطن عوض النفيعي، عن ابنه المفقود داخل سجن الطائف العام منذ أن دخله - ضوئية الخطاب الأخير للمحكمة يشرح الخلاف ويوضح القضية ويحمل السجن المسؤولية.

نهاية العام الماضي على ذمة قضية اعتداء وتلفظ على رجال الأمن، ورغم أن سجنه تجاوز التسعة أشهر دون حكم شرعي، إلا أن المحكمة الجزئية في المحافظة لا تزال تبحث عنه لمحاكمته في قضية لا يتجاوز السجن فيها شهر واحد، فيما تعذرت كافة توسلات المحكمة لإدارة سجن الطائف العام، بإحضار المذكور منذ أكثر من خمسة أشهر، وذلك وفقاً لمخاطبات رسمية من السجن تؤكد في كل مرة «أن المذكور مطلق السراح، وليس داخل السجن».

قال لـ«عكاظ» والد المفقود: «جرى إيقاف ابني بتهمة التلطف مع مجموعة من المراهقين، على رجال الأمن، في أحد أحياء الطائف، وبعد التحقيق معه أحيل إلى السجن العام في مسرة، وخلال تلك الفترة، وبالتحديد بعد مرور شهرين ومراجعات عدة لتحديد جلسة لمحاكمة ابني، خاطبت المحكمة السجن العام بعد تحديد الجلسة، وعندما حان موعدا لم يحضر ابني، وطالبني القاضي بإحضاره وأبلغته أنه داخل السجن، فرد علي بالحرف الواحد، «إن خطاب الرد من السجن يفيد بأن ابنك لديك، وأنت تتستر عليه، وهو مطلق السراح».

وتحتفظ «عكاظ» بنسخة من كافة المراسلات بين المحكمة، السجن، الشرطة والعمدة، والتي تثبت تضرر المواطن واختفاء ابنه وتغيبه عن كل جلسة حددت دون وجه حق، فيما يؤكد السجن أنه مطلق السراح، وتؤكد الشرطة والعمدة أنه جرى استلامه، وهو مازال يقبع داخل سجن مسرة العام حتى تاريخه، ولم يحضر جلسة واحدة، ويخشى والده من تغيبه عن الجلسة الأخيرة.

وبين أنه جرى إعداد خطاب للعمدة، وبعد عدة أسابيع كانت المفاجأة، جاء الرد من وكيل عمدة القمرية، بأنه جرى تسليم ابني الخطاب بتبليغه، وزاد «خرجت من المحكمة للسجن العام، وطلبت زيارة ابني داخل العنبر، وبالفعل تحقق ذلك، واستغربت كيف خاطب العمدة الشرطة، بأنه جرى إبلاغ ابني وهو داخل السجن العام، وكيف يخاطب السجن المحكمة بأن ابني خارج السجن، وهو مازال داخل القضبان، وعندما راجعت مسؤول الشعبة، وأبلغته قال: «إنه لا علاقه له بذلك، وأنه في حال وصول معاملة من المحكمة لاحتضاره سيحضره».

واستطرد الأب «منذ ذلك الوقت يقبع ابني داخل السجن العام، والقاضي يمنحنا جلسة بعد جلسة للمحاكمة، وبين كل جلسة وأخرى سيل من الإجراءات والمراجعات لأشهر حتى تأتي الجلسة، وفي كل مرة تكون المفاجأة من السجن، أن المذكور مطلق سراحه».

وقال: «القاضي بدأ يشك في أنني أخفي ابني، وأكد لي أنه إذا لم يحضر الجلسة الأخيرة سيحكم عليه غيابيا بخمس سنوات تأديبا له، وهددني بالسجن بحجة إخفائي مطلوب للعدالة».

وأردف يقول «بعد مداوالات مع القاضي لعدة أسابيع اقتنع بصدق كلامي، وأن ابني داخل السجن العام، وهو الذي يتلاعب على القضاء بإخفاء ابني، بمساعدة العمدة الذي يعيد الخطابات بشكل تلقائي للشرطة، وأفاد أنه أبلغ ابني بالحضور، رغم أنه داخل السجن، لم يبلغ بشيء».

وأضاف «ابني حبيس القضبان في قضية لا يتجاوز الحكم فيها شهر واحد، بل إن المحكمة بعد تفهم حقيقة الأمر، زودتني بما يثبت تلاعب السجن، بعد أن أبلغت القاضي بأنني سأقاضي السجن وإدارته على تلاعبهم وكذلك العمدة، وكل من ساهم في إخفاء ابني، واستمرار حبسه دون وجه حق».

«عكاظ» اتصلت بمدير السجن العام في الطائف اللواء خلف القرشي، وأكد أنه «لا يعلم شيئا عن القضية، وإن حدث شيء مشابه ستجري محاسبة المتسبب».

مصدر في قسم شرطة الشرقية التي تتولى التحقيق في القضية، أخلى مسؤولية القسم عن القضية، مشيراً إلى أنه جرى إبلاغ المحكمة باستلام البلاغ، بناء على تأكيد العمدة بتسليم البلاغ، وقال «إن دور الشرطة هو إبلاغ عمدة الحي وانتظار ما يسفر عنه، وقد جرى إخطارنا بتسليم المذكور للخطاب».



رمضان يحل على موظفي بلدية من دون رواتب

المصدر: جريدة الحياة الإحد7 رمضان 1432 هـ - 7 أغسطس 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295368>

بيشة - محمد الطفيل

استقبل موظفو بلدية مركز صمخ التابع لمحافظة بيشة شهر رمضان من دون رواتب على غير عادة موظفي الدولة الذين تصرف رواتبهم قبل نهاية الشهر. وفي حين أكد رئيس البلدية أنه سيطالب بتعويض لموظفيه جراء ما عانوه، ذكرت أمانة منطقة عسير أنها لم تتلق شيئاً في هذا الخصوص.

وذكر موظفون في بلدية صمخ (فضلوا عدم ذكر أسمائهم) لـ«الحياة»، أنهم لم يتسلموا رواتبهم عن شهر شعبان الماضي؛ ما أوقعهم في حرج كبير؛ إذ إن غالبيتهم عادوا من إجازاتهم للتو من أجل قضاء شهر رمضان في بيشة، ولم يحسبوا حساباً لهذا الإجراء الطارئ؛ ما اضطرهم إلى الاستدانة من أقاربهم.

وأكد رئيس بلدية مركز صمخ، حسن علي العسيري، لـ«الحياة»، أن موظفي البلدية الذين يتجاوز عددهم 30 شخصاً لم يتسلموا رواتب شهر شعبان الماضي حتى اليوم، مشيراً إلى أنه أرسل بيانات الموظفين إلى بنك محلي طلب تعديل الرقم السري وبعض الأرقام الخاصة ببرنامج الرواتب، و«هو ما جرى بسرعة، لكن لم يصل الموظفين شيء بعد مضي عشرة أيام من الموعد المحدد لتسلم الرواتب».

ووعد بأن يطلب تعويضاً للموظفين الذين عانوا مشكلات اجتماعية واقتصادية من جراء تأخر الرواتب. من جهته قال أمين منطقة عسير المهندس إبراهيم الخليل في اتصال هاتفي مع «الحياة»: «حتى الآن لا أعلم شيئاً عن مشكلة الرواتب في بلدية صمخ».

ذوو الاحتياجات الخاصة في الأفلاج ينتظرون مركزاً للتأهيل

الشامل

المصدر: جريدة الرياض الأحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 أغسطس 2011 م - العدد 15749
<http://www.alriyadh.com/2011/08/07/article656987.html>

الأفلاج، تقرير - حمد آل هديب
ينتظر أكثر من 1000 شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة الأفلاج افتتاح مركز للتأهيل الشامل للحد من معاناتهم التي طال أمدها بعد أن أرهاقهم وأولياء أمورهم السفر للتردد على مراكز التأهيل خارج الأفلاج تاركين أعمالهم ووظائفهم.
ومع ازدياد معاناة أسر أصحاب الاحتياجات الخاصة أصبح أكثرهم يفكر جدياً في الهجرة والاستقرار في مدن أخرى بحثاً عن مركز يؤوي أبناءهم وبناتهم "المعوقين" بدلاً من عنائهم المستمر وتعرضهم لمخاطر الطرق لمتابعة حالات العلاج لأبنائهم خارج المحافظة.
ويلخص المواطن "فالح بن مبارك الخطيب" معاناته لـ "الرياض" قائلاً: أنا أب لطفلين يعانيان من التخلف العقلي بسبب نقص في النمو العقلي حيث أن ابنتي عمرها 13 سنة وعقلها عقل طفل عمره سنة ونصف السنة، وكذلك ابني عمره 10 سنوات وعقله عمره سنة فقط وأنا لا أجد العلاج لأبنائي في الأفلاج ولا توجد جهة تستقبلهم وقد حصلت على أمر لعلاجهم في مدينة الأمير سلطان بن عبد العزيز للخدمات الإنسانية في مدينة الرياض، وقد أوضح لي الأطباء وجوب علاجهم داخل مراكز التأهيل الشاملة، حيث إن العلاج يكون بالتخاطب ولا يوجد لدينا في الأفلاج مركز للتأهيل الشامل فأنا أطالب المسؤولين بالاتفات للمعاقين في الأفلاج وافتتاح مركز للتأهيل الشامل لكثرتهم وحاجتهم الماسة له.
وأضاف: أنه عانى كثيراً من التردد بأبنائه على مدينة الرياض لعلاجهم حيث أن مراجعاتهم تتكرر مرتين في الأسبوع يومي الاثنين والأربعاء في مدينة الأمير سلطان بن عبد العزيز للخدمات الإنسانية، وقد وجدت مشقة من كثرة التنقل بهم لمدينة الرياض، حيث إنني موظف حكومي مرتبط بعمل وكثرة السفر أرهقني مادياً، مطالباً بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة حيث لا يصلهم إلا الإعانة فقط والجهة المسؤولة عنهم في الأفلاج لا تملك أي صلاحية وهي مركز التنمية الاجتماعية فمطالبنا ترفع عن طريقهم للمسؤولين ولا نجد لها رد.
وقال "علي بن فهد الفحطاني": لدي أربعة معاقين ما بين صمم وتخلف عقلي وقصر في النظر وإعاقة سمعية وحركية لأحد الأطراف في الأرجل وأحدهم إعاقته أثر حريق، وقد قدمنا في طلب الإعانة فقط وباقي الأمور نحن من يقوم بها من شؤونه الصحية والحياتية وجميع ما يحتاجه وفق قدرتنا واستطاعتنا وقد تجاوز بنا العمر - والأعمار بيد الله - ونحتاج إلى تسهيل أمور المعاقين في استقدام الخادمة والسائق وغيرها مما يحتاجه المعاق وافتتاح مركز للتأهيل الشامل في الأفلاج هذا ما نطلبه من ولاة الأمر والمسؤولين ونحن لا نحصل على شيء من حقوق المعاقين في الأفلاج سواء الإعانة فقط ولم نطالب بغيرها لجهلنا بحقوقهم.
وتحدث المواطن "جمعان الفرشان" وهو أب لـ (معتر) والذي يعاني من صعوبات في النطق قائلاً: ابني يحتاج لعلاج داخل مركز للتأهيل الشامل ونحن نجد تعب ومشقة لكثرة التردد على المراكز في الرياض خاصة وسط الأسبوع لارتباطنا بأعمالنا، وقد عمدنا إلى تسجيل الابن (معتر) خارج الأفلاج لوجود مراكز للتأهيل الشامل، أما الأفلاج فلا يوجد بها إلا الإعانة المالية ونحن لسنا بحاجة إلى الإعانة بقدر ما نحن بحاجة إلى توفير العلاج المناسب لأبنائنا ذوي الاحتياجات الخاصة بهدف أن يحصلوا على العلاج ويكونوا لبنة صالحة لهم دور في بناء المجتمع مستقبلاً.
وأفاد مدير التنمية الاجتماعية في محافظة الأفلاج "بنيان بن خميس العثر" أن عدد المعاقين في محافظة الأفلاج في تزايد واضح من خلال التقدم للمركز لطلب الإعانة السنوية أو الإيواء بمركز التأهيل الشامل ويتراوح أعدادهم ما بين 20 إلى 30 حالة جديدة شهرياً من خلال العرض على اللجنة المتخصصة في ذلك والتي تأتي لمركز التنمية الاجتماعية في الأفلاج شهرياً من مركز التأهيل الشامل بالخرج، وقد تجاوز عدد المعاقين المستفيدين من الإعانة السنوية التي تقدمها حكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - لهذه الفئة العزيزة على قلوبنا أكثر من ألف معاق في المحافظة.

وعن معاناة ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة الأفلاج أوضح أنّ معاناتهم تكمن في ترامي أطراف المحافظة وبعدها عن مركز التنمية حيث يوجد معاقون في القرى والهجر وليس لديهم علم بالخدمات التي تقدمها الدولة، مؤكداً على أنّ المركز جهة إشرافية على المعاقين لعدم وجود فرع يتبع للرعاية الاجتماعية في المحافظة سوى دار الملاحظة الاجتماعية بالأفلاج، والمعاقين في المحافظة بحاجة ماسة إلى مركز تأهيل شامل للذكور والإناث ليتولى رعايتهم من جميع النواحي الصحية والترفيهية والتعليمية وكذلك متابعة البرامج الغذائية والترويحية وغيرها.



جدة: مقتل مسلح أطلق النار على نقطة تفتيش

المصدر: جريدة الحياة الإحد7 رمضان 1432 هـ - 7 أغسطس 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295334>

جدة - أحمد آل عثمان
نجحت السلطات الأمنية في محافظة جدة في السيطرة على هجوم نفذه شاب على إحدى نقاط التفتيش أمام قصر النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز عند الواحدة من صباح أمس السبت مستخدماً سلاحاً شخصياً كان يحمله وأسفرت مواجهته مع رجال الأمن إلى مقتله في الموقع.
وحاول المهاجم اقتحام البوابة الخلفية لقصر النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وأثناء ملاحظته من رجال الأمن في إحدى نقاط التفتيش بادر بإطلاق النار من سلاح شخصي كان يحمله في اتجاه رجال الأمن بالقرب من القصر وعلى الفور تعاملت الجهات الأمنية مع المهاجم ما أدى إلى مقتله، إذ فرضت الجهات سياجاً أمنياً على الموقع، فيما باشر خبراء الأدلة الجنائية في شرطة محافظة جدة السلاح المستخدم في الهجوم ورفع العينات والأدلة لمعرفة ملابسات ودوافع الجريمة.
ووفقاً لمعلومات حصلت عليها «الحياة» فإن شخصاً آخر كان برفقة المهاجم نجح رجال الأمن في اعتقاله، إلا أن تلك المعلومات لم تؤكد رسمياً من جانب الجهات الأمنية المختصة، بينما علم من مصادر أمنية أن منفذ الهجوم الذي قتل في الموقع مواطن سعودي يدعى «خ ز» بيد أنه لم تعرف أسباب ودوافع إقدامه على إطلاق النار.
وبعد انتهاء الحادثة مباشرة، أصدرت شرطة محافظة جدة بياناً على لسان الناطق الإعلامي المكلف الملازم أول نواف البوق أكد فيه إطلاق شخص يحمل سلاحاً شخصياً عند الواحدة صباح السبت النار على نقطة تفتيش في شارع عبدالرحمن المالكي في مدينة جدة.
وأشار البيان إلى أنه تم التعامل مع الجاني على الفور مما أسفر عن مقتله، مضيفاً أنه لم ينتج من الهجوم أي إصابات في صفوف رجال الأمن الموجودين في الموقع أو المواطنين.
وقال: «إن الحادثة لا تزال محل متابعة الجهات الأمنية المختصة التي بدأت تحقيقاتها في الحادثة.»
يذكر أن الهجوم الذي نفذه المعتدي توافقت تاريخه مع تاريخ المحاولة الفاشلة التي كانت تستهدف اغتيال مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز قبل نحو عامين بتاريخ السادس من شهر رمضان للعام 1430 من أحد الإرهابيين المطلوبين قام بتفجير نفسه من خلال عبوة مزروعة في جسمه.

صحة المدينة تمهل مقاولاً 48 ساعة لتلافي الملاحظات

المصدر: جريدة الحياة الأحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 أغسطس 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295341>

المدينة المنورة - ردينة هاشم
رصدت المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة أمس، أخطاء في مشروع مركز القلب الجاري تنفيذه حالياً في المنطقة، إذ أمهلت مقاول المشروع 48 ساعة لتعديل وتلافي الأخطاء كافة بحسب العقد المبرم بين الطرفين. وهدد المدير العام لصحة المنطقة الدكتور عبدالله الطائفي، «مؤسسة المقاولات» «باتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها في حال تأخرت عن إنجاز المشروع وفق المواصفات والمقاييس المتفق عليها، إذ أمهلها يومين لتصحيح خلل تجهيز المركز من جهته، أوضح الناطق الإعلامي لصحة المنطقة عبدالرزاق حافظ لـ «الحياة» أن المدير العام لصحة المنطقة تفقد صباح أمس، التجهيزات الطبية التي تم تأمينها خلال الأسابيع الماضية، إذ تعد من أفضل الأجهزة في مجال التشخيص ومعالجة أمراض القلب على مستوى الشرق الأوسط، مضيفاً أن العمل جارٍ لتعديل أي أخطاء أو ملاحظات على أقسام مركز القلب.

اتهمه بتهريب مشتقات بترولية إلى الأردن موظف جمرك الحديثة يصادر جواز سفر مواطن

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 اغسطس 2011م العدد 3703

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110807/Con20110807438251.htm>

خلف الحمود - القرينات

تقدم المواطن فهد محمد العازمي، بشكوى رسمية إلى وزارة الداخلية يطالب فيها بالتحقيق في مصادرة جواز سفره من قبل جمرك منفذ الحديثة، ورفض تسليمه له إلا بعد تسديد مخالفة تحت بند (مشتقات بترولية). وأرجع فهد أسباب مصادرة جواز سفره لاتهامه من قبل موظف جمرك منفذ الحديثة، بأنه يهرب بنزينا إلى الأردن دون أن يثبت ذلك. وأكدت لـ«عكاظ» مصادر في جمرك منفذ الحديثة، بأنهم حاولوا بطرق ودية تسليم الجواز بعد علمهم بنية المواطن رفع شكوى رسمية للجهات المختصة، إلا أن المواطن رفض استلام جوازه إلا بطريقة رسمية تعيد حقه. هذا ما أكدته لـ«عكاظ» العازمي، بأنه تلقى عدة اتصالات من قبل موظفي الجمرك، عن طريق أصدقائه باستلام جواز سفره وعدم رفع شكوى، مشيرا إلى أنه «رفض أي طلب باستلام جواز سفره ما لم يكن بطريقة رسمية». وفي اتصال هاتفي أجرته «عكاظ» مع مدير عام جمرك منفذ الحديثة زايد عطا الله الزايد، حول قضية المواطن العازمي، أكد بأن هنالك الكثير ممن يبيعون البنزين في الأردن، مؤكدا أنه يملك العديد من الأدلة التي تثبت ذلك، وعند طلب «عكاظ» تزويدها ببعض الأدلة رفض الإفصاح عنها، مبينا بأنه لا يملك حق التصريح للصحف، وأكد أن من يكتب عن مثل هذه المواضيع لا يغار على وطنه. وخاطبت «عكاظ» مدير عام العلاقات العامة في مصلحة الجمارك عبد الله الخربوش، إلا أنه لم يرد على استفسار «عكاظ».

وسرد فهد العازمي تفاصيل الواقعة بأنه كان ينوي السفر للأردن للاطمئنان على والد زوجته المريض، إلا أنه تقاجأ بموظف الجمرك يتهمه بأنه يبيع البنزين في الأردن، وطالب العازمي إثبات الاتهام حالا إلا أن الموظف أشار إلى أنه خرج عدة مرات قبل 22 يوما.

وأضاف طلب مني موظف الجمرك جواز السفر واستمارة السيارة، وسلمني إيصال تسديد غرامة تهريب (مشتقات بترولية) في أحد البنوك المحلية، ورفضت تسديد الغرامة لأنني لا أحمل أية مشتقات بترولية خارجية أو خزان وقود إضافي. وأكد لـ«عكاظ» العازمي، عزمه الاستمرار في المطالبة باستعادة جواز سفره ومحاسبة المتسبب بحرمانه من السفر طوال الفترة الماضية.

غياب الخدمات في ساجر.. قرى إقليم السر تعاني!

المصدر: جريدة الرياض الأحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 أغسطس 2011 م - العدد 15749
<http://www.alriyadh.com/2011/08/07/article656989.html>

ساجر، تقرير - سلطان الدحام
انتقد العديد من المواطنين "بلدية ساجر"، نظراً لتأخرها في تنفيذ بعض المشروعات، بالإضافة إلى سوء نظافة المنطقة، وكذلك للخدمات الضعيفة المقدمة لهم في مدن وقرى "إقليم السر".
وقال المواطن "نايف الطويل": إن السكان يعانون من بطء تنفيذ الشارع العام الجنوبي، مما سبب زحاماً وركبة في السير، كما أن الشوارع الداخلية للمدينة منسية وغير مؤهلة من قبل البلدية، وخصوصاً الأحياء الشرقية والغربية، مضيفاً أن البلدية لم توفق على إنشاء مدخل البوابة الجنوبية، فهي لا ترمز لشيء بل تشكل خطراً على عابريها، بل وهدر للمال العام.
وأوضح المواطن "سعود الرويس" أن "المحمدية" تقع على طريق (شقراء الدوامي)، وتتبع لخدمات بلدية ساجر، ولكننا نعاني من عدم سفلتة وإنارة الشوارع، حيث ردم المقاول الشوارع منذ عام، إلا أنه لم يتم سفلتها حتى الآن!
وأكد المواطن "عساف العتيبي" - من مركز خف - أنه لم يتم تفعيل مكتب خدمات البلدية الجنوبي، بل ولم يتم دعمه بعمال النظافة، وأصبحنا نعاني من سوء الخدمات، مشيراً إلى أنه لم تفلح مراجعاتنا للبلدية عن شيء سوى الوعود الوهمية.
من جهته تحدث المواطن "فهد الروقي" وقال: إن "مدينة الخفيفة" ليس لها نصيب من خدمات البلدية، فالشوارع مكسرة، والإنارة شبه معدومة، وليس هناك تشجير، بل وحتى النظافة شبه معدومة، مبيناً أنه تم إيقاف مشروع درء أخطار السيول عن المخطط بدون سبب واضح!
وأكد المواطن "سفر الحويفي" - من أرطاوي الرقاص - على أن فرحتهم لم تتم بسفلتة الشارع العام، حيث تسببت "الجزيرة الوسطية" بحذف الرمال على الشارع؛ لعدم تركيب الأرصفة لها، ولعدم زراعتها، حيث بقيت على هذا الحال لأكثر من (4) سنوات، لافتاً إلى أنه تزداد الصعوبة عند هطول الأمطار؛ لكثرة الحفر بالشارع العام، مبيناً أنهم يعانون من مرمى النفايات، خصوصاً عندما تحرق البلدية المخلفات.
وذكر "عبد الله الحافي" - من عسيلة - أنهم يعانون من الشوارع الترابية والبيوت المهجورة القديمة عند هطول الأمطار، مبيناً أن الطريق العام لم يتم إكمال سفلته بالوجه المطلوب، ولا يوجد فيه تشجير، وأصبح وضعه سيئاً جداً!
وفي السياق ذاته قال "راضي الشاطري" - من أرطاوي السر -: إننا نعيش في وضع سيئ، بسبب إهمال الشوارع الداخلية المتكسرة، ومن سوء سفلتة الشارع العام الرديئة، مضيفاً أن الحديقة التي انتظرها الجميع سلمتها البلدية لمقاول لم يكلف نفسه شيئاً، مما جعلها تشكل خطراً على مرتاديها؛ فلا تشجير ولا دورات مياه ولا ممرات، وهي فقط مرتع للحيوانات السائبة!
وأوضح المواطن "على الجلال" أنهم يستغربون التجاهل الواضح من البلدية لعدم وجود إنارة كافية مما جعلنا نعيش في ظلام دامس.
وذكر "منصور القنور" - من عين القنور - أنه لا يوجد للمدينة طريق مزدوج رغم وقوعنا على الطريق العام، والنظافة شبه معدومة، بل وشوارعنا الداخلية بدون سفلته وإنارة وأرصفتها.
وأكد المواطن "مسلط الحوز" - من وثيلان - على أن الشوارع متهاكة جداً، بل وتكثر فيها المستنقعات!
وأوضح "فيحان الجش" - من عشرين - أنهم يعانون قلة النظافة، وكذلك عدم سفلتة الشوارع الداخلية/ ومن عدم وجود الإنارة الكافية، بل ولم يتم إنشاء حدائق أو مسطحات خضراء، متسائلاً: متى نشاهد ذلك؟

ثلاثة محاور رئيسة لخطة تدابير الدفاع المدني في رمضان الفريق التوجيهي: مهمتنا تحليل ورصد المخاطر والوقاية منها وتقسيم مكة ميدانياً إلى تسع مناطق

المصدر: جريدة الرياض الأحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 أغسطس 2011 م - العدد 15749
<http://www.alriyadh.com/2011/08/07/article656979.html>

الرياض، حوار - نايف آل زاحم
بدأت المديرية العامة للدفاع المدني تنفيذ خطة تدابير الدفاع المدني لشهر رمضان المبارك؛ بهدف تعزيز إجراءات سلامة المعتمرين والزوار ممن يتوافدون على العاصمة المقدسة والمدينة المنورة لأداء مناسك العمرة وزيارة المسجد النبوي الشريف طوال الشهر الفضيل، إلى جانب التدخل السريع للتعامل مع أي حوادث طارئة .
وبادرت المديرية العامة للدفاع المدني إلى حشد كل ما يلزم من إمكانيات بشرية وآلية لمواجهة كافة المخاطر الافتراضية المحتملة بالعاصمة المقدسة والمدينة المنورة .
وحول تفاصيل هذه الخطة وآليات تنفيذها التقت «الرياض» معالي الفريق سعد بن عبدالله التوجيهي مدير عام الدفاع المدني، وفيما يلي نص الحوار :

*ما هي أبرز ملامح خطة تدابير الدفاع المدني لشهر رمضان المبارك؟
-نذكر بكل التقدير والعرفان موافقة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية، رئيس مجلس الدفاع المدني على خطة تدابير الدفاع المدني لهذا الشهر الفضيل، ولسمو نائب وزير الداخلية الأمير أحمد بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة، وسمو مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف، لحرصهم على توفير كافة الإمكانيات للتنفيذ والتي نأمل أن تساهم بمشيئة الله تعالى في توفير أقصى درجات الأمن والسلامة والطمأنينة لضيوف وزوار بيت الله الحرام والمسجد النبوي الشريف .

وتشتمل الخطة على ثلاثة محاور رئيسة، الأول منها يعني بتحليل ورصد المخاطر واستخلاص الدروس المستفادة خلال شهر رمضان للأعوام الماضية، واستيعاب كل المستجدات في قائمة المخاطر الافتراضية، واتخاذ كافة الإجراءات لمواجهةها في حال حدوثها لا قدر الله، والتقليل من أثارها وذلك بالتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة مثل وزارة الحج والصحة والهلال الأحمر وغيرها، بالإضافة إلى تحديد الاحتياجات البشرية والآلية لتنفيذ الخطة .

أما الثاني فيركز على الجانب الوقائي، حيث يتم استخدام التقنيات الحديثة بالبلاغات التي ترد من غرفة العمليات لتتم المتابعة والمباشرة السريعة؛ توفيقاً مع متطلبات التقدم الهائل بنظم تحديد المواقع من واقع الإنذار الآلي والتحديد على المصورات الفضائية، والبعد عن الوصف التقليدي للإبلاغ عن أي طارئ لا سمح الله، إضافة إلى الاهتمام بالجانب التوعوي والتدريب الوقائي لمن لهم علاقة بمساكن الحجيج ومواقع تحركاتهم، وتوزيع الإرشادات التوعوية من قبل دوريات السلامة، واستخدام التقنية الحديثة من خلال بث الرسائل الهادفة عبر البلوتوث، وتركيب عدد تسع شاشات تلفزيونية مقاس (4م×3م)، وعدد (31) لوحة نقطية بعدت للغات تحتوي على عبارات بسيطة وهادفة، وكذلك لوحات البئر المحاكية والمعبرة عن المخاطر بالفنادق والشقق المفروشة .

ويركز المحور الثالث على العمل الميداني، حيث تم تقسيم العاصمة المقدسة إلى تسع مناطق على ضوئها وزعت القوى البشرية والآلية وفقاً لمعطيات معلوماتية يراعى بها المكان وأهميته من حيث الكثافة البشرية .
القوى البشرية والآلية

*ماذا عن حجم ونوعية القوى البشرية والآلية المشاركة في تنفيذ الخطة؟
-يبلغ عدد القوى المشاركة في تنفيذ الخطة في مكة المكرمة ما يزيد عن 9600 ضابطاً وفرداً؛ تدعمهم 1440 آلية ومعدة متعددة الاستخدامات وخمس طائرات عمودية مجهزة للقيام بكل أعمال الإطفاء والإنقاذ والإسعاف والإخلاء، بالإضافة إلى أكثر من 1000 مسعف ينتشرون في 33 نقطة داخل الحرم الشريف وفي محيطه الخارجي، وعدد كبير من دوريات وفرق السلامة الراكبة والراجلة، والدراجات النارية .
خدمة زوار المدينة

*ماهي تدابير الدفاع المدني لاستقبال الزوار بالمدينة المنورة؟
-تم إتخاذ كافة الإجراءات للوصول لأعلى درجات الجاهزية للحفاظ على أمن وسلامة ضيوف الرحمن أثناء توجههم للمدينة المنورة أو إقامتهم فيها، من خلال خطة تفصيلية يشارك في تنفيذها أكثر من 2000 ضابط وفرد من رجال الدفاع المدني يدعمهم 4000 آلية متنوعة ما بين الإطفاء والإسعاف والإنقاذ، ودوريات السلامة وفرق التدخل السريع، بالإضافة إلى تهيئة 47 وحدة ومركز للدفاع المدني للمشاركة في تقديم جميع خدمات الدفاع المدني، وإحداث عدد من المراكز الموسمية في المنطقة حول المسجد النبوي الشريف، وداخل مدينة حجاج البر، وثلاثة فرق على الطرق المؤدية للمدينة المنورة، بالإضافة إلى إجراء الكشف الوقائي على كافة الفنادق والمراكز التجارية، ومحطات المحروقات في جميع المناطق التي يرتادها ويمر بها ضيوف الرحمن .
مساكن الحجاج

*ماذا عن إجراءات متابعة متطلبات السلامة في مساكن الحجاج وغيرها من المنشآت بالعاصمة المقدسة؟
-هناك عدد كبير من الفرق المعنية بمتابعة واشتراطات السلامة في مساكن الحجاج ، والتي تقوم بجولات تفتيشية على مدار الساعة، وتطبيق عقوبات فورية بحق المنشآت المخالفة لهذه الاشتراطات، وقد بلغ عدد المنشآت التي خضعت للإشراف الوقائي خلال الست أشهر الماضية ما يقرب من 7000 منشأة، وتم اتخاذ قرار بفصل التيار الكهربائي عن 160 منشأة منها لمخالفتها شروط السلامة، كما تم إخلاء عدد كبير من المستودعات لذات السبب .
الأبراج والفنادق

*تنتشر الأبراج والفنادق العالية في محيط الحرم الشريف فهل ثمة استعدادات خاصة لمواجهة الحوادث في هذه المنشأة؟
-لا شك أن هذه المباني المرتفعة التي يسكنها أعداد كبيرة من المعتمرين تتطلب استعدادات خاصة تضمنتها خطة تدابير الدفاع المدني، بدءاً من متابعة عمليات التصميم والإنشاء والتنفيذ من خلال تطبيق كود البناء السعودي عليها، إضافة إلى دور فرق المسح الوقائي التي تتابع متطلبات السلامة الوقائية مثل مخارج الطوارئ وكواشف الدخان وأنظمة الرش الآلي، وتدريب موظفي السلامة على مباشرة الحوادث وعمليات الإخلاء والتي تتم أيضاً من خلال التجارب الفرضية، إضافة إلى ذلك فإن معظم هذه المباني يرتبط آلياً بغرفة عمليات الدفاع المدني بالعاصمة المقدسة بما يحقق سرعة الاستجابة في تلقي البلاغات عن أي حوادث بها، يضاف لذلك توفير الآليات اللازمة من السلاسل العالية وسيارات الحريق التي تتميز بالقدرة على رفع المياه وسوائل الإطفاء لمسافات بعيدة، والطائرات المجهزة بكل وسائل الإطفاء .
دعم وإسناد الوحدات

*بعض الحوادث قد تتطلب دعم وإسناد الوحدات والفرق المنتشرة بالعاصمة المقدسة، فماذا تقولون عن ذلك؟
-هناك ترتيبات دقيقة لدعم وإسناد وحدات الدفاع المدني بالعاصمة المقدسة وكذلك المدينة المنورة، متى دعت الحاجة لذلك، حيث يتم تقسيم العاصمة المقدسة إلى تسع مناطق، وتم توزيع القوى البشرية والآلية بما يحقق أكبر قدر من التغطية لها، وإسناد هذه القوى من المدن والمحافظات القريبة مثل (الطائف - جدة)، وكذلك تحديد عدد من المواقع لتنفيذ أعمال الإخلاء والإيواء في حال تطلب الأمر ذلك .
مهام الطائرات

*ما هي نوعية مهام طائرات الدفاع المدني في خطة تدابير الدفاع المدني في رمضان؟
-تتولى الطائرات مجموعة كبيرة من المهام منها على سبيل المثال متابعة حركة الطرق من وإلى العاصمة المقدسة، وتوجيه الوحدات والفرق الأرضية لأفضل الطرق للوصول لمواقع الحوادث وتجنب الازدحام، بالإضافة إلى أعمال الإطفاء والإنقاذ والإسعاف والإخلاء، لا سيما في المناطق التي يتعذر وصول الوحدات الأرضية إليها .
وهذه الطائرات مجهزة بأحدث الأجهزة لأداء هذه المهام مثل جردل الماء، وأوناش الإنقاذ، والتجهيزات الإسعافية والطبية وأجهزة الاتصال اللاسلكية .
وسائل التوعية

*أشترتم إلى أن الخطة في محورها الوقائي تولي اهتماماً كبيراً بالجانب التوعوي فما هي آليات ذلك؟

-تتنوع البرامج التوعوية والإرشادية التي ينفذها الدفاع المدني لنشر ثقافة السلامة بين المعتمرين والقائمين على خدمتهم، ما بين الرسائل التليفزيونية، والإذاعية، واللوحات الإرشادية والنقطية، والشاشات التليفزيونية في المطارات والموانئ والمنطقة المركزية وبعض مساكن المعتمرين في مكة والمدينة، ورسائل الجوال، بالإضافة إلى وسائل الإعلام الجديد مثل مواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك وتويتر) وموقع يوتيوب، والمطبوعات، مع الحرص على ترجمة هذه الرسائل إلى عدد كبير من اللغات، ومراعاة اختلاف المستويات التعليمية للمعتمرين، وإقامة مركز إعلامي لتزويد وسائل الإعلام بكافة المعلومات والبيانات عن خطة تدابير الدفاع المدني، وذلك إنطلاقاً من قناعة حقيقية بأهمية دور الإعلام في نشر ثقافة السلامة، ودعم جهود الدفاع المدني في تعزيز الإجراءات الوقائية ضد الحوادث.



21 عيادة جديدة لمكافحة التدخين

المصدر: جريدة الحياة - الأحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295369>

الرياض - صديق البخيت { بريدة - منصور الفريدي
أضافت وزارة الصحة منذ بداية العام 21 عيادة لمكافحة التدخين إلى سلسلة العيادات الموجودة في مختلف المناطق؛ ليرتفع عددها الإجمالي إلى 56 عيادة، وتسعى إلى رفع عددها إلى 66 مع نهاية العام.
وذكر المشرف العام على برنامج مكافحة التدخين في وزارة الصحة الدكتور ماجد المنيف في بيان أمس، أن الوزارة أنهت هذا العام (1432هـ)، تجهيز 21 عيادة لمكافحة التدخين لتضاف إلى 35 عيادة أخرى تعمل في هذا المجال في مختلف المناطق، مشيراً إلى أنها زودت بكوادر طبية مؤهلة ومدربة لتقديم خدمات للمساعدة على الإقلاع عن التدخين.
وأضاف أن وزارة الصحة تعتزم إضافة عشر عيادات جديدة أخرى قبل نهاية العام الجاري؛ ليصل مجموعها إلى 66 عيادة على مستوى المملكة، لافتاً إلى أن برنامج مكافحة التدخين درب أكثر من مئة طبيب وممرض على تقديم خدمات المساعدة على الإقلاع عن التدخين من خلال خمس دورات تدريبية في كل من: جدة والرياض والمدينة المنورة والخبر وأبها، وستعقد دورتان خلال شهر شوال في القصيم والحدود الشمالية لتدريب 50 طبيباً وممرضاً آخرين للغرض ذاته.
من جهة أخرى، أكد المشرف العام على مركز الأمير سلطان لطب وجراحة القلب في منطقة القصيم الدكتور عبدالرحمن المسند، أن المركز ينظم زيارات شهرية لاستشاريين مميزين طبياً، وممن لهم إسهامات ناجحة في بعض التخصصات الطبية النادرة المتعلقة بعلاج أمراض القلب من داخل المملكة ومن خارجها. وأضاف في بيان أمس، أن التخصصات التي يستقطبها المركز تشمل: أمراض فشل القلب لدى الكبار، وأمراض فشل القلب لدى الأطفال، وكهربائية قلب الأطفال، والأمراض الوراثية، وأمراض القلب الخلقية عند الكبار، إضافة إلى تطبيقات الأشعة الصوتية القلبية المتقدمة، وأمراض سيولة الدم. ولفت إلى أن المركز تعاون مع كفاءات تحمل مؤهلات أكاديمية عليا في التمريض للاستفادة من خبراتها في تطوير بيئة العمل التمريضي.

إيقاف الاستقدام من إندونيسيا و الجوازات يخليان ستين جدة من المخالفين

المصدر: جريدة الوطن الأحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 أغسطس 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=65229&CategoryID=5

جدة :محمد المرعشي 2011-08-07 4:55 AM

بدأت أعداد العمالة الإندونيسية المخالفة التي تتخذ من كوبري الستين جنوب جدة مقراً دائماً لها، تتلاشى طيلة شهرين ماضيين، وصولاً إلى فراغ الجسر منهم مطلع شهر رمضان لأول مرة منذ 8 سنوات، تحت عدة تأثيرات من بينها قرار إيقاف الاستقدام من إندونيسيا والفلبين، والحملات المتتالية التي تنفذها دوريات جوازات جدة وفي الوقت الذي تتحدث فيه جوازات جدة عن حملات متكررة لتعقب المخالفين في هذا الموقع، وترحيلهم بالتنسيق مع سفارات وقنصليات بلدانهم، يرى عدد من السكان المجاورين لموقع تجمع المخالفين أسفل كوبري الستين، أن قرار إيقاف استقدام العمالة من إندونيسيا والفلبين، رفع من أسعار تشغيلهم، مما دفعهم لمغادرة الجسر، والعمل كخادمات في المنازل، وسائقين برواتب مضاعفة، خصوصاً في رمضان، فبعد ثمان سنوات كان فيها جسر طريق الملك فهد بجدة بمثابة المأوى للمخالفين الراغبين في حلم الترحيل المجاني، أكد المتحدث الرسمي لجوازات منطقة مكة المكرمة الرائد محمد الحسين اختفاء الظاهرة التي أرقّت جدة وساكنيها طوال الفترة الماضية. وكشف الحسين عن أن الموقع الذي اعتبر مقراً لتجمع العمالة المخالفة من مختلف الجنسيات في حي الكندرة أسفل كوبري طريق الملك فهد " الستين " أصبح خالياً من تجمع المخالفين، موضحاً أن حملات الجوازات استمرت في ذلك الموقع حتى تبين عدم تواجد العمالة المخالفة فيه، مبيناً أن الجوازات كانت تتابع الموقع وترصد تجمع العمالة المخالفة في مختلف المواقع في مدينة جدة وتعد لها حملات مستمرة للقضاء على مثل هذه الظاهرة.

يذكر أن كوبري الستين شهد على مدار الأعوام الماضية تجمعاً لأعداد كبيرة من مخالفين نظام الإقامة والهاريين من كفلائهم وأغلبهم من الآسيويين الراغبين في الترحيل بعد أن قضوا سنوات عمل في المملكة بطرق غير شرعية، وهروب عدد منهم من كفلائهم.

وشهد الموقع حالات شد وجذب بين رجال الجوازات والمخالفين من أجل إنهاء هذه الظاهرة في الموقع الذي حوله المخالفين إلى فنادق في الهواء الطلق أسفل الكوبري.

الكهرباء: احتراق مفتاح ربط التيار عن 3200 مشترك بالعويقيلة وعطل في نظام الحماية يتسبب في فصل الخدمة عن 5300 مشترك في مزروعية الهفوف

المصدر: جريدة الرياض الاحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 اغسطس 2011 م - العدد 15749
<http://www.alriyadh.com/2011/08/07/article656967.html>

الرياض - الرياض

بينت الشركة السعودية للكهرباء أن انقطاع الخدمة الكهربائية عن العويقيلة التابعة لمنطقة الحدود الشمالية (أمس) الجمعة 5 رمضان 1432هـ الموافق 5 أغسطس 2011م كان نتيجة لاحتراق مفاتيح الربط بين التوليد المستأجر ومعدات شبكة الشركة.

وأوضحت الشركة في بيان لها ان الانقطاع الذي بدأ الساعة الخامسة مساءً تأثر به نحو 3200 مشترك، مؤكدة أنها قامت على الفور بمعالجة المشكلة وإعادة الخدمة للمشاركين خلال أقل من خمسة وأربعين دقيقة وذلك بربط وحدات التوليد مباشرة بالشبكة الكهربائية.

ومن ناحية أخرى ذكرت الشركة انه في تمام الساعة 5.15 من عصر يوم الجمعة حدث عطل في نظام الحماية بأحدى محطات التوزيع الفرعية بالمزروعية التابعة لمحافظة الهفوف تسبب في فصل الخدمة الكهربائية عن 5300 مشترك في المزروعية، وبينت الشركة ان الفرق المختصة قامت على الفور بإصلاح العطل وإعادة الخدمة للمشاركين حيث أعادت الخدمة لحوالي 3000 مشترك خلال أقل من نصف ساعة واستكملت إعادة للمشاركين تباعاً.

وأعربت الشركة السعودية للكهرباء في ختام بيانها عن اعتذارها وأسفها للمشاركين المتأثرين بانقطاع الخدمة الكهربائية.

هموم المواطن ... عنوان اجتماع أمراء المناطق ... اليوم

المصدر: جريدة الحياة - العدد 7 رمضان 1432 هـ - 7 أغسطس 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295401>

جدة - عبدالله الزبيدي

ينتظر أن يحمل اجتماع أمراء المناطق السنوي الـ18 برئاسة النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود في محافظة جدة (اليوم) عنوان هموم المواطن، والمطالب الشعبية المتعلقة بغلاء أسعار السلع، وأزمة السكن، إضافة إلى قضايا تنموية، وأخرى كذلك المتعلقة بتفعيل مجالس المناطق. ويمكن القول إن ملفي غلاء الأسعار والإسكان استحوذا على اهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز منذ وقت مبكر، وعلى رغم التوجيهات الملكية المستمرة بضرورة خفض الأسعار، وقرارات دعم بعض السلع (كان آخرها قرار دعم الأعلاف)، إلا أن المشكلة لم تجد حلاً بعد مع إصرار التجار على فرض أسعار مضاعفة على منتجاتهم. أما ملف الإسكان، فينتظر أن يناقش أمراء المناطق الخطط التنفيذية لمشاريع إسكانية أمر الملك بإقامتها في جميع مناطق البلاد، بالتنسيق بين وزارة الإسكان ووزارة الشؤون البلدية والقروية وإمارات المناطق والبلديات في كل منطقة. وأعلنت وزارة الإسكان قبل أربعة أيام أنها رصدت ما يتجاوز 80 مليون متر مربع لتنفيذ المشاريع الإسكانية في مناطق المملكة، بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية وبمتابعة أمراء المناطق والأمانات، لتتضافر الجهود نحو تحقيق أمر خادم الحرمين الشريفين لبناء 500 ألف مسكن بـ250 بليون ريال، فيما تتابع الوزارة مدى مناسبة هذه المساحات للبناء في الوقت الحالي والمستقبل. وأفادت الوزارة أنها سبق أن تسلمت عدداً من الأراضي والمواقع، بالتنسيق مع إمارات المناطق ووزارة الشؤون البلدية والقروية. وثمنت وزارة الإسكان متابعة أمراء المناطق لتسليم تلك المواقع، كما ثمنت الجهود الشخصية لوزير الشؤون البلدية والقروية الأمير منصور بن متعب بن عبدالعزيز لتسليم الأراضي للوزارة وتنسيق العمل المستمر لإنجاز مشاريع ذات تناسق في المخطط العمراني والخدمات، وتفاعلها مع محيطها وتحقيق المستوى الإسكاني المأمول. وأبرمت الوزارة عقداً لتنفيذ المرحلة الأولى من مشاريع الوزارة الموزعة في 11 موقعا، تشمل مدن (الرياض، والخرج، والدمام، والإحساء، والقطيف، وجدة، والمدينة المنورة، وتبوك، وخميس مشيط).

بأول دليل تاريخي ومعرفي وغذائي حوار وطني تفتحه سعة بنت الوطن برائحة ومذاق سعودي

المصدر: جريدة الرياض الأحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 أغسطس 2011م - العدد 15749
<http://www.alriyadh.com/2011/08/07/article657027.html>

الرياض - محمد الحيدر

تفتح الشخصية السعودية الأشهر في بلادها "سعة بنت الوطن"، بابها في هذا الشهر الكريم، لاكتشاف الثقافة السعودية من بوابة "الغذاء" الذي يعتبر في كل الأوطان، أحد القيم الحوارية والحضارية للشعوب في التعريف بهويتها للشعوب الأخرى.

"سعة بنت الوطن" التي صاغت السعوديين، بأول ميثاق أسري من نوعه، شاركت فيه شقيقات خادم الحرمين، وأسرته، الصيف الماضي، تعود هذه المرة، بقائمة سعودية من شتى مدن المملكة، تحكي علاقة السعوديين بالثقافة الغذائية، وتعاملهم مع المحاصيل الطبيعية، التي شكلت جزءاً من حياتهم القروية والبدوية والحضرية. وصفت الأميرة نورة بنت عبدالله بن محمد آل سعود، المشرف العام على مشروع "سعة بنت الوطن"، خطوة فريق العمل، بأنها تأتي امتداداً لأيقونة سعة بنت الوطن، على أن تكون صوتاً وصورة للمجتمع السعودي أمام العالم، وموسوعة معرفية لكل أنماطه الحياتية.

وأضافت سمو الأميرة أن أكثر من 5 أشهر، وعشرات التجارب والمحاكاة لفريق من خبيرات الغذاء في السعودية، أثمرت عن أول دليل متخصص في الغذاء السعودي، يرافقه، سيرة ذاتية لنشأة وموطن هذه الأكلات، ومدى علاقتها بإنسان المنطقة في كل مناسباته.

وعادت المشرف العام على مشروع سعة بنت الوطن، للقول بأن الأرقام المتسارعة لأماكن الوجبات السريعة، هو ما دعا مشروع "سعة بنت الوطن" لجعل هذا الأمر في قائمة أولوياتها، بحيث يتطلب الواقع وجود توازن نوعي في الموروث السعودي من الغذاء الذي يشكل ثقافة، خاصة وأن ثقافة الغذاء المستورد أتت معها أمور أخرى تعدت حدود الغذاء للانصهار في بوتقة ثقافات أجنبية روحاً ورائحة.

مضيفة أن جيلاً من الشباب بات يعيش ويأكل ويستمتع، ويتفاعل، وفقاً لثقافة الأسماء العالمية، التي أعطتها ماكينة "هوليوود" زخماً كبيراً، أصبحت من خلاله واقعا في حياة أجيال كثيرة.

وأكدت سمو الأميرة أن موسوعة مطبخ سعة هو محاولة لتوجيه البوصلة الاستهلاكية إلى الأغذية الشعبية التراثية المليئة بالقيم الغذائية للعقل والجسم معاً. مضيفة أن الدليل يحوي أكثر من 50 أكلة شعبية سعودية، بكل مقاديرها الغذائية والمعرفية والتاريخية.

برعاية خادم الحرمين جامعة الإمام تعقد مؤتمراً دولياً بعنوان (الوحدة الوطنية: ثوابت وقيم)

المصدر: جريدة الرياض الأحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 أغسطس 2011م - العدد 15749
<http://www.alriyadh.com/2011/08/07/article657076.html>

الرياض-علي المنيع

صدرت موافقة مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله على رعاية المؤتمر الدولي الذي ستعظمه جامعة الإمام بعنوان: (الوحدة الوطنية: ثوابت وقيم) وبهذه المناسبة رفع معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور سليمان بن عبد الله أبا الخيل أسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان لمقام خادم الحرمين الشريفين على هذه اللقطة الكريمة بصدر الموافقة السامية على رعاية هذا المؤتمر، والتي تأتي امتداداً للرعاية الكريمة التي تحظى بها الجامعة، وتأكيداً على دور ومسؤولية الجامعة وما تتميز به من قدرات علمية وبشرية، حيث يأتي هذا المؤتمر في ظل العناية الكريمة من ولاية الأمر مؤكداً على أهمية التلاحم وترسيخ الوحدة الوطنية في وطننا المملكة العربية السعودية، وذلك كما رسخ هذا المنهج المؤسس العظيم المغفور له الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود طيب الله ثراه والذي حرص ومن بعده أبناؤه البرره على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية وأصولها المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما كان عليه سلف هذه الأمة .

وبين معاليه أنه انطلاقاً من واجب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ودورها الوطني في إبراز وتأكيد القيم والثوابت التي تقوم عليها هذه البلاد وتساهم في استقرار هذا الوطن وترسيخ العلاقة والتلاحم بين القيادة وأفراد المجتمع في مواجهة الأخطار والتهديدات، فقد رأت الجامعة تنظيم هذا المؤتمر الدولي بعنوان (الوحدة الوطنية ثوابت وقيم) والذي من أبرز أهدافه بيان حقيقة الوحدة الوطنية والتأكيد على الجوانب المؤثرة في ترسيخها .

كما أضاف معالي مدير الجامعة أن المجتمع الإنساني المعاصر يواجه مشكلات كبرى، وفتناً وحوادث نالت من صلابة الوحدة الوطنية في عدد من دول العالم، سيما في عالمنا العربي والإسلامي. وظهرت جراء ذلك مفاصد عظيمة، وأزهقت أرواح بريئة، ودمرت البنى التحتية لتلك الدول، وأعيقت عمليات التنمية فيها. وزاد الأمر سوءاً أن تداخلت الفتن الداخلية مع أطماع خارجية، في حالات كثيرة، بالقدر الذي يهدد مستقبل تلك الدول، ويضع هويتها ومقدراتها وسيادتها الوطنية في مهب الرياح. وقد أنعم المولى جل وعلا على بلادنا المملكة العربية السعودية، بنعمة الأمن والاستقرار وتفضل عليها سبحانه بأن كانت مثلاً رائداً في الوحدة الوطنية بين القيادة الحكيمة والشعب الكريم الوفي، وهو الأمر الذي فوت على مريدي الفتنة ودعاة الإفساد في الأرض، أن يحققوا مقاصدهم الضالة وغاياتهم الشريرة، فعادوا بالخسران المبين. نسأل الله العلي القدير أن يحفظ على بلادنا دينها وأمنها وولادة أمرها، وأن يديم علينا نعمه الظاهرة والباطنة .

كما ذكر معاليه أن المؤتمر يهدف إلى بيان حقيقة الوحدة الوطنية وأهميتها . والتأصيل الشرعي لمفهوم وضرورات الوحدة الوطنية. وكذلك التعريف بالآثار المترتبة على الوحدة الوطنية. وبيان الوظائف الممكنة للمؤسسات التربوية والتعليمية في دعم الوحدة الوطنية. كما يوضح العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية المؤثرة في تحقيق الوحدة الوطنية. والكشف عن الأدوار الإعلامية والاتصالية المعاصرة في دعم الوحدة الوطنية.

سلم رواتب الوظائف الصحية العسكرية... مبلغ مقطوع

للتدريب و30 % بدل ندرة

المصدر: جريدة الحياة - الأحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295377>

الرياض - أبكر الشريف

اشتراط سلم رواتب الوظائف الصحية العسكرية الذي وافق مجلس الوزراء عليه أخيراً، ألا يزيد بدل الندرة على 30 في المئة للممارسين الصحيين، مع تخصيص مبلغ مقطوع للتدريب، وبدلات في بعض الأقسام كـ«النفسية» و«الطب الشرعي».

وتضمن السلم الجديد (تحتفظ «الحياة» بنسخة منه)، أن يلتزم المشمولون بسلم رواتب الوظائف الصحية العسكرية بساعات الدوام والمناوبات الواردة في لائحة الوظائف الصحية الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 1-241 وتاريخ 28-3-1412 هـ وما يطرأ عليها من تعديلات، وأن تصرف للمشمولين بسلم رواتب الوظائف الصحية العسكرية، البدلات التي تصرف لنظرائهم المدنيين، وذلك بأن يصرف بدل ندرة للتخصصات النادرة، على ألا يزيد على 30 في المئة من الدرجة الأولى للمستوى الذي يشغله الممارس الصحي، ويصرف هذا البدل وفق الترتيبات الواردة في البند، ويخصص بدل تميز لذوي السمعة والشهرة في مجال التخصص، في حين لا يتجاوز بدل التدريب ألفي ريال شهرياً حداً أقصى لاستشارات القائمين بعملية التدريب، أما بدل الإشراف فيصرف بمبلغ مقطوع شهرياً للمدير الطبي ولرؤساء الأقسام الطبية والصحية، وفقاً للترتيب على نحو ثلاثة آلاف ريال في المستشفيات العامة والميدانية والمختبرات المركزية، وخمسة آلاف ريال في المستشفيات التخصصية والمرجعية، مع وجود بدل للعمل في المستشفيات والعيادات النفسية، وبدل للعمل في أقسام العزل، وبدل مزاوله الطب الشرعي، على أن تكون مرتبطة بملحق لائحة الوظائف الصحية الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 1-241 وتاريخ 28-3-1412 هـ.

وخصص سلم رواتب الوظائف الصحية العسكرية بدل تفرغ للأطباء والصيادلة، وبدل فرق ساعات العمل للاختصاصيين والفنيين والمساعدين الصحيين، وفق النسب المئوية والترتيبات المحددة، مع إضافة أي بدل آخر يصرف حالياً أو مستقبلاً لنظرائهم المدنيين وما يطرأ عليه من تعديلات، على أن يكون صرفه وفق ما هو مطبق على المشمولين بلائحة الوظائف الصحية.

وأوقف السلم أي بدل أو علاوة أو مكافأة أو مزية مالية أخرى، تصرف للعسكريين مقابل ممارستهم العمل الطبي والصحي، ضمن الأنظمة واللوائح التي تنظم شؤونهم.

وأعطى مكافأة لجميع الفئات المشمولة بسلم هذا القرار، عن ساعات العمل الزائدة على الحد المقرر في لائحة الوظائف الصحية الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 1-241 وتاريخ 28-3-1412 هـ، وذلك بنسبة لا تتجاوز الحد المقرر لموظفي الخدمة، مع احتساب الدورات والبرامج والمؤهلات الزائدة على الحد الأدنى من متطلبات شغل الوظيفة، ويستفاد منها وظيفياً كدرجات إضافية، وفق الضوابط والمعايير والشروط الواردة في دليل مؤهلات الوظائف الصحية الملحق بلائحة الوظائف الصحية، وما يطرأ عليه من تعديلات.

وأقر السلم الجديد أن تبقى أجور ومزايا القائمين على رأس العمل في الأجهزة الصحية العسكرية الذين تفوق أجورهم ومزاياهم وقت نفاذ السلم— ما يستحقونه بموجب السلم الموجود في هذا القرار، دون زيادة أو علاوة سنوية، إلى حين إكمال سنوات الخبرة اللازمة؛ لتساوي ما يتقاضونه من رواتب وبدلات مع ما يستحقونه بموجب السلم، أو إلى حين انتهاء خدماتهم، وذلك بما يضمن عدم تأثر الخدمة في المستشفيات القائمة.

باحثة تدعو لدعم النزيلة معنوياً ومساعدتها على الشعور

بقيمتها في المجتمع وانه سيسامحها بعد التوبة الصادقة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 اغسطس 2011 م - العدد 15749
<http://www.alriyadh.com/2011/08/07/article657117.html>

الرياض-سحر الشريدي

أكدت الباحثة نجاح بنت عواض السبحاني من قسم علم الاجتماع في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود، أنه يجب أن تدعم النزيلة معنوياً وتساعد على تنمية شعور بان لها قيمة في المجتمع، وانه سيسامحها بعد التوبة الصادقة.

جاء ذلك خلال الدراسة التي قامت بها بعنوان "بناء العلاقات الأسرية للمرأة والتأهيل" ونفذتها على السجينات السعوديات في مؤسسة رعاية الفتيات في مدينة الرياض، والتي تهدف إلى معرفة العلاقة بين برامج الفتيات في عملية الإصلاح والتأهيل وبين بناء العلاقات الأسرية للمرأة السجينة في مؤسسة الرعاية. وترجع أهمية الدراسة في أنها إسهام أكاديمي، تحاول الباحثة الكشف عن إجراءات ممارسة عملية الإصلاح والتأهيل، وبرامجها وفعاليتها، وأثرها في بناء العلاقات الأسرية للمرأة السجينة.

وقد أوصت الباحثة على تفعيل برامج الرعاية الاجتماعية في مؤسسة رعاية الفتيات في الرياض ومتابعة تطبيقاتها ونتائجها وأثرها على النزيلات، ومن هذه البرامج برامج إعادة التقبل الأسري، وإعادة التكيف والاستقرار الاجتماعي، وبرامج رعاية أسر السجينات، كل ذلك بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

إلى جانب زيادة التركيز على ممارسة وتفعيل الفعاليات الموجهة نحو النزيلة ومتابعة تطبيقها وأثرها على النزيلات، منها اختبار الحالة النفسية والاجتماعية للنزيلة، إلى جانب تحديد ما يناسبها من برامج إصلاحية، إضافة إلى إعادة بنائها لنفسها ولمستقبلها، وتسديد ديون المعسرات منهن بسبب تورطهن في مشاكل مالية، كذلك دراسة إمكانية تقديم إعاشة نقدية للنزيلة. كما أشارت "الباحثة" إلى تكثيف وتفعيل الفعاليات الموجهة نحو أسر السجينات بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ومتابعتها، إضافة إلى توفير الاحتياجات الضرورية لأسرة النزيلة، والمساعدة في تحسين العلاقات الزوجية للنزيلة، وتحسين علاقة النزيلة مع أبنائها، وتقديم الدعم المادي للنزيلة أثناء الرعاية اللاحقة وبعد الإفراج عنها، إلى جانب توعية الأهل بأهمية احتواء السجينة بعد الإفراج عنها وتفهم احتياجاتها المختلفة، وشددت على الاهتمام ببرامج رعاية تكفلية وإيجاد دور إيواء حال عدم التقبل الأسرة للسجينة.

وأوصت بتكفل الوزارة لبرامج رعاية أسر السجناء بعد دراسة عميقة لاحتياجاتهم الفعلية، إضافة إلى تكثيف البحث العلمي الميداني للدراسات المستقبلية التي تبحث في موضوع البحث، والتأكيد على مبدأ العفو والتسامح وإنها سمة المسلمين مع عدم إغفال التهذيب، وان السجن قد حقق هدف الزجر، كذلك البحث في تدني مستوى التقبل للسجينة قبل وأثناء وبعد التحقيق وإصدار الحكم.

خلال ترأسه لجنة الحج العليا الأمير نايف: المشاريع التطويرية في الحرمين الشريفين رفعت القدرة الاستيعابية للحجاج والمعتمرين

المصدر: جريدة الرياض الأحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 أغسطس 2011 م - العدد 15749
<http://www.alriyadh.com/2011/08/07/article657128.html>

جدة - واس

رأس صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس لجنة الحج العليا بمكتب سموه في جدة مساء أمس اجتماع لجنة الحج العليا الأول لعام 1432هـ بحضور كل من صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة، وصاحب السمو الملكي وزير الشؤون البلدية والقروية، وصاحب السمو الملكي مستشار سمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ومساعد وزير الداخلية للشؤون العامة، وصاحب السمو الملكي أمير منطقة المدينة المنورة، وصاحب السمو الملكي نائب وزير الخارجية، وأصحاب المعالي أعضاء لجنة الحج العليا. وفي مستهل الاجتماع أشاد سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز بالاهتمام الكبير والرعاية الكريمة التي يوليها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظهما الله - بالأماكن المقدسة في عمومها والحرمين الشريفين على وجه الخصوص اللذين يشهدان مشروعات تطويرية عملاقة أسهمت وسوف تسهم حين اكتمالها في زيادة قدرتهما الاستيعابية لأعداد الحجاج والزوار والمعتمرين التي تشهد أيضاً تنامياً مضطرباً من عام لآخر. كما نوه سمو النائب الثاني بالنجاح الذي تحقق لموسم حج العام الماضي على نحو قياسي عكس بوضوح مستوى الأداء الرفيع الذي اتسمت به جهود جميع الجهات المشاركة في أعمال الحج وقدرتها على تنفيذ ماوضع من خطط وبرامج أسهمت بعد توفيق الله في تمكين قاصدي الأماكن المقدسة من أداء مناسكهم بكل يسر وسهولة واطمئنان، مشدداً سموه على أهمية أن يدفع هذا الإنجاز المتميز إلى المزيد من النجاح في تقديم أفضل الخدمات والتسهيلات للمعتمرين والزوار والحجاج لهذا العام - بإذن الله تعالى وتوفيقه -. بعد ذلك استعرض المجتمعون موضوعات الاجتماع ذات الصلة بشؤون الحج والحجاج والزوار والمعتمرين وسبل تطوير الخدمات والتسهيلات المقدمة لهم ومن أهم ما تم استعراضه المسار الإلكتروني لخدمات الحج وجوانب ذات صلة ببيئات الحج وكذا ماتم إنجازه من مشروعات تطويرية بمكة المكرمة والمدينة المنورة طوال العام ومتابعة مايجري العمل على تنفيذه من مشروعات وتجهيزات وبنى تحتية لخدمة قاصدي الأماكن المقدسة. وتم في نهاية الاجتماع اتخاذ عدد من التوصيات اللازمة حيال ما طرح على جدول أعماله من موضوعات. أوضح ذلك معالي مستشار سمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية أمين عام لجنة الحج العليا الدكتور ساعد العرابي الحارثي، مشيراً إلى أن عقد هذا الاجتماع يأتي في إطار اهتمام ومتابعة صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس لجنة الحج العليا لسير أعمال اللجنة في ضوء توجيهات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - وتطلعهما الدائم إلى الارتقاء بمستوى ونوعية ما يبذل من جهود وما يقدم من خدمات وتسهيلات للحجاج والزوار والمعتمرين لكي يؤديوا نسكهم بكل يسر وسهولة وأمن واطمئنان .

دراسات وتوصيات لم تغير صورة المشهد السلبي لقطاع سيارة الأجرة:

التكاسي المعوقة تعرج في الشوارع مهددة السلامة ومسيئة للمشهد العام

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011م - العدد 15750
<http://www.alriyadh.com/2011/08/08/article657327.html>

تقرير - راكان آل عمار الدوسري
منذ زمن التكاسي الصفراء، والحواري والأزقة الضيقة، لم يشهد سوق سيارات الأجرة في المملكة تدهوراً كما يشهده في هذه المرحلة ..
فقبل عشرين عاماً لم يكن النظام المروري الصارم يسمح لقائد سيارة التكاسي أن يرتدي ثيابه الرثة ، بل يلزمه بزي موحد ، وربطة عنق ، كما أن النظام يتعامل بصرامة مع نظافة المركبة ، وخلوها من الصدمات وما يشوه مظهرها .
وتعامل النظام بحزم مع مسألة تقادم موديل سيارات الأجرة ، وألزمها بالتقيد بالعمر الزمني الذي حدده النظام للمركبة ..
لكن الأمور قد تغيرت في السنوات العشر الأخيرة بشكل يوحى بمدى الانفلات الذي يشهده هذا القطاع، فقد أصبح من المألوف أن تسير سيارة أجرة في شوارع مدن المملكة وقد شوتهها الصدمات من كل حذب وصوب، كما أن الموديلات العتيقة التي أكل عليها الدهر وشرب لا زالت تهرول في الشوارع وأمام دوريات المرور .
وكانت حكاية السماح للسيارات القديمة قد بدأت بقصة عاطفية، تقول إنها تشجع السعوديين على امتلاك سيارات أجرة، فقد عمدت شركات الأجرة إلى التخلص من سياراتها القديمة التي أهلكتها السائقون الأجانب لسنين بالزج بها في حلق السعوديين مستغلة ثغرة الوطنية والسعودة، وكأن السيارات الجديدة لا يستحقها أولئك السعوديون.. لكن الأمور تطورت بعد ذلك ليصبح الأجانب كذلك يمتطون صهوة سيارات صنعت من عام 2002م لا زالوا يجولون بها شوارعنا .
هذا المشهد دعا عضو مجلس الشورى اللواء الدكتور محمد أبو ساق لتقديم مقترحاً يعالج مشكلة سيارات الأجرة في المملكة.. وقد قال أبو ساق في تصريحات له: إنه قدم دراسة بينت وجود فراغ نظامي وعدم توازن في «نظام النقل» الحالي الذي خصص لنقل الركاب بالحافلات، وأهمل نقل الركاب بسيارات الأجرة الصغيرة، على رغم فارق الأهمية كما قال .

مشيراً إلى أن هذه الدراسة ركزت على تحسين شؤون النقل بسيارات الأجرة الصغيرة (التكاسي) .
وقال في تصريحات سابقة: «تبين هذه الدراسة أن أوضاع النقل في سيارات الأجرة الصغيرة في المملكة في مستوى متواضع غير لائق، وسيطرة السائقين والموظفين غير السعوديين على قطاع النقل بسيارات الأجرة الصغيرة يعكسون سمعة سيئة لبلادنا، من واقع ممارسات ملموسة اجتماعياً وموثقة رسمياً وإعلامياً»، مشيراً إلى أن سيطرة غير السعوديين على هذا القطاع الهام حرّم عشرات الآلاف من السعوديين من الحصول على فرص عمل في هذا القطاع، ما أسهم في زيادة عدد البطالة .
ولفت إلى أن نسبة كبيرة من سيارات الأجرة تعمل بأقل مستوى من الصيانة، ما يشكل خطراً كبيراً على سلامة الركاب، وتشبه سيارات الأجرة بالنعش الطائر بسبب فوضوية قيادتها وسرعتها وعدم انضباط سائقها مما تسبب في كثرة حوادثها»، مشيراً إلى أن سيارات الأجرة وسائقها يعكسون سمعة سيئة عن المملكة ومجتمعها .

من ناحية أخرى كشف رئيس لجنة الطرق في الغرفة التجارية محمد النفيعي عن خطط تشمل توحيد لون سيارات الأجرة، وزبي السائقين، ووجود عداد وطابعة لإصدار بيانات الرحلة يحق للراكب طلبها من السائق . وكانت وزارة النقل قد انتهت، من دراسة تطوير خدمات سيارات الأجرة العامة في المملكة والتي قالت إنها تهدف إلى الرقي بمستوى خدمات الأجرة العامة التي تقدمها المؤسسات والأفراد داخل المدن، وذكر تقرير صادر عن وزارة النقل للعام المالي 1430 / 1431هـ أن من أهم مخرجات هذه الدراسة تعديل في اللائحة المنظمة لممارسة نشاط الأجرة العامة وتخفيض التعرفة الخاصة بالأجرة العامة واستخدام تقنية تتبع المركبات، وكذلك وضع مركز اتصالات خاص بالأجرة العامة للحد من ظاهرة التجول العشوائي لسيارات الأجرة العامة . وبالرغم من هذه الدراسات والتصريحات، إلا أن الأمور لا زالت تشهد تدهوراً كبيراً أفرز مشهداً متخلفاً مليء بالسلبات الأمنية والحضارية والسلوكية التي تعطي صورة سلبية لمن يزور البلاد .



مطالبات بحل أزمة القبول أكثر من 200 خريجة وأمهاتهن احتشدن أمام الكلية بحفر الباطن

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011 م - العدد 15750
<http://www.alriyadh.com/2011/08/08/article657263.html>

حفر الباطن حماد المطيري
تجددت معاناة خريجات الثانوية العامة بحفر الباطن وتبددت أحلام قبولهن في كلية التربية الوحيدة بحفر الباطن حيث لم يتجاوز عدد المقبولات 1000 طالبة في حين ان عدد الخريجات من الثانوية العامة بلغ 2800 طالبة، واحتشد أكثر من 200 خريجة من الثانوية العامة وأمهاتهن صباح يوم السبت الماضي أمام كلية التربية متحملات مشقة الصيام وحرارة الشمس الحارقة لعلهن يجدن حلاً لمعانتهن بعد أن أعلنت جامعة الدمام اسماء المقبولات الايام الماضية . اهالي محافظة حفر الباطن يمتنون أنفسهم باعتماد جامعة تحوي آمال أبنائهم وبناتهم الذين أعياهم الترحال إلى مناطق المملكة الأخرى من أجل إكمال دراستهم الجامعية . المواطن شعوان بن دمخ قال ل"الرياض" : أصبح القبول في كلية التربية للبنات هاجس ومصدر قلق لأهالي حفر الباطن حيث تغلق جامعة الدمام التي تتبع لها كلية التربية وقبلها جامعة الملك فيصل ابوابها أمام أكثر من 1500 خريجة ثانوية كل عام واضاف تصرف الجامعات في مستقبل طلابنا وطلباتنا مرفوض جملة وتفصيلاً ويجب أن تحرص الجامعات والكليات على تحقيق رغبات الطلاب والطالبات فيما يتعلق باختيارهم للكليات والتخصصات وطالب بإعادة النظر في تحديد النسبة واختبارات القبول وفتح جامعة وهذا حلم جميع اهالي حفر الباطن واملنا بالمسؤولين كبير خاصة ان كلية التربية للبنات هي الكلية الوحيدة التابعة لوزارة التعليم العالي. مشيراً الى ان أحد اولياء امور الطالبات تقدم بأوراق القبول لابنته في جامعة المجمعة القريبة من حفر الباطن فقال له المسؤولون عن القبول " ان الأولوية لأهالي المجمعة " .. واذا كان هذا مبدأ كل الجامعات فأين يذهب اهالي حفر الباطن . من جهة ثانية تعاني الاختان نوف وإيمان من صدمة وحالة نفسية سيئة من نسب القبول والتسجيل في كلية التربية حيث حصلن على تقدير عال 99% و98% وتقل نسبتهن عن النسبة الموزونة للقبول بالكلية العملية وهي 71 مما تسبب في تبديد حلمهن في اكمال الدراسة وبتفوق وتساءلن لماذا تنكسر احلامنا وترمى شهادتنا في سلة المهملات .واضافت خلود العنزي والتي حصلت على تقدير 100% العام الماضي انها مازالت تحلم في القبول وتناشد بتدخل المسؤولين في زيادة اعداد المقبولات وفتح جامعة بحفر الباطن لكي تستوعب الأعداد الكبيرة من الخريجات ، نوار القحطاني وحصة المطيري

ورحاب الشمري ومنيرة الشريف وغيرهن كثير ينتظرن الفرج في اعطائهن ابسط حقوقهن وهو مواصلة تعليمهن الجامعي.



سلمان بن سلطان مساعداً لأمين مجلس الأمن الوطني... والعلمي مندوباً للمملكة في الأمم المتحدة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295696>

جدة - «الحياة»

أصدر خادم الحرمين أوامر ملكية أمس بتعيين الأمير سلمان بن سلطان مساعداً لأمين مجلس الأمن الوطني، وعبدالله المعلمي كسفير رقم 2 في وزارة الخارجية، وعبدالعزیز الحواس مستشاراً بمكتب رئيس الاستخبارات. وجاء في الأمر الأول: «نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، بعد الاطلاع على المادة الـ 85 من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/ 90 بتاريخ 1412/8/27 هـ، وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 10 بتاريخ 1391/3/18 هـ، وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ 14) بتاريخ 1414/3/3 هـ، وبناءً على ما عرضه علينا أمين عام مجلس الأمن الوطني.

أمرنا بما هو آت: أولاً: يعين صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن سلطان بن عبدالعزيز مساعداً للأمين العام لمجلس الأمن الوطني للشؤون الأمنية والاستخباراتية بالمرتبة الممتازة.

ثانياً: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه.»

وجاء في الأمر الثاني: «بعد الاطلاع على المادة الـ 85 من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/ 90 بتاريخ 1412/8/27 هـ، وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 10 بتاريخ 1391/3/18 هـ، وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم م/ 14 بتاريخ 1414/3/3 هـ، وبناءً على ما عرضه علينا وزير الخارجية.

أمرنا بما هو آت: أولاً: يعين معالي المهندس عبدالله بن يحيى المعلمي (المندوب الدائم للمملكة لدى هيئة الأمم المتحدة) على وظيفة سفير رقم (2) بالمرتبة الممتازة الشاغرة بوزارة الخارجية، ثانياً: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه، عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود.» وجاء في الأمر الثالث: «بعد الاطلاع على المادة الـ 85 من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/ 90 بتاريخ 1412/8/27 هـ، وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 10 بتاريخ 1391/3/18 هـ، وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (أ/ 14) بتاريخ 1414/3/3 هـ، وبناءً على ما عرضه علينا رئيس الاستخبارات العامة. أمرنا بما هو آت، أولاً: يعين عبدالعزيز بن صالح بن سليمان الحواس مستشاراً بمكتب رئيس الاستخبارات العامة بالمرتبة الممتازة، ثانياً: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه، عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود.»

المسجد الحرام : لجنة مشتركة لمصادرة العربات المخالفة والقبض على ملاكها

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295571>

مكة المكرمة – بدر محفوظ

باشرت لجنة مشكلة من شرطة الحرم المكي الشريف وأمانة العاصمة المقدسة ورئاسة شؤون الحرمين القبض على مستخدمي العربات الخاصة بدفع المعتمرين في حدود المسعى الشريف داخل المسجد الحرام ، بهدف القضاء على هذه الظاهرة السلبية التي بدت تظهر صورها في بعض قنوات النقل التلفزيوني التي تنقل صلاة التراويح مباشرة، وتعكس صورة سيئة وغير حضارية من داخل «المسجد».

وأعلنت شرطة الحرم المكي الشريف في بيان لها أمس، أنها ستتحرك للقضاء على هذه الظاهرة التي باتت سوقاً سوداء في نقل المعتمرين على تلك العربات في المسعى الشريف ، وبمبالغ مالية باهظة جداً، داعية في الوقت ذاته ملاك هذه العربات بضرورة التوجه إلى مكتب الرئاسة العامة لشؤون الحرمين للحصول على التصاريح اللازمة لهذا النشاط. وقالت : «إن مثل هذه التجاوزات تستوجب القبض على المخالفين من ملاك العربات غير النظامية، ممن لا يحملون تصاريح رسمية من جهات الاختصاص، إضافة إلى إلزامهم بدفع غرامات مالية حال القبض عليهم، كعقوبة رادعة لهذه المخالفة».

وأشارت في بيانها إلى أنها لن تنهون في ملاحقة هذه الظاهرة والعمل على تنظيمها بأسرع وقت ممكن، من أجل تخفيف الحمل عن المعتمرين والزوار ممن يشكون من ارتفاع أسعار خدمات العربات. في حين يشهد حرم المسعى هذه الأيام سوقاً سوداء لـ«العربات» ، بين النظاميين وغير النظاميين ومنافسة في رفع الأسعار وغيرها من المخالفات التي تضرر منها المعتمرون والزوار، خصوصاً بعد أن ارتفعت أسعار هذه الخدمة لأكثر من 500 ريال للمعتمر الواحد.

وكشفت جولة «الحياة» أمس، على مشعر المسعى، وجود مئات العربات غير النظامية تجول في «المسعى» وهو ما يتضح من عدم حمل ملاكها للتصاريح اللازمة لهذا النشاط، إضافة إلى إصرارهم على رفع أسعار خدماتهم لمبالغ كبيرة، زادت من حنقة المرضى والمقعدين وكبار السن.

وقال علي مرزوق (مالك عربية مخالفة) : «إن هذه العربة أستخدمها لنقل المعتمرين والزوار بأسعار لا تقل عن 500 ريال للمعتمر الواحد، ولا أستطيع أن أخفض هذا السعر لأن الجميع هنا متفقون تقريباً على هذا المبلغ، خصوصاً أنه بمثابة الموسم الوحيد الذي من الممكن أن يستفيد منه العاطلون عن العمل».

وأوضح أن دخله في الليلة الواحدة يصل إلى خمسة آلاف ريال، على رغم المضايقات التي يتعرض لها من بعض اللجان الرسمية التي تعمل على القبض على ملاك العربات المخالفين، مشيراً إلى أن كثيراً منهم قبض عليهم، وتمت مصادرة عرباتهم وإيقافهم بسبب هذه المخالفة.

وأمام ذلك أكد سالم النخلي (معتمر) أن أسعار خدمات العربات مرتفعة وغير مبررة، داعياً الجهات المعنية بالوقوف على هذه المشكلة ومحاولة ضبط الأسعار وتنظيم المهنة والنشاط، خصوصاً أنها مقدمة للمعتمرين والزوار.

وقال : «لم يعد الأمر مقتصرًا على شبان العربات المخالفين، بل وصل إلى ملاك التصاريح والذين بدأوا يطالبون المعتمرين بمبالغ مالية عالية في سبيل التيسير عليهم وتأديتهم مناسك العمرة بكل يسر وسهولة».

يذكر أن شرطة الحرم الشريف تكثف من جهودها بشكل متواصل للقضاء على ظاهرة العربات المخالفة، ومتابعتهم بشكل دقيق بالتعاون مع رئاسة شؤون الحرمين التي تسعى جاهدة إلى تنظيم هذه العملية وترتيبها وفق المتاح بهدف تسهيل أداء مناسك العمرة على المعتمرين.



عقوبات مغلظة ضد التستر التجاري

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=65338&CategoryID=2

الرياض: خالد الغربي 2011-08-08 3:11 AM

باعتباره جريمة اقتصادية بحق الوطن، تستعد وزارة التجارة والصناعة خلال الأيام القليلة المقبلة، لإطلاق عقوبات جديدة بحق المواطنين المتسترين على عمالة أجنبية، إذ تصل إلى 5 ملايين ريال كغرامة مالية، والسجن لمدة 5 أعوام كحد أعلى.

وبحسب حديث مصدر مطلع إلى "الوطن" فإن هذه العقوبات تجيء بعد أن باتت العمالة الأجنبية تحرك عجلة الاقتصاد الداخلي في قطاع التجزئة، والمقاولات، ومواد البناء، إضافة إلى الصناعات الخفيفة وقطع الغيار، مبيناً أن الأموال المتسترة عليها بلغت نحو ملياري ريال خلال الربع الأول من العام الجاري. ولفت المصدر إلى أن الجهات المعنية بمحاربة التستر التجاري، لم تلتزم بما ورد في المادة التاسعة من اللائحة، التي تؤكد على الجهات التي تصدر التراخيص، بضرورة التعاون مع وزارة التجارة والبلاغ عن أي حالات تستر.

تستعد وزارة التجارة والصناعة خلال الأيام القليلة المقبلة لإطلاق عقوبات جديدة بحق المواطنين الذين يقومون بعمليات تستر تجاري على عمالة أجنبية، حيث تصل العقوبات الجديدة المقترحة إلى 5 ملايين ريال كغرامة مالية، والسجن لمدة 5 أعوام كحد أعلى.

تأتي هذه التحركات في الوقت الذي أكد فيه خبير اقتصادي تحدث إلى "الوطن" أن الأموال المحولة للخارج سنوياً من المملكة التي تقدر بنحو 100 مليار ريال من قبل العمالة، ما بين 20% إلى 30% منها أموال متسترة عليها. وكشفت مصادر مطلعة لـ "الوطن" عن مقترح جديد لنظام العقوبات بحق المخالفين في نظام التستر التجاري تصل من خلاله الغرامات المالية إلى خمسة ملايين ريال والسجن كحد أعلى لمدة خمس سنوات، واعتبار عملية التستر جريمة اقتصادية بحق الوطن.

وأشارت مصادر مطلعة "رفضت كشف هويتها" إلى أن العمالة تحرك عجلة الاقتصاد الداخلي في قطاع التجزئة، والمقاولات، ومواد البناء، والصناعات الخفيفة، وقطع الغيار، مبيناً أنها تسيطر على تلك القطاعات بشكل تام، إذ تبلغ الأموال المتسترة عليها حسب اطلاع مصادر "الوطن" على المعلومات أكثر من ملياري ريال خلال الربع الأول من العام الجاري.

ونفت ذات المصادر أن يكون هناك تعاون بين الجهات ذات العلاقة لمحاربة التستر التجاري، مبينة أن لائحة المادة التاسعة تؤكد على جميع الجهات التي تصدر التراخيص من وزارة البلدية والشؤون القروية، والعمل، والهيئة العامة للاستثمار، والغرف التجارية، ضرورة التعاون مع وزارة التجارة والبلاغ عن أي حالات تستر قد يشتبه بها. من جهته قال الخبير الاقتصادي فضل البوعينين في حديث إلى "الوطن": "التستر التجاري هو نوع من أنواع الاقتصاد الخفي، ومن أكبر أمراض السوق السعودية خاصة في قطاع العمل والتجارة"، مبيناً أن التستر يشمل قطاعي العمل والتجارة.

وأضاف: "الجانب التجاري يعتبر من أكبر الأخطار التي تواجه السوق السعودية، فعملية التستر تستنزف أموال البلد وتذهب إلى الأجانب غير السعوديين وغير النظاميين وغير المرخص لهم رسمياً ولذلك يمكن لهؤلاء أن يقوموا بأعمال ربما تتنافى مع الأنظمة والقوانين."

ولا يستبعد البوعيين أن يكون عدد كبير من الـ 600 ألف أجنبي الذين يعملون في قطاع التجزئة يزاولون أنشطة تجارية بنظام التستر، متوقعا أن تكون المبالغ المتستر عليها نحو 4 مليارات ريال كل ربع سنوي، وقال "السعوديون يتنازلون عن 16 مليار ريال سنويا من أجل الاقتصاد الخفي".

ويبين أن الأموال المحولة للخارج سنويا التي تقدر بنحو 100 مليار ريال من قبل العمالة ما بين 20% إلى 30% منها أموال متستر عليها.

في المقابل، أكدت مصادر مطلعة في حديث إلى "الوطن" أن هناك نشاطا مكثفا من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" ووزارة الداخلية لمراقبة الأموال المحولة، موضحا أن أنظمة "ساما" وصلت إلى مرحلة الصرامة في فتح الحسابات وتلقي الإيداعات والإعلان عن مصدر الأموال.

وكانت "الوطن" قد أرسلت منذ نحو ثلاث سنوات إلى وزارة التجارة خطابات استفسار حول موضوع التستر التجاري في المملكة، وأعيد إرسال الاستفسارات نفسها مرة أخرى قبل أربعة أشهر، إلا أنها لم ترد الوزارة حتى ساعة إعداد هذا التقرير على أسئلة "الوطن".

يذكر أن تقرير وزارة التجارة والصناعة حول مكافحتها للتستر التجاري، أوضح أن الوزارة ضبطت خلال الربع الثاني من العام الجاري 381 قضية تستر تجاري مخالفة لنظام مكافحة التستر التجاري ولائحته التنفيذية، بزيادة بلغت 115% عن الربع الأول من العام نفسه خلال وقفها على 1166 منشأة تجارية.

وأحالت الوزارة 122 قضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، وذلك لاختصاصها بالتحقيق والادعاء في مخالفة أحكام نظام مكافحة التستر التجاري، فيما حفظت 80 قضية، لعدم كفاية الأدلة والقرائن لاثبات أطراف القضية، بينما لا تزال 179 قضية تحت الإجراء.



نظام الإجراءات الجزائية أعطاها الحق في استدعاء أي شاهد المحكمة مسؤولية عن حماية الشهود من محاولة إرهابهم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011م - العدد 15750
<http://www.alriyadh.com/2011/08/08/article657216.html>

جده- محمد الغنيم

أعطت المادة 165 من نظام الإجراءات الجزائية المحكمة الحق في استدعاء أي شاهد ترى حاجة لسماع أقواله أو ترى حاجة لإعادة سؤاله كما أن لها أن تسمع من أي شخص يحضر من تلقاء نفسه إذا وجدت أن في ذلك فائدة لكشف الحقيقة.

وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة بجدة قد شرعت في الاستماع لشهادة عدد من الشهود في قضية المدعى عليهم الـ 16 في ما يسمى بالتنظيم السري حيث واجه قاضي المحكمة المدعى عليهم بأقوال الشهود لسماع ردهم وإجاباتهم على مناسب إليهم.

وطبق قاضي المحكمة الذي ينظر في هذه القضية المادة 169 من النظام ذاته التي تنص على أن تؤدى الشهادة في مجلس القضاء وتسمع شهادة الشهود كل على حدة، ويجوز عند الاقتضاء تفريق الشهود ومواجهة بعضهم ببعض.

وتعطي هذه المادة المحكمة الحق في منع توجيه أي سؤال فيه محاولة للتأثير على "الشاهد" أو الإيحاء إليه كما تمنع توجيه أي سؤال مغل بالآداب العامة إذا لم يكن متعلقاً بوقائع يتوقف عليها الفصل في الدعوى.

ومنح النظام وفق هذه المادة للمحكمة مسؤولية "حماية الشهود" من كل محاولة ترمي إلى "إرهابهم" أو التشويش عليهم عند تأدية الشهادة.

وتشرع المحكمة في النظر في الأدلة المقدمة وتجري ماتراه لازماً بشأنها في حال أنكر المتهم التهمة المنسوبة إليه أو امتنع عن الإجابة وفق المادة 163 من نظام الإجراءات الجزائية وللمحكمة هنا أن تستجوب المتهم تفصيلاً بشأن تلك الأدلة وما تضمنته الدعوى ولكل من طرفي الدعوى مناقشة شهود الطرف الآخر وأدلتها.



سعوديات يستنجدن بـنقاء للتخلص من التدخين خلال

رمضان

المحرج: إقلاع 6 مدخنات مع بداية الشهر.. ونتعامل بسرية

تامة مع بيانات المراجعات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011م - العدد 15750
<http://www.alriyadh.com/2011/08/08/article657253.html>

الرياض - محمد الحيدر

أعلنت 6 سيدات سعوديات عن التدخين خلال الشهرين الماضيين عبر جلسات علاجية خضعن لها في العيادة النسائية للجمعية الخيرية لمكافحة التدخين "نقاء" وتم تكريم المقلعات في العيادات النسائية. وكشفت مشرفة القسم النسائي بجمعية نقاء الأستاذة فدوى المحرج في تصريح خاص لـ "الرياض" عن تزايد إقبال السيدات على الإقلاع عن التدخين مع دخول شهر رمضان المبارك مؤكدة أنه خلال اليوم الأول فقط بدأت 3 مدخنات برنامجاً علاجياً للإقلاع عن التدخين، وأضافت: نتوقع إقبال المزيد من المدخنات الباحثات عن التخلص من إدمان التدخين على اعتبار أن فترة رمضان تمثل فرصة مهمة للمدخنين والمدخنات للخضوع لبرامج علاجية. وأوضحت المحرج أن القسم النسائي في "نقاء" يقوم بجهود توعوية كبيرة وسط شريحة السيدات من خلال المعارض والمحاضرات التوعوية التي تنفذها "نقاء" ضمن فعاليات مشروع "الرياض بلا تدخين" الذي ترعاه مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية، مشيرة إلى أن القسم يحرص على تطوير برامجه التوعوية والعلاجية التي تستهدف السيدات.. وفي سؤال لـ "الرياض" حول مدى تحفظ السيدات تجاه الخضوع لبرنامج علاجي بحجة أن الكثير منهن يخلطن من الاعتراف بأنهن مدخنات ردت المحرج قائلة: صحيح هناك الكثير من المدخنات كن يتحفظن في البداية ولكن بعد أن تيقن بأن الجمعية تراعي خصوصية هذا الجانب تقديراً لمشاعر المدخنات تواصلن مع العيادة النسائية وخضعن لبرامج علاجية.

ودعت المحرج جميع المدخنات إلى الاستفادة من هذا الشهر الفضيل والحضور إلى العيادة النسائية بالجمعية والحصول على جلسات علاجية تساعدن في الإقلاع عن التدخين وتعهدت المحرج بأن كل البيانات الخاصة بالمدخنات ستكون محل خصوصية وسرية تامة.

يذكر أن القسم النسائي بجمعية نقاء شارك ضمن مشروع "الرياض بلا تدخين" في معرض (الموضة والجمال 2011م) الذي استضافته مدينة الرياض مؤخراً كما أقام القسم أيضاً محاضرة توعوية بالمستشفى العسكري بعنوان (التدخين وأضراره على العيون) قدمتها الدكتورة مها بدر استشارية العيون بالمستشفى. وجددت المحرج دعوتها للمدخنات بالاتصال على أرقام الجمعية 2780006 تحويلة 103 وتحويلة 105 أو على الرقم الموحد 920008778

مواطن يتهم لجنة التكافل الأسري بتحريض زوجته على طلب الطلاق

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295687>

الدمام - رحمة ذياب

اتهم مواطن، لجنة التكافل الأسري في إمارة المنطقة الشرقية، بالتسبب في تطليق زوجته الطيبية، بتحريضها على الانفصال عنه، بعد خلافات مالية وأسرية بين الزوج والزوجة والدعاء، تطورت إلى درجة اتهامه بممارسة «العنف الأسري»، و«التحرش جنسياً» بابنتهما، وكذلك بالعاملة المنزلية.

وسرد الزوج تفاصيل قضيته لـ «الحياة»، مؤكداً أنه أرغم على الطلاق، وأنه لم يكن ينوي ذلك. وقال: «مضى على زواجنا 10 سنوات، ولم نعانى في حياتنا من أية مشكلات، تدفعنا إلى الانفصال. وأنجبنا طفلين، وكانت حياتنا تمضي كأى زوجين، وبدأت الخلافات عندما قمت بشراء فيلا سكنية في حي الجسر في الخبر، واستندت مبلغ 300 ألف ريال من والد زوجتي، الذي فضل كتابة الفيلا باسمه، لضمان حقه، وسيكتبها باسمي حين سداد المبلغ.»

ويؤكد الزوج أن «الخلافات بدأت من هنا»، مشيراً إلى «تحريض» والدعاء، «الذي كان يهددني بقدرته على إخراجي من الفيلا». واعتبر الزوج ذلك «ابتزازاً، إذ لم يكن الاتفاق بهذه الصورة. وما أن تهدأ الأمور، إلا وتشتعل مرة أخرى، حين يمارس الأب تحريض ابنته على الطلاق مني»، مضيفاً أن «طليقتي تعرضت إلى ضغط هائل من والدعاء، وطلبت الطلاق من لجنة التكافل الأسري في إمارة الشرقية، التي تلقت اتصالاً منها، يفيد بضرورة حضورى إلى مقر اللجنة، وتطليق الزوجة بناء على طلبها. ولكنني رفضت، لشعورى أن زوجتي لم تكن لها نية طلب الطلاق.»

وعندما تطورت الأحداث وتسارعت، قام الزوج بتطليق زوجته، بعد أن «أجبرني القاضي على ذلك» بحسب قوله، مضيفاً «بدأت طليقتي تظهر مخالبتها، عندما علمت أنني سأخذ الأولاد، في الوقت الذي تطلب حضانتهم فيه، ووجهت لي اتهامات غريبة، منها ضربها، وتعنيفها، واهانتها، والتحرش جنسياً بابنتي، التي تبلغ من العمر تسع سنوات، وغير ذلك. وكل هذا لم يحصل»، مبيناً أنها «أجبرت العاملة المنزلية على اتهامى بأننى تحرشت جنسياً بها، وهذا ما اتضح بطلانه من خلال التحقيقات الأمنية. إذ اعترفت الخادمة بأنها أجبرت على ذلك.»

وأضاف «أخذت طليقتي، ابنتي من مدرستها في آخر يوم دراسي، قبل نحو شهرين، وأبلغتني مديرة المدرسة في خطاب رسمي (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن «الأم جاءت لتزى ابنتها، إلا أننا بعد دقائق لم نجد الطالبة، وتبين أن والدتها أخذتها، وفوراً تم إبلاغ الشرطة. وعندما تم الاتصال بالأم أكدت أنها لم تر ابنتها منذ ستة أسابيع، لذا قامت بأخذها من دون علم إدارة المدرسة.»

واتهم الزوج، لجنة «التكافل الأسري»، بـ «عدم السعي إلى الإصلاح، فلقد كان بإمكانهم معالجة المشكلة والخلاف، وإقناع زوجتي بعدم الاستماع إلى تحريض والدعاء، الذي اختلفت معه مادياً»، ملمحاً إلى أن اللجنة حرصت زوجته على طلب الطلاق، مضيفاً أنها «تقدمت إلى المحكمة بطلب فسخ النكاح، وحضانة أبنائها، واتهمتنى بالاستحواذ على راتبها. وأشارت إلى وجود خلاف مالي بيننا. وعندما صدر حكم القاضي بالتفريق بيننا، طعنت في الحكم، وطالبت بإعادة النظر فيه.»

ورد رئيس لجنة التكافل الأسري الشيخ الدكتور غازي الشمري، على اتهامات الزوج، بالقول: «إن القضية وردت إلى اللجنة مرفوعة من الزوجة ووالدها. وحاولنا الإصلاح بينها وبين زوجها. إلا أنها رفضت، وطالبت بالطلاق. وطلبنا الزوج، للاستماع له. وحاولنا الإصلاح بينهما مرات عدة، وأحلنا القضية إلى المحكمة، بعد إصرار الزوجة، للنظر فيها، وليس للتفريق، فالقاضي هو الذي يحكم بينهما، وليس نحن.»



أقر بمسؤوليته عن البناء في قويزة وأم الخير المنكوبين وكيل أمين سابق يعترف بتسليم 21 قطعة أرض لأبنائه وأقاربه

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011م العدد 3704

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110808/Con20110808438425.htm>

عدنان الشبراوي - جدة

يمثل وكيل سابق لأمين جدة (متقاعد) خلال الأيام المقبلة أمام القضاء، ويواجه عدة تهم أبرزها التسبب في إزهاق أرواح، الإضرار وإتلاف الممتلكات الخاصة والعامة، عندما اجتاحت السيول جدة سيول من شرقها إلى غربها، وجرفت بيوتا ومنازل، وأودت بحياة 120 شخصا حسب تقرير الدفاع المدني وإصابة 350 شخصا، إضافة إلى الأضرار والتلفيات في 11960 عقارا، وتعرض 10178 مركبة للتلف الكلي والجزئي، وفق لائحة الاتهام (حصلت «عكاظ» على نسخة منها). وعلمت «عكاظ» أن وكيل أمين جدة أقر أنه حصل على 21 منحة أرض لأبنائه وعدد من أقاربه في جدة، الخير، والقطيف عن طريق موظف في جهة حكومية، وأقر وكيل الأمين أنه أخطأ في التدخل باقتراح حلول لإنشاء نفق خرساني في مجرى السيل في مخطط فرج المساعد (قويزة) وطلبه من أمين جدة آنذاك بالسماح للمواطنين بالاستفادة من أراضيهم الواقعة في مجرى السيل والبناء عليها، كما اقترح قناة للسيول تمر في مخطط أم الخير، وهو ما يخالف التعليمات والأوامر الملكية السابقة بمنع البناء والتملك في بطون الأودية. واعترف وكيل الأمين السابق في أقواله التي صادق عليها شرعا أمام المحكمة، بأنه أخطأ في الشخوص على الطبيعة بشأن مجاري السيول والأودية في شرق جدة، والسماح للمواطنين بالبناء، وطلبه اعتمادها كمخططات سكنية، مرجعا ذلك لعدم توافر مصورات جوية توضح مسارات الأودية والسيول بكل دقة. وقدم الادعاء العام 13 دليلا وقرينة تدين وكيل أمين جدة ومسؤوليته في كارثة سيول جدة، بعد أن أظهرت النتائج تحقيقات لجنة تقصي الحقائق ضلوع المتهم كأحد المتسببين في تلك الكارثة، وطالب المدعي العام بإثبات ما أسند للمتهم والحكم عليه بعقوبة تعزيرية رادعة وبما يحقق الصالح العام.

النظام يحظر استمرار المحامي في التوكل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 اغسطس 2011 م - العدد 15750
<http://www.alriyadh.com/2011/08/08/article657217.html>

جدة - محمد الغنيم

حظرت المادة 11 من نظام المحاماة على أي محام أن يتوكل عن غيره في دعوى أو نفيها وهو يعلم أن صاحبها (ظالم ومبطل) أو أن يستمر فيها إذا ظهر له ذلك أثناء التقاضي . وتنص مواد هذا النظام ولوائحه التنفيذية على وجوب أن يلتزم المحامي بالأدب أثناء الترافع فلا يظهر لدأ أو شغباً ، أو إيذاءً لخصمه أو غيره في مجلس الترافع ، كما أن عليه عند مخاطبته الجهات أن يتجنب كل ما من شأنه تأخير الفصل في القضية أو الإخلال بسير العدالة . وتمنع المادة 23 من النظام المحامي أن يفشي سراً أو تمن عليه أو عرفه عن طريق مهنته ولو بعد انتهاء وكالته، ما لم يخالف ذلك مقتضى شرعياً، كما لا يجوز له بدون سبب مشروع أن يتخلى عما وكل عليه قبل انتهاء الدعوى . ويعد من إفشاء السر الممنوع في هذه المادة التبليغ بمعلومات، أو نشر مستندات، أو وثائق، أو رسائل، في القضايا الجنائية، وكذلك نشر المعلومات، والوثائق، والأحكام، مما له صفة السرية في الصحف ونحوها. وتقول المادة 12 إنه لا يجوز للمحامي أن يتعرض للأمر الشخصية الخاصة بخصم موكله أو محاميه، وعليه أن يمتنع عن السب أو الاتهام بما يمس الشرف والكرامة، كما أن على المحامي الامتناع عن ذكر الأمور الشخصية، أو ما يوحى إليها، كتابياً أو مشافهة للخصم أو وكيله، حتى ولو كانت مما لا تسيء إليه، ما لم يستلزم ذلك الادعاء أو الدفاع في القضية.

النائب الثاني يستعرض المشاريع التطويرية لل الحرمين... ويشيد بموسم الحج الماضي

المصدر: جريدة الحياة - الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 اغسطس 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295691>

جدة - «الحياة»

نوه النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس لجنة الحج العليا الأمير نايف بن عبدالعزيز بالنجاح القياسي، الذي تحقق لموسم حج العام الماضي، عكس بوضوح مستوى الأداء الرفيع، الذي اتسمت به جهود جميع الجهات المشاركة في أعمال الحج، وقدرتها على تنفيذ ماوضع من خطط وبرامج، أسهمت بعد توفيق الله في تمكين قاصدي الأماكن المقدسة من أداء مناسكهم بكل يسر وسهولة وأطمئنان، مشدداً على أهمية أن يدفع هذا الإنجاز المميز إلى المزيد من النجاح في تقديم أفضل الخدمات والتسهيلات للمعتمرين والزوار والحجاج لهذا العام.

جاء ذلك خلال ترؤس النائب الثاني بمكتبه في جدة مساء أول من أمس اجتماع لجنة الحج العليا الأول لعام 1432هـ، بحضور كل من أمير منطقة مكة المكرمة، ووزير الشؤون البلدية والقروية، ومستشار النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ومساعد وزير الداخلية للشؤون العامة، وأمير منطقة المدينة المنورة، ونائب وزير الخارجية، وأعضاء لجنة الحج العليا. وفي مستهل الاجتماع أشاد الأمير نايف بن عبدالعزيز بالاهتمام الكبير والرعاية التي يوليها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز بالأماكن المقدسة في عمومها، والحرمين الشريفين على وجه الخصوص، اللذان يشهدان مشاريع تطويرية عملاقة أسهمت، وستسهم حين اكتمالها، في زيادة قدرتهما الاستيعابية لأعداد الحجاج والزوار والمعتمرين، التي تشهد أيضاً تنامياً مضطرباً من عام لآخر. بعد ذلك استعرض المجتمعون مواضيع الاجتماع ذات الصلة بشؤون الحج والحجاج والزوار والمعتمرين وسبل تطوير الخدمات والتسهيلات المقدمة لهم، ومن أهم ما تم استعراضه المسار الإلكتروني لخدمات الحج، والجوانب ذات صلة ببعثات الحج، وماتم إنجازه من مشاريع تطويرية بمكة المكرمة والمدينة المنورة طوال العام، ومتابعة مايجري العمل على تنفيذه من مشاريع وتجهيزات وبنى تحتية لخدمة قاصدي الأماكن المقدسة، وتم في نهاية الاجتماع اتخاذ عدد من التوصيات اللازمة حيال ما طرح على جدول أعماله من مواضيع. من جهة ثانية، ترأس النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز الاجتماع السنوي الـ 18 لأمرأ المناطق، في محافظة جدة.

وكان وكيل وزارة الداخلية الدكتور أحمد بن محمد السالم أوضح أن الاجتماع الذي سيحضره نائب وزير الداخلية الأمير أحمد بن عبدالعزيز ومستشار النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ومساعد وزير الداخلية للشؤون العامة الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، ومساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، سيناقش عدداً من المواضيع المهمة، ذات العلاقة بقضايا التنمية والخدمات، ومنها واقع الإسكان، وتفعيل مجالس المناطق، وارتفاع الأسعار.

صحة جدة تتابع ملف القضية وتحيلها للهيئة الشرعية وفاة أريج بعد فقدان أعضائها في 20 عملية جراحية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011م العدد 3704

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110808/Con20110808438438.htm>

حسين هزازي - جدة
توفيت أريج بعد سبعة أشهر من المعاناة، وبعد غيبوبة مستمرة نتيجة مضاعفات عملية جراحية تسببت في فقدان أعضائها الداخلية، وإجراء 20 عملية جراحية لسد التسربات، ووجه مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي باداود بتشكيل لجنة عاجلة للتحقيق في اتهام طبيب في مستشفى حكومي بالخطأ من أقارب المتوفاة.
وقال مصدر مطلع في صحة جدة، إن «الهيئة الشرعية ستعقد جلستها الأولى قريباً للتحقيق مع الطبيب المتهم في الخطأ الطبي للمتوفاة، ومن خلال جلسات التحقيق التي سيتواجد فيها مندوب من الشؤون الصحية في جدة، سيجري التأكد من القضية ونسبة الخطأ التي وقعت في العملية الجراحية».
وقال شقيق المتوفاة، إن «المريضة 39 عاماً، دخلت مستشفى حكومياً في جدة لإجراء عملية تكمين (استئصال جزء من المعدة بشكل طولي)، وأجرى لها الطبيب العملية الأولى ولم تنجح، وتسببت في مضاعفات مختلفة أجبرته على إجراء عدة عمليات أخرى لإيقاف تسريب ثقب في المعدة، وخلالها فقدت المتوفاة المعدة والطحال ووظيفة المريء، ما أدخلها في غيبوبة وأصبحت تتغذى بأنبوب طبي».
وزاد «أجرى الطبيب ثلاث عمليات أخرى في مستشفى خاص ولم تنجح، وعدة عمليات أخرى في مستشفى حكومي لم تنجح هي أيضاً، وأصبحت المريضة في معاناة مستمرة مع الآلام لسبعة أشهر ثم توفيت، فتقدمنا بشكوى رسمية إلى وزارة الصحة التي حولتها إلى مديرية الشؤون الصحية في جدة للتحقيق والتي كلفت لجنة عاجلة لدراسة ملف المريضة مكونة من عدة أطباء».
من جانبه، قال الطبيب المتهم، إن «ما جرى للمريضة هو مضاعفات ما بعد العملية، واضطررنا لإجراء عدة عمليات لإنقاذها من التسربات»، مضيفاً أن العائلة سبق وأن وقعت موافقتها على جميع العمليات التي أجريت للمريضة وجرت تحت إشرافهم من أجل إنقاذ المريضة.
وزاد الطبيب المتهم «كلما تقفل المعدة تعود وتتسرب مرة أخرى، ما دفعنا لإزالة المعدة والطحال، وبعد ذلك دخلت في غيبوبة، كما أن العمليات التي أجريت لها كانت مناظير في محاولة لإقفال التسربات، وأجريت للمريضة ثلاث عمليات للمريضة عند أفضل الأطباء المتخصصين في المناظير في المملكة في مستشفى خاص على حسابي الخاص، ولكنها لم تنجح».
وبين أن المريضة أصيبت بالسكر والضغط لأنها تزن 80 كيلو جراماً بزيادة وزن بمقدار 32 كيلو، وطولها 148 سم.

جازان: عمال نواقل الأمراض يشتكون الشؤون الصحية لعدم الترسيم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295639>

جازان - يحيى الخردلي
رفع مواطنون يعملون وفق «البند 105» في مكافحة نواقل المرض (الملاريا) شكوى ضد المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة جازان، لعدم تنفيذ الأمر الملكي بترسيم العاملين على هذا البند، لكن «المديرية» نأت بنفسها عن هذا الأمر، معتبرة أن ما سيجري على العمال في المناطق الأخرى سينطبق على عمالها.
وعبر عدد من العاملين في شكاوهم عن استيائهم بسبب رفض «المديرية» ترسيمهم، مشيرين إلى ضالة رواتبهم التي لا تتعدى 2000 ريال.
وأكدوا أن من حقهم الترسيم خصوصاً أنهم يتوجهون كل يوم لرش مواطن الأوبئة، في حين أن موظفين آخرين في المديرية يعملون في المكاتب ويمكن أن يشملهم الترسيم.
وقال أحد العمال الذين رفعوا الشكوى (فضل عدم ذكر اسمه) لـ«الحياة»: «أقطع يومياً مسافة تتعدى 50 كيلومتراً للوصول إلى عملي ولا تتوافر لدي وسيلة نقل، ما يضطرنني إلى دفع نحو 30 ريالاً يومياً أجوراً للمواصلات، ويذهب راتبي الذي لا يتعدى 2000 ريال هباء، وجاء تعامل المديرية العامة للشؤون الصحية معنا بشكل سلبي في موضوع تثبيتنا بوظائف رسمية ليزيد الطين بلة».
واستغرب موظف آخر طريقة تعامل «الشؤون الصحية» مع موظفيها: «ها هي تكافؤنا بالطرود وعدم التثبيت بعد هذا العمر الذي قضينا جله في مكافحة نواقل الأمراض»، مشيراً إلى أنه يعمل في هذا المجال منذ أكثر من 10 أعوام، ولديه 9 أبناء، في حين أن راتبه لا يتعدى 1900 ريال، لا يفي حتى بمتطلبات الحياة.
من جهته، أكد الناطق الإعلامي باسم مديرية الشؤون الصحية في منطقة جازان بالإجابة حسين معشي أن إجراءات المديرية صحيحة.
وقال لـ«الحياة»: «المدير العام للشؤون الصحية التقى بعمال نواقل الأمراض سابقاً، وافهمهم بأن ما سيجري على العمال في مناطق المملكة كافة سينطبق عليهم في عملية التثبيت».
وأشار إلى أن بإمكانهم التقدم بطلب التثبيت إلى المديرية التي سترفعه إلى الوزارة التي تقرر إن كان بالإمكان تثبيتهم أم لا.

الرياض: 7 أيام من التفتيش تكشف 4800 مطعم ومنشأة

غذائية مخالفة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295632>

الرياض - رياض المسلم

كانت الأيام السبعة الماضية كافية لرصد مدى الخطر الذي يتعرض له المواطنون والمقيمون في مدينة الرياض جراء الأغذية الفاسدة، إذ كشف مفتشو الإدارة العامة لصحة البيئة في أمانة منطقة الرياض خلال هذه الفترة مخالفات في 4800 مطعم وسوق تجارية ومستودع مواد غذائية.

وأكد مساعد المدير العام لصحة البيئة في أمانة منطقة الرياض المهندس محمد السويلم لـ«الحياة» أمس، أن المفتشين قاموا منذ بدء شهر رمضان بـ 22800 جولة تفتيشية على المطاعم ومحال بيع الجملة والمستودعات والمراكز التجارية الكبرى والصغرى ومحال بيع الدواجن في مدينة الرياض، وحرروا مخالفات في نحو 4800 منها وصادروا نحو 2839 كيلو غرام من الدواجن واللحوم المعلبة الفاسدة والمنتھية الصلاحية وأكلات لم تحضر بشكل جيد.

وأضاف، أن المفتشين يركزون في الجولات الرقابية على عدة نقاط في مقدمها، التأكد من تطبيق الممارسات الصحية السليمة مثل استخدام أغذية ذات نوعية جيدة، معلومة المصدر، خالية من مظاهر الفساد، ومطابقة المواصفات القياسية السعودية، والنقل بوسيلة مناسبة، مؤكداً أنهم طبقوا عقوبات على المخالفين فوراً بحسب الأنظمة واللوائح، شملت تطبيق الغرامة المالية على بعضهم وأخذ تعهدات على بعضهم الآخر، وإغلاق بعض المنشآت على الفور.

ولفت إلى أن الحملة مستمرة في شهر رمضان لملاحقة المخالفين حتى تصحيح أوضاعهم، مشيراً إلى أنه تم توزيع المراقبين الصحيين العاملين في البلديات الفرعية، وفي الإدارة العامة لصحة البيئة على المواقع الميدانية بحيث يتناسب العدد الإجمالي المتوقع للمحال في المنطقة المحددة مع قدرة المراقب الصحي على الإنجاز التفتيشي من أجل الوصول إلى أعلى طاقة إنتاجية للمراقب، موضحاً أن «الأمانة» أخذت في الاعتبار حجم منشآت الأغذية وكثافتها العددية في كل منطقة، مع عدم التأثير على معدل التركيز (الاحتواء أثناء التفتيش) على المعدل اليومي للمحال التي يتم تفتيشها.

وطالب السويلم المواطنين والمقيمين بالتعاون مع إدارته لتحقيق الأهداف المنشودة، وذلك بعدم شراء أية مواد غذائية مجهولة المصدر من أماكن غير نظامية أو من الباعة الجائلين الذين يقومون بتصنيع بعض الأكلات الرمضانية. ودعا إلى الإبلاغ عن أية ملاحظة أو مخالفة عن طريق الاتصال على طوارئ الأمانة على الرقم 940 أو الإدارة العامة لصحة البيئة هاتف 2120094-2120093 تحويلة 333-335، أو الفاكس 2120089، أو البريد الإلكتروني ehd@alriyadh.gov.sa

وكانت الإدارة العامة لصحة البيئة رفعت درجة الاستعداد والمراقبة والجولات التفتيشية على المطاعم ومحال بيع المواد الغذائية ومحال بيع «السبوسة» والأكلات الرمضانية. وكلفت الأمانة المراقبين الصحيين بالعمل على ثلاث فترات يومياً بالتناوب طوال أيام الأسبوع خلال شهر رمضان، وتوعدت المحال المخالفة بتطبيق أقصى العقوبات المالية وعقوبة الإغلاق.

عرعر: ضبط عضو في الثروة الحيوانية يتلاعب بأسعار الشعير

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295627>

عرعر - خالد المضياي

ضبطت الأجهزة الأمنية في مدينة عرعر وافداً من أعضاء جمعية الثروة الحيوانية وهو يبيع الشعير بصورة مخالفة على طريق جديدة عرعر خارج العمران، وبحوزته حمولة كاملة في شاحنة في موقع غير مخصص للبيع وبسعر مخالف للتسعيرة المحددة، مستغلاً قلة المعروض من الشعير داخل سوق الأعلاف.

وأوضح مصدر مطلع لـ«الحياة»، أن الأجهزة الأمنية ضبطت الوافد وهو يمارس بيع الشعير بصورة مخالفة، وخلافاً للتسعيرة المحددة، وبحوزته حمولة كاملة من الشعير في شاحنة، «فتم التحفظ عليها، وسلمت للجنة المختصة التي أقرت بيعها في مكان الأعلاف الرسمي»، لافتاً إلى أنه سيعرض مالكيها للجهات المختصة لتطبيق الإجراءات والعقوبات اللازمة.

وكانت وزارة الداخلية حذرت أخيراً كل من يعمل على تكديس الشعير بغرض احتكاره ورفع أسعاره والمتاجرة فيه، وأصدرت قرارات عقابية رادعة بحق عدد من تجار ومستوردي الشعير، ووجهت أمراء المناطق والجهات المعنية الأخرى بتكثيف الجولات على الأسواق والمزارع والاستراحات في كل مدينة ومحافظة ومركز، وإيقاع العقوبات الرادعة بحق المخالفين مثل مصادرة الكميات المخالفة، وإغلاق المحال والتشهير بها في ثلاث صحف رئيسية على نفقة المخالف، إضافة إلى الحرمان من الدعم الحكومي، وفرض غرامة مالية.

أزمة نقل تخنق مكة... ولجنة رباعية لإيجاد الحلول

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295944>

مكة المكرمة - بدر محفوظ

بينما تسرع لجنة رباعية مكونة من إمارة منطقة مكة المكرمة، ووزارة النقل، وإدارة المرور، وغرفة مكة الخطى نحو إيجاد حلول سريعة لمشكلة الاختناقات المرورية التي يتوقع لها أن تستفحل خلال العشر الأواخر من شهر رمضان الجاري، بدا أن الأزمة لم تنتظر طويلاً حتى حلول ذلك الموعد، وباتت فعلياً تفتك بشوارع وأحياء مكة المكرمة الرئيسية والتي أصبح عبورها يحتاج إلى ساعات طوال تصل في أحيان كثيرة إلى خمس أو ست ساعات.

وخلال جولة نفذتها «الحياة» مساء أمس على بعض الشوارع والطرق المؤدية إلى المسجد الحرام والمنطقة المركزية، لوحظ أن الازدحامات والاختناقات المرورية لم تعد تنحصر في الشوارع الرئيسية المؤدية إلى المسجد الحرام فقط، كشارع الحفابر من جهة الغرب، وشارع المسفلة من جهة الجنوب، وشارع الغزة من جهة الشمال، وشارع العزيزية من جهة الشرق، بل تعدتها لتشمل أيضاً الشوارع الفرعية الصغيرة التي اكتظت هي الأخرى بأرتال السيارات الهاربة من لظى الازدحامات التي اكتوت بنارها الشوارع الرئيسية.

ولفت خبير النقل وإدارة الطرق الدكتور محمد الزهراني في حديث مع «الحياة» إلى أن سبب هذه الازدحامات المرورية يعود إلى حركة الإنشاء والتعمير التي تشهدها العاصمة المقدسة حالياً، التي أدت بدورها إلى شغل مساحات كبيرة من الشوارع والطرق والأحياء، خصوصاً تلك التي تقع بالقرب من المنطقة المركزية أو التي تدور حول نسيج الحرم المكي، وقال: «إن وجود السيارات الكبيرة والشاحنات الناقلة للمعدات التي تحتاجها تلك الشركات المنفذة للمشاريع أسهمت في ارتفاع مستوى الازدحامات المرورية في مكة خلال هذه الفترة.

وأوضح أن مشروع أو مشروعين عملاقين تجري أعمالهما في أي مدينة كفيلاً بشل حركة المدينة تماماً، فما بالك بأكثر من خمسة مشاريع ضخمة تدور رحاها هذه الأيام في مكة، وتعد من مشاريع البنية التحتية التي تحتاج إلى حركة ناقلات ومعدات كثر»، مشدداً على أن هذا أمر طبيعي ويحدث لأي مدينة تشهد مثل هذه المشاريع الكبيرة.

وتشهد مكة المكرمة حالياً أكثر من خمسة مشاريع ضخمة تنخر عابها سماء المدينة، يأتي في مقدمها مشروع توسعة الساحات الشمالية بالقرب من المسجد الحرام وحول المنطقة المركزية، فضلاً عن مشروع توسعة الطرق الدائرية الضخم، التي تلتف حول المدينة المقدسة من جهاتها الأربع، إضافة إلى مشروع إزالة الأحياء العشوائية والمتهاكلة التي تعيش حركة عمل لا تنقطع ليل نهار حالياً.

من جانبه، أكد مالك إحدى مؤسسات النقل الخاصة بنقل الشاحنات والمعدات في مكة المكرمة محمد السواط أن طبيعة مكة المكرمة الجبلية وغير المنبسطة أسهمت في ظهور حركة الازدحامات بشكل واضح وكبير، وقال لـ «الحياة»: «لا يجب أن نغفل طبيعة مكة وصغر حجمها، خصوصاً تلك المنطقة التي يتمركز فيها السواد الأعظم من الناس وهي المنطقة المركزية بالقرب من الحرم المكي الشريف»، مشيراً إلى أن التوقيت أسهم أيضاً في نشوء مثل هذه الاختناقات كون أن هذه الأيام تعد إجازة رسمية لجميع العاملين في المملكة.

وأضاف: «غالبية الناس من داخل البلاد وخارجها ينشدون المجيء إلى مكة المكرمة خلال شهر رمضان المبارك، وهذا بدوره يشكل ضغطاً إضافياً على المدينة ورفعتها الصغيرة، والتي تشهد أيضاً حركة إعمار وإنشاء متواصلة»، مؤكداً أن أزمة النقل مضي عليها أكثر من ثلاث سنوات حتى الآن، لكنها ستجد طريقها للحل، خصوصاً بعد الانتهاء من مشاريع الطرق الدائرية والتي ستفك لا محالة الازدحامات المرورية.

يشار إلى هناك لجنة رباعية مكونة من إمارة مكة المكرمة، ووزارة النقل، وإدارة المرور، والغرفة التجارية، تدرس حالياً ملف الاختناقات المرورية في مكة، وستتطرق لجميع جوانب الأمر سواء من الناحية الإيجابية أو السلبية، وستعمل على رفع توصياتها، ونتائجها، لأمير منطقة مكة المكرمة في غضون الأسابيع الثلاثة المقبلة.

العمل : نقص قاعدة بيانات الوظائف وراء استمرار البطالة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م العدد 3705

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110809/Con20110809438631.htm>

فارس القحطاني - الرياض

اعترفت وزارة العمل بأن نقص قاعدة البيانات الخاصة بوظائف القطاع الخاص لديها، يمثل أحد أسباب عدم الحد من ظاهرة البطالة.

وبينت الوزارة أنها عملت على تطوير أقسام التوظيف لديها في 39 مكتب عمل في مختلف مناطق المملكة، يجري تزويدها حالياً بالتجهيزات اللازمة والكوادر البشرية، مشيرة إلى أن هناك نقصاً في هذه التجهيزات والكوادر. وأضافت بأن من المعوقات التي تواجهها في سبيل الحد من ظاهرة البطالة بين السعوديين والسعوديات، عدم تعاون بعض أصحاب المنشآت في تزويد مكاتب العمل في المناطق والمحافظات، ببيانات تشتمل على أعداد العمال لديهم من غير السعوديين وغيرهم طبقاً للمادة 25 الفقرة 3 من نظام العمل، وأشارت الوزارة إلى أنها تسعى لإنشاء قاعدة بيانات تشتمل على أعداد العمال السعوديين وغير السعوديين، وظائفهم، مهنتهم، أجورهم، أعمارهم وجنسياتهم. وأوضحت الوزارة أن عدم توافر الإمكانات المادية والبشرية حال دون فتح العديد من مكاتب العمل النسائية لتنهض بدور توظيف النساء في المناطق. واعترفت الوزارة أن أهم معوقات التحاق الشباب بالعمل في القطاع الخاص، تكمن في تدني مستويات الرواتب، أوقات العمل وليس ساعات العمل. يذكر أن أحدث إحصائية تشير إلى أن نسبة البطالة في المملكة بلغت 10 في المائة.



جمعية إيثار تثقف مرضى الفشل العضوي عن مفهوم التبرع وزراعة الأعضاء... اليوم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م - العدد 15751

<http://www.alriyadh.com/2011/08/09/article657515.html>

الخبر - إبراهيم الشيبان

تقيم جمعية إيثار (الجمعية السعودية لتنشيط التبرع بالأعضاء) بالتعاون مع كل من مركز زراعة الأعضاء بمستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام، والمركز السعودي لزراعة الأعضاء برنامجاً تثقيفياً لتوعية مرضى الفشل العضوي وذويهم عن مفهوم التبرع وزراعة الأعضاء اليوم في قاعة الأندلس بمدينة الدمام عقب انتهاء صلاة التراويح. سيتضمن البرنامج مناقشة الأهداف والخدمات المقدمة من قبل كل من مركز زراعة الأعضاء بمستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام، والجمعية السعودية لتنشيط التبرع بالأعضاء، والمركز السعودي للتبرع بالأعضاء، كما سيتم مناقشة التبرع بالأعضاء وزراعتها من المنظور الديني والاجتماعي من قبل الشيخ الدكتور طارق الحواس و الدكتور عبدالله الفوزان.

الانتظار في مواقع هامشية لا يغري بالمنافسة مستقبلاً

عمل المرأة من المنزل.. العوائق أكثر من التحصيل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011 م - العدد 15751
<http://www.alriyadh.com/2011/08/09/article657533.html>

خميس مشيط، تحقيق- نسرین عسيري
يتطلع عدد كبير من السيدات إلى حراك اقتصادي منظم يبرز الصورة الحقيقية لدور المستثمرات من المنزل في عملية التنمية، ومشاركتهن بأنفسهن في صياغة الأنظمة والسياسات المتعلقة بمستقبلهن الاقتصادي . ورغم تطلعاتهن الكبيرة، إلا أنهن يخشين من أن تصبح الأنظمة المتعلقة برخص العمل من المنزل عراقيل تستنفد طاقتهن، وتشتتهن عن العمل، بل وتعيق حركة نشاطتهن الاقتصادية، من خلال فرض الرسوم عليهن، الأمر الذي من الممكن أن يساهم في إرهاب ميزاتهن، وتعيد قصص أصحاب المشروعات الصغيرة في تعثرها قبل تأسيسها . «الرياض» تطرح الموضوع وتتساءل: إذا ما كان الاتجاه إلى تنظيم وترخيص مشروع « العمل من المنزل» يسهم في تحضير بيئة الأعمال المحلية لتقديم الدعم لمشاركة المرأة في الاقتصاد كما يصرح له المشروع الوطني؟، أم سيكون جداراً صلباً يعيق تقدم المرأة للمشاركة في تنمية وطنها، ونسخة شبيهة ب«بيروقراطية» أنظمة الإجراءات الحكومية في استخراج التراخيص؟، والتي تتعالى حالياً لها الصيحات الوطنية مطالبة بتبسيطها، وإزالة العوائق لتوفير بيئة استثمارية جاذبة .

مواجهة التحديات

تتمتع صاحبات المشروعات الصغيرة بالاعتماد على الذات في إدارة مواردهن المالية بأنفسهن، وبدون وصاية سلبية لحريتهن الشخصية والمالية، يعملن لحسابتهن الشخصية، ويملكن قدرات عالية في إظهار وتطوير هوايتهن ومواهبهن واستغلالها في منتجات ذات جدوى اقتصادية، وهي جميعها محصلة «نضالات» قاسية خاضتها المرأة كي تصل إلى ما وصلت إليه، فعلى خلفية الحقائق التي يؤكدتها الواقع المعاش، تواجه المرأة العاملة من المنزل تحديات منها الاحتياجات الاقتصادية للأسرة، والتي قد تعقدت بسبب كثرة متطلبات الحياة الحديثة، ويبدو أن ما يقلقها إضافة جبهة صراع أخرى تتمثل في تعقيدات قطاع الأعمال، وما قد ينجم عن صدور رخص المشروع من مواجهة «بيروقراطية» الأنظمة في استخراج التراخيص ومزاولة النشاط .

عوائد مجزية

في البداية قالت «موزة الشهري» -صاحبة عمل من المنزل-: من إيجابيات التوجه إلى تنظيم أنشطة العمل من المنزل وفق ضوابط وإصدار تراخيص تجارية، هو أن ذلك يسهم في القضاء على خجل الكثير من النساء، ويرسخ عندهن قناعة أن العمل من المنزل لم يعد من نصيب الفئات الهامشية في المجتمع، مضيفة أنه إذا ما تم وضع اعتبار لمصالح السيدات العاملات، والمتمثلة في تبسيط الإجراءات التي تطور حركة نشاطهن، فإن الفائدة ستعم أكبر شريحة ممكنة من المجتمع، موضحة أن مشروعات نسائية من داخل المنازل أثبتت نجاحها، بل وحقت عوائد مجزية للمستثمرات، أصبحت الآن بحاجة حقيقية إلى امتيازات وتشريع أنظمة تدعم التطوير، مشيرة إلى أن بعض الأنشطة تحتاج إلى عاملات مع المستثمرة في المنزل، في إطار الرخص الصادرة عن المشروع الوطني للعمل من المنزل، باستقدام عمالة تكون على كفالة صاحبة المشروع .

تخوفات من تحول «أنظمة التراخيص» إلى عراقيل تستنفد الطاقات وتؤدي إلى الفشل !

رسوم رمزية

وتحدثت «فاطمة مفرح» عن تجربتها وصديقاتها قائلة: إن عدم وجود مقر لترويج العمل، وكذلك عدم وجود فرصة لهن للتعرف على سيدات الأعمال، إلى جانب نقص البرامج التأهيلية التي تساعد السيدات في إنشاء عمل تجاري يدار من

المنزل، أدى إلى عدم استمرارية عملهن، وعن تطلعاتهن حول التوجه إلى إصدار رخص عمل من المنزل، أوضحت أنه ينبغي أن يراعى في حال فرض الرسوم أن تكون رمزية، في مقابل تأسيس «حاضنات أعمال» «لإنتاج المنزلي، مع توفير نوافذ تسويق لها، بالإضافة إلى الترويج الجاد الذي لا يقتصر على إعداد دليل تجاري لشباب الأعمال وإنشاء موقع إلكتروني، وإنما تشجيع التعاملات التجارية بين العاملات من المنزل وبين كبار الشركات الوطنية، خاصة التي تركز الكثير من عناصر قوتها واستمرارها على منتجات العمل من المنزل .

تبسيط الإجراءات

وذكرت «رحمة الغامدي» أنه من خلال تجربتها الشخصية، عرفت الكثير من السيدات اللاتي تراجعن عن خوض تجربة العمل التجاري؛ بسبب سلسلة الإجراءات الطويلة التي تعترض عملهن، مطالبة أن يساهم المشروع الوطني في تسليط الضوء على الإجراءات الحكومية ذات العلاقة، مقترحة إيجاد «نظام النافذة الواحدة» لكافة متطلبات تأسيس المشروع، حيث تنسق إدارة المشروع مع الجهات المعنية في تمكين صاحبات المشروعات المنزلية من انجاز إجراءاتهن الرسمية عن طريق الشبكة الالكترونية .

مميزات مهمة

وعن المكتسبات التي ينبغي أن تساهم بها عملية إصدار التراخيص في تقدم استثمار العاملات من المنزل، قالت «نالة الهدف»: ينبغي أن تتلقى الرخص الممنوحة للعاملات من المنزل مميزات مساوية لتلك الممنوحة للرخص الأخرى، مشددة على أهمية السماح للمرخص لها في إطار المشروع بممارسة الاستيراد والتصدير، والممارسات التجارية الاعتبارية الأخرى، كما هو الحال في الرخص العادية، وأن لا تقل فترة الترخيص عن خمس سنوات، ولصاحبة الترخيص مطلق الحرية في تحديد رأس المال الخاص بمشروعها .

خطوط حمراء

أما عن قائمة المحظورات والخطوط الحمراء التي قد تمثل جداراً صلباً في تقدم المشروع لو فرضتها اشتراطات ترخيص العمل من المنزل، أوضحت «غالية الصالح» أنه لا ينبغي في اشتراطات استخراج الترخيص ان يوضع شرط ملكية المنزل عائفاً أمام المستثمرة، مع السماح بتقدم أكثر من فرد من القاطنين في منزل واحد للحصول على ترخيص، كأن تتقدم الأم للحصول على ترخيص، وجميع بناتها طالما أنهن يقفن على إدارة مشروعاتهن بأنفسهن، ولا يحظر عليهن توظيف الراغبات بالعمل من غير أقاربهن لمساعدتهن في تأدية مهامهن، وأن لا يمنع وضع لوحة عند مدخل المنزل تبيين الاسم التجاري للترخيص أو لوحات دعائية .

تحسين الدخل

وقالت المعلمة «جميلة عبد الله»: ينبغي ألا تحرم الموظفات الحكوميات من إصدار الرخصة، هن أيضاً يملكن مواهب تؤهلن إلى استثمارها، بالإضافة إلى حاجتهن إلى تحسين دخلهن استجابة لمعطيات ظروف الحياة الاقتصادية والتي تعقدت كثيراً، مشيرة إلى أنه في نهاية الأمر هن مواطنات يحصلون على ترخيص بمزاولة نشاط تجاري منزلي، يتوسع أفاقهن المعرفية والمهارية، وسيتم ضمنهم ضمن كوكبة المشاركات في تنمية الاقتصاد الوطني .

جدير بالتشجيع

وتشاركنا الأستاذة «عالية السهلي» -الاستشارية في تنمية الموارد البشرية- برأيها قائلة: إن تشجيع تحركات السيدات على تصعيد مطالبها الاقتصادية، ينم عن حراك اقتصادي منظم يستحق التشجيع والدعم، من أجل الاستمرارية ومن أجل التراكم المعرفي، حيث تتلاقى الأفكار وتتلاقح الرؤى ويستفاد من تجارب العالم من حولنا في تهيئة بيئة الأعمال المناسبة لامتصاص إبداعاتهن واستثمارها فيما يعود عليهن باستثمار قدراتهن، مضافة إلى الناتج الوطني، على اعتبار أن العاملين من المنزل قوى عاملة ساهموا في توظيف ذاتهم، إضافة إلى الاستفادة من قدرات آخرين يعملون إلى جانبهم، موضحة أن العمل من المنزل في البلاد الغربية يضاف إلى الناتج القومي للبلد؛ لأنه يقام وفق إجراءات وتحكمه لوائح وأنظمة ويتم رصده من خلال الإحصائيات، مؤكدة على أن هناك قراراً وزارياً من مجلس الوزراء في المملكة طالب بتفعيل العمل عن بعد وترجمته الفعلية سواء في مشروعات تجارية أو وظيفية .

زرع الثقة

وأضافت أن مشاركة المواطنات أنفسهن في صياغة الأنظمة والسياسات المتعلقة بمستقبلهن الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، يعد من العوامل الإيجابية المهمة في زرع الثقة في قدراتهن على المساهمة الفاعلة، إلى جانب توسيع نطاقهن لتشكّل بدورها الأرضية المناسبة لتقليص العوائق، مع تعزيز التعاون فيما بينهن وبين صناعات القرار، مشددة على ضرورة تبني تبسيط إجراءات إصدار تراخيص العمل من المنزل، معتبرة أن التعقيدات الحكومية هي أكثر ما يعوق أصحاب المشروعات البسيطة والمتوسطة بالوضع الراهن، وهي السبب الرئيس في إغلاق الكثير منها قبل أن تكمل عاماً واحداً،

ذاكرة أن المسألة تتطلب ثقافة قانونية صارمة لمساعدة المرأة في تطوير التجارة من المنزل أو المتجر أو غيرهما مع حفظ حقوقها .

بيئة أعمال مناسبة

وعن متطلبات توفير البيئة المناسبة التي من شأنها تعزيز انخراط المرأة في دورة الإنتاج من خلال العمل من المنزل، قالت: تتمثل في تكامل المنظمات النسائية التي تزيل من أمامها العقبات التي تحول دون قيامها بالعمل، وكذلك تحضير بيئة الأعمال التسويقية، بتوفير قنوات التسويق المناسبة الدعم ذات الحاجة لمخرجات العمل من المنازل، بالإضافة إلى توفير فرص العمل والمشاركة لأعلى نسبة ممكنة من النساء ممن يرغبن في أداء مثل تلك الأعمال أو إدارتها، إلى جانب التنسيق مع سيدات ورجال الأعمال لاحتضان المشروعات الصغيرة ضمن أنشطتهم، مع تسويق منتجات المشروعات داخل المملكة وخارجها، وتنظيم مسابقات لأفضل المشروعات الصغيرة وعرض التجارب الناجحة .

استحواذ ودمج

وأوضحت أنه من المتطلبات أيضاً تشجيع وتحفيز بناء مؤسسات الرأسمال المخاطر التي تقوم على تشجيع سياسات الاستحواذ والدمج، وهما أكثر الأدوات التي تحتاجها مؤسسات العمل من المنزل، نظراً إلى صغر حجمها، وصغر رأس مالها، وضعف قدراتها التسويقية، وحاجتها إلى تخفيض التكاليف التي يقوم عليها تأسيس المشروعات البسيطة، داعية إلى تحسين صياغة الأهداف التي تعمل بها المؤسسات النسائية وتضمينها بالاستفادة من ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات، لقدرتها على خلق ظروف إيجابية، تعالج محدودية مساهمة المرأة في الإنتاج الاقتصادي .

ضعف الأهداف

وأكدت على أن ضعف الأهداف التي تناضل من أجل تحقيقها المؤسسات النسائية، تؤدي إلى استمرارية المرأة في مواقع إنتاجية هامشية لا تفي بالتطلعات التي من شأنها أن ترسخ المكانة العالية التي تستحق أن تتبوأها، سواء على الصعيد الاقتصادي أو وضعها في خانة اقتصادية وإنتاجية صحيحة، مبينة أن هناك إغفالا شديدا لتلك الأهداف ذات الطابع الاستراتيجي التي تدعم ذلك النوع من العمل غير التقليدي والقائم أساساً على إسهامات ثورة الاتصالات وتقنيات المعلومات، مثل الأعمال ذات العلاقة بصناعة الخدمات المعرفية وصناعة البرمجيات، والتي تعد من منتجات العمل المنزلي ذات الملكية الفكرية الباهظة الثمن، والمولدة لقيمة مضافة عالية حسب قوانين الاقتصاد المعرفي والتي تشكل بعداً مصيرياً لواقع المرأة.

الطقس يمنع إبحار 5 آلاف قارب... والصيادون يخشون خسارة

موسم الروبيان

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295923>

الدمام - شادن الحايك

منعت قيادة حرس الحدود في المنطقة الشرقية، صباح أمس، القوارب من الإبحار، بسبب «الرياح والأحوال الجوية غير الملائمة للإبحار». وأوضح الناطق الإعلامي في حرس الحدود في المنطقة العميد محمد الغامدي، أن «المنع شمل مرافئ محافظات القطيف، والخبر، ورأس تنورة»، مبيناً أن المنع كان بسبب «سوء الأحوال الجوية، المتمثلة في الرياح التي تشكل خطراً على القوارب التي يقل طولها عن سبعة أمتار».

وأضاف الغامدي، أن «حرس الحدود يتلقى تقارير الطقس من المركز الإقليمي للأرصاء، ويقوم بإبلاغها لجميع المراكز، التي تقوم بدورها بإبلاغ الصيادين، لتوخي الحيلة والحذر»، مؤكداً أهمية الاتصال برقم طوارئ حرس الحدود «994»، للاستفسار عن حال الطقس قبل الإبحار.

وحال المنع دون دخول نسبة كبيرة من الصيادين، إلى أعماق البحر، بغرض الصيد، ما أثر بدوره على مستوى العرض في السوق، وبخاصة أن المنع قد يستمر لأكثر من يوم، وهي كفيلاً بالتأثير على السوق. وتوقع صيادون أن يؤدي المنع بسبب أحوال الطقس إلى «ارتفاع أسعار الروبيان، والأسماك»، مشيرين إلى أن موسم الروبيان «لا يزال في بدايته، وأن الأسعار لم تنخفض بالصورة المتوقعة، بسبب قلة الصيد». ووصف صيادون، قرار المنع الناجم عن الأحوال الجوية، بأنه «أمر متوقع، تكرر خلال السنتين الماضيتين عشرات المرات، وهو يؤدي إلى نقص مؤقت في عملية تزويد السوق بالأسماك، وبخاصة أن نسبة كبيرة من كميات الصيد اليومي توفرها القوارب الصغيرة، الممنوعة من الدخول، فهذه القوارب توفر الصيد في شكل يومي، بخلاف القوارب الكبيرة التي تبقى داخل البحر لأيام عدة، تصل إلى ستة، بعدها تعود للتوريد». ويبلغ عدد قوارب الصيد العاملة في المنطقة الشرقية، نحو 6500 قارب، مختلفة الأحجام. فيما يتجاوز عدد القوارب الصغيرة خمسة آلاف قارب، تشكل أكثر من 75 في المئة من إجمالي القوارب العاملة في مجال الصيد. وقال رئيس اللجنة الزراعية والسمكية في «غرفة الشرقية» نائب رئيس جمعية الصيادين في الشرقية جعفر الصفواني، في تصريح لـ «الحياة»: «إن حجم الصيد من الروبيان في الأسبوع الأول نقص عن العام الماضي بنحو 40 في المئة»، مضيفاً أن «الصيادين يجمعون على أن موسم الروبيان هذا العام، إذا استمر بهذه الصورة، سيكون من أسوأ المواسم خلال الـ 20 سنة الأخيرة، وستعاني الأسواق من نقص في كميات الروبيان والأسماك وأحجامها». وأضاف الصفواني «نحن مقبلون في غضون سنوات، على أزمة حقيقية في مخزون الروبيان والأسماك»، مؤكداً أن «خبراء الصيادين من الذين قضوا أكثر من 50 سنة في مهنة الصيد، يرون أن أوضاع الصيد تزداد سوءاً، سنة بعد أخرى»، مرجعاً السبب إلى «القضاء على أماكن تربية الأسماك والروبيان على شواطئ الخليج، الممتدة من بحر العزيرية إلى رأس تنورة، وتنضم لها مناطق أخرى، مثل الجبيل والخفجي».

إعلان نتائج انتشار التدخين بين طلاب الصحية ومعلمي المتوسط قريبا

29 % معرضون للتدخين السلبي في منازلهم و 37 % خارجها

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م العدد 3705

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110809/Con20110809438632.htm>

نواف عافت - الرياض

كشفت دراسة حديثة أعدتها وزارة الصحة أن المعرضين للدخان السلبي 29.5 في المائة يعيشون في منازل يدخن فيها الآخرون في وجودهم، و 37.5 في المائة يتعرضون لدخان الآخرين خارج منازلهم، و 76.5 في المائة يؤيدون حظر التدخين في الأماكن العامة، وبلغ عدد الراغبين في الإقلاع عن التدخين 64.8 في المائة، و 68.0 في المائة تلقوا المساعدة للإقلاع عن التدخين، ونسبة انتشار استخدام التبغ بين الشباب انخفضت لمن تتراوح أعمارهم بين 13 و 15 سنة من 19.3 عام 1428 هـ إلى 14.9 في المائة عام 1431 هـ. ووفق وكيل وزارة الصحة المساعد للطب الوقائي الدكتور زياد ميمش، شملت الدراسة 50 مدرسة من مراحل التعليم المتوسط في المملكة 25 مدرسة ذكور و 25 مدرسة بنات، و 1715 طالبا منهم 788 ذكور و 927 إناث).

وبين ميمش أن 30 في المائة من الشباب المشمولين بالدراسة يعيشون في منازل يدخن فيها الآخرون بوجودهم، كما أن 65 في المائة من المدخنين في هذه المرحلة العمرية يرغبون في الإقلاع عن التدخين. وقال «إن نتائج هذا المسح كشفت أن 14.9 في المائة يستخدمون أي منتج من منتجات التبغ حاليا (فتيان 21.2 في المائة، فتيات 9.1 في المائة) و 8.9 في المائة يدخنون السجائر حاليا (فتيان 13.0 في المائة، فتيات 5.0 في المائة)، و 9.5 في المائة يدخنون الشيشة حاليا (فتيان 13.3 في المائة، فتيات 6.1 في المائة)». وأضاف أن 25.3 في المائة من المشمولين بالدراسة، يعتقدون أن الذكور المدخنين أكثر جاذبية من غير المدخنين، و 17.5 في المائة يعتقدون أن النساء المدخنات أكثر جاذبية من غيرهن، ما يحتم الحاجة لتكثيف الحملات التوعوية لتغيير هذا الاعتقاد الخاطئ.

وجاء في الدراسة أن 63.8 في المائة يعلمون تأثير التبغ الضار عليهم، و 42.1 في المائة تلقوا دروسا تثقيفية حول مخاطر التدخين في الصف خلال السنة الماضية. ومن جانبه، شكر المشرف العام على برنامج التدخين في وزارة الصحة وأمين اللجنة الوطنية لمكافحة التبغ الدكتور ماجد المنيف، مسؤولي وزارة التربية والتعليم على تعاونهم مع منسقي برنامج مكافحة التدخين في الشؤون الصحية في مناطق المملكة لإنجاح هذه الدراسة الوطنية.

وأضاف ستعلن قريبا نتائج معدلات انتشار التدخين بين طلاب الكليات الصحية وبين معلمي المدارس المتوسطة في المملكة، لافتا إلى أن الوزارة بصدد عمل مسح شامل لانتشار التدخين بين البالغين في المملكة فوق سن ست عشرة سنة، مشيرا إلى أن مثل هذه الدراسات تقدم العديد من المؤشرات لاستخدامها في توجيه الحملات التوعوية والعلاجية لآفة التبغ في المملكة.

وأعدت الدراسة وزارة الصحة في إطار جهودها لمكافحة التبغ والاهتمام بالجانب الوقائي، وشاركت في الدراسة كل من منظمة الصحة العالمية، مركز التحكم بالأمراض في الولايات المتحدة الأمريكية (CDC).

ثورة الإعلام الجديد تنجح في مجابهة غلاء الأسواق المحلية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م - العدد 15751
<http://www.alriyadh.com/2011/08/09/article657604.html>

الرياض - أحمد غاوي

شن المستهلكون السعوديون حرباً غير معلنة على غلاء الأسعار، بمشاركة شبه شعبية حققت نجاحاً واضحاً للمرة الأولى في مقاطعة سلع رفعت أسعارها بشكل مفاجئ، ورغم عودة بعض الأسعار إلى سابق عهدها في الأسابيع الأخيرة إلا أن هذه المقاطعة شبه مستمرة، بل وتتواصل عبر ما يسمى "الإعلام الجديد" من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ورسائل الجوال والبريد الإلكتروني وغير المنتديات المتعددة.

ومما رفع من هذه المشاركة الشعبية قدوم شهر رمضان، حيث تتواصل الحرب الخفية ضد الغلاء، من خلال التوجه لبدائل السلع المعتدلة في أسعارها، وتناصح المستهلكين لتجنب السلع الغالية ومقاطعتها حتى ترضخ للإرادة الشعبية. ويرى الكثير من المراقبين والمتابعين وجود مواجهة بين التجار والمستهلكين، وعدم اهتمام من المواطن بدور الجهات الرقابية للأسعار في المملكة، بسبب عدم فعاليتها، ولم يصل الأمر لرقابة واضحة أو إعلانات تشهير على سلع استهلاكية ارتفع سعرها في السنوات الأخيرة بشكل متصاعد، ومنها الأرز والسكر والحليب والدقيق والكثير من منتجات الألبان، والخضروات والفواكه.

وفي هذا الصدد يؤكد المراقبون أن المجابهة الشعبية، وإعلان المقاطعة للسلع الغالية، ومواجهة التجار بالبحث عن البدائل الأقل سعراً هي الخيار الأول، ثم التعاون مع الجهات الرقابية بالتبليغ عن الجهات المخالفة التي تؤثر على المستهلكين. وللمرة الأولى كان هناك اهتمام من الجهات الرقابية لوقف زيادة الأسعار المفاجئة، بعد حرص المستهلكين على مقاطعة منتجات الشركات التي رفعت أسعارها، في الوقت الذي تواصل النداءات الشعبية للاهتمام بسلام المقاطعة، بعد أن ثبت أنها سلاح ناجع لوقف تزايد أسعار الكثير من السلع. وعلى جانب آخر يستغرب الكثير من المراقبين عدم تخفيض أسعار السلع ذات العلاقة بدعم الدولة الأخير، كالأعلاف فيما أعلنت جهات محدودة مواكبتها لذلك بتخفيض محدود للدجاج والبيض في حين ما زالت الكثير من الجهات والمنتجات تستفيد من الدعم ولم تعلن تخفيضاً رسمياً لسلعها في السوق.

المالية ترفض صرف راتب شهرين التثبيت يحدد الخلاف بين أمانة جدة وموظفي الضنك

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م العدد 3705

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110809/Con20110809438777.htm>

سعود البركاتي - جدة

تجدد الخلاف بين مسؤولي أمانة جدة وموظفي برنامج حمى الضنك أمس، بعد صدور قرار بتغيير المسميات الوظيفية لجميع العاملين في البرنامج إلى مسمى وظيفة «عامل»، ويشمل ذلك المشرفين ومساعديهم والمراقبين ومساعدي المراقبين، وشمل القرار نحو 400 موظف يعملون في مواقع مختلفة من المدينة لمكافحة البعوض الناقل لحمى الضنك الذي يعاني منه السكان منذ نحو 7 سنوات.

وعزا مسؤولون في الأمانة السبب وراء اتخاذ القرار إلى عدم وجود مسميات تتطابق مع المسميات المعتمدة في وزارة الخدمة المدنية، لتثبيت الموظفين وفق القرار الملكي الصادر في هذا الشأن، والقاضي بتثبيت جميع العاملين على البنود ويتقاضون مرتباتهم من داخل وخارج الميزانية ومن في حكمهم، والذي صدر قبل نحو 6 أشهر.

وعلمت «عكاظ» أن القرار يأتي تماشياً مع توجه الأمانة بتحويل موظفي برنامج مكافحة حمى الضنك إلى الشركة الجديدة التي تعاقدت معها الأمانة لتتولى المسؤولية الكاملة عن البرنامج، حيث سيتم تحويل جميع موظفي البرنامج إلى ملاك الشركة، مما سيحرم الموظفين من التثبيت على وظائف رسمية أسوة بزملائهم في وزارتي الصحة والزراعة ممن يعملون على نفس البرنامج، وصدرت قرارات بتثبيتهم.

وفي شأن متصل، رفض المراقب المالي في وزارة المالية صرف راتب شهرين للعاملين في برنامج مكافحة حمى الضنك من صندوق البند الخاص بحجة عدم وجود مبالغ كافية، رغم إعداد الكشوفات الخاصة بجميع الموظفين تمهيداً لعملية الصرف، بيد أن رفض الممثل المالي حال دون ذلك، وما زالت المفاوضات مستمرة بين الممثل المالي المتمسك بقراره ومسؤولي الأمانة الذين يرون الأحقية في صرف راتب الشهرين من ميزانية البند الخاص، الذي يواجه تحدياً كبيراً في هذه الفترة بسبب شح الإيرادات المالية كونه يعتمد بشكل كبير على الهبات والمساعدات من رجال الأعمال في مدينة جدة.

واجتمع أمس وكيل أمين جدة للخدمات المهندس علي القحطاني مع موظفي البرنامج، إذ طالبهم بالتريث حتى يتم التأكد فيما كانت هناك إمكانية في تثبيتهم من عدمه، بعد الاستفسار من اللجنة المسؤولة عن تثبيت الموظفين ضمن القرار الملكي الأخير.

وطلب وكيل الأمين من الموظفين الالتقاء به مجدداً بعد ظهر اليوم، لمعرفة الصورة النهائية التي سيؤول إليها مستقبلهم الوظيفي، أما التثبيت أو تحويلهم إلى الشركة المشغلة.

وبيّن موظفون تحدثوا إلى «عكاظ» أمس، أن حديث مسؤولي الأمانة ليس إلا لكسب الوقت لصالحهم فقط، وليس هناك ما يطمئن بشأن تثبيتهم على وظائف رسمية، مضيفين أن طلب مسؤولي الأمانة منهم التريث، ليتمكنوا من إنهاء الإجراءات النظامية لضمان عدم تمكينهم من التثبيت، وبالأخص أن المهلة التي حددتها اللجنة المسؤولة عن التثبيت تنتهي في غضون شهر ونصف الشهر من الآن.

وطالبوا في حديثهم، المسؤولين في الأمانة العمل وفق ما جاء في القرار الملكي، وتثبيتهم أسوة بزملائهم في القطاعات الحكومية الأخرى، الذين يعملون على نفس البرنامج، متسائلين عن الأسباب التي دعت مسؤولي الأمانة إلى التأخير في إنهاء الإجراءات المتعلقة بالتثبيت، لاسيما وأن معظم الجهات الحكومية في الدولة أنهت إجراءات تثبيت موظفيها ممن يعملون على البنود.

ويعمل نحو 400 موظف في البرنامج الخاص بمكافحة حمى الضنك، الذي تم إنشاؤه قبل نحو 7 سنوات، برئاسة أمين جدة الحالي الدكتور هاني أبو راس الذي كان يتولى آنذاك مسؤولية إدارة الأزمات في الأمانة، وعملت الأمانة خلال الثلاثة

الأشهر الماضية بتوظيف نحو 400 موظف جديد لزيادة الطاقة التشغيلية للبرنامج، الذي يواجه تحديات كبيرة في ظل عدم الاستقرار الوظيفي لمعظم العاملين في البرنامج، والصعوبة التي يواجهها مسؤولو الأمانة في إيجاد آلية متكافئة تضمن أداء متميزاً ونتائج إيجابية للبرنامج.



حجب راتب شعبان عن 1100 بديلة بالشرقية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م

<http://www.alyaum.com/News/art/23170.html>

شذى الطيّب - الدمام

أبدى بعض المعلمات البدليات في المنطقة الشرقية استياءهن من عدم تسليمهن راتب شهر شعبان الأخير وفق التاريخ المحدد لهن في العقد الخاص بكل معلمة، معتبرات أنه "إجحاف" لحقهن وجهدهن الذي يُبذل. وقالت إحدى المعلمات لـ "اليوم" إن هذا الوضع المأساوي الذي تعيشه المعلمة ليس بجديد وأضافت: نحن نعلم أنه لا حق يُهدر في إدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية سواء أكان الحق لصالح المعلمة أو الإدارة ، فإذا كان هناك نقص في الراتب تعوض عنه المعلمة مع بداية السنة الدراسية التالية ، وإذا كان هناك زيادة يُقام بسحب تلك الزيادة الشهر الذي يلي الراتب الذي استلمته وفي كلا الحالتين يُقنن الجواب بجملة اعتدنا أن نسمعها وهي "خطأ موظف" وبذلك تناسوا حرقة الموظف على جهده وماله فمطاردة الموظف على أتعابه وتنقله من إدارة إلى أخرى ومن قسم إلى آخر أمر يحتاج إلى الجهد أكثر من الجهد نفسه ولا أعتقد أن الوضع الذي تعيشه المعلمة جراء التأخير في الراتب هو خطأ موظف بقدر ما أعتبره خطأ وزارة.

وأضافت أخرى إن المشكلة التي نعيشها أتننا بعد قرار التثبيت، وكان من المفترض أن يكون التمديد للمعلمات كلهن سواسية بنفس التاريخ، كي لا تحصل هذه الإشكاليات ، فهناك معلمات انتهى عقدها بتاريخ 1432/7/20 هـ وذلك بإجازة المرحلة الابتدائية وأخرى بنهاية دوام 1432/8/12 هـ والخاصة بإجازة المرحلة المتوسطة والثانوية وهناك معلمات خضعن للتمديد بناء على طلب المعلمة الأساسية لإدارة التربية والتعليم بالشرقية وهنا بدأت تبرز عندنا المشاكل المالية لتباين فترة العمل بين معلمة وأخرى. وأضافت: "الغريب أن هناك إدارة بمناطق مختلفة في قامت بتوحيد التمديد كيلا تحصل لديها الإشكالية التي حصلت في إدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية، وفي سياق ذي صلة أفاد مصدر في إدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية لـ "اليوم" إن صرف الرواتب يكون وفق مدة العقد المحدد لكل معلمة، ومع نهاية آخر يوم يتم تسليمها الراتب الخاص بتلك الفترة إلا أن هنالك بعضاً من المعلمات يخضعن للتمديد بناء على طلب مديرة المدرسة، وهنا يُوجب على كل مديرة رفع بيان لإدارة التربية والتعليم بالمنطقة يُوضح به رغبتها بتمديد المعلمة البديلة يقتضي بزيادة ساعات العمل عن الدوام الرسمي، أو زيادة الأيام عن الأيام التي حُدِدت للمعلمة في العقد الخاص بها، "اليوم" حاولت التواصل مع المتحدث الرسمي لوزارة التربية والتعليم محمد بن سعد الدخيني إلا أنه لم يرد على الاتصالات المتكررة على هاتفه .

يذكر أن عدد المعلمات البدليات في المنطقة الشرقية بلغ 1100 معلمة في العام الدراسي 1431 هـ / 1432 هـ .

طفلة تحصد 200 ريال يوميا في شبكة تسول منظمة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 اغسطس 2011م

<http://www.alyaum.com/News/art/23182.html>

أحمد العريمة ، علي السويد – الجبيل

تشهد محافظة الجبيل انتشارا واسعا ومنظما لما يقارب من 70 متسولة مابين أطفال وفتيات ومسنين خلال شهر رمضان حيث لوحظ تواجد اعداد غفيرة من المتسولات وتنوعت أماكن تواجدهن وأساليب التسول ووصف البعض من اهالي الجبيل تواجدهن بالخطر الكبير وأكدوا أنهن يستغلن عطف الأهالي والزوار بشهر رمضان المبارك.

انتشار منظم

(اليوم) رصدت تحركات المتسولات في المحافظة ومدينة الجبيل الصناعية وتبين ان الفئة الأكبر من المتسولين تتمثل في السيدات والأطفال وانهم قاموا بعملية انتشار منظمة بين إشارات المرور بواقع 4 متسولات بجوار كل إشارة بالإضافة الى مراكز التسوق والصيدليات ويكثرن أمام المساجد ومحطات الوقود في جميع الأوقات ويمكثون تحت لهيب الشمس وارتفاع درجة الحرارة ، ويرى العديد من المواطنين في الجبيل أن ظاهرة التسول في محافظة الجبيل ومدينة الجبيل الصناعية ظاهرة سلبية للغاية وتعبر عن عدم الوعي والإدراك من المواطن وكذلك من المتسول نفسه في ظل قلة تطبيق الانظمة الرادعة وعدم وجود مكتب لمكافحة التسول .

متسولات المنازل «خطر من نوع جديد يدهم عائلات الجبيل بعد ان اصبح المشهد متكررا صباح كل يوم فبمجرد ان تفتح باب منزلك الخاص ستجد من يناديك ويستعطفك للتبرع له بالمال في ظل غياب الرقابة».

شركة التسول

وأشار عدد من المواطنين والمقيمين الى أن التسول وسيلة تحد من تقديم المساعدات للمحتاجين فعليا في الجبيل وتعيق حركة المرور وتعكس المنظر العام للمحافظة.

ويقول المواطن عبدالله المجول من اهالي الجبيل : إن المحافظة تشهد حركة منظمة من قبل المتسولات وحقيقة لا نعلم مدى مصداقيتهن وبات منظر التسول مخيفا للغاية في التقاطعات وإشارات المرور وكذلك الأماكن التجارية وعدم تواجد رقابة كثيفة عليهن ونأمل التعاون من الجميع للحد من انتشار تلك الظواهر غير المقبولة.

ويؤيده الرأي المواطن بندر الجميلي الذي أكد كثرة تواجد المتسولات أمام المساجد مستغلات توافد العديد من المصلين لكسب عطفهم ومد يد العون لهن مؤكدا على وجود عملية تنظيمية مشابهة لعمل المتسولات في نهار رمضان ويبدو الأمر كأنه منظم من خلال احدى الشركات حيث ألاحظ عمليات استلام وتسليم نهائية وليالية .

تسول منزلي

ويرى المواطن عبدالرحمن المسحل أن الكثير من المتسولات ينتمين الى فئة النساء والأطفال والفتيات الصغيرات اللاتي يرافقن في العادة امرأة كبيرة ولا نعلم مصدرهن ومصداقيتهن وفي واقع الامر يشكلن خطرا حيث اغلب تواجدهن السكني انحصر في الأحياء السكنية القديمة ومؤخرا فجعت اكثر من مرة بتواجد المتسولات امام منزلي .

متسولة تائهة

وأثناء التجول بشارع جده لوحظ وجود طفلة متسولة لا يتعدى عمرها 5 اعوام ويغلب عليها التعب الشديد و ترتدي ملابس بحالة رديئة ويتضح انها تجلس بأمر من عصابة التسول كما بدا بجوار أبواب احد البنوك التجارية بشارع جدة بمحافظة الجبيل ويغلب عليها التعب والعطش وأمامها كيس صغير تضع بداخله النقود وسط ازدحام كبير من المارة من مختلف الجنسيات وأشارت ان اسمها سارة وتمكث منذ الصباح حتى الظهر ومن العصر حتى الليل ولا تعلم اين والدها والدتها وتجلس امام الصيدلية الشارع المقابل وتؤشر عليها بيدها الصغيرة وتقول إنها تحصل مبلغا يوميا يصل إلى 200 ريال وتقطن بمنزل قديم مزدحم بالجبيل .

استغلال للشهر الكريم

وأكد الناطق الإعلامي لشرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي ان قيادة دوريات الامن بمحافظة الجبيل وشعبة الضبط الاداري بالشرطة تقوم بمتابعة حالات التسول بالمحافظة إضافة الى مهامهم الرئيسية وأعمالهم الاساسية والتي تتمثل في حفظ الأمن ومكافحة الجريمة وذلك دعماً لجهود الأجهزة الامنية والحكومية الأخرى المعنية بهذا الأمر مثل مكتب المتابعة الاجتماعية وإدارة الوافدين ، ومن المهم بالتأكيد استحداث مكتب للمتابعة الاجتماعية بالمحافظة لمتابعة مثل تلك الحالات والتعامل معها وتسهيل عملية تسليم المقبوض عليهم الذين يقعون ضمن اختصاص المكتب بالمحافظة عوضاً عن توجيههم للمكتب الرئيسي بمدينة الدمام وتم الاطاحة مؤخراً بعدد 9 نساء و طفلين كانوا حصيلة المقبوض عليهم من المتسولين من خلال شرطة محافظة الجبيل ممثلة بقوة الضبط الاداري مع العلم بان المتابعة الميدانية المكثفة ستستمر خلال الشهر الكريم وعيد الفطر المبارك لما تشهده هذه الايام من كثافة وتزايد لاعداد المتسولين استغلالاً للشهر الكريم لا ستندرار عطف الناس .

مكتب للمكافحة

ويقول نائب رئيس المجلس البلدي خالد حسن السلوم ان محافظة الجبيل تحتاج إلى مكتب مكافحة التسول للحد من تفاقم وتكاثر فئة المتسولين والمتسولات حيث تعد محافظة الجبيل من أكثر واكبر محافظات المنطقة الشرقية من حيث الكثافة السكانية نظراً لما تشهده من توافد العديد من العمالة الأجنبية وزوار المدينة واستحداث مكتب يقلل من انتشار هذه الفئة حيث يتعدى خطر التسول إلى خطر أكبر وهو ترويع الساكنين وذويهم ولوحظ مؤخراً أن المتسولات يستهدفن المنازل في جميع الأوقات.



جدة: منع أطباء من السفر للتحقيق في خطأ طبي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 اغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295985>

جدة - بدر محفوظ

أوقفت المديرية العامة للشؤون الصحية في محافظة جدة، سفر أطباء وفنيين «غير سعوديين» وردت أسماؤهم في شكوى تقدمت بها الفتاة (التي نشرت «الحياة» قضيتها) إلى وزارة الصحة ضد مستشفى خاص، تظلمت فيها من تهجم طبيب عليها، وإلحاق الضرر بوالدها على يد عاملين في المستشفى نفسه. وكشفت المديرية العامة للشؤون الصحية، أن الشكوى قدمت إليهم بتاريخ 10-08-1432، وتمت إحالتها لإدارة المتابعة الفنية، ومن ثم أرسل خطاب عاجل في اليوم نفسه للمستشفى الخاص، طلب فيه تسليم ملف المريض، وتقرير طبي عن الأسباب التي أدت إلى وفاته. وأكدت «الشؤون الصحية» أن القضية برمتها أحيلت إلى مستشفى الملك فهد في جدة، لدرسها من لجنة طبية وعلمية، لتحديد ما إذا كان يوجد خطأ طبي أو إهمال في علاج الحال، وتحديد نسبة الخطأ أو الإهمال في حال وجوده، لافتة إلى أنه في ضوء تقرير اللجنة الفنية، ستتم إحالة القضية إلى إحدى اللجان الطبية والصحية المختصة في مثل هذه الأمور (لجان شرعية ولجان مخالفات) بحسب المتبع نظاماً.

وزير العدل: موافقة مجلس الوزراء على تنظيم القضاء إدارياً

نقلة لمنجزات مشروع الملك

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011 م - العدد 15751
<http://www.alriyadh.com/2011/08/09/article657445.html>

متابعة - حمد الجمهور

حملت قرارات مجلس الوزراء التي تختص بدعم مرفق القضاء بكثير من المؤشرات الإيجابية في دعم مرفق القضاء إضافة لتوفير الاحتياجات الوظيفية لهذا المرفق الهام ومعالجة بعض الإجراءات السلبية كمماطلة الخصوم وعدم تقيدهم بالحضور .

ورفع محمد العيسى وزير العدل شكره وتقديره لخدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على ما أولاه ويوليه لقطاع القضاء والتوثيق من العناية والرعاية، في مشمول اهتمامه الكريم الداعم لمرفق العدالة. وأكد أن قرار مجلس الوزراء بالموافقة على محضر اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري الخاص بالترتيبات الوظيفية لقطاع القضاء يمثل نقلة نوعية تضاف لمنجزات مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير المرفق العدلي، حيث شمل القرار المنشآت الوظيفية للأجهزة القضائية، وتحديد مستوياتها، والتوجيه بإحداث العدد الكافي من الوظائف بما يخدم الإجراءات القضائية والتوثيقية، ويسرّع من وتيرة عملها ويضعف مستوى أدائها ويعزز من كفاءتها . ودعا المولى جلّ وعلا أن يجزي خادم الحرمين الشريفين خير الجزاء على دعمه المالي والإداري والمعنوي لقطاع العدالة الذي يضطلع بشرف تحكيم الشريعة الإسلامية .

وقد نوه عدد من أصحاب الفضيلة القضاة والمستشارين القانونيين بما جاء في مجلس الوزراء الموقر في جلسته يوم الاثنين الماضي التي عقدت برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله وإقراره للترتيبات الوظيفية في القطاع القضائي والسعي لتطوير الإجراءات القضائية بما يكفل سرعة الانجاز . ووصفوا هذه الخطوات بأنها تأتي تفعيلاً لنظام القضاء الجديد الذي يمثل أولى مرتكزات مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء

وقالوا في أحاديث للرياض إن قرارات مجلس الوزراء ستدفع بالجهات القضائية إيجاباً نحو تطوير العمل القضائي في وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى وديوان المظالم من خلال سرعة البت في القضايا المرفوعة والحد من القضايا الكيدية ومماطلة الخصوم .

ويرى القاضي الشيخ عبدالله القرني أن الخطوات الجديدة التي أقرها مجلس الوزراء جاءت لتؤكد حرص خادم الحرمين الشريفين لتطوير العمل القضائي في وزارة العدل وديوان المظالم والجهات القضائية الأخرى وتطبيق مشروعه لتطوير القضاء الذي أطلقه من حرصه على إنهاء القضايا وسرعة البت فيها ومعالجة مماطلة الخصوم والحد من القضايا التي تشغل القضاء وتربكه وهي القضايا الكيدية، وأن العمل القضائي يشهد تطوراً مستمراً بفضل الله ثم بدعم حكومة خادم الحرمين الشريفين .

وقال المحامي كاتب الشمري إن إقرار مجلس الوزراء للترتيبات الوظيفية في القطاع القضائي يمثل تفعيلاً لنظام القضاء الجديد الصادر في عام ١٤٢٨ الذي يمثل أولى مرتكزات مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء ويسرع في نفس الوقت من تنفيذ خطط وزارة العدل الطموحة للارتقاء بالقضاء وتطويره بما يعود بالخير على الجميع، مشيراً إلى أن توجيه مجلس الوزراء كل من وزارة العدل وديوان المظالم والجهات القضائية الأخرى باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع إجراءات التقاضي ضماناً مهمة لحماية حقوق المتقاضين وسرعة البت في قضاياهم ويؤكد توفير كافة ضمانات تحقيق العدالة من خلال الحد من دعاوى الكيدية التي أصبحت إحدى الظواهر السلبية الموجودة في المحاكم، وكذلك معالجة مشاكل أخرى كمماطلة الخصوم في الإيفاء بالتزاماتهم سواء أثناء المحاكمات أو أثناء التنفيذ .

ولفت الى إن قرارات مجلس الوزراء ستدفع ايجابياً بلا شك نحو تطوير مرفق القضاء وتضمن حسن سير العمل به وبما يضمن مصلحة المتقاضين وتحقيق العدالة ويسرع إجراءات التقاضي وبفعل المحاكم المختصة في مختلف المستويات ويزيل كثيراً من نقاط الضعف التي كان يعانيها مرفق القضاء سابقاً، منوها بدعوة مجلس الوزراء المحامين إلى احترام شرف المهنة ومراعاة الإجراءات القضائية وخاصة أن ذلك يدل على أهمية دور المحامين في العملية القضائية حيث إنهم يمثلون احد جناحي العدالة .

ويرى الدكتور سعد الوهيبي المستشار القانوني أن الخطوات التطويرية التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء تأتي تأكيداً على حرصه بمرفق القضاء وإعطائه المزيد من العناية والدفع به إلى الأمام من خلال التنسيق بين الجهات القضائية في تسريع العمل القضائي وسرعة البت في القضايا دون تأخير وإيجاد حلول مانعة لمماطلة الخصوم وعدم التزامهم مواعيد الجلسات القضائية وإزالة كثير من الأعباء التي يتصدى لها القضاة في القضايا الكيدية التي ترهق أصحاب الفضيلة القضاة وتشغلهم عن النظر في القضايا المتراكمة، مشيراً الى ان العناية التي بجدها مرفق القضاء من ولاة الأمر تجعلنا مطمئنين لمستقبل العمل القضائي وتطويره في ظل تبني خادم الحرمين لهذا الملف الهام الذي يمس حياة الناس وتعاملاتهم.



الشرطة والأمانة والزراعة تتقاذف مسؤولية القرد المتوحش

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م العدد 3705

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110809/Con20110809438637.htm>

أحمد العطوي - تبوك

تقاذفت الشرطة والأمانة والزراعة في تبوك مسؤولية تعرض طفل يبلغ من العمر سنتين إلى هجوم من قبل قرد في إحدى حدائق الحيوانات أخيراً، أثناء لهُوهُ بالقرب من القفص المخصص، ما أدى إلى إصابته بجروح غائرة في إحدى يديه. غالب الجهني والد الطفل، يقول «أنزلت عائلتي في الحديقة وذهبت لإنهاء بعض الأعمال، وليست سوى دقائق لأتفاجأ باتصال هاتفني من العائلة يفيد بتعرض ابني أحمد للهجوم من قبل قرد محتجز، وانتقلت إلى الموقع على الفور، ونقلت ابني إلى أقرب مستشفى، وبعد مباشرة الأطباء لحالة أحمد، أفادوا أن الحادثة لا تعد الأولى من نوعها، بل سبق وأن تعرض أطفال آخرون للهجوم من قبل ذات القرد».

وأضاف الجهني «توجهت إلى مركز شرطة العزيزية لتسجيل بلاغ ضد الحديقة، وبعد اتصالات من الضابط المناوب برئيسه استقبل بلاغي، وتم تحويله إلى أمانة المنطقة لعدم الاختصاص، وعند مراجعتي للاستفسار عن وضع سير المعاملة تفاجأت برد الأمانة أن الشكوى من اختصاص الثروة الحيوانية، وفور توجهي إلى الزراعة أفادوني أنهم ليسوا أصحاب اختصاص والجهة المسؤولة هي الأمانة بصفتها الجهة المؤجرة للحديقة والمشرقة عليها».

وزاد الجهني، «لا أعلم أين أجد حقي بعد أن اعتذرت عن استلام الشكوى لعدم الاختصاص».

«عكاظ» توجهت إلى مدير صحة البيئة في أمانة منطقة تبوك الدكتور رياض غبان، الذي أوضح أن هذا الأمر يعد من اختصاص الثروة الحيوانية، ولكن كإجراء احترازي أجرت الأمانة جولة على الحديقة وتم إلزام المستثمر بوضع سياج حديدي على القرد لتلافي تعرض الزائرين للهجوم.

أما وزارة الزراعة فاكثفت بالوعد بالرد على استفسارات «عكاظ» دون جدوى.

تطبيق المنظومة الخليجية لضبط لعب الأطفال في السوق

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م

<http://www.alyaum.com/News/art/23226.html>

عبدالرحمن إدريس جدة

علمت «اليوم» أنه سيتم تطبيق المنظومة التشريعية لضبط المنتجات في السوق الخليجية المشتركة على لعب الأطفال وذلك من خلال توجيه المستوردين إلى التأكد من مطابقتها للوائح الفنية الخليجية المتضمنة للمتطلبات الأساسية فيما يخص الصحة والسلامة والأمان والبيئة.

وأكد عدد من خبراء الاقتصاد ورجال وسيدات الأعمال على أهمية الأدوار التي تقوم بها هيئة التقييس لدول مجلس التعاون في هذا المجال بإلزامية الجودة، والإشارة إلى الجدوى في هذه الخطوة المنتظرة بداية العام القادم بحيث يتم حظر الاستيراد ومنع دخول الألعاب التي لا تحمل «شارة» مطابقة للمواصفات الخليجية الموحدة كعلامة تتوفر فيها أعلى معايير الجودة والسلامة، وقال متحدثون: إن هذه الاعتبارات تملئ على اجتماع الهيئة بجدة اليوم التركيز في هذا الجانب ضمن أولويات المشروعات اللقاء بنظرة إلى كون ألعاب الأطفال من أكثر السلع والمنتجات خطورة على صحة الإنسان.

وقال الدكتور «أنور العبدالله» الأمين العام لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: إنه سيتم استعراض الوضع الحالي لتطبيق المنظومة التشريعية لضبط المنتجات في السوق الخليجية المشتركة على لعب الأطفال وتقييم هذه التجربة، وذلك خلال انعقاد مجلس إدارة الهيئة هذا الثلاثاء بجدة والنظر في مجال توسعة نطاقاتها لتشمل في المستقبل القريب بإذن الله، الأجهزة الكهربائية ذات الجهد المنخفض، وهو ما يؤدي تطبيق المنظومة إلى اتخاذ المصنعين والموردين الحيطة والتأكد من مطابقة منتجاتهم وسلعهم المصنعة أو المتبادلة أو المستوردة للوائح الفنية الخليجية المتضمنة للمتطلبات الأساسية لهذه المنتجات فيما يخص الصحة والسلامة والأمان والبيئة. وأضاف أن الهيئة تهدف إلى حماية المستهلك من السلع والمنتجات المغشوشة والمقلدة والردية ذات الأثر السلبي على الصحة والسلامة والبيئة، إضافة إلى إزالة العوائق الفنية للتجارة لتعزيز التبادل التجاري بين دول المجلس بعضها ببعض وبينها والأسواق العالمية المختلفة، ويتم كل ذلك بإصدار المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الهامة وإصدار التشريعات والأنظمة ذات العلاقة بما يتوافق مع سياسات الانفتاح الاقتصادي والتجاري للدول الأعضاء على العالم الخارجي وأسس وقواعد منظمة التجارة العالمية.

وأشار أمين التقييس عن تطبيق المواصفات على ألعاب الأطفال، إلى أن الهدف يأتي أولاً لما تمثله عملية الاستهلاك والاستخدام لها من شريحة كبيرة في المجتمع الخليجي، وبالتالي اتخاذ إجراءات تهتم بالمواصفات الأمنية صحياً، ثم الأخذ بالتطبيق بشكل متدرج وبموجب خطوات مدروسة في كافة الجوانب لمنع حدوث صدمة في الأسواق، وتم التوصل حالياً إلى مرحلة تعني الشروع في التنفيذ بدون سلبات قد يتضرر منها التجار، ومع ذلك فإنه لا مجال لتوقع النجاح 100 بالمائة بوجود السلع المقلدة أو المغشوشة، ولكن المسؤولين عن جانب المواصفات الخليجية يعملون على الارتقاء بتلك الأسواق من حيث ضبطها ومراقبة الواردات إليها بالتدرج إلى أن تتحقق النسبة المنشودة من الإيجابيات.

الأمير جلوي بعد ترؤسه الجمعية العمومية لبر الشرقية الدعم الخيري من القيادة مكن المؤسسات والجمعيات في توفير حياة كريمة للمواطنين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011 م - العدد 15751
<http://www.alriyadh.com/2011/08/09/article657431.html>

الدمام - عبد المحسن بالطيور تصوير - عصام عبدالله
أكد سمو الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد نائب أمير المنطقة الشرقية نائب رئيس مجلس إدارة جمعية البر بالمنطقة الشرقية بأن الدعم المادي والمعنوي الذي يلقاه العمل الخيري ومؤسساته وجهاته في المملكة من القيادة بعد عون الله وتوفيقه سبب في استمرار هذا العمل ومؤسساته وتطورها وإمدادها بأسباب النجاح والنماء والاستمرار مما يمكن مؤسسات هذا العمل وجهاته أن تكون بحق رافداً لجهود الدولة في خدمة المواطنين والمقيمين وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم جميعاً .
ونوه سموه خلال ترؤسه اجتماع الجمعية العمومية لجمعية البر في المنطقة الرابع والثلاثين وذلك بقاعة المشاعر للاحتفالات بمركز الأميرة جواهر في الدمام بالجهود التي يبذلها سمو أمير المنطقة الشرقية في تقديم الدعم المادي والمعنوي لأعمال البر في المنطقة وهذه الجمعية بشكل خاص .
كما نوه سموه بما تضمنه التقرير السنوي لجمعية البر بالمنطقة الشرقية من إنجازات والذي يوضح بجلاء نماذج من الجهود التي قدمتها الجمعية في هذه المنطقة وهو أنموذج رائد لمثيلاتها من مناطق المملكة تبين التطور العددي والنوعي للخدمات والمساعدات والبرامج والمشاريع التي قدمتها الجمعية خلال عام مضى من عمر الجمعية .
د. القاضي: جمعية بر الشرقية قدمت أكثر من 173 مليون ريال مساعدات للمحتاجين من جهته، قال رئيس اللجنة التنفيذية بالجمعية محمد بن زيد آل سليمان في كلمته بأن جمعية البر بالمنطقة الشرقية تستمر في عطائها المشهود هذه السنوات الطوال، سواء للفئات والأسر المحتاجة أو للأيتام والمرضى أو للطلاب والطالبات الذين تقدم لهم ما يعينهم على مواصلة طلب العلم، أو بما تقوم به المراكز التابعة لها من تدريب الفتيات على مهن تغنيهن عن السؤال وانتظار المساعدات، وإصلاح ذات البين ومساعدة المقبلين على الزواج، فإنما هي بذلك تجسد الخيرية في الأمة حيث تكون جسراً يعبر عنه عطاء المحسنين إلى المحتاجين، وهي في نفس الوقت تفتح نوافذ وقنوات للأجر والثواب للمحسنين والعاملين فيها فالدال على الخير كفاعله .
بعدها استعرض الأمين العام لجمعية البر في المنطقة الشرقية الدكتور عبدالله بن حسين القاضي أنشطة ومصاريف الجمعية خلال العام المنصرم حيث بلغ إجمالي المساعدات ما يقرب من 84 مليون ريال وبلغ عدد الأسر المستفيدة أكثر من 17000 أسرة تتكون من 83000 فرد وبلغ إجمالي المساعدات الدائمة النقدية والغذائية 40 مليون ريال استفاد منها 7000 أسرة مكونة من 37000 فرد .
كما قدمت الجمعية مساعدات طارئة للحالات التي مرت بظروف طارئة جعلتها بحاجة ماسة للمساعدة وبلغت 24 مليون ريال استفادت منها 9000 أسرة مكونة من 46000 مستفيداً بالإضافة إلى مساعدات نقدية وعينية قدمتها فروع الجمعية المختلفة وبلغت 14 مليون ريال، كما قدمت الجمعية مساعدات صحية قدمت لعدد من الحالات المرضية المستعصية لمرضى لا يستطيعون تحمل تكلفة العلاج استفاد منها حوالي 50 مريضاً تم تحويلهم من قبل الجمعية إلى مستشفى سعد التخصصي بالخبر بتكلفة ناهزت 5 ملايين ريال، تحملتها بالكامل شركة مستشفى سعد التخصصي، أما المساعدات التي قدمت للشباب المقبلين على الزواج فقد شملت الأجهزة الكهربائية والأثاث المنزلي واستفاد منها أكثر من 330 شاباً وفتاة .
وأبرز الدكتور القاضي أهم المشروعات التي نفذتها الجمعية خلال العام المنصرم كبرنامج الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز للمنح الدراسية الذي أطلق بالتعاون مع جامعة الملك فيصل ويتم بموجبه إلحاق الطلبة المحتاجين الذين ترشحهم الجمعية بالدراسة بنظام الانتساب الموجه بالجامعة وتحمل الجمعية 50% من الرسوم فيما تُعفي الجامعة الطالب

من بقية الرسوم، حيث استفاد من البرنامج هذا العام حوالي 50 طالباً وطالبة ومركز الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد لتنمية الطفل الذي يعد مبادرة غير مسبقة تهدف إلى العناية بالأطفال وتقديم البرامج المناسبة لرعايتهم وإسعادهم وتوفير الحياة الكريمة لهم، وقد تم تشكيل مجلس أمناء المركز برئاسة سمو نائب أمير المنطقة الشرقية وعضوية عدد من المشايخ والمسؤولين والمختصين والمهتمين، كما تم تشكيل إدارة المركز التي باشرت بإعداد الخطط التنفيذية . وتتاول الأمين العام لجمعية البر في المنطقة الشرقية المستجدات في المشاريع التي تشرف عليها الجمعية وهي برنامج مشاريع الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز للمساكن الميسرة بالمنطقة الشرقية حيث تم إسكان الأسر المستحقة في مشروع المرحلة الثانية من هذه المشاريع والتي شملت 108 وحدات سكنية في مركز وسيع وتم الانتهاء أيضاً من تنفيذ 36 وحدة سكنية ضمن مشروع المرحلة الثالثة بمحافظة حفر الباطن، وتم كذلك الانتهاء مؤخراً من فرش المشروع وتأثيثه بالأثاث اللازم.



الطائف: أهالي قرية يرفضون الأسفلت ويعدونه غزواً!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295945>

جدة - حسن السهيمي
نشأ أول من أمس (الأحد) نزاع بين أطراف قبيلة تقطن في إحدى قرى مركز شعر في محافظة تربة (جنوب الطائف)، بعد توارد أنباء عن شمول قريتهم بشبكة طرق حديثة تسهل أمور حياتهم بمبادرة ومطالبات عدة من جانب أهالي القرية، إلا أن مجموعة معارضة تصدت بحدة عند بدء أعمال إدخال الأسفلت إلى قريتهم، وطالبوا بإبعاد ما وصفوه بـ«الغزو» على طرقات قريتهم الرملية «العذراء» على حد وصفهم .
وتطور النزاع بين المؤيدين والمعارضين لخط الأسفلت إلى حد «الاعتداء» على أحد العاملين في معدات مشروع السفلتة، ووفقاً لمصدر مطلع في اللجنة (فضل عدم ذكر اسمه) فإن حادثة الاعتداء على أحد العاملين في المشروع استدعت تدخل الشرطة ومن ثم توقف جميع أعمال مشروع السفلتة إلى أن يتم حل النزاع.
وقال المصدر في حديثه لـ «الحياة»: «إن لجنة مكونة من الإمارة والشرطة وبلدية تربة انتقلت للموقع أول من أمس من أجل حل القضية التي انقسم فيها أعيان القبيلة عند مدخل القرية لقسمين متضادين، وبلغ عددهم مجتمعين ما يربو على 80 شخصاً.»
وأضاف أن المعارضين للأسفلت قالوا «لا نريد دخول الأسفلت لقريتنا. هذا غزو لنا» ، في حين أصر المؤيدون على موقفهم بضرورة مواكبة قريتهم لمتطلبات العصر الحديث وإدخال الأسفلت إليها.
ووسط هذا المشهد الغريب لجأت اللجنة المكونة من جهات عدة إلى الاستعانة بشيخ القبيلة من أجل إقناع المعارضين بالتخلي عن معارضتهم والموافقة على «سفلتة» قريتهم، وإنهاء الخلاف بينهم وبين الطرف الآخر حتى يستطيع الجميع إنهاء أعمالهم والعودة إلى حياتهم.
ووصلت نتيجة المفاوضات الأولية بين المؤيدين والمعارضين إلى حل أولي رفضته اللجنة المختصة، وتمثل في موافقة الجميع على سفلتة طرق القرية، مع عدم السماح لسكان القرية أو أي من الغرباء بإدخال سيارات إلى داخل القرية، لينتهي سيناريو الخلاف بعد مفاوضات مطولة بموافقة المعارضين على السماح بالشروع في دخول الأسفلت، ومن ثم السيارات لاحقاً.
وسجلت اللجنة محضراً وقع عليه عدد من المعارضين والمؤيدين وأعضاء اللجنة، أقروا فيه بالتزام جميع الأطراف التام بالاتفاق النهائي الذي وصل إليه الجميع في حضور شيخ القبيلة والمنتازعين.

يستفاد منها في نظر القضايا وإجراء توثيق عقود النكاح خدمة لمأذوني الأنكحة للاطلاع على معلومات المتقدمين على الزواج والطلاق

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م - العدد 15751
<http://www.alriyadh.com/2011/08/09/article657448.html>

الرياض - أسامة الجمعان

أطلقت وزارة العدل خدمة (سرية) لمأذوني الأنكحة والقضاة فقط وهي الاستعلام عن كافة معلومات وبيانات الزواج لكل فرد عبر الحاسوب وستكون هذه الإحصائية محدودة الاطلاع، ما يعني الاطلاع على حالة كل مرید للزواج من جهة تعدد الزواج وحالات الطلاق وسيفيد مأذوني الأنكحة كثيراً، وقال مصدر في وزارة العدل لـ "الرياض" إن هذه المعلومة ستكون خاصة وغير معلنه لكن يمكن الحصول على كافة التفاصيل لكل فرد بضغطة زر من المختص، وسيفيد هذا القضاة والمأذونين كثيراً في نظر القضايا وإجراء توثيق عقود النكاح، وكذلك استفهام طرفي النكاح عند الإرادة الجادة في الزواج عن المعلومات التي تفيد كل زوج عن حالة زوجه .

وأوضح المصدر أن وزارة العدل تكمل التسجيل الإلكتروني لكافة عقود النكاح بكافة معلومات وثيقة النكاح ما يمكن الحصول على كافة المعلومات عن بيانات الزواج لكل فرد .

الجدير بالذكر أن وزارة العدل أطلقت العديد من المؤشرات الإحصائية عبر بوابتها الإلكترونية وأصبح متاحاً للجميع الاطلاع مباشرة على مجموعة من الإحصائيات المهمة في عمل المحاكم وكتابات العدل للقطاع العام والخاص والحقوقيين والباحثين .

وكان وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى دشّن تحديثات بوابة وزارة العدل والتي شملت العديد من الإحصائيات معززة من مبدأ شفافية المعلومة، خاصة تقديم العديد من التقارير والمؤشرات التفاعلية التي تعكس ما ذكر من قياس أداء المحاكم وكتابات العدل والتي تمكن الجميع وعلى الأخص الباحثين والمستفيدين الحصول على معلومات وبيانات إحصائية حديثة ودقيقة بكل يسر وسهولة .

وتعد وزارة العدل على لسان وزيرها العيسى بأن ثمة نقلة إلكترونية، وهندسة إجراءات قادمة في عمل المحاكم وكتابات العدل بمشيئة الله مضافة لهذه المنجزات لتضاهي المعمول به في أفضل الدول.

المياه تنفي والمختبر يؤكد بكتيريا الآبار تهدد أهالي قرية هدادة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م العدد 3705

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110809/Con20110809438636.htm>

هادي عفيصان - نجران

تفرط الحيرة أعصاب أهالي قرية هدادة، شمالي مدينة نجران، بعد أن كشفت تحاليل مخبرية عدم صلاحية مياه الآبار في القرية، غير أن المديرية العامة للمياه في المنطقة ترى غير ذلك، وتؤكد أن المياه صالحة للشرب ولا ضرر منها، ما جعل الأهالي يبحثون عن حلول جذرية لهذا التناقض بين مديرية المياه والتحليل المخبرية. وأوضح عدد من الأهالي أنهم يتكبدون خسائر فادحة لجلب المياه لمنازلهم من وسط مدينة نجران، على مسافة 200 كيلو متر، وبمبالغ تتراوح ما بين 300 إلى 450 ريالاً.

وأضاف الأهالي أن المديرية العامة للمياه تسقيهم مياهها غير صالحة للشرب، وأنهم حائرون بين تحاليل المختبر وتأكيدات مديرية المياه بأن مياه الآبار صالحة للشرب. وقال المواطن مسفر علي الصمي، أحد سكان ووجهاء قرية هدادة، إن أهالي القرية يعانون من العطش، رغم أن البلدة تعد من أهم الوجهات السياحية في المنطقة.

ويؤكد المعاناة لـ «عكاظ» محمد طشلي، الذي قال «من الصعب الحصول على مياه الشرب والذي أصبح يشكل هاجسا لكل السكان، فالمتعهد يجلب الماء من البئر الوحيدة، ومياهها غير صالحة للشرب، وذلك بعد تدمير شبكه المياه المخصصة لتوصيل الماء إلى المنازل، وذلك نتيجة اندفاع السيول في مواسم الأمطار في ظل عدم صيانة السد المخصص لحفظ المياه، مما اضطرنا إلى جلب الماء من مدينة نجران على حسابنا الخاص خوفاً على صحتنا وأطفالنا». ويتساءل المواطن صالح آل الحارث، من المسؤول عن هذا الإهمال، ومتى سيتم تركيب محطات التحلية المعلنه سابقاً، كذلك يتساءل من المسؤول عن صيانة السد وأين هو، وهل سيظهر قبل أن تحل الكارثة.

وكان مصدر طبي مطلع كشف بأن مياه قرية هدادة غير صالحة للشرب، حسب تقارير طبية بعد أن جرى أخذ كمية من المياه من البئر الوحيدة، وفحصت في المختبر الصحي وثبت وجود نوع من البكتيريا المؤثرة على حياة الإنسان والحيوان أيضاً، وجرى إشعار مديرية المياه بالتقرير بعدم صلاحية مياه الشرب بشكل رسمي. بدورها خاطبت «عكاظ» مدير عام المياه المكلف في منطقة نجران محمد حسين آل دويس، وسألته عن الإفادات التي أكدها المواطنون حول عدم صلاحية مياه الآبار للشرب، فأكد بأن مديرية المياه تجري صيانة لسد وادي هدادة ضمن عقد يشمل جميع السدود في المنطقة، ويتولى المقاول تنظيفه عندما يتم تراكم الرسوبيات خلف السدود، ولكن سد هدادة في العادة تكون الرسوبيات فيه كبيرة ويحتاج إلى وقت لجفاف الرسوبيات حتى يتمكن المقاول من إزالة المخلفات نظراً لتعذر دخول المعدات، وسوف يبدأ المقاول في تنظيفه بعد تعميده بذلك من المديرية، مشيراً بأنه تم وضع لوحات إرشادية على السد لتحذير المواطنين والمقيمين من الاقتراب من بحيرة السد أثناء امتلائها في مواسم الأمطار.

وبين آل دويس بأن شبكة المياه المنفذة في القرية تم تنفيذها منذ فترة في جزء منها وتم تشغيلها في حينه واستفاد منها المواطنون الذين شملتهم الشبكة، إلا أن الشبكة قديمة وتحتاج إلى تحسينات نظراً لجرفها من السيول والتعدي عليها من قبل المواطنين، وعند قيام المدير العام بزيارة القرية رأى أنه من الأفضل تطوير الشبكة بما يضمن عدم تعرضها للتلف نتيجة للسيول، حيث طبيعة الأرض هناك جبلية تتخللها مجاري السيول والمنازل متباعدة، وبالفعل تمت دراسة تطوير للشبكة وموقع أعمال مياه متكامل وحفر آبار ومحطة تنقية وتم ترسيبها على إحدى المؤسسات الوطنية وسوف يتم البدء في تنفيذ المشروع بعد استكمال التصاميم والمخططات اللازمة وعند الانتهاء منه سوف ينهي معاناة المواطنين من مياه الشرب ونتوقع أن يكون ذلك بعد عيد الفطر المبارك.

وقال مدير عام المياه في المنطقة المكلف آل دويس أن مياه الآبار صالحة للشرب، ولا صحة لإفادات الأهالي، موضحاً أن إدارته تأخذ عينات منها وتحللها في المختبرات المتخصصة ولو ثبت عدم صلاحيتها لجرى إيقافها فوراً. وتابع أن المديرية تؤمن المياه للأهالي عن طريق برنامج السقيا بعدد ردود 300 رد في الشهر وليس على حسابهم الخاص.



صحة المدينة تؤكد انعدام توفر الاشتراطات الصحية في صوالين الحلاقة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م - العدد 15751
<http://www.alriyadh.com/2011/08/09/article657486.html>

المدينة المنورة - خالد الزايدي
رصدت الفرق الميدانية التابعة للشؤون الصحية بالمدينة المنورة عقب جولات تفقدية لأكثر من 63 صالون حلاقة في أحياء مختلفة انعداماً تاماً للاشتراطات الصحية، من وجود كريمات منتهية الصلاحية وأمواس متكررة الاستخدام وأدوات حلاقة غير صالحة للاستخدام، ووجود حلاقين بدون شهادات صحية إلى جانب عدم الاهتمام بالنظافة الشخصية للحلاق وعدم الالتزام بالزي المحدد ووجود جروح وإصابات بأيدي الحلاقين وانعدام النظافة العامة للصالون، كما تم رصد عدد من الصوالين لا تستخدم جهاز التعقيم وانعدام تشغيل المصائد الضوئية، وامتلاء حاويات النظافة، وعدم توافر فوط نظيفة ومعقمة بالإضافة إلى سوء الإضاءة والتهوية، وعدم تطابق مسمى المهنة مع العمل، ووجود تكديس لعلب المناديل الفارغة وتراكم الأتربة عليها، كما رصدت عدم توفر رخص لبعض الصالونات ووضع أدوات النظافة بجانب الكريمات، وأوضح مساعد المدير العام للرعاية الصحية الأولية بالنيابة الدكتور عطاء الله بن محمد الجهني أنه تم أخذ عينات دم لأكثر من 113 حلاقاً للكشف على فيروس سي HIV و Hepatitis C-B، كما تم إعداد محاضر بالمضبوطات والملحوظات ورفعها للجهات المختصة في أمانة المنطقة.

الفقراء يطالبون بمراقبة مصروفات 610 جمعية خيرية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م
<http://www.alyaum.com/News/art/23208.html>

ابراهيم اللويم - الدمام
 تتجدد الشكوى على لسان فقراء ومحتاجين، يلمحون أن المساعدات التي يتلقونها من الجمعيات الخيرية، لا تكفي حاجاتهم الضرورية في الشهر الفضيل، مشككين في آلية توزيع تلك المساعدات على مستحقيها، ومطالبين بآلية أخرى بديلة، تتابع أداء هذه الجمعيات، وتراقب مصروفاتها. ورغم إعلان وزارة الشؤون الاجتماعية أنها أنفقت أكثر من 436.4 مليون ريال، العام الماضي، لدعم 610 جمعيات خيرية في ربوع المملكة، نصيب المنطقة الشرقية منها، 66 جمعية، إلا أن حالة الرضا، لم تكتمل على أداء تلك الجمعيات، التي يرى كثيرون أنها قد تنفق الكثير من ميزانياتها في أمور أخرى، غير أعمال الخير، ودعم الفقراء والمحتاجين.

موارد مالية

ويقول فهد القحطاني إن «هناك بعض الجمعيات الخيرية، تحتاج إلى من يراقب الأموال فيها، التي يمنحها أهل الخير لها على مدار العام لمساعدة الفقراء»، مضيفاً «نجد البعض من هذه الجمعيات يشكو عدم توفر موارد مالية، ومن هنا نسل .. أين تذهب موارد الجمعيات، وبخاصة أموال زكاة الفطر، التي يدفعها المسلمون ليلة العيد؟»، موضحاً «أموال الزكاة تقدر بالملايين، ولا أدري أين تذهب كل هذه الأموال، وهل تصرف على الفقراء والمحتاجين، أم أن هناك موارد صرف أخرى تصرف فيها هذه الأموال على كثرتها؟».

هناك بعض الجمعيات الخيرية، تحتاج إلى من يراقب الأموال فيها، التي يمنحها أهل الخير لها على مدار العام لمساعدة الفقراء، وتشكو بعض هذه الجمعيات عدم توفر موارد مالية كافية

طلب المساعدة

وأضاف القحطاني «تخليلوا أن محتاجاً فقيراً يعيل أسرة، أنهكه المرض، فانقطع راتبه، وظلت زوجته مع أطفاله يعانون صعوبات الحياة، ويقاسون مرارتها، وتخليلوا أن هذا المريض يتردد على الجمعية من أجل طلب المساعدة مرات عدة، ليحصل بعد شهور طويلة على مساعدة لا توفر أدنى حاجات الحياة ومتطلباتها»، مؤكداً «هنا العديد من الأسر التي تمر بظروف أصعب، ولكن المسؤولين في الجمعيات في اعتقادي، أصابهم الجشع، وهذا أدى إلى أن الأسر الفقيرة هي من تتحمل ما يحصل من عشوائية في طريقة توزيع المؤونة».

توزيع المساعدات

وأضاف خالد الدوسري «أجزم أن هناك ظلماً من قبل المسؤولين في الجمعيات الخيرية في كيفية توزيع المساعدات التي تصلهم من رجال الأعمال، وبخاصة الزكوات والصدقات، على الفقراء المسجلين لديها»، موضحاً «قد يقول بعض المسؤولين في هذه الجمعيات انهم ينفقون الأموال التي استأمنهم عليها الناس، بالعدل والانصاف، وكما جاء في شرع الله جل وعلا»، مضيفاً «ونحن نطالب وزارة الشؤون الاجتماعية أن تراقب أداء الجمعيات الخيرية الأهلية، التي عليها أن تكشف عن جميع إيراداتها ومصروفاتها بالتفصيل عن السنوات الخمس الماضية».

610 جمعيات

وأضاف الدوسري «لدينا في المملكة 610 جمعيات خيرية، مرخص لها من قبل الوزارة في المملكة، بواقع 66 جمعية خيرية في المنطقة الشرقية، تتفاوت في أنشطتها وبرامجها ما بين جمعيات عامة وجمعيات متخصصة، تركز في برامجها وخدماتها على تخصص معين، أو تخدم فئة خاصة من الفقراء والمحتاجين، بحيث بلغ إجمالي الإعانات التي قدمتها الوزارة لهذا العام 436.432.731.55 ريالاً ورغم ذلك، يوجد هناك الآلاف من الأسر، يعيشون بيننا حياة الفقر والعوز،

لهذا يجب على الجهة التي تتولى شأنهم، أن يكونوا بالفعل قادرين على تحمل المسؤولية تجاههم، من خلال العمل بجد وإخلاص وتعاون في تقديم العون والمساعدة لهم، حتى ينتشلوهم من هذه الحالة».

دار الخير: ميزانيتنا تكفي ونبترع بالباقي لجمعيات أخرى

أعلنت جمعية دار الخير في المنطقة الشرقية أن هناك آلية معينة، يتم اتباعها في توزيع المساعدات التي ترد للجمعية، سواء من تبرعات رجال الأعمال، أو زكوات المسلمين في الأيام الأخيرة من شهر رمضان، مؤكداً أن هذه الآلية تضمن الشفافية والعدالة في عملية التوزيع.

وذكر عبدالله الدوسري مدير العلاقات العامة بالجمعية أن «زكاة الفطر التي يتم إخراجها من قبل الناس بعد صيام شهر رمضان، غالباً ما تكون نقدية، أو عينية. وقال: «النقدية يتم تحصيلها يومياً، وإيداعها في حساب الجمعية، أما العينية، وهي عبارة عن أرز وطحين مواد غذائية أخرى عدة، فيتم تجميعها في مستودع الجمعية وبعد أن يتم استلام كل أموال الزكاة، يتم تحرير إيصال باستلامها، من قبل الموظف المختص في الجمعية».

وأضاف الدوسري أن «آلية توزيع الزكاة على الأسر الفقيرة المسجلة لدى الجمعية تكون وفق ضوابط محددة»، موضحاً «إذا كانت الزكاة نقدية، يتم تحويلها إلى زكاة عينية من خلال التنسيق مع عدد من المحال التجارية لبيع المواد الغذائية بصرف مواد غذائية لكل أسرة، بمبلغ محدد تتحمله إدارة الجمعية، أما إذا كانت الزكاة عينية ويتم استلامها في الجمعية، فيتم توزيعها على الفور بعد إحصاء عدد الأسر المستفيدة».

وأشار الدوسري إلى أن «عدد الأسر المسجلة لدى جمعية دار الخير التي تستفيد من زكاة الفطر تقدر بحوالي 1000 أسرة، وقد بلغ مبلغ زكاة الفطر من أموال نقدية ومساعدات عينية العام الماضي، نحو 2.2 مليون ريال، حيث تم توزيعها على الأسر قبل العيد بيومين، والمتبقي منها تم إرساله على عدد من الجمعيات الخيرية في المنطقة الشرقية، كدعم لها في مساعدة الأسر المسجلة لديها».



انتهاء صلاحية الهوية الوطنية وجواز السفر يؤخران تسجيل

الطلاب في برنامج الابتعاث

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011 م - العدد 15751
<http://www.alriyadh.com/2011/08/09/article657514.html>

الرياض - عبدالله الحسني

أكد الدكتور عبدالله الموسى وكيل وزارة التعليم العالي لشؤون البعثات، على ضرورة حرص الطلاب والطالبات المزمع ترشيحهم للابتعاث مراعاة صلاحية الهوية الوطنية وجواز سفرهم، لتتمكن فرق تدقيق الوثائق ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للابتعاث الخارجي، من إكمال الإجراءات المطلوبة للتسجيل في برنامج الابتعاث.

وبين الدكتور الموسى، أن على الطلاب المنتهية صلاحية هويتهم الوطنية أو جواز سفرهم، أن يعملوا على سرعة تجديدها، لتجنب تأخير تسجيلهم خلال فترة تدقيق الوثائق، إذ لن تقوم لجان التدقيق من تسلم أوراقه في حال عدم سريان مفعول أي من تلك الوثيقتين.

وأضاف وكيل الوزارة، أنه يجب على الطلاب والطالبات إحضار صورة من بطاقة الهوية الوطنية أو صورة من دفتر العائلة، بالإضافة إلى صورة من جواز السفر ساري المفعول، لتسلم هذه الطلبات عند الحضور خلال فترة التدقيق المبلغة لكل واحد منهم عبر جواله وبريده. معتبراً أن هذه المتطلبات هي لتيسير إنهاء الإجراءات اللازمة خلال فترة التسجيل للالتحاق ببرنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للابتعاث الخارجي للمرحلة السابعة، لتتمكن الوزارة من جلب قبول للطلاب في الجامعات العالمية.

المرور تزيل استفتاء عن ساهر من موقعها الإلكتروني بعد هجوم مضاد

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295906>

الرياض - حسين النعمي

أزالت الإدارة العامة للمرور أمس، استفتاءً من موقعها الإلكتروني يتعلق بمدى تأييد نشر كاميرات «ساهر» داخل الأحياء والشوارع الفرعية، وذلك عقب هجوم إلكتروني مضاد شنه معارضون، وأدى إلى قلب نتيجة التصويت لصالحهم. وحتى مساء أول من أمس كان عدد المصوتين 152 ألف شخص تقريباً، عارض 75 في المئة منهم نشر كاميرات رصد المخالفات في الأحياء الفرعية، فيما وافق 24 في المئة على هذه الفكرة، ووقف 1 في المئة من المصوتين على الحياد. واتصلت «الحياة» برئيس وحدة المعلومات والإنترنت في الإدارة العامة للمرور المقدم إبراهيم العقيل، مساء أول من أمس؛ للتعليق على نتيجة التصويت على الاستفتاء الذي كان لا يزال موجوداً في الموقع الإلكتروني لـ«المرور»؛ فذكر أن إدارته تحرص على أخذ رأي الناس فيما يتعلق بنشر كاميرات «ساهر» داخل الأحياء التي لا تخلو من الحوادث والسرعة والمخالفات.

وأضاف أن الاستفتاء وضع قبل نحو شهر تقريباً، وسيستمر التصويت عليه حتى نهاية شهر رمضان، لافتاً إلى أن نسبة المصوتين كبيرة، وكانت نتيجة التصويت تميل إلى جانب المؤيدين لنشر نظام «ساهر» داخل الأحياء حتى نهاية الأسبوع الماضي، ولكن قلبت الموازين بعد إثارة حملة ضد هذا التصويت في أحد المنتديات الإلكترونية وعبر أجهزة «بلاك بيري»؛ ما جعل عدد المصوتين يتضاعف، والنسبة تتغير لصالح المعارضين.

وشدد على أن هدف «المرور» من الاستفتاء هو الاستئناس بالرأي من دون أن يعني ذلك إلزامها بنتيجته. وتابع: «ربما تأخذ المرور بما يرد في هذا الاستفتاء أو لا تأخذ، وأجرينا استفتاءات سابقة حول العداد الإلكتروني الذي يوضع عند الإشارات، وأنهى ذلك الاستفتاء، وسنرى العدادات عند إشارات الرياض مستقبلاً».

وحاولت «الحياة» أمس، الحصول على تعليق من رئيس وحدة المعلومات والإنترنت في الإدارة العامة للمرور المقدم إبراهيم العقيل عن سبب إزالة التصويت من الموقع الإلكتروني لـ«المرور»، لكنه لم يجب على الاتصالات المتكررة.

وكان مدير مرور الرياض العميد عبدالرحمن المقبل قد ذكر في تصريحات سابقة أن نظام «ساهر» أسهم في خفض الحوادث المرورية والإصابات الخطرة الناتجة منها خلال عام واحد؛ إذ تراجعت نسبة الوفيات 31 في المئة، والإصابات 15 في المئة، بحسب تقارير المراكز الصحية في العاصمة وهيئة الهلال الأحمر السعودي، وانخفض متوسط سرعة المركبات بنسبة تصل إلى 33 في المئة، وتراجعت نسب المركبات المخالفة من 32,2 في المئة إلى 2,3 فقط. وجاءت هذه الإحصاءات بعد مقارنة بين الفترة من 2009/4/19 حتى 2010/4/19، ومن التاريخ الأخير حتى 2011/4/19.

وأشار إلى انخفاض الحوادث المرورية بنسبة 20 في المئة، ومن بين كل مئة سيارة لا تزيد المخالفات 6,05 في المئة، بعد أن كانت تصل إلى 34 في المئة.

هيئة مكافحة الفساد تطلب من الجهات الحكومية وضع لوحة بمقاييس محددة للمعلومات عن المشروعات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م - العدد 15751
<http://www.alriyadh.com/2011/08/09/article657623.html>

الرياض-واس

أبلغت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد جميع الوزارات والأجهزة الحكومية ذوات الميزانيات التي لديها مشروعات إنشائية وذلك في إطار ماتقضي به التعليمات التي نص عليها تنظيمها الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 165 بتاريخ 1432/5/28 في المادة الثانية منه بشأن التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة وغيرها من العقود المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة حيال أي عقد تبين أنه ينطوي على فساد أو أنه أبرم أو يجري تنفيذه بالمخالفة لأحكام الأنظمة ضرورة وضع لوحة بمقاييس محددة يمكن قراءتها عن بعد على كل مشروع تتضمن اسم المشروع واسم المقاول المتعاقد معه وتاريخ توقيع العقد وقيمه وتاريخ تسليم الموقع للمقاول الذي يوافق تاريخ بداية العقد وتاريخ انتهائه ومدة التمديد إن وجد وتاريخ انتهاء التمديد واسم الاستشاري المشرف وتاريخ توقيع عقد الاستشاري وقيمه. وأوضح رئيس الهيئة محمد بن عبدالله الشريف أن ذلك يهدف إلى تسهيل توفير المعلومات عن المشروعات للهيئة تمهيدا لمتابعتها والتحري عن خلوها من أي وجهة من أوجه الفساد ومن ذلك التأكد من أن المقاول المتعاقد معه هو من يقوم بتنفيذ المشروع وأن الاستشاري يتواجد في موقع المشروع بالجهاز الفني المنصوص عليه في العقد. وبين الشريف أن الهدف من وضع لوحات بالحجم الذي طلبته الهيئة يجعل المعلومات عن المشروعات واضحة لدى المواطنين ويمكنهم من متابعتها وإبلاغ الهيئة عن أي ملاحظات حولها وذلك لأن المشروعات تخص المواطنين وأنشئت من أجلهم وهم شركاء للهيئة في متابعة مايتعلق بمصالحهم وشؤونهم العامة.

شدد على ما جاء في بيانات دول التعاون الخليجي والجامعة العربية ومجلس الأمن الدولي مجلس الوزراء يقدر عالياً المضامين المهمة لكلمة خادم الحرمين التي وجهها لأشقائه في سورية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م - العدد 15751
<http://www.alriyadh.com/2011/08/09/article657632.html>

جدة - واس

ترأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء مساء امس الاثنين في قصر السلام بجدة .

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس استعرض مستجدات الأحداث في عدد من الدول العربية الشقيقة والعالم، ومن ذلك الأوضاع في الجمهورية العربية السورية، وقدر عالياً في هذا الشأن المضامين المهمة لكلمة خادم الحرمين الشريفين التي وجهها لأشقائه في سورية إثر تداعيات الأحداث التي تمر بها والتي أكد فيها أن كل عاقل عربي ومسلم أو غيره يدرك أن تساقط أعداد كبيرة من الشهداء، وأعداد أخرى من الجرحى، والمصابين ليس من الدين ولا من القيم والأخلاق، وأن ما حدث في سورية لا تقبل به المملكة العربية السعودية، كما أعلن فيها وقوف المملكة تجاه مسؤوليتها التاريخية نحو أشقائها، مطالبة بإيقاف آلة القتل وإراقة الدماء وتحكيم العقل قبل فوات الأوان، وطرح وتفعيل إصلاحات يحققها الواقع . كما شدد المجلس على ما جاء في بيانات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجامعة العربية ومجلس الأمن الدولي من دعوات إلى الوقف الفوري لأعمال العنف، وأي مظاهر مسلحة ووضع حد لإراقة الدماء واللجوء إلى الحكمة حفاظاً على الوحدة الوطنية للشعب السوري وإجراء الإصلاحات الجادة والضرورية بما يكفل حقوقه ويصون كرامته ويحقق تطلعاته .

وفي الشأن المحلي بين معاليه أن المجلس استمع بعد ذلك ويتوجيه كريم من الملك المفدى إلى صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية عن نتائج أعمال الاجتماع الثامن عشر لأصحاب السمو أمراء المناطق، واجتماع لجنة الحج العليا، اللذين عقدا في جدة برئاسة سموه، حيث أكد سموه حرص الجميع على تنفيذ توجيهات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين بمضاعفة الجهود لخدمة المواطنين وتأمين احتياجاتهم الضرورية وتيسير أمورهم بما يحقق بمشيئة الله المزيد من الرخاء للوطن والمواطن، وتنفيذ توجيهاته - رعاه الله - بتطوير الخدمات والتسهيلات التي تقدم للحجاج والمعتنمين والزوار في مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة .

الأمير نايف يؤكد حرص الجميع على تنفيذ توجيهات الملك وولي العهد لخدمة المواطنين وتأمين احتياجاتهم الضرورية وتطوير الخدمات للحجاج

وأفاد معالي الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر من القرارات ما يلي: * أولاً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الخدمة المدنية في شأن تحديد نوعية التدريب المتخصص الذي يمكن إدراجه ضمن عقود التشغيل والصيانة وعقود التوريد والتركيب للأجهزة المتطورة ووضع الضوابط اللازمة لذلك أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها :

-أولاً: على الجهات الحكومية والمؤسسات العامة وما في حكمها عند وجود حاجة لديها إلى إدراج بنود للتدريب المتخصص في عقودها تطبيق عدد من الضوابط تتضمن ما يلي :

أ- اقتصار التدريب - في العقود التي تبرمها الجهات المتعاقدة - على الأجهزة والمعدات والأعمال والبرامج المتخصصة ذات الصلة بطبيعة تلك العقود .

ب - مواصفات التدريب وشروطه ومدته ومكانه ومجاله وأنواع الأجهزة والمعدات والبرامج التي سيتم التدريب عليها .

ج - تحديد التكلفة المالية الفعلية لرسوم البرنامج التدريبي .

-ثانياً: اشتراط عدم وجود برنامج مماثل يمكن الاستفادة منه في التدريب لدى أجهزة التدريب المركزية داخل المملكة، وذلك في حالة إذا كان التدريب سيكون خارج المملكة .

-ثالثاً: على الجهات الحكومية المتعاقدة الحصول على موافقة لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية في حال رغبتها الاعتماد بالبرنامج للأغراض الوظيفية .

*ثانياً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير المالية - أو من ينييه - بالتوقيع على مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية أذربيجان لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال، ومشروع البروتوكول المرافق له، في ضوء الصيغتين المرفقتين بالقرار، ورفع ما يتم التوصل إليه، لاستكمال الإجراءات النظامية. * ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات - أو من ينييه - بالتباحث مع الجانب المصري في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال البنية التحتية للمفاتيح العامة بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (المركز الوطني للتصديق الرقمي) في المملكة العربية السعودية وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات في جمهورية مصر العربية، والتوقيع عليه، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية .

*رابعاً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، ووظيفتي (سفير) و(وزير مفوض) وذلك على النحو التالي :

1- تعيين صالح بن عامر بن محمد آل خشيل على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية .

2- تعيين الدكتور عبدالله بن موسى بن طاهر آل طاهر على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة التعليم العالي. 3- تعيين عدنان بن إبراهيم بن أحمد فرحات على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية .

4- تعيين الدكتور عبدالله بن محمد بن عبدالله الشهري على وظيفة (مدير عام) بالمرتبة الرابعة عشرة برئاسة الاستخبارات العامة .

التحقيق والادعاء العام تنظر طلب تحويل المشتبه باغتصاب القاصرات للكشف الطبي المحامي يرى أن توقيف موكله لا يستند إلى بلاغ مسبق ويعد مخالفة ينص عليها النظام

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=65357&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى 2011-08-09 4:51 AM

تتظر اليوم هيئة التحقيق والادعاء العام الطلب المقدم من المحامي وائل جوهرجي والوكيل الشرعي عبدالله الزهراني بتحويل المشتبه به في قضية اغتصاب قاصرات جدة للكشف الطبي في مستشفى السجن. يأتي ذلك الطلب بناء على رسالة تلقاها شقيق المشتبه به من أخيه بعد الإفراج عنه ويشكو فيها وضعه الصحي والجسدي. وأوضح الوكيل الشرعي للمتهم الموقوف على ذمة التحقيق في سجن بريمان لـ "الوطن" أنه لاحظ في أول زيارة لشقيقه بعد تسكينه بعنبر 12 سوء وضع المتهم، موضحاً أن أخاه يرغب في تحويله لمستشفى حكومي للكشف عليه، مضيفاً: "خاطبت الجهة المختصة بسرعة الكشف الطبي والجسدي للموقوف". وعلمت "الوطن" من مصادر لها أن هيئة التحقيق والادعاء خاطبت الأدلة الجنائية لإرسال مزيد من الإثباتات والفحوصات والاستدلالات والنتائج لضمها لأوراق التحقيق الذي يجري حالياً مع الموقوف بسجن بريمان (م - ز) على ذمة تهمة اغتصاب قاصرات جدة. من جهته، طالب المحامي بسرعة تحويل المشتبه به لمستشفى حكومي لمعرفة وضعه، مشيراً إلى أن غالبية الفتيات اللاتي ادعين أنهن تعرضن للاغتصاب أدلوا بأوصاف لا تتطابق مع موكله في المحاضر الأولية. وأضاف أن موكله ليس لديه أي قضايا سابقة أو مخالفات مرورية، مؤكداً أن التحاليل النهائية للحمض النووي أثبتت براءته من كل الجرائم التي وجهت له، لافتاً إلى أنه يتمتع بحسن السيرة والسلوك طوال 22 عاماً قضاها في وزارة التربية والتعليم. وذكر أنه لم ترصد عليه أي سوابق أو تجاوزات، كاشفاً عن عدم توافر أي سند يدين المتهم، مؤكداً أن جميع سجلات الشرطة التي تحتفظ بها للمغتصبات لا تدينه، حيث إن جميع الاستدلالات تشير إلى عدد من الأشخاص، متسائلاً "أين المجرم الحقيقي في تلك القضية التي أقحم فيها موكلي؟". ولفت جوهرجي إلى أن ما يستند عليه التحقيق من توافق الحمض النووي الذي رفع من قارورة ماء لا يعد دليلاً على أن المتهم الموقوف هو الجاني، مفيداً بأن عدداً من الضحايا تراجع عن شهادتهن وعدلن عن كون الموقوف هو الجاني. وادعى المحامي أن إيقاف موكله تحت التحقيق لا يستند على بلاغ مسبق ويعد مخالفة ينص عليها النظام مطالباً بالإفراج الفوري عن موكله.

آل الشيخ: المساجد المحتاجة إلى ترميم لا تحصى

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295905>

الرياض - تركي العقيل

أكد وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد صالح آل الشيخ، أن المساجد التي تحتاج إلى ترميم كثيرة ولا تحصى، مشيراً إلى أن المواصفات الفنية لصيانتها ستحدد في غضون شهرين. وقال آل الشيخ: «البدء في مشاريع الترميم يحتاج إلى حصر المساجد الأشد حاجة للصيانة، وتحديد المواصفات الفنية اللازمة والاتفاق مع مكاتب استشارية لعمل جداول الكميات وتحديدها، ومن المتوقع أن ننتهي من تحديد المواصفات خلال شهرين.»

جاء ذلك خلال رعاية وزير الشؤون الإسلامية الحفلة الختامية للمسابقة المحلية على جائزة الأمير سلمان بن عبدالعزيز لحفظ القرآن الكريم وتجويده نيابة عن أمير منطقة الرياض الأمير سلمان بن عبدالعزيز، وذلك في مقر وزارة التعليم العالي في مدينة الرياض ليل أول من أمس.

وعزا آل الشيخ سبب التأخر في البدء بالترميم إلى حرص الوزارة على أن يكون لديها معلومات دقيقة عن المساجد والجوامع التي تحتاج إلى ذلك، خصوصاً مع وجود أكثر من 76 ألف مسجد، ونحو 15 ألف جامع في السعودية، مشيراً إلى أن المساجد التي تحتاج إلى ترميم كثيرة ولا تحصى.

وتابع: «برنامج الملك عبدالله بن عبدالعزيز لترميم المساجد الذي دعمه الملك بـ 500 مليون ريال في موازنة الوزارة سيشمل جزءاً من هذه المساجد.»

وتطرق إلى أن أكثر أبنية المساجد لا تتوافر فيها مواصفات عالية وجيدة، لأن غالبيتها مبنية من فاعل خير لا يمكن إجباره على البناء بأفضل المواصفات، مشيراً إلى أن نسبة ما تبنيه الوزارة من المساجد قليل جداً مقارنة بما بناه فاعلو الخير، وبالتالي فإن أجواء السعودية من حرارة وغبار تؤثر على المساجد وتجدها بعد 10 أعوام من البناء تحتاج إلى صيانة مرة أخرى، وهو ما يرفع عدد التي تحتاج إلى ترميم بشكل سنوي. وتابع: «بناء المساجد ليس له كود معين بالبناء، ونسعى إلى تخصيص كود لها لرفع مواصفاتها.»

وألقى آل الشيخ كلمة الحفلة، ذكر فيها أن الأمة الإسلامية أمة عظيمة وليست بالأمة الهينة، ولعظمتها أسرار ولقوتها أسباب وفي مقدمة ذلك الاهتمام بالقرآن الكريم وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأضاف، أن الأمة الإسلامية لن تنجح إلا بالعودة للقرآن بالفهم المعتدل الواسع الذي كان عليه السلف الصالح، والأخذ بالقرآن عقيدةً وشرعيةً، وبما في سنة نبيه علماً وعملاً وخلقاً وسلوكاً، لا سيما مع هذه الاضطرابات التي يراها الناس. وقال: «السعودية لما أسست في دولتها الثالثة على يد الإمام المصلح والمجدد المجاهد الإمام الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن، وعضده على ذلك أهل العلم وأبناء هذه المملكة في جميع مناطقها أسست على تقوى من الله، وجعلت راية هذه المملكة في كل المحافل لا إله إلا الله محمد رسول الله، وهذا إشعار من اليوم الأول أن هذه المملكة أسست على الكتاب والسنة نهجاً وسلوكاً وحكماً وتحكماً.»

وأشار إلى أن هناك تحدٍ كبير في هذا العصر يواجهه السعودية، وهو تحدي استمساكها بهذا النهج، وبقائها على هذا الصراط المستقيم في أمور تُصنع في أمكنة متفرقة من العالم تارة تستهدف بها الدولة، وتارة يُستهدف بها الناس، وتارة يستهدف بها الأمن، والأكثر أن يستهدف القلب المسلم في هذه البلاد بتغييره عن العبودية لله بتبعيته للشهوات، ويستهدف العقل بتغييره عن التفكير الصحيح في معنى الحياة، ومعنى الآخرة إلى أن يكون همه الحياة الدنيا تفكيراً وذهاباً وإيابة، لافتاً إلى أن في المملكة ولاة أمر، وعلماء، وطلبة علم، وحملة القرآن الكريم، وشعب حريص على بقاء هذه البلاد قوية عظيمة في مواجهات كل التحديات باستمساكها بكتاب الله وسنة رسوله، وبوحدتها وتآلف أهلها وتحابهم فيما بينهم ثم في رد كيد الكائد أيًا كان.

وفي نهاية الحفلة، سلم الوزير آل الشيخ الجوائز المالية للفائزين بالمسابقة في فروعها الخمسة.

المحكمة العامة تنظر دعوى ضد وكيل أمانة جدة السابق

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295938>

جدة - أحمد الهلالي

علمت «الحياة» أن المحكمة العامة في محافظة جدة تسلمت دعوى مستقلة من مالك أحد المخططات شرق المدينة الساحلية ضد وكيل أمانة المحافظة سابقاً (تحتفظ «الحياة» باسمه) بتهمة تخصيصه زوائد الأراضي كمنح لأبنائه. وحددت المحكمة الأسابيع المقبلة موعداً لنظر القضية التي تعتبر الدعوى الثانية ضد وكيل الأمانة المتهم، إذ تشهد المحكمة الجزئية في المحافظة اليوم (الثلاثاء) مثوله أمام القضاء لمواجهة بتهمة إتلاف الممتلكات العامة وإزهاق الأرواح البشرية.

وكشفت مصادر مطلعة أن مالك المخطط رفع الدعوى بعد اكتشافه أن وكيل أمانة جدة السابق استقطع زوائد الأراضي المخصصة للمصلحة العامة وعمد إلى توزيعها على أبنائه كمنح لهم من دون مراعاة الأنظمة الخاصة بالمخططات.

من جهة أخرى، يتوقع أن تعقد المحكمة الجزئية في جدة صباح اليوم أول جلسة محاكمة لأحد المتهمين في كارثة السيول التي ضربت عروس البحر الأحمر أواخر عام 2008م الذي اتهم فيها بإزهاق أرواح ما يزيد على 100 شخص قضوا في تلك الكارثة، إضافة إلى إتلاف الممتلكات العامة، إذ ستتم مواجهة المدعو الذي كان يعمل في أمانة محافظة جدة بصفتة «وكيلاً للأمين» بتهمة عدة.

وسبق أن سلمت ملفات ثلاثة متهمين إلى المكاتب القضائية 12 و 19 و 7، في حين جرى إعادة ملف المتهم الرابع إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام لاستكمالها قبل إعادته مرة ثانية للمحكمة الجزئية على أن تفتتح بعض الجلسات القضائية بداية من شهر شوال المقبل، بعد أن تلحق بهم ملفات متهمين آخرين.

وكانت المحاكم الشرعية في جدة تسلمت بعض المتهمين الذين أحيلت أوراقهم إلى المحاكم بينهم مسؤول متقاعد في أمانة جدة يبلغ من العمر 63 عاماً كان وكيلاً للأمانة للتعمير سابقاً، ورجل أعمال، إضافة إلى مسؤول سابق في الأمانة عن مشاريع درء السيول، ومسؤول آخر في الأمانة لم تفصح التحقيقات عن هويته.

يذكر أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز أمر بإحالة جميع المتهمين في قضية فاجعة سيول جدة التي ذهب ضحيتها العشرات من الناس، إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والإدعاء العام كلاً في ما يخصها، للتحقيق فيها واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم بعد استكمال قضاياهم من جهة الضبط الجنائي، استناداً إلى المواد 24، 27، 28 من نظام الإجراءات الجزائية، وذلك للتحقيق فيها واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم على أن تؤخذ في الاعتبار المسارعة في ذلك.

ارتفاع أسعار السلع الغذائية 20 بالمائة في رمضان

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م
<http://www.alyaum.com/News/art/23222.html>

سلطان الطولاني - الدمام

قدر خبراء اقتصاديون نسبة الارتفاع الذي شهدته أسعار السلع الغذائية خلال شهر رمضان الجاري بنحو 10 - 20 بالمائة.

وقالوا إن التجار يستغلون مفهوم الاقتصاد الحر حسب أهوائهم، والدليل على ذلك مضاعفتهم الأسعار دون مصوغات أو مبررات منطقية، مطالبين بإنشاء شركات للمواد الغذائية وطرحتها للاكتتاب العام تساهم بالحد من ارتفاع الأسعار وتشكل منافسا لمحلات السوبر ماركت الكبرى الموجودة في السوق حاليا.

وقال أستاذ إدارة الأعمال الدولية في جامعة الملك فيصل الدكتور محمد القحطاني إن سوق المواد الغذائية بالمملكة يعتبر قطاعا كبيرا، والدليل على ذلك ضخامة الشركات التي تستثمر فيه، ووجود محلات السوبر ماركت لديها عدة فروع منتشرة على مستوى المملكة، رغم أن معظم دول العالم لا تمتلك مثل هذا السوق.

ووصف سوق المواد الغذائية بالمملكة بالعشوائي والذي يحتاج إلى تنظيم من قبل وزارة التجارة، مطالبا بالتحرك لمواجهة تحالفات محلات المواد الغذائية والتي تسببت في رفع الأسعار التي زادت عن العام الماضي بنسبة 10 بالمائة. وأكد أن المستهلك مغلوب على أمره ويعرف أنه لا يوجد جهاز حر قوي يهتم به ويستطيع أن يلعب دورا فاعلا في السوق المحلية ويقضي على «ظلم» التجار، الذين يستغلون مصطلح الاقتصاد الحر لصالحهم.

وقال القحطاني كثير من التجار أميون لا يعرفون ما معنى الاقتصاد الحر الذي يقصد به أنه يمكن ممارسة أي نشاط تجاري ما دام لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وحرية تدفق السلع والخدمات، ولكنه لا يعني ذلك رفع الأسعار وغش المستهلك.

يوجد 4 مواسم متتالية ذهبية للتجار وهي شهر رمضان وعيد الفطر وعيد الأضحى والعودة إلى المدارس لذلك على المستهلك تنظيم شراء السلع الأساسية ومقاطعة التجار المستغلين.

و طالب القحطاني بطرح شركة مواد غذائية (هايبر ماركت) تحت اسم سعودي ماركت للاكتتاب العام، وأن تمارس الجمعيات التي تعنى بحماية المستهلك ومكافحة الغش دورها بحرية تامة.

وأكد أستاذ الإدارة المالية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن الدكتور علي العلق أن المواد الغذائية متوفرة بمحلات ومخازن المملكة، ولكن ارتفاع الأسعار الذي وصلت نسبته في كثير من السلع الغذائية من 10 - 20 بالمائة يعود إلى ارتباط الريال بالدولار، الذي أثر انخفاضه على تكلفة الاستيراد.

وقال : في شهر رمضان يرتفع معدل طلب المستهلكين على المواد الغذائية مما يشجع التجار على رفع الأسعار، لذلك يجب على وزارة التجارة المراقبة وعلى المواطنين الاقتصاد في الشراء لأن كثيرا من الموائد في هذا الشهر تذهب إلى سلة المهملات.

وأشار إلى أن المستهلكين هم أحد العوامل التي ساهمت بزيادة الأسعار لأنهم يتوجهون إلى الأسواق في اللحظة الأخيرة لتجهيز مستلزمات شهر رمضان.

ويرى العلق إن طرح شركات غذائية للاكتتاب العام بمساهمة المستهلكين يعتبر أمرا جيدا خصوصا إذا كان هناك نقص في خدمة معينة، وهذا سيزيد من المنافسة السعرية في الأسواق، مشيرا إلى أن هذا النوع من الشركات (الجمعيات التعاونية) مهم جدا في مجال التجزئة.

وتابع « قبل فترة قدمنا مبادرة طرح جميع القطاعات الاقتصادية للاكتتاب العام مثل مجال صناعة السيارات بحيث تبدأ الدولة بهذا المشروع ومن ثم طرحه للاكتتاب مثل ما حصل مع شركة سابك، كما أن على المستهلكين المساهمة بتكوين جمعيات تعاونية لكي يزداد المعروض».

من جانبه قال الخبير الاقتصادي فضل البوعينين إن العروض التي طرحت بالأسواق لم تلب حاجة المستهلك بل نهبت جيبه ، مشيراً إلى أن سوق المواد الغذائية ما زال محافظاً على أسعاره المرتفعة في الوقت الحالي ويقابل هذا الارتفاع نمو في الطلب الاستهلاكي .

وأضاف أن التاجر عندما يرفع الأسعار فإنه يقيس مدى تجاوب المستهلك معها فإن زاد الشراء وارتفع معدل الطلب على السلع فهذا يعني قبول المستهلك للأسعار الجديدة والذي لا يبذل جهداً للضغط على التجار من خلال امتناعه عن الشراء. ولفت إلى وجود ارتفاع غير مبرر في أسعار الخضروات والفواكه وصلت نسبته إلى 100 بالمائة، والخضروات عبارة عن منتجات قابلة للتلف بسرعة ولا يمكن المحافظة عليها طويلاً خاصة مع عدم توفر أماكن التخزين ، لذا فإن التاجر الذي لا يبيع هذه السلع خلال يومين ستفسد وسيخسر كل رأس ماله ، لذلك يفترض على المستهلكين في هذه الحالة التوقف عن الشراء أو على الأقل خفض معدلاته بنسبة 80 بالمائة لكي يتم الضغط على الأسعار وهذا يمكن تطبيقه في جميع الأسواق.

وتابع البوعينين قائلاً « يوجد 4 مواسم متتالية ذهبية ومليئة بالمزايا للتجار وهي شهر رمضان ، وعيد الفطر ، وعيد الأضحى ، والعودة إلى المدارس لذلك أنصح المستهلك بتنظيم شراء السلع الأساسية ومقاطعة التجار المستغلين ، فنحن نعلم أن بعض السلع الأساسية محتكرة لدى تجار معينين والتحول عنها إلى بدائل أخرى يجعل أسعارها تنخفض والدليل نجاح حملة مقاطعة الألبان الأخيرة ».

فيما بلغ عدد الطلبات (146758) طلباً الخدمة المدنية تنهي تثبيت 70 ألفاً من موظفي البنود

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 اغسطس 2011 م - العدد 15752
<http://www.alriyadh.com/2011/08/10/article657753.html>

الرياض- سلطان العثمان
أنهت لجنة تثبيت العاملين على البنود المشكلة من وزارة الخدمة المدنية ووزارة المالية إجراءات التثبيت التي تقع ضمن اختصاصها ل (70110) طلبات تثبيت .
وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية عبد العزيز بن عبدالرحمن الخنين أن اللجنة قد تلقت حتى تاريخ 1432/9/9هـ أكثر من (146758) طلباً يتم التعامل معها على مدار الساعة من خلال أعضاء لجنة التثبيت وبمتابعة مستمرة من وزير الخدمة المدنية .
وحث الخنين الجهات الحكومية على استكمال ما لديها من معلومات تم إدخالها عبر برنامج التثبيت الآلي على موقع وزارة الخدمة المدنية الذي استحدثته لتسريع أعمال التثبيت قبل الموعد النهائي لتسجيل طلبات التثبيت المحدد في 30/10/1432هـ، وختم المتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية تصريحه بتذكير الجهات الحكومية بأهمية استكمال البيانات الخاصة بالمراد تثبيتهم وذلك بشكل عاجل حتى تتمكن اللجنة من الانتهاء من أعمالها خلال الفترة المحددة لها وعلى كل جهة إبلاغ اللجنة بمجرد انتهاء المطلوب منها حتى تتمكن اللجنة من إصدار محضرها المتضمن توصياتها لتقوم الجهة بعد ذلك بإصدار قرارات التعيين على الوظائف الشاغرة لديها أو التنسيق مع وزارة المالية بإحداث وظائف حسب المراتب والمسميات الموصى بها في الميزانية القادمة.

هيئة الغذاء تحذر من مياه معبأة مخالفة للمواصفات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 اغسطس 2011 م - العدد 15752
<http://www.alriyadh.com/2011/08/10/article657843.html>

الطائف محمد بن حراص
أوصت الهيئة العامة للغذاء والدواء المستهلك بتجنب استهلاك مياه عذبة المنتجة من قبل مصنع شركة المياه العذبة المحدودة ومياه مناهل القصيم المنتجة من قبل مصنع مناهل القصيم للمياه الصحية والتخلص منها وقد قامت الهيئة بمخاطبة الجهات ذات العلاقة لسحب منتجات المصنعين من الأسواق وإيقاف التصنيع حتى يلتزم بالحدود القصوى لمادة (البرومات) المنصوص عليها في المواصفة القياسية الخليجية الخاصة بمياه الشرب المعبأة المذكورة. وأكدت الهيئة أنها ستستمر بمراقبة المصانع المنتجة لمياه الشرب المعبأة ورصد جميع منتجات مياه الشرب المعبأة المتداولة بالأسواق المحلية واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال المصانع المخالفة للمواصفة الخليجية ..

جمعية حماية المستهلك تطلق برنامج أنتم أرخصوه لدعم

المقاطعة الشعبية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 اغسطس 2011 م - العدد 15752
<http://www.alriyadh.com/2011/08/10/article657772.html>

الرياض-«الرياض»

أعلنت جمعية حماية المستهلك عن إطلاق برنامج (أنتم أرخصوه) وإنشاء «مجلس المقاطعة» لتقنين معايير وإجراءات تنفيذ المقاطعة، وقال رئيس جمعية حماية المستهلك الدكتور ناصر بن إبراهيم آل تويم إن هذا البرنامج يأتي تجسيدا لمقولة الخليفة العادل عمر بن الخطاب رضي الله عنه والذي سطر قاعدة ذهبية تستحق أن تؤخذ في الاعتبار والاحتذاء ألا وهي: عندما جاءه المتذمرون يشكون من غلاء اللحم آنذاك، فقال لهم قولته المشهورة (أنتم أرخصوه) يعني اتركوه ولا تشتروه من الجشعين لإرخاصه، وفي هذا تأكيد على أهمية المحافظة على العدالة الاجتماعية والاقتصادية، في حفظ حقوق الناس مصداقاً لقوله تعالى (ويا قوم أوفوا المكيال والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين). وأبان آل تويم أن تبني وتفعيل برنامج (أرخصوه) تحت مظلة الجمعية سيمكن بإذن الله على توسيع مجال تطبيقه بحيث يشمل ليس فقط المبالغة الفاحشة في أسعار السلع والبضائع والخدمات وإنما كذلك الغش في السلع والبضائع والتطفيف ورداءة الخدمات واستغلال المستهلكين، بحيث تشكل عناصر السعر والجودة والكمية أركاناً أساسية لهذا النظام.

وأضاف: المعلوم أن برنامج (أرخصوه) سيعمل على الاستفادة من الأنظمة المحلية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة كنظام أحكام التنظيم التمويني في الأحوال غير العادية، كما سيتضمن التحالف والتعاون مع أجهزة التسعير والإنذار المبكر سواء في المملكة أو ضمن النطاقات الإقليمية والعالمية.

وتحقيقاً لمهنية وعدالة هذا النظام كما هو الحال لفعاليته وكفاءته أوضح آل تويم أنه سيتم بإذن الله تشكيل مجلس المقاطعة تحت مظلة الجمعية، بحيث يكون شعبياً ومعبراً عن صوت المستهلك وذا قوة معنوية جمعية، على أن يتشكل المجلس من كافة القطاعات الفاعلة في المجتمع وبالأخص شبكات التواصل الاجتماعي: (الإعلام الجديد) (والاعلام التقليدي، وأحد أعضاء مجلس الشورى، بحيث يكون العمل منظماً وفعالاً وبعيداً عن العشوائية والكيدية.

وتهيب الجمعية بشبكات التواصل الاجتماعي المسؤولة بالتواصل مع الجمعية تمهيداً لتشكيل المجلس والذي سيكون بإذن الله عوناً لدولتنا الرشيدة في تحقيق ما يضمن حماية المواطن في صحته وسلامته واقتصاده.



خادم الحرمين يوجه أمراء المناطق بتلمس حاجات المواطنين

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/296317>

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أمراء المناطق أول من أمس، بتقوى الله - عز وجل -، والاهتمام بمصالح المواطنين والمقيمين، ومتابعة أحوالهم، وتلمس احتياجاتهم، والاجتهاد في إنجازها، بما يحقق المزيد من الرخاء لخدمة الوطن والمواطن والمقيم، والعمل على تحقيق التنمية المتوازنة في كل مناطق المملكة.

جاء ذلك خلال استقبال خادم الحرمين الشريفين في قصره بجدة مساء أول من أمس، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز، وأمراء المناطق، بمناسبة اجتماعهم السنوي الـ 18 الذي عقد أول من أمس في مدينة جدة.

وفي بداية الاستقبال استمع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى إيجاز من الأمير نايف بن عبدالعزيز عن المواضيع التي تمت مناقشتها خلال الاجتماع، والتي ركزت على مستوى الإنجاز في إمارات المناطق، وتقديم الخدمات للمواطنين والمقيمين وتسهيل أمورهم، وكذلك المواضيع ذات العلاقة بقضايا التنمية والخدمات في المناطق.



فسخ أكثر من 4000 عقد نكاح منذ بداية العام ومكة تصدر

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/296335>

الرياض - تركي العقيل

وصل عدد القضايا التي انتهت بفسخ عقد النكاح في جميع أنحاء المملكة منذ بداية العام الحالي 4339 قضية، مقارنة بـ 5099 قضية فسخ نكاح خلال العام الماضي (1431 هـ).

وذكر مصدر مطلع في وزارة العدل لـ«الحياة»، أن أكبر عدد من قضايا فسخ النكاح هذا العام سجلت في منطقة مكة المكرمة بـ 2068 قضية، تلتها منطقة الرياض بـ 1272 قضية، ثم المنطقة الشرقية بـ 603 قضية، ثم المدينة المنورة بـ 236 قضية، ثم منطقة عسير بـ 73 قضية، ثم منطقة الجوف بـ 57 قضية، ثم منطقة نجران بـ 34، فمنطقة جازان بـ 32 قضية. ولفت إلى أن عدد قضايا حضانة الأطفال هذا العام وصلت إلى 2838 قضية مقارنة بـ 3236 قضية العام الماضي 1431 هـ.

وأشار إلى أن مكة المكرمة أخذت النصيب الأكبر منها بـ 1236 قضية، تلتها الرياض بـ 851 قضية ثم المنطقة الشرقية بـ 418 قضية، فالمدينة المنورة بـ 189 قضية.

العثور على السجين المفقود منسيا في سجن الطائف

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 اغسطس 2011م العدد 3706

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110810/Con20110810438815.htm>

عبد الهادي الربيعي - الطائف

أطلقت سجون الطائف أمس الأول الشاب عبد الرحمن النفيعي، الذي نشرت «عكاظ» قضية فقدانه داخل السجن، وتغيبه عن حضور عدد من الجلسات، بعد أن عمد السجن في كافة الجلسات إبلاغ ناظر القضية بأنه مطلق سراحه، تساندهم في ذلك خطابات تصل من شرطة الشرقية بناء على رد وكيل عمدة القمرية، تفيد بأن خطابات الاستدعاء سلمت للمطلوب مناوله رغم أنه داخل السجن العام في الطائف، وهو ما أعاق محاكمته ستة أشهر مضت، حتى أفرج عنه بكفالة أمس الأول في قضية لا تتجاوز محكوميتها شهرين.

واستقبلت أسرة عبد الرحمن ابنها بالورود في منزلهم في حي القمرية، وقال والده الشيخ عواض «كنت أخشى أن يبقى ابني في السجن عدة سنوات بعد أن تكالبت عليه الظروف والتلاعب، بعد ستة أشهر مضيتها منتقلا بين السجن العام، المحكمة وشرطة الشرقية في محاولة لكشف المتلاعبين المستفيدين من مصلحة إخفاء ابني وإبعاده عن العدالة وبقائه في السجن».

ويضيف والد عبد الرحمن «تواصلت إدارة السجن معي بعد إطلاق سراح ابني وطلبت مني الحضور للتعاهم وحل القضية بشكل ودي، ولكنني رفضت ذلك بشدة».

من جهة أخرى، كشفت لـ «عكاظ» مصادر مطلعة، أن هناك لجنة شكلت للتحقيق في القضية، بعد نشر «عكاظ» خبر السجين المفقود من قبل وزارتي الداخلية والعدل للتحقيق في القضية وكشف ملابساتها، وكان ناظر القضية قد أمر في وقت سابق بإطلاق سراح السجين بالكفالة بموجب المادة 141 من نظام المرافعات.

ولا زالت الأسرة تنتظر إنصاف ابنها، ومحاسبة من تسببوا في إبعاده عن المحاكمة طيلة ستة أشهر، ومعاقبتهم باعتبار ذلك فسادا إداريا.

إلى ذلك ينتظر أن تحدد المحكمة جلسة جديدة للمسجون، وتوقعت مصادر أن تكون الجلسة خلال شهر رمضان الحالي. وكانت «عكاظ» قد نشرت القضية على صدر صفحتها في العدد الصادر الأحد السابع من رمضان الجاري، بعد أن قدم والد السجين كافة الأوراق التي تثبت تلاعب الجهات ذات العلاقة بمصير ابنه طيلة ستة أشهر مضت دون محاكمة، وطالب بالتحقيق في القضية وكشف ملابساتها ومحاسبة المتسبب والمستفيد من بقاء ابنه خلف القضبان.

ضمن حملة الأمير طلال بن عبدالعزيز. جمعية إبصار تعلم وتؤهل 15 ألف معوق بصرياً بتكلفة 3.6 ملايين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 اغسطس 2011 م - العدد 15752
<http://www.alriyadh.com/2011/08/10/article657754.html>

جدة- ياسر الجاروشة ،
كشف تقرير حملة صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز الرئيس الفخري لجمعية إبصار للتأهيل وخدمة الإعاقة البصرية عن دعم تعليم وتأهيل 15 ألف معوق بصرياً في المملكة والتي تأتي كمشروع وطني لمواكبة سياسة حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله) في الاهتمام بدعم المسيرة التعليمية لذوي الإعاقة البصرية في المملكة .
حيث هدفت الحملة حسب التقرير إلى زيادة قدرات المعوقين بصرياً العلمية ومهاراتهم المهنية وتوعية أسرهم بأهمية تعليمهم، من خلال شراء (18,750) وسيلة معلم برايل وتوزيعها على إدارات التربية الخاصة وأسر المعاقين بصرياً وقطاعات الخدمات الاجتماعية العامة، إضافة إلى شراء (1,500) برنامج قارئ شاشة للحاسب الآلي، و (3,000) عصا حركة وتنقل وتوزيعها على المعاقين بصرياً مع تقديم برامج التدريب اللازمة لهم .
وأوضح أمين عام الجمعية محمد توفيق بلو أن الحملة تضمنت مرحلتين بدأت مرحلتها الأولى بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم وجامعة الملك عبد العزيز بجدة للحصول على بيان وإحصائيات للطلاب المكفوفين للعام الدراسي 1431/1430 هـ الذين بلغ عددهم (2,634) طالب وطالبة موزعين على (13) معهداً و (182) فصل نور، ونحو (70) طالباً و (30) طالبة مكفوفين بجامعة الملك عبد العزيز، ومن ثم تم تنظيم ملتقى ل (17) من مشرفي برامج الدمج بمنطقة مكة المكرمة والمدينة المنورة ومنسوبي الجمعية بهدف تنسيق وتنظيم البدء في توزيع وسيلة معلم برايل .
وأشار بلو إلى أنه تم إطلاق المرحلة الثانية من الحملة في حفل ختام برنامج بناء الأمل الصيفي الذي نظمته شركة MMJ تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود مساء الأحد 1431/08/27 هـ ، وأكد التقرير نجاح المرحلتين الأولى والثانية من الحملة لتوعيتها بأهمية دعم تعليم وتأهيل ذوي الإعاقة البصرية من قبل الجهات المختصة وبعض قطاعات الأعمال وعامة الجمهور كذلك الإقبال على تعلم برايل بصورة أكبر خصوصاً من قبل الكبار الأميين حيث بلغ إجمالي عدد المستفيدين من الحملة (8,504) فرد استفادوا من أكثر من (20) برنامجاً تدريبياً ونشاطاً توعوياً من داخل وخارج المملكة .
وأكد أمين عام الجمعية أن إجمالي تكلفة تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من الحملة حتى 1432/07/30 هـ مبلغ (3,685,180) ريال شملت تكاليف: وسيلة معلم برايل بمبلغ (1,360,639) ريال ، وبرامج نظام إبصار بتكلفة وصلت إلى (180,000) ريال ، وعصي الحركة والتنقل بتكلفة (7,200) ريال ، وبرنامج بناء الأمل الصيفي 1431 هـ بتكلفة (42,550) ريالاً ، فيما خصص لأنشطة وبرامج التدريب بالجمعية، ومعهد النور للبنات، وجامعة الملك عبد العزيز مبلغ (2,094,791) ريالاً ، وأوضح بلو أنه تم توفير مبلغ 2,705,214 لصالح الحملة فيما تحملت الجمعية باقي التكاليف بمبلغ (980,566) ريالاً تمت تغطيتها من موارد الجمعية الأخرى .
واختتم بلو تصريحه بأن التكلفة الإجمالية للمرحلة الثالثة تبلغ (7,599,452) ريالاً، منوهاً بأنه قد تم تمويل شراء وسائل معلم برايل المطلوبة لهذه المرحلة من قبل أحد فاعلي الخير بقيمة (1,639,360) ريال ليصبح المبلغ المتبقي والمطلوب توفيره (5,960,092) ريالاً .

عيادة التدخين في مجمع الأمل تسجل انخفاضاً في المراجعين

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/296302>

الدمام - محمد المرزوق

سجلت عيادة مكافحة التدخين في مجمع الأمل للصحة النفسية في الدمام، انخفاضاً في أعداد المراجعين والراغبين في ترك التدخين. فيما ذكر مدير العيادة الدكتور محمد المقهوي، أن «ساعات الصيام في شهر رمضان، تثبت للمدخنين قدرتهم على ترك التدخين». «وقال: «إن العيادة تستقبل في المتوسط نحو مئة شخص، بين مراجع وراغب في ترك التدخين»، مضيفاً أن «النسبة تختلف من شهر إلى آخر، ارتفاعاً وانخفاضاً. إلا أن المعدل لا ينطبق على شهر رمضان، إذ ينخفض الإقبال كثيراً، سواء من المراجعين أو الراغبين في ترك التدخين من الجدد». وبرر المقهوي، قلة الإقبال في رمضان بأن «غالبية المدخنين لا يجدون وقتاً للمراجعة، بسبب انشغالهم بالشهر الكريم ومتطلباته، وبعضهم يطلب تغيير مواعيده إلى ما بعد رمضان». ورأى أن «وقت الصيام من الأوقات التحولية في حياة المدخن. وفيما يشك مدخنون في قدرتهم على ترك السيارة ساعة أو ساعتين، فإن رمضان يثبت لهم خلاف ذلك، فهم ينقطعون عن التدخين طوال النهار، ما يخلق قناعة لديهم بقدرتهم على تركه».

وينعكس الانقطاع عن التدخين في رمضان على سرعة استجابة الراغبين في مواصلة تركه بعد رمضان. وذكر أن «بعض الحالات التي تأتي بعد رمضان، لا تحتاج إلى جلسات كثيرة للتخلص من التدخين. ويدخل هؤلاء في برنامج العلاج بالجلسات، إذ يخضع المدخن لما بين ست إلى سبع جلسات، ليقلع عن التدخين. فيما آخرون وبحسب حالهم، يخضعون للعلاج الدوائي، عبر أدوية تساعد على ترك التدخين. وتطول مدة العلاج لتصل إلى شهرين في بعض الأحيان. تحت إشراف الطبيب، لما يتطلبه من صرف أدوية، وتغيير في الإجراءات، حتى يتوقف المريض عن التدخين». وإذا كان مريض السكر والضغط يتلقون نصائح طبية، ليكونوا قادرين على التعامل مع وضعهم أثناء الصيام، فإن المدخنين لا يتلقون مثل هذه النصائح. وفي الوقت ذاته؛ ينصح المقهوي، المدخنين «بالابتعاد عن الأماكن التي تثير شهية التدخين لديهم، لأن رغبة التدخين لا تأتي إلا عند وجود مثير، مثل البيئة المحيطة، أو وجود طفاية سجائر أو غيرها. وفي رمضان تختفي هذه المثيرات، «لكن المدخن ما إن يفطر حتى يعود إليها»، «ناصحاً بـ«خلق بيئة خالية من التدخين»، مضيفاً أن «النيكوتين مزعج، لذلك على المدخن التغلب عليه بالمسكنات، والمشي، والاسترخاء لمن يعاني من التوتر». يُشار إلى أن السعوديين يستهلكون نحو 40 ألف طن من التبغ سنوياً، بكلفة تتجاوز 12 بليون ريال، وبإنفاق يومي يبلغ 18 مليون ريال، بحسب تقرير «الجمعية الخيرية للتوعية بأضرار التدخين في مكة المكرمة»، الذي أبان أن «الفرد يدخن نحو 2130 سيجارة. وتجاوز عدد الرجال المدخنين ستة ملايين مدخن. وتحتل المملكة المرتبة الرابعة على مستوى دول الخليج من حيث أعداد المدخنين، والـ16 على مستوى دول البحر المتوسط».

جازان: الاحتجاجات متواصلة بسبب انقطاع التيار

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/296249>

جازان - يحيى الخردلي

بعد أيام من وضع أحد المواطنين سيارته أمام مدخل طوارئ شركة الكهرباء في منطقة جازان احتجاجاً على انقطاع التيار الكهربائي عن بلدته، اعترض شبان من قرية الزاوية طريق فرقة طوارئ كهرباء محافظة صامطة أمس، وأعادوها إلى القرية التي انقطع التيار عنها، بعد موجة الأمطار التي شهدتها المحافظة، والتي أدت إلى كسر عدد من أعمدة الشبكة الكهربائية.

وذكر عدد من أبناء القرية لـ«الحياة»، أن الانقطاع بدأ من الساعة الخامسة من مساء أول من أمس واستمر حتى الرابعة من فجر أمس؛ ما اضطرهم إلى تناول طعامي الإفطار والسحور على أضواء الشموع. وأضافوا أنهم أبلغوا فرقة الطوارئ لإصلاح المحول الذي تعطل جراء الأمطار والصواعق، وحضرت الفرقة بعد ساعات، لكن الفني أكد لهم أن أجزاء كبيرة من المحول تعرضت للتلف، وتم إعادة التيار، وما هي إلا دقائق حتى انقطع التيار مرة أخرى، مشيرين إلى أنهم أعادوا الفرقة إلى الموقع، ورفضوا خروجها حتى إصلاح العطل.

وتجمهر مواطنون داخل وحدة كهرباء صامطة فجر أمس؛ ما اضطر الجهات الأمنية إلى التدخل. من جهته، أوضح مدير شركة الكهرباء في منطقة جازان المهندس محمد عجبي لـ«الحياة»، أن العواصف الرعدية الشديدة التي تعرضت لها محافظتنا صامطة وأحد المسارحة أدت إلى كسر عدد من أعمدة الشبكة من جراء ارتطام «هناجر» شركة الإسكان في رمادة بالشبكات، مؤكداً أن الشركة تواصل أعمال الإصلاح.

وأعرب عن استيائه من تجمهر واحتجاز فرق الطوارئ من قبل مواطنين، مشيراً إلى أن ذلك يعيقها عن عملها، لافتاً إلى أن شركة الكهرباء اضطرت إلى الاستعانة بالشرطة لحماية فرقها.

من جهته، ذكر المتحدث باسم شرطة منطقة جازان النقيب عبدالله القرني أن غرفة العمليات تلقت بلاغاً عن احتجاج عدد من المواطنين داخل «كهرباء صامطة» على انقطاع التيار الكهربائي عن قرية الزاوية، مطالبين الشركة بسرعة إعادة التيار؛ فجرى اتخاذ الإجراءات اللازمة.

من جهة أخرى، أدت الحملات الأمنية التي قامت بها شرطة منطقة جازان خلال شهر شعبان الماضي، إلى القبض على 19327 مخالفاً لنظام الإقامة و349 مخالفاً لنظام العمل، و14 مطلوباً جنائياً، و144 متسولاً.

وذكر مدير شرطة منطقة جازان اللواء جميل الرحيلي في بيان أمس، أن الحملات الأمنية في كل محافظات المنطقة أسهمت خلال الشهر الماضي في ضبط نصف طن من نبات القات المخدر و74 سيارة مطلوبة ومسروقة، و50 دراجة نارية مخالفة، و86 حالة تزوير و11 سيارة تقل 63 مخالفاً لنظام الإقامة من جنسيات عربية وأفريقية وأربعة أشخاص يتعاطون مواد مخدرة.

الداخلية تحقق في 1050 جريمة فساد إداري ومالي وتحيل 194 بلاغاً للجهات المعنية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 اغسطس 2011م العدد 3706
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110810/Con20110810438818.htm>

منصور الشهري - الرياض
تحقق وزارة الداخلية ممثلة في المباحث الإدارية في 1050 بلاغا، عن جرائم فساد إداري ومالي في عدد من الجهات، فيما أحالت 194 بلاغا لعدد من الجهات المعنية للتحقيق واستكمال الإجراءات، و 215 بلاغا اتخذ بها الإجراءات النظامية.
وكشف لـ «عكاظ» مصدر أمني أن المباحث الإدارية تلقت 1050 بلاغا بالاشتباه في جرائم الفساد الإداري والمالي خلال العام الماضي، مؤكداً أنه تم اتخاذ الإجراءات النظامية ذات العلاقة بـ 215 بلاغا بعد أن تم التثبت منها وتم حفظ 331 بلاغا لعدم ثبوتها. وأشار المصدر إلى أنه جرى إحالة 194 بلاغا للجهات المعنية في التحقق منها واستكمال الإجراءات ذات العلاقة بما يثبت منها، في حين لا تزال 310 بلاغات قيد الإجراءات اللازمة للتحقق منها.
وأكد أن هناك زيادة في عدد البلاغات خلال العام الماضي في جرائم الفساد الإداري والمالي وبزيادة 699 بلاغا خلافاً عن مثيلاتها في عام 1430 هـ التي تم التعامل معها.
وأوضح المصدر أن هناك ارتفاعاً تدريجياً ملحوظاً في عدد البلاغات التي تتلقاها المباحث الإدارية منذ الإعلان عن تخصيص أرقام الاتصال بهذه البلاغات، حيث ارتفعت من 34 بلاغا في عام 1428 هـ إلى 147 بلاغا في عام 1429 هـ، و 351 بلاغا في عام 1430 هـ، موضحاً أن المباحث الإدارية استطاعت النجاح في الكشف عن عدد من قضايا جرائم الفساد الإداري والمالي، ومن أبرزها تقديم المتهمين في حادثة فاجعة سيول جدة عام 1430 هـ إلى العدالة، والتي شملت 302 شخص و 30 شخصية اعتبارية تمثل شركات ومؤسسات ومكاتب استشارية.



أصدقاء المرضى تبرع بـ 1.2 مليون ريال للمستشفى الجامعي

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 اغسطس 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/296303>

تلقي مستشفى الملك فهد الجامعي التابع لجامعة الدمام، مساء أول من أمس، تبرعات بلغت 1.2 مليون ريال، لتوفير «احتياجاته الضرورية من أجهزة ومستلزمات طبية تسخر لخدمة المرضى»، وذلك خلال زيارة قام بها أعضاء لجنة أصدقاء المرضى، إلى المستشفى، في إطار زيارتهم الرمضانية السنوية لمستشفيات المنطقة الشرقية. وتضمنت الزيارة الإطلاع على المنومين في غرف العناية المركزة للكبار والأطفال، وعيادات الحروق، ومرضى الجراحة العامة في العيادات الجديدة، والاستماع إلى متطلباتهم ومواساتهم. كما عقدوا اجتماعاً مع مسؤولي صحة الشرقية، وإدارة المستشفى، لعرض احتياجات المستشفى، من مستلزمات تخدم المرضى. وتبرع فواز الخضري، بمبلغ 365 ألف ريال، ومازن السعيد بـ 360 ألفاً، وقدمت مجموعة الزامل 170 ألفاً، ومجموعة العيسى 70 ألفاً، وسامي الحكير مئة ألف، وأحمد الشدوي 150 ألفاً.

ناقش إجراءات استخراج الرخص الإنشائية بلدي المدينة: الشؤون الإسلامية تشكو طول المدة.. والدفاع المدني يؤكد ضعف كفاءة المهندسين

المصدر: جريدة الرياض 10 اربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 اغسطس 2011 م - العدد 15752
<http://www.alriyadh.com/2011/08/10/article657778.html>

المدينة المنورة - سالم الأحمد
خصص المجلس البلدي بالمدينة المنورة جلسته رقم (110) برئاسة الدكتور صلاح بن سليمان الراددي للاطلاع على الدراسة التي قام بها المجلس لدراسة آراء المكاتب الهندسية في إجراءات استخراج الرخص الإنشائية في المدينة المنورة ولأهمية هذه الدراسة على طلب المجلس مشاركة كلاً من المهندس فائز عبدالله كردي وكيل فرع وزارة الشؤون الإسلامية وملازم أول سامي مسلم الحجيلي من إدارة الدفاع المدني وبمشاركة أعضاء لجنة المكاتب الهندسية المهندس أنور بن مصطفى الياس والدكتور محمد أنور البكري مكتب عالم الموهبة للاستشارات والدراسات تحت إشراف الدكتور علي بن أحمد الصبيحي أستاذ مناهج البحث العلمي والإحصاء التطبيقي .
وقد بدأ المجلس بمناقشة نتائج الدراسة الميدانية التي تستقصي «آراء المكاتب الهندسية في إجراءات استخراج الرخص الإنشائية في المدينة» عدداً من المشاكل الإجرائية والنظامية التي تواجههم عند استخراج رخص الإنشاء، وللمساهمة في حل تلك المشاكل والتخفيف من آثارها السلبية على العلاقة بين أضلاع مثلث العملية العمرانية في المدينة المنورة: الأمانة وبلدياتها الفرعية، المواطن، والمكاتب الهندسية، واتخذ المجلس القرارات التالية :
تكوين لجنة (يقترح تسميتها لجنة التعليمات والأنظمة) من مسئولين من الإدارة القانونية العاملين بالأمانة، ومستشارين من المكاتب الهندسية المحلية والوطنية، ومهندسي الأمانة العاملين في الميدان، ومتخصصي الأمانة في الحاسب الآلي، تكون مهامها تطوير إجراءات عملية استخراج رخصة إنشاء استناداً الى ما جاء في نتائج الدراسة الحالية، وأخرى مستقبلية مستخدمة لغة واضحة لجميع المستويات الثقافية المختلفة للعاملين في مجال استخراج رخص الإنشاء .
وأوضح وكيل فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف المهندس فايز معانات الأوقاف بالنسبة للمساجد والمتبرعين عند طول مدة استخراج الرخص بالنسبة للمناطق العشوائية وطلب وضع المكاتب الهندسية تحت المجهر من حيث السليبيات والإيجابيات في المكاتب دون المستوى وإعادة النظر في المكاتب الهندسية مع ملاحظة إدخال العنصر الوطني والربط الإلكتروني ما بين الأمانة والأوقاف .
كما أوضح مندوب الدفاع المدني الملازم أول سامي الحجيلي ضعف كفاءة المهندسين في المكاتب الهندسية من حيث الشهادات الأكاديمية وأن أكثرها مقبول وجيد وضعيف، وأن هذه المكاتب ليست لها نظم سلامة.

أسر تسكن الخيام بهدف التسول واستعطاف الصائمين إمارة عسير توجه بإزالتها وجمعية البر تعتبرها ظاهرة مسيئة

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 أغسطس 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=65492&CategoryID=3

أبها: سامية البريدي 2011-08-10 1:54 AM

في ظاهرة غريبة بدأت تظهر ملامحها بشكل جلي على السطح في مدينة أبها، ازدادت مؤخرا أعداد الخيام التي تقطن فيها أسر تتظاهر بالحاجة والفقر والعوز، وهي الظاهرة التي بدأت مع أول أيام شهر رمضان المبارك، والتي تتكرر في كل عام في هذا الوقت من السنة. حيث نصبت أكثر من 9 أسر الخيام في حي السامر في أبها منذ بداية الشهر وسكنت فيها بشكل دائم، على الرغم من امتلاك هذه الأسر منازل في محافظة خميس مشيط وفي تهامة، إلا أنها فضلت المكوث في الخيام وعدم العمل والاكتفاء بطلب المساعدة من الناس، مستغلين تعاطف الصائمين معهم في هذا الشهر الفضيل . وقد رصدت "الوطن" حالات هذه الأسر ومعيشتها، ورأت أنهم يخرجون من مخيماتهم بعد صلاة العصر إلى الشارع ومحاوله التسول وطلب الناس، كما يوجد عدد من المطاعم تقوم بتوصيل الطعام لهم وقت الإفطار والعشاء. بل إن بعض هذه الأسر يتمكن من جمع مؤونة عام كامل في شهر واحد، حيث استطاعت بعض الأسر في هذه الخيام أن تحصل على أكثر من 100 كيس من الأرز وعدد من أكياس التمر وكثير من الأطعمة التي أخذوها من أهل الخير، إلى جانب ما أخذوه من صدقات مادية في هذا الشهر .

تقول شريفة (م.ق) "إحدى الفتيات التي تسكن في تلك الخيام" إن دخلنا الوحيد هو ما تحصل عليه والدتي المطلقة من الضمان الاجتماعي والبالغ 900 ريال في الشهر، وأعيش أنا وأخواتي الأربع في هذه الخيمة"، مضيفة أن "جميع أخواتي مطلقات وكل واحدة معها أطفالها، وعدد الأطفال في الخيمة 10 لم يتجاوز أكبرهم (13 عاما) ولا يوجد أحد منا يعمل. مشيرة إلى "أنهن يعشن على صدقات المحسنين مع أن لديهن خمسة من الإخوان الذكور الذين تخلوا عن رعايتهن". وقالت أختها التي تقطن في خيمة أخرى، فاطمة (م.ق) "إن حاجتنا بدأت منذ طلاقنا والسبب يعود لوالدنا رحمه الله حيث زوجنا لرجال كبار في السن لمجرد أن يأخذ المهر وكانت النتيجة طلاقنا ولدينا أطفال لا يوجد من يصرف عليهم فاضطررنا إلى نصب الخيمة وأخذ رزقنا من أهل الخير في شهر رمضان"، مضيفة "إحدى أخواتي تزوجت مسنا عمره 90 عاما وطلقها وهو في حالة خرف، وأخرى تزوجت رجلا يكبرها أيضا لكنه يتعاطى المخدرات ويضربها فطلبت الطلاق منه، والأخريات طلقن بلا سبب سوى أن أزواجهن لم يكونوا مناسبين لهن، وهجروا أخواتي فترة طويلة ولا يصرفون عليهن ولا على أبنائهم فطلبن الطلاق".

وفي اتصال "الوطن" مع مدير جمعية البر في أبها محمد بن فحاس الأسمرى، وسأله عن هذه الظاهرة، قال "إن ظاهرة لجوء الأسر إلى نصب خيم أضحت ظاهرة واضحة في مدينة أبها وخاصة في شهر رمضان، وهذه الأسر تأخذ مبالغ مالية من الضمان الاجتماعي ومن الجمعية ولديها مسكن ورغم ذلك تفضل التسول وطلب الناس، وقد وجهت إمارة المنطقة بإزالة هذه الخيم، حيث إن هذا المنظر يسيئ للمنطقة، وسوف نحاول معالجة الوضع مع تلك الأسر". وأشار الأسمرى إلى أن الجمعية تساعد 4000 أسرة في أبها، وهذا العدد كبير بمعنى أن غالبية الفقراء مسجلون لدينا كما أننا وجدنا عملا لأغلب أفراد هذه الأسر، أما الأسر التي في الخيام فهم يتواجدون بكثرة في رمضان لأنهم يعلمون أنه شهر يتصدق فيه أهل الخير، ودائما يذكرون للناس أن الجمعية تتجاهلهم وأن الضمان الاجتماعي لا يساعدهم أو يعطيهم شيئا، إضافة إلى أن هذه الأسر تمنع أبناءها من مواصلة الدراسة وتوجههم فقط للتسول".

16500 طلب براءة اختراع منذ بداية العام

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/296253>

الرياض - «الحياة»

كشفت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية عن تلقيها أكثر من 16500 طلب براءة اختراع منذ بداية العام 2011، ونحو 3 آلاف نموذج صناعي، مشيرة إلى أن عدد الطلبات المنتهية من إجراءات الفحص بلغ أكثر من 15 ألف طلب، بنسبة 91,2 في المئة.

ونظمت «المدينة» ممثلة في برنامج «بدر» لحاضنات التقنية محاضرة عن «حماية الملكية الفكرية للتطبيقات التقنية» أمس، في حضور عدد من المطورين والمهتمين بالتقنية الذين شاركوا في دورة تطوير التطبيقات للهواتف الذكية التي نظمها برنامج بدر أخيراً على مدى شهر، وذلك بهدف اطلاعهم على كيفية حماية الملكية الفكرية لتطبيقاتهم التقنية قبل أن تطلق في السوق.

وتناولت المحاضرة التي قدمها اختصاصي براءات الاختراع في إدارة الملكية الصناعية في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية هشام العريفي، تعريف الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وشروط الحصول على براءة الاختراع، والجهات المسؤولة عن منحها، وأقسام الملكية الفكرية، وقانون حماية حق المؤلف والمصنفات الأدبية، وحقوق مالك براءة الاختراع، إضافة إلى كيفية تسجيل برامج التطبيقات كحق للمؤلف، وإجراءات تسجيل العلامات التجارية وغيرها. وأكد العريفي أهمية الحصول على براءة الاختراع باعتبارها وثيقة حماية مهمة جداً تمنح لكل من توصل إلى اختراع نتج منه حل مشكلة معينة في مجال التقنية، بشرط أن يكون الاختراع جديداً ومنطوياً على خطوة ابتكارية، وأن يكون قابلاً للتطبيق، موضحاً خطوات الحصول على براءة الاختراع في مجال برامج الحاسب الآلي وألعاب الفيديو التي يتم تسجيلها تحت بند المصنفات الأدبية في إدارة حقوق المؤلف في وزارة الثقافة والإعلام.

وأشاد بجهود برنامج خادم الحرمين الشريفين لدعم المخترعين السعوديين وبدور مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في دعم وتشجيع المبدعين والمخترعين ورواد الأعمال، من خلال برنامج «بدر»، وبرنامج «موهبة» في مساعدة المخترعين السعوديين بتسجيل براءات اختراعاتهم داخل المملكة وخارجها، بهدف دعم الابتكار وتوطين التقنية وحرية العمل بها، بما يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل، وتعزيز مسيرة الاقتصاد الوطني.

سعوديات يداعبن التعقيب ويكسرن ذكوريته... بترخيص

رسمي

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/296248>

الرياض - سيف السويلم

ليس من المستغرب أن توجد مجموعة من الأشخاص داخل عدد من الدوائر الحكومية؛ للعمل على إنهاء بعض الإجراءات المتعلقة بالآخرين، وذلك بموجب اتفاق رسمي معهم؛ فهذا النوع من العمل الذي يطلق عليه «التعقيب» يعتبر أحد الأعمال المتعارف عليها منذ أعوام طويلة، والتعامل معها بات من المألوف، لكن غير المألوف هو أن يستبدل باسم المعقبين «المعقبات»؛ بمعنى عمل مجموعة من النساء على عمل الرجال ذاته، بحيث تتجه مجموعة منهن لإنهاء إجراءات غيرهن في الدوائر الحكومية والخاصة، في مقابل مادي يتم الاتفاق عليه.

هذه الصورة أضحت من الواقع منذ شهر؛ إذ بدأت ثلاث من النساء في خطب ود عمل تقديم الخدمات العامة «التعقيب» وافتتاح مكتب خاص بذلك يحمل اسم «خدمات حواء»؛ ليصبح مكتب التعقيب النسائي الأول على مستوى المملكة؛ فانطلقن بالإجراءات النظامية، وبدأ التقديم على الترخيص الذي وجدن معه رفضاً مصحوباً بإلزامهن بافتتاح قسم رجالي لإصدار الترخيص، إلا أن هذا الإلزام وجد شيئاً من المرونة بعد ذلك، تمثل في قبول إصدار ترخيص مؤقت لمدة ستة أشهر، بدأت في تموز (يوليو) الماضي، على أن يتم إيجاد قسم رجالي بعد ذلك، حتى بدأن تدريجياً العمل وخضن غماره فعلياً.

ومن منطلق أن الكثيرات من النساء لديهن بعض المشكلات التي تتطلب بعض الخطوات لحلها، جاءت فكرة افتتاح مكتب التعقيب النسائي؛ إذ توضح مساعدة المدير العام للمكتب، أن بعض النساء لا يعرفن التعامل مع بعض الإجراءات الرسمية التي تتطلبها بعض الجهات؛ لذلك وجدن أن إيجاد مكتب متخصص في تقديم الخدمات من هذا النوع يمثل جانباً مهماً للتسهيل على المرأة، وللاستفادة المادية منه.

تقول ندى سعود في حديث إلى «الحياة»: «عمل التعقيب النسائي موجود مسبقاً في بعض الجهات، لكنه يأخذ الشكل الفردي؛ كون بعض النساء يقمن ببعض الإعلانات في المنتديات الإلكترونية الخاصة بالمرأة، ويوضحن خدماتهن، وقد أردنا أن نضع لهذا العمل نوعاً من الرسمية، ونفتتح مكتباً بشكل علني، لأداء هذه المهمة، ونظراً إلى إلزامنا بالقسم الرجالي في بداية الأمر قمنا بطلب مهلة إلى حين تنفيذ ذلك، وبالفعل وجدنا تعاوناً من مشرفة الوحدة النسائية في أمانة منطقة الرياض الدكتورة ليلي الهلالي، وحصلنا على مهلة لمدة ستة أشهر، وأمل أن يتغير شيء في الفترة المقبلة بحيث لا نضطر إلى افتتاح هذا القسم»، لافتة إلى أنهن لمسن وعي المجتمع بإمكان عمل النساء في التعقيب؛ وبالتالي فإن مستوى الإقبال عليهن يعتبر مقبولاً.

وذكرت أن نطاق عمل المكتب يشمل مختلف الجهات الحكومية والخاصة التي تحتوي على أقسام نسائية، مشيرة إلى أن معظم الحالات التي تصل إليهن تتعلق بإجراءات للأحوال المدنية، مبينة أن هناك تعاوناً من قبل بعض الجهات التي يتعاملن معها، معتبرة أن الرسوم التي يحصلن عليها في مقابل كل خدمة مناسبة، و«تأتي بحسب نوعية الخدمة؛ فمثلاً إذا كانت الخدمة تتعلق بإجراءات الأحوال المدنية، من حيث تجهيز الأوراق وتسليمها، فإن المقابل يصل إلى 150 ريالاً». ويبدو أن توجه هذا الثلاثي النسائي لا يتوقف على إنهاء المعاملات المتداولة بكثرة، مثل الأحوال المدنية والجوازات والبلديات، وإنما هناك توجه للحضور في بعض القضايا النسائية التي تصل إلى المحاكم، والتعامل مع بعض المكاتب الاستشارية والقانونية؛ من أجل تحقيق هذا الهدف، مبدية أملها في توسع عمل المكتب على مستوى مدن المملكة.

وتجد عبير الكثيري أن هذا النوع من المكاتب كان من المفترض إيجاده منذ أن تم إيجاد أول قسم نسائي في الدوائر الحكومية، مشيرة إلى أنه يسهم في تذليل الكثير من العقبات التي قد تواجهها بعض النساء، وأضافت: «الفكرة جيدة، وأرجو أن نجد الكثير من المكاتب خلال الفترة المقبلة في كل مدن المملكة؛ حتى تستفيد منها النساء.» أما أم فهد فتتادي بدعم النساء الراغبات في افتتاح مكاتب الخدمات النسائية؛ نظراً إلى حاجة الكثيرات إليها، وقالت: «هذه المكاتب جيدة من جانبيين هما المادي للقائمت عليها، إضافة إلى جانب تقديم المساعدة؛ لذلك أمل أن تسهل الجهات المعنية بعض الإجراءات لإيجادها.»



طالبات رنية.. التخصصات الجامعية لا تخدم مستقبلهن

المصدر: جريدة الرياض 10 ارباء 1432 هـ - 10 اغسطس 2011 م - العدد 15752
<http://www.alriyadh.com/2011/08/10/article657679.html>

رنية، تقرير - سليمان السبيعي
بدأت فرص الدراسة الجامعية تتضاءل لدى طالبات رنية وذلك لعدم توفر التخصصات اللاتي يرغبن الدراسة فيها أو عدم توفر مقاعد التخصصات التي تلائمن، وأصبحن مجبورات على أقسام لاتخدم حياتهن بعد التخرج كونها لاتتوافق مع طبيعة المجتمع وعاداته وعمل الفتاة بعد التخرج .
"الرياض" رصدت انطباعات أولياء أمور الطالبات، حيث أوضح عدد من أولياء الأمور أننا في رنية وبعد أن تفضلت الحكومة الرشيدة مشكورة بفتح فرع للجامعة لطلابنا وطالباتنا فإن هناك بعض الاحتياجات الهامة في التخصصات التي نريدها لأبنائنا وبناتنا في رنية فهناك تخصصات يحتاجها أبناء وبنات المحافظة وتخدم مستقبل الجميع من الناحية الوظيفية مثل التخصصات التربوية والتي تحتاجها الطالبات خاصة، متأملين من المسؤولين بجامعة الطائف زيادة أعداد المقاعد المتاحة في اللغة الإنجليزية التي حددت سلفاً ب (100) مقعد بدلاً من تقليصها إلى 27 مقعداً، حيث أنّ بناتنا أصبن بخيبة أمل عندما وجدن أسماءهن خارج القبول في ذلك القسم مما أجبرهن على التسجيل في قسم الإدارة وهذا التخصص ليس المستقبل الواعد في حياتهن العملية .
وإذا كان مدير جامعة الطائف قد صرح لنا حول هذا الموضوع بأنّ مستوى طلاب وطالبات رنية لا يؤهل لدخول قسم اللغة الإنجليزية فإذا كان المستوى لا يؤهل للإنجليزي فكيف يؤهل للإدارة مع العلم أنها تخصص هام أم أنّ قسم الإدارة تخصص هامشي يحول إليه من لا يقبل في الأقسام الأخرى ونحن لا نقلل من أهمية هذا القسم خاصة للذكور .
وأضاف آخرون بقولهم إننا نريد تنفيذ وعود جامعة الطائف لنا بأن هناك أقسام سوف يتم افتتاحها في فرع الجامعة برنية ولم يتحقق شيء من ذلك حتى الآن علماً أنّ المباني تتسع لذلك بعد أن استكملت توسعتها ونريد مساواتنا ببقية المحافظات المجاورة بفتح أقسام جديدة تخدم أهالي المحافظة في حين ناشدت الطالبات أمير منطقة مكة المكرمة بالنظر في المقاعد المتاحة لقبولهن بقسم اللغة الإنجليزية بفرع الجامعة برنية وزيادتها وتوفير الأقسام التي تخدم مستقبل الفتاة وتتفق وطبيعة المجتمع التي تعيش فيه.

التربية تنفي اعتماد معيار السن في تثبيت معلمات محو الأمية

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/296305>

الدمام - رحمة ذياب
أثارت شائعة، حول اعتزام وزارة التربية والتعليم، عدم شمول بعض معلمات محو الأمية في قرار التثبيت الذي سيطبق مع بداية الفصل الدراسي الجديد، لعدم تناسب أعمارهن مع درجات السلم الوظيفي، مخاوف أعداد كبيرة من هؤلاء المعلمات، اللاتي يخشين من «تحول الشائعة إلى واقع، يطبق فعلياً».

وتعززت هذه المخاوف في ظل عدم تلقي هؤلاء المعلمات ما ينفي الشائعات، على رغم أنهن راجعن إدارات التربية والتعليم، وتحصلن على معلومات كثيرة، منها أن «مباشرة العمل ستكون في المدارس ذاتها التي كن يعملن فيها، ولا تغييرات على ذلك»، لكنهن لم يحصلن على إجابة حاسمة حول الأعمار. بيد أن الناطق الإعلامي في الوزارة محمد الدخيني، نفى لـ «الحياة» هذه الشائعة التي بدأت من منتدى إلكتروني، يُعنى في قضية تثبيت معلمي ومعلمات محو الأمية. وقالت معلمة محو الأمية عائشة السلمي: «فور نشر الخبر في هذا المنتدى سرت البلبلة بين المعلمات، اللاتي تعصف بهن الأخبار والشائعات»، مضيفاً أن «الخبر ذكر أن آلية التثبيت تتحدد بحسب أعمار العاملات على بند محو الأمية. ومن كانت أعمارهن لا تتناسب مع درجات السلم الوظيفي، فلن يتم تثبيتهن». وأردفت «حاولنا الاتصال في إدارة التربية والتعليم في المنطقة الشرقية، وأجابت عاملات فيها أن الأمور ستوضح مع بداية العام الدراسي، وأنه لم تصلهن آليات بدء التثبيت، والتنظيم».

وقالت معلمة أخرى: «إن الشائعات تزداد يوماً بعد آخر، من دون وجود أي رد رسمي من الوزارة عليها. وعندما نبادر للسؤال؛ نتلقى إجابات غير واضحة. فيما الشائعات تتناقل بكثافة على مواقع إلكترونية، وعبر الرسائل النصية القصيرة، ولا زلنا ننتظر، على رغم أن تصريحات رسمية صدرت في الفترة الأخيرة، حول توافر وظائف. إلا أنه لا يوجد مؤهلون لها، فهل يعني هذا أنه تم استثناءنا من التثبيت، لعدم أهليتنا بسبب العمر، والمؤهل العلمي، واعتبارات أخرى؟».

بدوره، أكد الناطق الإعلامي في وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني، في تصريح لـ «الحياة»، أن «الأمر الملكي القاضي بتثبيت العاملين على بند الأجور ومحو الأمية، سيُنفذ. وسيتم تعيين العاملين على البنود كافة». وحول ما يتردد عن عدم أهلية بعض معلمات محو الأمية، لعدم تناسبهن مع السلم الوظيفي، قال: «لم نضع ذلك ضمن المعايير التعيينات». أما عن الوقت، فذكر أنه «لم يتم استكمال الإجراءات الرسمية والآلية الكاملة للإعلان عنها، ولم يتضح بعد إذا كان ذلك سيتم مع بداية العام الدراسي أم بعد ذلك، إلا أنني أؤكد بأن الأمر الملكي سيُنفذ، وسيتم تثبيت العاملين كافة. ونحن الآن في مرحلة انجاز الوظائف التي أعلن عنها، وهي 52 ألف وظيفة تعليمية وإدارية. ونعمل على حصر المتقدمين، وتعيينهم».

يُشار إلى أن معلمات من مناطق عدة، وقعن عقوداً تحت مسمى «بند محو الأمية»، من دون تحديد الراتب، بحسب ما نقلن إلى «الحياة»، قبل نحو أسبوعين. كما أن لجنة تثبيت العاملين على البنود، المشكلة من وزارتي الخدمة المدنية والمالية، أكدت انتهاء دراسة 48.560 طلب تثبيت على الوظائف الحكومية.

مدير جامعة الدمام: استحداث تخصصات طبية جديدة...

وإضافة 1200 سرير

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/296299>

الخبر - عمر المحبوب

كشف مدير جامعة الدمام الدكتور عبدالله الربيش، عن توجه لدى الجامعة لإنشاء تخصصات طبية جديدة، إضافة إلى إيجاد ماجستير «تربوي»، وذلك ضمن مشروع «التعليم عن بعد»، الذي سينطلق خلال العام الجاري في الجامعة، لافتاً إلى أن المدينة الطبية التي يتم إنشاؤها حالياً، تتضمن 400 سرير، إضافة إلى مستشفى الملك فهد الجامعي في الخبر، الذي يحوي 440 سريراً، «ما سيساهم في توفير 1200 سرير طبي للمرضى في المنطقة الشرقية، خلال الأعوام المقبلة» بحسب قوله.

وأوضح الربيش، أن «الجامعة ستضيف تخصصات طبية جديدة خلال العام المقبل، وهي: «الصحة العامة»، و«المعلومات الصحية»، واعتبرها «من أهم المشاريع والتخصصات الطبية التي سيتم افتتاحها». مشيراً إلى أنه بعد افتتاح هذه التخصصات «سيكتمل عقد منظومة التخصصات الطبية في الجامعة». وذكر أنه «بعد افتتاح تخصص الهندسة الطبية وطب الأسنان، وجدنا فرقاً في النسبة، التي وصلت إلى 91 في المئة خلال العام الجاري، ما يساعد على تقليص بعض التخصصات، التي لا يحتاجها سوق العمل حالياً، مثل الكيمياء»، مؤكداً أن الجامعة «تسعى دائماً لتوفير متطلبات سوق العمل، من خلال إنشاء التخصصات والكليات المطلوبة».

وأشار إلى أن الجامعة حققت خلال الفترة الماضية، «قفزات نوعية في مستشفى الخبر الجامعي، الذي تشرف عليه في شكل مباشر، إذ تم تنفيذ مشروع «عمليات القوقعة للمرضى الصم والبكم»، وتم إجراء 12 عملية جراحية ناجحة للمرضى، من خلال زراعة قوقعة الإذن، لـ 12 أصماً تتراوح أعمارهم بين سنتين و 32 سنة». وذكر أن «المستشفى سيبدأ برنامج المسح السمعي لدى المواليد في السنة الأكاديمية المقبلة، وذلك بالتعاون مع قسم الأنف والإذن والحنجرة، وقسم الأطفال، الذي من خلاله يتم تشخيص حال المولود منذ أيامه الأولى. ما يسهل معرفة حالة المولود مبكراً، من دون التخمين إن كان أصماً أم لا، إضافة إلى إجراء عمليات القلب المفتوح في المستشفى». وأكد استعداد الجامعة، «لاستقبال عدد كبير من مبتعثيها المعيّدين، إذ استقبلت مطلع شهر رمضان الجاري، أربعة مبتعثين في تخصص طب الطوارئ، الذي يعتبر من أهم التخصصات المطلوبة، ما ينعكس في شكل إيجابي على الخدمات الطبية في المنطقة»، مضيفاً أن «الجامعة ستقبل خلال العام الدراسي الجديد، 11.200 طالب وطالبة»، مشدداً على أنه تم «فهم تصريح وزير التعليم العالي المتضمن قبول نسبة 70 في المئة من الطلاب في شكل خاطئ، إذ اعتقد الناس أنها نسبة التخرج من الثانوية العامة، والصحيح أنها 70 في المئة إجمالي خريجي التعليم العام»، لافتاً إلى أن «القبول في الجامعة يعتمد على النسبة الموزونة».

وأبان أن الجامعة «أطلقت خلال العام الجاري، مشروع التعليم عن بعد، الذي أقر من قبل وزارة التعليم العالي خلال الفترة الماضية. وستبدأ الجامعة الدراسة فيه من خلال خمسة تخصصات، هي: إدارة الأعمال، والتسويق، واللغة العربية، وعلم الاجتماع، والدراسات الإسلامية»، معتبراً أنها «بداية جريئة» من الجامعة. وقال: «لا يمكن التوسع أكثر من ذلك في التخصصات حالياً»، كاشفاً أن الجامعة تعتزم «فتح تخصصات جديدة خلال الفترة المقبلة، مثل تخصص المكتبات والعلاقات، كما أن لديها خطة لتطبيق برنامج الماجستير «التربوي» في تخصصات الإرشاد والتوجيه الطلابي، ضمن مشروع التعليم عن بعد، الذي سيتم تطبيقه خلال العام المقبل». وحول فرض رسوم مالية، قدرها 500 ريال، في مشروع «التعليم عن بعد»، بهدف أخذ دورة تدريبية في النظام، أكد الربيش، أهمية هذه الدورة، التي تأتي بهدف «التعلم على النظام، وتفادي المشاكل التي قد تعترض الطالب أثناء الدراسة، لأن المشروع يعتمد بنسبة مئة في المئة على التواصل الإلكتروني بين الطلاب والأساتذة، وأن الجامعة درست الموضوع في شكل فعال».

اعترفت الخادمة أمام المحقق بدس السم في رضاعته تأجيل الحكم في مقتل مشاري إلى الشهر المقبل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 اغسطس 2011م العدد 3706
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110810/Con20110810438804.htm>

سالم السبيعي - الأحساء
أجلت محكمة الدمام أمس النظر في قضية مقتل الطفل مشاري البوشل على يد الخادمة الإندونيسية المتهمة بقتله، إلى 21 من شهر شوال المقبل، بعد أن مثلت المتهمة أمام لجنة مشتركة من ثلاثة قضاة بحضور مترجم، ووالد المجني عليه والمحقق الذي تولى التحقيق في القضية.
وكشف لـ «عكاظ» والد الطفل أحمد البوشل عن أنه حضر للمحكمة حسب الموعد المحدد، وجرى إحضار الخادمة واعترفت أمام القاضي بحسن معاملة العائلة لها، وحاولت في البداية إنكار إقدامها على قتل الطفل، ولكن بعد حضور المحقق الذي تولى التحقيق في القضية، اعترفت أمامه ست مرات بقتل الطفل بعد دس السم في رضاعته، مرجعة ذلك إلى أسباب نفسية وظروف خاصة بها في بلدها تتمثل في طلاقها، ووفاة والدها وأختها.
وأفاد أنه مازال يتلقى اتصالات من ذوي الجانية يطالبونه بالتنازل عن القضية، كما طالبوه سابقا بالتنازل نظير مليوني ريال، إلا أنه جدد تمسكه بالمطالبة بتطبيق شرع الله، مضيفا «اتصل بي ذوو الخادمة في إندونيسيا وأخواتها في المملكة وزوج شقيقتها، وأبدوا أسفهم لما حدث، واعترفوا بأن ما أقدمت عليه جريمة، وطلبوا العفو عنها، إلا أنني أكدت لهم أنني لم أتحدث في هذا الموضوع قبل أن يقول القضاء كلمته».
يذكر أن الطفل مشاري، أربعة أشهر، توفي قبل عام في المستشفى العسكري في الرياض، بعد أن قضى ما يقارب الشهرين في المستشفيات للعلاج نتيجة وضع مادة سامة في رضاعته من قبل الخادمة، ونقل إلى الأحساء ليصلى عليه ويدفن في مقبرة الراشدية، ولمشاري أربعة أشقاء هم عبد الله (12 سنة)، رakan عشر سنوات، أفنان (سبع سنوات) وأريام (خمس سنوات).

لمساعدة مرضى الكلى..

حملة حتى لا يبكي حبيب على حبيب.. الخير يدوم

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 أغسطس 2011 م - العدد 15752

<http://www.alriyadh.com/2011/08/10/article657678.html>

تقرير - فهد اللويحق

يطلق مجموعة من شباب وبنات الرياض حملة لمساعدة مرضى الكلى بعنوان "حتى لا يبكي حبيب على حبيب" وذلك في منتصف شهر شوال القادم، وتستمر لمدة تسعة أيام قابلة للتديد بحضور "د.نجيب الزامل" و"د.عبد الله الدغيث" - المدير التنفيذي لجمعية كلانا- و"إ.حمد القاضي" - عضو في مجلس الشورى- و"د.علي الضاحي" -إعلامي- و"د.سعود المصبيح" مستشار وزارة الداخلية، وهي الحملة التي يسعى القائمون عليها إلى تثقيف وتوعية الأسر ومساعدة المرضى ومتابعة حالتهم الصحية والنفسية.

وأوضحت الأستاذة "هيا العنزي" -مسؤولة الحملة بمنطقة الرياض- أن دور القائمين على هذه الحملة أيضاً توعية المجتمع بأهمية التبرع بالأعضاء، إضافة إلى إنقاذ هؤلاء المرضى المهددة حياتهم لنقص وسائل وأجهزة غسيل الكلى في مستشفياتنا العامة، وتكلفة الجلسة التي لا يطيقها ذوو الدخل فوق المتوسط والتعاون مع حملة "كلانا" في المساهمة بذلك. وأشارت إلى أنه تم تشكيل فريق من الشباب وفريق من الفتيات لهذه الحملة وسيكون للحملة أهداف منها "التثقيف الصحي" وهو التوعية بالمرض - تعريفه - أسبابه - الوقاية - من المرض - الأغذية المضرة بصحة الإنسان التي قد تؤدي إلى الفشل الكلوي، و"نادي الصيدلة" حيث سيكون مشارك في الأدوية بعد الزراعة من خلال الأدوية المستخدمة التي قد تسبب الفشل الكلوي حال استخدامها والإفراط فيها دون استشارة طبية، و"جمعية شمس" برئاسة "د.عثمان الفريخ" -استشاري الكلى في مستشفى الملك فيصل التخصصي -

كما وافقت الجمعية بتوفير ممرضين وممرضات أو أطباء للحضور إلى الأركان وشرح ماقد يسببه الضغط وأنه أحد الأسباب المؤدية إلى المرض سيكون هناك قياس للضغط في المجمع للمواطنين. وأضافت وسيتم التواصل مع جمعية السكري لإضافة ركن وشرح كاف عن المرض وقياس السكري للمواطنين في المجمع وأنه أحد الأسباب المؤدية للمرض وكيفية الوقاية منه، وكذلك معرض التصوير الفوتوغرافي والرسم تحت إشراف الأستاذ "راشد العقيل" بحضور مصورين ومصورات من هواة ومحترفي التصوير حيث سيتم عرض صورهم في المعرض وسيتم بيعها وجزء من الربح سيكون للجمعية، بمصاحبة معرض التصوير واستديو للتصوير، إضافة إلى ورش الرسم - للكبار وللأطفال - وقد تم الاتفاق مع جمعية كلانا لتوفير كامل احتياجات الركن وما تحتاجه ورش الرسم، وسيكون هناك رسم بالرمل ورسم على وجوه الأطفال.

وأكدت "العنزي" على أنه تم الانتهاء من تصوير فلم خاص بالحملة فكرة وإخراج محمد المصري حيث لدينا طموح كبير بأن يتم نشر الفلم من خلال التلفزيون السعودي والقنوات الفضائية بعد موافقة جمعية كلانا، هذا وقد أطلقت حملة عبر الفيس بوك معنية بمساعدة مرضى الكلى الذين يعانون من هذا المرض الخطير.

المسجد الحرام : التربية تستبعد الطالبات من برنامج

النشاط الكشفي

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 اغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/296312>

مكة المكرمة - بدر محفوظ

غيب البرنامج الجديد للنشاط الكشفي في تقديم الخدمات التطوعية للزوار والمعتمرين في المسجد الحرام دور الطالبات الكشفيات تماماً، ولم يسجل أي معلومة أو خدمة تطوعية يقمن بها على رغم وجود أكثر من 10 خدمات متنوعة أعلن عنها أخيراً، في إشارة واضحة لعدم الاستعانة بخدماتهن خلال موسم رمضان الجاري.

وكشف التقرير الأخير الذي أصدرته إدارة التربية والتعليم في مكة المكرمة ممثلة في قسم النشاط الكشفي (حصلت «الحياة» على نسخة منه) استبعاده تماماً للطالبات الكشفيات السعوديات وعدم الاستعانة بهن في أي نقطة من نقاط الخدمة الخاصة بالمعتمرين والزوار داخل المسجد الحرام على رغم إعلان وزير التربية العام الماضي الاستفادة من خدماتهن في رعاية المعتمرات والزائرات داخل أروقة المسجد الحرام.

ووزع البرنامج الجديد نقاط خدماته على ثلاثة محاور تنطلق من الحرم المكي، وتتوسع دائرتها لتشمل المراكز والمستشفيات الصحية، وتنتهي عند تقديم وجبات الإفطار المجانية على مداخل مكة ومخارجها وبعض المساجد والجهات الخيرية المختلفة.

وتمثلت الخدمات التي يقدمها «الكشاف» داخل الحرم المكي في إرشاد المعتمرين والمصلين والزوار بالمسجد العتيق إلى أبواب الحرم المكي الشريف وإلى المطاف والمسعى والبدر، ومساعدة العجزة والمرضى وكبار السن في دفعهم بالعربات داخل المسعى، فضلاً عن مساعدتهم في التعرف على أماكن زمزم بالتعاون مع شرطة الحرم والمسؤولين في شؤون الحرمين.

وعملت أيضاً على إرشاد المصلين في عدم الجلوس عند الممرات لأداء الصلاة وقت صلاة التراويح والقيام لتسهيل دخول وخروج المعتمرين إلى الطواف ثم الخروج إلى السعي بين الصفا والمروة، والعمل على تخفيف ازدحامهم عند المسعى بإرشادهم إلى طريقة الوصول إلى الدورين الثاني والثالث والطرق المودية إلى (البدر). وتوجيههم لمواقف الحافلات والسيارات الخاصة والطرق المودية إلى مخارج مكة المكرمة.

وكشف البرنامج الجديد في خصوص الشؤون الصحية والمراكز الصحية الموجودة بالحرم أو القريبة منه، أن دور الكشافة سيعمل على إرشاد المرضى للعيادات الخارجية والصيدلية وأقسام مستشفى أجياد. ومساعدتهم في الوصول إلى السكن ومكان الإقامة. ونقل المرضى من داخل الحرم المكي الشريف إلى الأطباء بالمراكز الصحية بالحرم ونقل من يحتاج منهم إلى مستشفى أجياد بواسطة العربة أو النقالات الخاصة بذلك.

وأشار البرنامج إلى أن دور «الكشافة» في تقديم وجبات الإفطار للصائمين من المعتمرين والزوار ستركز على تقديم وجبات الإفطار حول الحرم الشريف والساحات والأحياء وبعض المساجد بالتعاون مع الجهات الخيرية الرسمية، إضافة إلى تقديم الماء والتمر ووجبات الإفطار عند مدخلي مكة المكرمة (طريق جدة - مكة السريع، طريق المدينة - مكة).

ونبه البرنامج الجديد إلى أن آلية تفعيل البرنامج ستعتمد على محاور عدة يأتي من أهمها فترة الإعداد والتخطيط التي تبرز في الاجتماعات الدورية للقادة والكشافين، وتجهيزهم وتوزيعهم، تليها فترة التدريب والتأهيل التي تعمل على تدريب وتأهيل الكشافين على أداء المهمة وتجهيزهم بمستلزمات المهمات مع عقد الاجتماعات التمهيدية مع الكشافين قبل تنفيذ البرنامج وأثناءه.

أضواء الهواتف النقالة لإجراء جراحات في مستشفى عرعر!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 اغسطس 2011م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/296246>

عرعر - خالد المضياي - حائل - محمد الخمعلي

يواجه المرضى في مستشفى عرعر المركزي وضعاً استثنائياً منذ 3 أيام، بسبب الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي وعدم جاهزية المولدات الاحتياطية، إذ يضطرون إلى استخدام الهواتف النقالة أحياناً لإنارة طريقهم داخل أروقة المستشفى، ومساعدة الطاقم الطبي في إجراء بعض الجراحات البسيطة كما حدث مع المواطن متعب العنزي الذي أبدى استياءه مما آل إليه وضع المستشفى.

وقال العنزي لـ «الحياة» أمس: «راجعت المستشفى لإجراء خياطة لرأس ابني، لكن التيار الكهربائي كان منقطعاً، ما حدا بالأطباء والممرضين إلى الاستعانة بأنوار الهواتف النقالة لمساعدة الطبيب في خياطة الجرح وكتابة التقرير الطبي بعد الانتهاء من هذه الجراحة».

واستغرب عدم وجود بدائل في مثل هذه الحالات الطارئة، خصوصاً في مستشفى حكومي يرقد فيه نحو 200 مريض يعاني بعضهم من حالات صحية حرجية، مشيراً إلى أن تكرار مثل هذه الأعطال من دون إيجاد معالجة سريعة مبنية على استعداد سابق لمثل هذه الأزمات، يدل على تهاون من إدارة المستشفى، داعياً إلى إيجاد حلول عاجلة لتقديم خدمة أفضل لهؤلاء المرضى، ومنع تكرار مثل هذه الأخطاء.

من جهته، أوضح مصدر طبي في مستشفى عرعر المركزي لـ «الحياة» أن محاولات إصلاح التيار الكهربائي فشلت خلال الأيام الثلاثة الماضية، إذ ينقطع التيار بشكل مستمر، ما أجبر عاملين في المستشفى على استخدام إنارة الهواتف النقالة.

وحاولت «الحياة» الحصول على تعليق من مسؤولين في مستشفى عرعر المركزي أكثر من مرة، إلا أنها لم تتلقَ أي رد منهم.

من جهة أخرى، وجد بعض أهالي مدينة حائل ومحافظاتها، أن الحل الأنسب لمواجهة الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي منذ بداية رمضان هو الهرب إلى الأحياء التي يندر أن تغرق في الظلام.

وشهدت أحياء المطار والزبارة ولبدة والبادية في مدينة حائل انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي خلال أوقات النهار، وكذلك كان الحال في مدن الشملبي وجبة وفيد ومحافظات بقاء والشنان وسميراء.

وذكر مطلق الفريح الذي يقطن محافظة بقاء (90 كيلو متراً شرق مدينة حائل لـ «الحياة» أن انقطاعات التيار الكهربائي مستمرة منذ دخول رمضان، وتستمر أحياناً خمس ساعات، مطالباً بإيجاد حلول سريعة لضمان عدم انقطاع التيار الكهربائي خلال الفترة المقبلة، مؤكداً أنه اضطر في اليومين الثاني والثالث من رمضان بعد انقطاع التيار فترة طويلة إلى زيارة أقارب له في مدينة حائل لم يعانون من مشكلته.

وأشار صالح وسعود العنزي وفهيد الشملاني إلى أنهم يعانون منذ دخول شهر رمضان من انقطاعات متكررة في التيار الكهربائي في مدينة الشملبي (180 كيلو متر غرب حائل)، أدت إلى تعطل أكثر من 25 جهازاً للتكييف و 28 جهازاً كهربائياً في منازل الأهالي، إضافة إلى تلف كثير من الأطعمة المثلجة، مشيرين إلى أنهم سيوكلون محامياً للتقدم بشكوى لدى المحكمة ضد شركة الكهرباء للمطالبة بالحق المعنوي والحق المادي جراء خسائرهم بعد تلف أكثر من 53 جهازاً تتجاوز قيمتها عشرات الآلاف.

وأكد طلال السليمان أن التيار الكهربائي انقطع عن منزله في حي لبدة لليوم الثالث على التوالي. وقال: «في كل مرة أحاول الاتصال برقم طوارئ شركة الكهرباء لكن من دون جدوى، واضطرت بعد أن استمر الانقطاع 4 ساعات متواصلة إلى اصطحاب أسرتي عند الـ 11 صباحاً إلى منزل عمي في حي الجامعيين الذي يكاد يكون الحي الوحيد في المدينة الذي يفلت من انقطاع التيار، لأنه يضم منازل كثير من مسؤولي شركة الكهرباء».

التحقيق والادعاء: الإفراج عن متهمي كارثة جدة من اختصاص المحكمة

المصدر: جريدة الحياة - الأربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/296315>

جدة - أحمد الهلالي
أرجأ قضاة المحكمة الجزئية في محافظة جدة، أمس (الثلاثاء) النظر في ملف أحد المتهمين في كارثة السيول وهو مسؤول بارز في أمانة جدة إلى وقت لاحق بسبب عدم استكمال بعض أوراق القضية ودرسها بشكل كامل قبل بدء جلسات المحاكمة، خصوصاً أن بعض الملفات كانت ناقصة وبحاجة إلى إعادتها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام. وتوقعت مصادر لـ«الحياة» أن الأيام المقبلة ستشهد حضور بعض المتهمين إلى المحكمة لأخذ أقوالهم قبل بدء الجلسات رسمياً.

من جهة أخرى ابلغ رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام في محافظة جدة المكلف سعد الميموني المحكمة الجزئية في المحافظة بأن الأوامر التي صدرت حول التوقيف والإفراج بحق متهمي كارثة السيول سيكون بثها من اختصاص المحكمة. وأوضح في خطاب إحالة قضايا المتهمين (حصلت) «الحياة» على نسخة منه) الذي وجهه إلى رئيس المحكمة الجزئية إبراهيم السلامه بشأن المتهمين «مطلق السراح» أن الإفراج عنهم أو إيداعهم السجن يعود إلى المحكمة عملاً بمقتضى المادة 123 من نظام الإجراءات الجزائية.

وأكد أن لوائح الدعوى العامة المرفوعة ضد المتهمين التي تمت إحالتها إلى المحكمة مشتملة على الأوامر التي صدرت حول التوقيف والإفراج الذي سيكون من اختصاص المحكمة. وقال المحامي والمستشار القانوني صالح الغامدي لـ«الحياة»: «إن إيقاف المتهم في مرحلة التحقيق لا يكون إلا في الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف استناداً إلى القرار الوزاري رقم 1900 بتاريخ 9/7/1428 هـ، واستناداً إلى المادة 112 من نظام الإجراءات الجزائية التي تحدد الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف».

وأضاف في حال جرى إحالة ملف القضية لمتهم إلى المحكمة المختصة فإن الإطلاق والإيقاف يعتبر بأمر القاضي استناداً للمادة 123 من نظام الإجراءات الجزائية وهي سلطة تقديرية للقاضي بحسب الأدلة والقرائن المتوافرة لديه أو كإجراء احترازي من قبل القاضي لتحقيق العدالة، أو خوفاً من هروب المتهمين، أو لأمر أخرى يراها قد تخل بسير العدالة. من جهته، أكد المحامي محمد المؤنس أن المحكمة هي المسؤولة عن توقيف المتهمين في حال كانوا مطلقي السراح بعد أن تتسلم ملفات القضية، وتطلق سراحهم في حال موقوفين.

وحول الجريمة المتهم فيها المسؤولون المحالون إلى القضاء في جدة، أكد أنها تستوجب التوقيف وتعتبر من الجرائم الكبيرة بحسب أدلة الاتهام والعقوبة التي طالب بها المدعي العام على البعض منهم ويدل على ذلك المطالبة بقتل بعض المتهمين تعزيراً نتيجة للجرم المنسوب إليه في حين نرى أن إحالته للقضاء تمت «حراً طلباً».

وتنص المادة 123 على: «إذا أحيل المتهم إلى المحكمة يكون الإفراج عنه إذا كان موقوفاً أو توقيفه إذا كان مفرجاً عنه من اختصاص المحكمة المحال إليها، وإذا حكم بعدم الاختصاص تكون المحكمة التي أصدرت الحكم بعدم الاختصاص هي المختصة بالنظر في طلب الإفراج، أو التوقيف، إلى أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة». وكانت المحكمة الجزئية بجدة تسلمت في وقت سابق ملفات أربعة متهمين في كارثة السيول التي ضربت محافظة جدة أواخر عام 2008م تضمنت اتهامات بإزهاق أرواح البشر والتي تجاوز عدد المتوفين فيها الـ100 شخص، إضافة إلى إتلاف الممتلكات العامة، ومن المتوقع أن تواجههم المحكمة بالتهمة خلال الأيام المقبلة عبر المكاتب القضائية 12 و19 و7، بعد إعادة ملف المتهم الرابع لهيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمالها.

الجوازات تدعو المواطنين لمحاربة الظاهرة

سوق سوداء للخدمات ترفع أجر الساعة إلى 50 ريالاً

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 أغسطس 2011م العدد 3706

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110810/Con20110810438960.htm>

سعود البركاتي - جدة

بعد بحث مضن، وجد أبو محمد خادمة منزلية للعمل في شهر رمضان، بعد هروب خادمته الآسيوية التي دفع مقابل وصولها إلى المملكة، ثمانية آلاف ريال، ولم تمض سوى أربعة أشهر فقط من العمل لديه في المنزل، وولت هاربة إلى جهة غير معلومة.

أبو محمد وآلاف المواطنون، في مدينة جدة، ومع بداية شهر رمضان، تداولوا رسائل نصية تتمثل في «خدمات بنظام الساعة.. الساعة بـ50 ريالاً، لمدة خمس ساعات وأكثر، ومائة ريال للساعة الواحدة إذا كان العمل أقل من أربع ساعات، من جميع الجنسيات، إندونيسيات، سيريلانكيات، للاتصال أم عزام ... أم إبراهيم.. كمال الدين».

وبانت الأسر السعودية تدفع نصف دخلها الشهري للعاملة المنزلية، مقابل القيام بأعمال منزلية من الممكن أن تقوم بها ربة المنزل، إلا أن العادة الاجتماعية طغت على كثير من البيوت، فباتت الخادمة جزءاً لا يتجزأ من (أغراض) رمضان التي يجب أن يجلبها رب البيت عند تسوقه لشراء حاجات الشهر الفضيل.

وبين مواطن هربت خادمته بعد خسارته آلاف الريالات لاستخدامها، ومواطن لم يرهق نفسه عناء الاستقدام، وعمل على جلب خادمة من السوق السوداء ليست إلا لمواطن آخر، تبقى المعادلة أمام جميع المواطنين، صعوبة الحل.

ويضع المراقبون أمام طاولة المسؤولين في الجوازات وإدارات الاستقدام، عدداً من الأسباب التي دفعت بالمواطن للنسيان وراء سمسرة همهم جمع المال، حتى لو كان على حساب الأمن والمجتمع والمواطن البسيط، الذي قد يعجز أحياناً في دفع إيجار شقته.

وتتشكل القضية من خلال أسباب عدة كما يراها البعض، أبرزها مشاكل الاستقدام من بعض الدول الآسيوية، زيادة أسعار الاستقدام، الطلب الكبير على العمالة المنزلية لاسيما في مواسم رمضان، التي شكلتها الطبيعة الاجتماعية للسكان.

وبين لـ «عكاظ» مدير عام الجوازات في منطقة مكة المكرمة اللواء سالم الزهراني أن السبب في تقشي ظاهرة السوق السوداء للخدمات يعود إلى المواطن، داعياً جميع المواطنين إلى سرعة إبلاغ إدارة الجوازات على الرقم الموحد لتبدأ الأقسام المختصة في الإدارة بالتعامل فوراً مع جميع الحالات المبلغ عنها، ليتم التحقيق معهم ومعاقبتهم في حال ثبوت قيامهم بالتخريب أو التستر على الخدمات، أو أي ممارسة لعمل يخالف الأنظمة المعمول بها في المملكة.

من جهته، يوضح لـ «عكاظ» أحد السمسرة الذين يعملون على توفير خدمات بأجر يومي - فضل عدم ذكر اسمه - أن قائمة الطلبات لديه في الأسبوع الأول من شهر رمضان وصلت إلى أكثر من 752 طلباً يومياً، بمعدل خمس ساعات لكل طلب، حيث يتم استحصال 40 في المائة من قيمة الأجر لصالحه، فيما تحصل العاملة المنزلية على الباقي، مع توفير السكن والمواصلات.

ويؤكد أن القائمة لديه تزيد وتنقص حسب الأعداد المتوفرة لديه من الخدمات المنزليات، اللاتي يفدن إليه من أحياء عدة في مدينة جدة بعد هروب البعض منهن، وإستئذان أخريات من كفلائهن للقيام بعمل إضافي لزيادة دخولهن.

فيما يقول (عبدالجليل، ع) من أبناء إحدى الجاليات الآسيوية، أنه قدم إلى المملكة كسائق خاص، فوجد هذه المهنة رائجة ومن الممكن تحقيق أرباح مالية طائلة، فخاض غمارها منذ سبع سنوات، دون علم كفيله، حيث يعمل على جمع أرقام عدد كبير من العاملات المنزليات اللاتي يرغبن في العمل بنظام الأجر اليومي؛ أي بواقع خمس ساعات إلى ثماني ساعات في اليوم، ليتقاضين مبلغاً مجزياً، يزيد كثيراً على العاملات النظاميات اللاتي يعملن بواقع 800 - 1200 ريال، وهو مبلغ لا يمكن مقارنته بالمبلغ الذي تتقاضاه عاملة الأجر بالساعة الذي يصل في الشهر الواحد إلى خمسة آلاف ريال.

أمر ملكي بتعيين معالي رئيس هيئة التحقيق والإدعاء العام بمرتبة وزير

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 أغسطس 2011م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=65534&CategoryID=5

جدة: واس 2011-08-10 4:48 AM

صدر اليوم أمر ملكي بتعيين معالي الشيخ محمد بن فهد بن عبدالرحمن العبدالله رئيس هيئة التحقيق والإدعاء العام بمرتبة وزير.

وفيما يلي نص الأمر الملكي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : أ/180

التاريخ : 1432/9/9 هـ

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة الثامنة والخمسين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/90 بتاريخ

1412/8/27 هـ.

وبعد الاطلاع على نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/10 بتاريخ

18/3/1391 هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم أ/121 بتاريخ 13/8/1430 هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم أ/14 بتاريخ 3/3/1414 هـ.

وبناء على ما رفعه صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية.

أمرنا بما هو آت:

أولاً : يُعين معالي الشيخ محمد بن فهد بن عبدالرحمن العبدالله رئيس هيئة التحقيق والإدعاء العام بمرتبة وزير.

ثانياً : يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه.

عبدالله بن عبدالعزيز

حقوق إنسان .. أم قفز على الأديان؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 5 رمضان 1432 هـ - 5 أغسطس 2011 م العدد 64668
http://www.aleqt.com/2011/08/04/article_565946.html

صالح محمد الجاسر

تتكاثر منظمات حقوق الإنسان وتتعدد مشاربها وارتباطاتها السياسية، وهي منظمات وجمعيات أصبحت من الكثرة بحيث لا يمكن التفريق بين منظمة هدفها الدفاع عن حقوق الإنسان ومنظمة أخرى تقوم بدور مساند لسياسات دول وقوى وتنظيمات ذات أهداف سياسية .

وعديد من هذه المنظمات تعتمد في تقاريرها على ما يردّها من ناشطين أو معارضين سياسيين، وغالباً تركز على الدول التي تتفاعل مع ما تنشره من بيانات، فتتابع أي حدث فيها مهما كان عابراً، في حين تغض الطرف عن انتهاكات جسام تجري في دول أخرى، رغم ما ينشر على مواقع اليوتيوب من صور صادمة لهذه الانتهاكات . وإذا كانت معظم هيئات ومنظمات حقوق الإنسان لا تخلو من التسييس، إلا أن هناك منظمات تحمل طابعاً أبعد من ذلك، بحيث تتبنى قضايا تتصادم مع الشرائع السماوية، بل تتصادم مع الفطرة الإنسانية السليمة، وتبرز في مقدمة هذه المنظمات "منظمة العفو الدولية"، فهذه المنظمة التي تحتفل هذا العام بمرور 50 عاماً على إنشائها، تقف موقف المعارض والمناهض لعمليات الإعدام، وتسعى بكل جهدها لدفع الدول إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وتنتشر إحصاءات لما يجري من عمليات إعدام، دون تفريق بين إعدام مجرم حكم عليه الشرع أو القانون بالقصاص، وإعدام معارض سياسي دون محاكمة، كما تقود المنظمة حملة للسماح بعمليات الإجهاض، بل تعتبر زواج المثليين حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وتدين وتناهض التشريعات التي تحول دون هذا الزواج .

جانب حقوق الإنسان كما قرره ديننا الإسلامي غائب عن الساحة، رغم ما يشكله المسلمون من نسبة كبيرة من سكان هذا العالم، ولهذا أصبح المسلمون تحت سطوة منظمات وجماعات حقوق الإنسان الغربية، التي تمارس ضغوطاً شديدة لفرض رؤيتها على دول العالم، بما فيه العالم الإسلامي، دون النظر إلى ما يشكله ذلك من تعارض واضح مع تعاليم الدين . ما تقوم به هذه المنظمات لا يقابله رؤية إسلامية فاعلة لحقوق الإنسان، تُطرح بقوة من قبل منظمة إسلامية عالمية لحقوق الإنسان، تكون بعيدة عن التسييس أو الطائفية أو التحزب، وتتناول انتهاكات حقوق الإنسان من منظور إسلامي بحت، فتتابع الحالات، وتنتشر التقارير، وتصل إلى وسائل الإعلام المختلفة بقوة ووضوح، وتواجه تلك المنظمات التي تنتقد إعدام قاتل أو مغتصب، في حين تتعامى عن مذابح تتعرض لها شعوب .

أعرف أن هذه المنظمة لو قامت لن تكون بقوة المنظمات الغربية، وأنه لو افترضنا وجود هذه المنظمة، ورأينا بياناتها تدين دولا تسمح بالزواج المثلي المتنافي مع جميع الشرائع السماوية، فلن ترتد فرائص تلك الدول، لكن وجود هذه المنظمة مهم لتحقيق التوازن وإيجاد صوت يدافع عن حقوق الإنسان التي شرعها الله.

الموظفون الرسميون: نريد مساواتنا بموظفي بند الأجور

المصدر: جريدة الرياض الأحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 أغسطس 2011 م - العدد 15749
<http://www.alriyadh.com/2011/08/07/article657083.html>

عبدالرحمن الخريف

في الوقت الذي نبارك فيه لموظفي بند الأجور وكافة من سيتم تثبيتهم على وظائف رسمية أسوة بزملائهم الذين تم تثبيتهم قبل أكثر من (3) سنوات، فإننا نتطلع لسرعة إنهاء إجراءات التثبيت بإحداث الوظائف بالميزانية القادمة - التي يجري الإعداد لها حالياً - وعدم تأجيل ذلك كما حدث قبل (5) سنوات حينما تأخر تثبيتهم (3) سنوات بعد صدور الأمر السامي بذلك !

وإذا كان تثبيت هؤلاء المواطنين على وظائف رسمية وباحتساب كل (3) سنوات خدمة تعادل مرتبة إضافية على المرتبة التي يستحقها الموظف بمؤهله، هو حق أعطي لهم بموجب نظام الخدمة المدنية وللتخلص من البقاء عدة سنوات بكل مرتبة، فإنه في الجانب الآخر هناك ظلم واضح مازال واقعا على عدد كبير من الموظفين الرسميين لم يرفع عنهم بإعطائهم حقوقهم أسوة بما حصل عليه موظفو بند الأجور وغيرهم، خاصة وأن معظمهم ممن يشغل وظائف الوسط التنفيذية (السادسة - العاشرة) فهناك جامعيون بمعدلات عالية تم بموجب مفاضلة وزارة الخدمة تعيينهم على المرتبة السادسة أو أقل، وبعضهم بمدن نائية، واستمروا سنوات طويلة بدون ترقية أو إن بعضهم ترقى للمرتبة السابعة، في حين أن من لم يرشح من وزارة الخدمة حينها لانخفاض نقاطه تم تعيينه على وظائف بند الأجور، ولذلك نجد بعد مضي تسع سنوات أن الموظف الرسمي مازال يتطلع للترقية للسابعة أو الثامنة في حين أن من عُيّن على بند الأجور ثبت على المرتبة التاسعة! ومن هنا نجد أننا أهملنا معالجة وضع الموظف الرسمي واكتفينا بمعالجة وضع موظف الأجور بإعطائه حقا مستحقا له بموجب النظام! وتطبيق الحالة بشكل كبير على الموظفين رسمياً بالثانوية العامة لكون معظمهم مجمدين وغير منظور ترقية بسبب كثرة المستحقين بينما تثبيت موظفي بند الأجور تم بإحداث وظائف وفق ما يستحقونه وعلى أساس (3) سنوات لكل مرتبة وبعد أقصى (3) مراتب فوق مرتبة الاستحقاق بالمؤهل! بل تحتسب لهم مرتبة إضافية إذا توفرت دورة تدريبية لمدة ستة أشهر أو خدمة سنة في وظائف النسخ وإدخال المعلومات !

فما يطلق عليه بمعالجة التجميد الوظيفي التي صدرت قبل عامين لا تعتبر معالجة حقيقية أو فعالة للمشكلة، وإنما كانت لإقفال ملف التجميد الوظيفي الذي يعاني منه موظفو الدولة وتسبب في إحباط معظمهم خاصة وأن العلاوة السنوية متوقفة لسنوات مع ارتفاع عدد أفراد الأسرة وتكاليف المعيشة، فتلك المعالجة اقتصر على صرف مكافأة سنوية بمقدار علاوة مرتبة الموظف فقط لمن يمضي (8) سنوات وعلى أن تلغى بعد ترقية ! أي أنه سينخفض راتبه بعد الترقية لأن النظام الجديد يحد من منح علاوة الترقية ل (50%) من الموظفين الذين معظمهم مجمدون بمراتبهم! وتضمنت المعالجة للمراتب حتى التاسعة إمكانية رفع المرتبة للأعلى إذا أمضى الموظف بها (12) سنة مع اشتراطات متعددة!! مع العلم بأن معظم المجمدين بالمرتبة (10) وما فوق ولم يستفيدوا من ذلك، وكان الحل العاجل هو أن ترفع عدد درجات السلم (5) درجات لجميع المراتب لإنهاء مشكلة توقف العلاوة وعلى أن تتم إعادة النظر في موضوع الترقيات ككل خاصة وأن من تم تثبيتهم سابقاً سيعانون في وقت واحد من عدم ترقيةهم، فلدينا الموظف المتميز يرى زميله المتسبب بجهة أخرى تأتية الترقية في موعدها !

إن عدم معالجة وضع الموظفين المجمدين خلق خلا كبيراً في التنظيم الداخلي في كل جهة، فمديرو إدارات ورؤساء أقسام كان يعمل لديهم موظفون رسميون وعلى بند الأجور ولكن بعد التثبيت حصل بعضهم على مرتبة أعلى من رئيسه المجد لسنوات! ولذلك فإن القيادات الإدارية القادمة ستكون لمن يشغل مرتبة أعلى بغض النظر عن المؤهل والخبرة ! ومن هنا يجب أن يُبحث موضوع التجميد الوظيفي بشكل أكثر واقعية وكحق لموظف يؤدي مهام وظيفته على الوجه المطلوب ومن منطلق التصحيح للوضع القائم، مع الأمل بالأنا نسمع العبارات التي نذكر بين الحين والآخر بأن الترقية

ليست حقاً للموظف! فنحن نتمسك بالنظام القديم ونحرص على تطبيقه على الجميع وحينما نريد تجاوز أحكامه او الاستثناء لأحدهم نرفع بذلك مشيرين الى قدم مواد النظام وعدم شمولها للمستجدات!



العناية بالمطلقة في القضاء.. ضرورة إنسانية وعدلية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=6830>

علي الجحلي

كانت تسافر كل شهر تقريباً لحضور الجلسات. تكلفها كل رحلة من هذه الرحلات ما يزيد على ألفي ريال. أضف إلى ذلك ما تسمعه وتشاهده من الغمز واللمز من مضيبيها أختها وأخيها وأفراد أسرتهما، لكن أين تذهب؟ لا تستطيع أن تسكن وحدها في فندق أو شقة، فالغلاء فاحش، والمجتمع الذي تنتمي إليه لا يتقبل مثل هذا السلوك. سيارات الأجرة هي الأخرى كانت معاناة، الكل يريد قطعة من هذه المطلقة، مجتمع قاس، وأنظمة أكثر قسوة.

قررت أن تستعيز عن محاولاتها بسهام الليل "حسب تعبيرها". "تدعو على من ظلمها، فالزوج لم يتنازل عن أنفته وشموخه اللذين ضمنهما له النظام، والذي مكنه من إذلالها وإذلال أسرتها. تدعو على كل من تعتقد أنه كان يحاول عدم البت بحكم قاطع بانتظار أن يتفق الطرفان.

وضع الزوج عشرتهما التي تجاوزت خمس عشرة سنة تحت قدميه. رفض السماح لها برؤية ابنها، رفض أن يدفع لها مؤخر صداقها، حتى إنه لم يوصلها إلى بيت أبيها كما تقتضي الأعراف والأصول. أرادت أن تأخذ حقها دون اللجوء للقضاء، لكنه كان يرفض مجرد الرد على اتصالاتها واتصالات أقاربها، بل وحتى كان يرفض الحديث مع من أرادوا أن يصلحوا بين الطرفين.

لجأت المرأة المكومة للقضاء، فهي أم تحب ابنها، وتحملت كل سنين حياتها مع طليقها من أجله. إلا أن الرجل كان أكثر سلبية هنا، فكلما أتاه إعلان من المحكمة تغيب مرة، ثم الثانية، وحضر في الثالثة. وهي "من حرصها" تسافر لتحضر كل جلسة، وتخسر في كل سفرة "الشيء الفلاني".

عانت من مجموعة من الأشخاص الذين يزدرونها كلما دخلت عليهم، ويرفضون شكاواها المتكررة من أن الرجل يحاول أن يذلها ويهينها و "يمر مطها" - كما يقول - بعيداً عن عيون القضاء. ترى أنها غير ملزمة بإعلام خصمها بمواعيد الجلسات لأنها امرأة، والمرأة لها حقوق وحماية ورعاية خاصة في الدين الإسلامي. الرجل "بسبب مظهره الخارجي" كان يحظى بمعاملة خاصة عندما يأتي للمحكمة، كان يتحدث بلباقة أمام القاضي ويعدها بأن يحقق كل ما تريد. الكل كان يصدقها، إلا الزوجة التي تعرف شخصيته على حقيقتها.

عندما أكملت السنة في برنامج متعدد السفرات، تشمل ما يقارب ثمان رحلات منفصلة، ومواعيد الفرق بين كل منها من أسبوعين إلى شهرين، بعدما عانت الأمرين في المطارات ومضيبيها وبيت أبيها الذي يبعد مئات الكيلومترات؛ جلست لتفكر في مستقبل هذه المحاولة البائسة.

انتقلت قضيتها بين ثلاثة قضاة خلال عام، ومرت على كل التنظيمات واللجان التي أوجدها القضاء لحالات الطلاق. عندما تحين الجلسة القادمة سيكون قاض مختلف، وشرح جديد، ومراوغات من الطليق. القاضي سيكتشف خداع الرجل بعد أن تكون مرت أربعة أو خمسة أشهر. لتبدأ سلسلة جديدة من الرحلات والعناء. اكتفت من كل الإهانات سواء في بلد المصدر، أو بلد القضية، حيث وجدت الجميع يحاربها، فقررت التوقف.

كيف يقبل قضائنا الأفاضل أن تعيش هذه المرأة مأساة مثل هذه؟ أليس في أروقة المحاكم قضايا تشابه أو تتجاوز هذه القضية في تراجيديتها؟ كيف يقبلون أن تخرج هذه المرأة - وغيرها كثير - من النظام القضائي دون أن يأخذن حقوقهن؟ كيف ترغم امرأة ليس لها أي مصدر دخل أو قدرة على السفر بهذا الشكل؟

تحتاج قضايا النفقة والطلاق والحضانة إلى وقت طويل من الأخذ والرد. الخلاف الذي أدى بزوجين إلى الطلاق لن يحل بمجرد جلسة أو جلستين. الكثير يخرجون من تجربة الزواج بعداء شديد للطرف الآخر، وهذا طبيعي، نظراً لمسببات وآثار الطلاق. إن محاولة الأزواج الإبقاء على رباط الزوجية يتطلب كما كبيراً من التنازلات والتحمل والصبر. فإذا انفرط

ظهرت كل مكان النفس السلبية والتي كانت مكبوتة، لتتحول إلى ممارسات تظهر الكراهية والبغضاء في أبشع صورهما.

إن وجود هذه الحساسية والغضب بل والكراهية تجعل هدف المتقاضين تحقيق النصر بأي ثمن في قضايا ما بعد الطلاق. فإذا كان طرف على حق فسيستخدم كل ما يمكن استخدامه لإثبات حقه، وإذا كان مخطئاً فسيكذب ويتهرب ويحاول الانتصار بكل وسائل المراوغة الممكنة. يستثنى من هؤلاء من يخافون الله ويعلمون أن مرجعهم إليه. وهم ليسوا موضوع هذا المقال.

المرأة في مجتمعنا بحكم الشرع والعرف والتقاليد، ستكون ضحية في أغلب هذه القضايا، خصوصاً إذا كانت تعيش في مدينة غير مدينة الزوج. إن تعديل طرفي الميزان في هذه القضايا يتطلب أن تحال قضايا الحضانة وجميع القضايا المتعلقة بالطلاق إلى المدينة التي تسكنها المرأة؟ ففي هذا حفظ لها وحماية، وتسريع لإنهاء إجراءات القضية. فالزوج يستطيع أن يسافر وأن يسكن وحده وأن يستأجر السيارة دون أي قيود.

كما أن إلزام الجهات الرسمية المختصة بإعلام المتقاضين بمواعيد الجلسات أولى من أن يكلف طرف في القضية مهمة الإبلاغ. منعاً للصدام والصلف وعدم الحضور.

قراءة للنظام الموحد للأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون

(3-3)

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م العدد 17638

<http://www.al-madina.com/node/320338>

د. سهيلة زين العابدين حماد

أواصل قراءتي للنظام الموحد لدول مجلس التعاون، وقد تحدثت في الحلقتين السابقتين عن التناقضات، ومخالفتة لنصوص قرآنية وحديثية ولبعض أنظمة دول المجلس، وفي هذه الحلقة سأحدث عن مواطن القصور التي تتلخص في الآتي:

1. تعرضه في المادة (19) إلى تعريف الكفاءة، مكتفياً بقوله الكفاءة خاصة بالمرأة والولي، وكأنه مباح للرجل أن يتزوج بمن شاء، وشرط الكفاءة موقوف على المرأة فقط، وكأنه يقر ضمناً بالكفاءة القبلية، بل أنه لم يحدد الكفاءة بالدين والخلق، وقضايا العضل أغلبها يقوم على الإصرار والتمسك بزواج الفتاة من قبيلتها، كما لم يتطرق النظام إلى ملكية المرأة لراتبها إن كانت موظفة، وهو من حقها، وليس من حق وليها الاستيلاء على راتبها، وحرمانها من حق الزواج للاستيلاء على راتبها، وبطبيعة الحال كما لم يتطرق النظام إلى الإجراء الذي يتبع في حال مماثلة القاضي تزويج الفتاة المعضولة، أو امتناعه عن تزويجها، كما لم يتطرق إلى معاقبة العاضل.
2. لم يتطرق إلى تعليق الزوجة وهجرها، وإنما تطرق في المادة (109) إلى حق الزوجة طلب الطلاق في حال غياب وفقدان الزوج المعروف موطنه، أو محل إقامته، ولو كان له مال يمكن استيفاء النفقة منه، ولا يحكم لها بذلك إلا بعد إنذاره: إما بالإقامة مع زوجته، أو نقلها إليه، أو طلاقها، على أن يمهل لأجل لا يقل عن أربعة أشهر، ولا يتجاوز سنة، لماذا سنة؟ من أين أتى بها معدو النظام؟ فإن كان سيدنا عمر حدّد المدة التي يغيب فيها الزوج عن زوجته أربعة أشهر، والمذهب الحنبلي حددها بستة أشهر، وإن كان معدو النظام لم يرأوا أن المرأة إنسان لها رغبات، فإن كانت غير موظفة، ولا دخل لها كيف تعيش هي وأولادها؟ من ينفق عليها، وهي لا تستطيع العمل إلا بإذن الزوج، ولا يُصرف لها راتب من الضمان الاجتماعي وهي في ذمتها؟
3. لم يتطرق إلى سن الحضانة للذكر والأنثى إذا كانت الأم على ديانة أبي المحضون، إلا أننا نجد في المادة (127) يشير إلى سن الحضانة في حالة كون الحاضنة على غير دين أبي المحضون، وذلك بسقوط حضانتها ببلوغ المحضون السنة السابعة من عمره إلا إذا قدر القاضي خلاف ذلك لمصلحة المحضون، والغريب أن من المعمول به في محاكمنا الآن إسقاط حضانة الأم المسلمة ببلوغ المحضون الذكر سبع سنوات، والأنثى تسع سنوات، وكنا نأمل أن لا يسقط معدو هذا النظام حق الأم في الحضانة بالزواج أخذاً بإعطاء الرسول صلى الله عليه وسلم الحضانة لخاله ابنة عمه حمزة بعد استشهاده، وهي متزوجة، ومساواة بالأب الذي لم تسقط حضانتها بالزواج، وكنا نأمل أن يأخذ معدو هذا النظام بالمذهب المالكي في جعل حضانة الأم للبت إلى أن تتزوج، وللولد إلى أن يبلغ، وأرى أن يكون هذا في حال زواج الأم، أمّا إذا لم تتزوج فيبقى الولد مع أمه لأنها في حاجة إلى وجوده معها لرعايتها، فليس من إنصاف المرأة أن تبقى بلا زواج، ويُنزع منها ابنها إن كبر، وتظل وحيدة بلا زوج ولا ولد، وممّا يجدر ذكره أن مشروع قانون الأحوال الشخصية الكويتي في المادة 145 ينص على (تنتهي حضانة النساء بالنسبة للغلام بالبلوغ وبالنسبة للأنثى بزواجها ودخول الزوج بها).
4. لم يُجرّم العنف الأسري بكل أشكاله وأنواعه، بأن يتعرض للعقاب تعزيراً كل من يمارس أي نوع من أنواع العنف، أو عضل، أو إكراه على الزواج، أو حرمان من الميراث، أو من الراتب، أو من التعليم، أو تحرش أو اغتصاب أو... إلخ.
5. لم يعط المرأة حق تطليقها من القاضي إن كان زوجها مدمناً للمخدرات أو المسكرات، واستمرار حياتها معه خطر على حياتها.

6. لم يحدد سن الرشد كحد أدنى لزواج الفتى والفتاة، وهو سن 18 سنة، ليكون الزوجان مؤهلين، وهو السن الذي يمكن الفتاة من تحمل العلاقة الزوجية والحمل والولادة.
7. لم يتضمن وجوب الكشف الطبي للتأكد من خلو المقدمين على الزواج من الأمراض الوراثية، والأمراض المعدية عن طريق المعاشرة الزوجية كالإيدز والتهاب الكبد الوبائي.
8. لم يتضمن إسقاط اسم الزوجة من دفتر العائلة فور تطليقها طلاقاً بائناً.
9. لم يعط الفتاة البالغة الرشيدة المعضولة حق تزويج نفسها إن امتنع وليها القاضي من تزويجها أخذاً بالمذهب الحنفي، وكذلك إعطاء أم الفتاة، أو عماتها أو خالتهن، أو أختها الكبرى حق تزويجها، فالسيدة عائشة رضي الله عنها زوجت ابنة أخيها عبد الرحمن عندما كان في الشام.
10. لم يمنع تنازل الأم عن حضانة الأولاد في حالات الخلع والتي تشكل أكثر من ثلث حالات الطلاق لأن المحاكم لا توقع الطلاق بناء على طلب الزوجة ولو كان لعذر شرعي وإما أغلب قضايا الطلاق المرفوعة من الزوجة تنهيه المحاكم خلعاً.
11. لم يشر إلى استخدام الحمض النووي كبينة لإثبات النسب، والتي تماثل القيافة في عصر النبوة التي كانت إحدى وسائل إثباته، كما لم يتطرق إلى استخدام الحمض النووي في إثبات نسب طفل اللعان، أو نفيه، لتنفيذ حد اللعان على الكاذب.
- وبعد هذا القصور في هذا النظام الذي تجاوز كل هذه النقاط وفصل في زواج المعتوه والمجنون والصغير والسفيه معتبراً الزواج لإشباع الغريزة الجنسية، ولم يفكر معدوه في أثر هذا الزواج على صحة النسل وتربيته، فهل يريدون الجنون والتخلف للأجيال القادمة؟ وكم نتمنى ألا يكون نظام الأحوال الشخصية الذي نترقب صدوره في المملكة على شاكلة هذا النظام

كان بينهم قاض سابق

المصدر: جريدة الرياض 10 ربيع الأول 1432 هـ - 10 أغسطس 2011 م - العدد 15752

<http://www.alriyadh.com/2011/08/10/article657816.html>

محمد بن سعود الجدلاني*

كان لي عدة مقالات سابقة استتكرت فيها تناول الإعلام غير المنضبط لبعض الأحداث والوقائع ذات الصلة بالقضاء ، بطريقة تسيء إلى سمعة القضاء أو تشكك في نزاهته، أو تضعف هيئته في النفوس ، وتكرر تأكيدي على هذه المسألة أكثر من مرة بتكرار الأحداث التي تدعو إلى ذلك .

إلا أنه في هذا الصدد رأيت أن من واجبي تجاه القارئ ، ومن أمانة النصح والقلم أن أنظر إلى الجانب الآخر في هذه الوقائع والأحداث المتكررة، وأن أعلق عليها بما أعتقد أنه مطلوب لحفظ حقوق المتقاضين، حتى لا يفهم الحديث المطنب عن حفظ هيبة القضاء بأنه تنزيه واعتقاد عصمة في القضاة ، فهذا غير وارد ولا مقصود لي إنما لكل مقام مقال .

إن صدور بعض المخالفات التي تصل أحياناً لدرجة جسيمة من بعض القضاة أمر ليس بالجديد بل هو قديم ولازم من لوازم كونهم بشراً يأكلون الطعام، ويمشون في الأسواق ، إنما الجديد في هذه المسألة هو التغطية الإعلامية التي لا يمكن لأحد أن يصارحها أو أن يقي الساحة القضائية منطقة ظل لا يصل إليها ضوء الإعلام ، فهذا تنكر لدور الإعلام كونه لسان المجتمع الذي ينطق به، وعينه التي يرى بها . إنما المطلوب هو الانضباط والمسؤولية والوعي ورعاية المصلحة في تغطية مثل هذه الأخبار وتناولها .

من خلال الأحداث الماضية التي شهدتها ساحة القضاء السعودي وسمع بها وعاشها أفراد المجتمع من خلال وسائل الإعلام ، كلها لقضاة كشفت الرقابة عن تجاوزاتهم الجسيمة، وارتكابهم لبعض صور الإجرام ما أدى لمساءلتهم ومحاكمتهم ونشر تفاصيل جرائمهم

إذا فليس جديداً أن يصدر عن أحد منسوبي القضاء خرق جسيم لقواعد العدالة، أو تجاوز صارخ لحدودها ، عن عمد أحياناً وعن جهل غير مغتفر وإهمال غير مبرر أحياناً أخرى .

ومن خلال الأحداث الماضية التي شهدتها ساحة القضاء السعودي وسمع بها وعاشها أفراد المجتمع من خلال وسائل الإعلام ، كلها لقضاة كشفت الرقابة عن تجاوزاتهم الجسيمة، وارتكابهم لبعض صور الإجرام ما أدى لمساءلتهم ومحاكمتهم ونشر تفاصيل جرائمهم ؛ بعض هذه الأحداث يمكن التحدث بها لأنها نشرت في وسائل الإعلام وثبتت أحداثها ، وبعضها بقيت حديث مجالس أو محل تداول عبر مواقع ومنشآت الإنترنت وأحياناً بالصوت والصورة . وبغض النظر عما ثبت من هذه الجرائم مما لم يثبت لأنه ليس كل ما يقال صحيحاً كما أنه ليس كل ما يقال أيضاً غير صحيح .

تأتي هذه الأخبار والأحداث التي كثر تردها لتؤكد أمراً لا يحتاج إلى تأكيد فهو معلوم كما أشرت من كون القضاة بشراً وليسوا ملائكة ، فهم إذا عرضة للانحراف عن الجادة، أو الوقوع فريسة الهوى والشيطان ، فضلاً عن أنه قد يكون بينهم من ليس أهلاً للقضاء . ولولا ذلك لما كان نظام القضاء يعقد فصلاً كاملاً لتنظيم (تأديب القضاة) ، وينص على أن أحد أسباب انتهاء خدمة القاضي حصوله في تقرير الكفاية على تقدير أقل من المتوسط ثلاث مرات متتالية .

إذا فنحن متفقون على هذا المبدأ ولا أظن تقريره أو تأكيده يحمل أي إساءة للقضاء . إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه بالحاح ويحتاج إلى إجابة شافية :

ما مصير القضايا والأحكام التي تصدى لها ذلك القاضي الذي ثبت أنه انحرف عن جادة الصواب، وارتكب جناية أو حتى ثبت أنه ينتمي لتنظيم سري ضال كما طالعتنا أخبار الصحف في محاكمة خلية التنظيم السري التي تدور الآن أن بينهم (قاضياً سابقاً) أو القاضيين اللذين سبق أن تناولت بعض الصحف أخبارهما ونقلت أنه صدر بحقهما حكم وصف ما قاما به " بالخيانة والإفساد وأوصى بعدم شمولهما بالعفو " .

إن مثل هذه الأحداث لن تؤثر في موقعي السابق اللاحق المستمر في أن حفظ هيبة القضاء وصيانة مكانته أمر لا يمكن المساومة عليه، ولا التهاون فيه .

كما أن مثل هذه الأحداث لا تحملني إلى المناداة بسنّ نظام يكفل للمتضررين مخاصمة القضاة الذين يثبت تجاوزهم الجسيم لقواعد العدالة بارتكاب خطأ مهني جسيم، أو غش أو تدليس تعمداً أو جهلاً ، كما هو موجود في أنظمة كثير من الدول ، وسبب عدم مطالبتي بذلك ليس تقديس القضاة ولا إهمال حقوق المتضررين ، إنما لأن التجارب في الدول التي أقرت مثل هذه الأنظمة أثبتت أن نتائجها لم تكن كما يتصوره كثير من المطالبين بها .

إلا أنني تبعاً لذلك أقول : إنه لا أقلّ من تفعيل الرقابة على أعمال القضاة وأحكامهم داخل منظومة السلطة القضائية لا خارجها ؛ تفعيل الرقابة على أعمالهم وتصرفاتهم بالتنقيش القضائي ، وتفعيل الرقابة على أحكامهم وأقضييتهم عبر محاكم الاستئناف والمحكمة العليا .

ينبغي أن نزيد من الاهتمام والعناية بأصوات الناس وشكاوهم وتظلماتهم ، خاصةً إن كانت صادرةً من المحامين الذين غالباً لا يتجرأ الواحد منهم على شكوى القاضي إلا إذا بلغ السيل الزبي وثقل الظلم على الصابر ، لأن المحامي أولاً أعرف من غيره من سائر المتقاضين بالأصول الشرعية والنظامية ، ولأنه ثانياً لا يجب أن يسيء لعلاقته بالقضاة عبر مخاصمة أحدهم .

إن الاستمرار في التعاطي الضعيف مع هذه الشكاوى والتظلمات التي بدأنا نسمعها ونراها في كل مناسبة وعلى كل منبر ، ما بين البرامج الجماهيرية التي تنبثها القنوات ووسائل الإعلام المختلفة ، إلى التعليقات التي نراها على الأخبار والمقالات ذات الصلة بالمحاكم والقضاء ، والتي تنتضح كلها بالضجر والتشكي والنظرة القاتمة لوضع القضاء ، والتي في أحسن أحوالها تشكي من التأخير غير المقبول ، ولا المبرر والتعطيل لنظر بعض القضايا ؛ أقول : إن الاستمرار في إهمال مثل هذه التظلمات ليس في مصلحة الوطن ولا المواطن ؛ مصلحة الوطن في أمنه واستقراره وشعور أفرادها بالأمان والكرامة والعزة وتقوية حبهم وانتمائهم لوطنهم .

وقبل الختام أؤكد أن كل ما سبق لا يعني التشكيك في صلاح القضاء السعودي ونزاهته ، ولا نكران ما يتحلى به السواد الأعظم من أصحاب الفضيلة القضاة لدينا من علم ونزاهة وصلاح وكفاية ، وأنه لا يمكن قراءة مقالتي هذا بمعزل عن مقالاتي السابقة الكثيرة في الإشادة بقضائنا وقضائنا الأفاضل ، إلا أنه أيضاً لا يمكن الوصول إلى تقديسهم وإنكار وجود الخلل أو التجاوز من بعضهم ، فلا يمكن أن يقال للقاضي : افعل ولا حرج ، فهو في نهاية المطاف ذو ولاية لها مرجعيتها من أحكام الشريعة والنظام ، وملزم كسائر موظفي الدولة بنظام (الخدمة المدنية) إضافة لسائر أنظمة القضاء .. وإذا كان خادم الحرمين الشريفين - أيده الله ومتعه بالعافية وأمه بالتوفيق - صرح في مناسبة سابقة أنه خادم لهذا الشعب ، ومثله سمو ولي العهد، والنائب الثاني وزير الداخلية في أكثر من مناسبة يؤكدان أن الوزير هو أجير لدى المواطن ، فلا يستتكمف القضاة أن يكونوا ضمن هذه المنظومة التي تسعى لخدمة الناس وتلبية متطلباتهم المعيشية ، وبهذه الرؤية يكون التوازن في الأداء ، وبها تؤدي الأعمال بما يرضي الله عز وجل، ويعين على براءة الذمة .. وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش الكريم سبحانه ..

*القاضي السابق في ديوان المظالم والمحامي حالياً

رمضان وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 أغسطس 2011م العدد 64673
http://www.aleqt.com/2011/08/10/article_568129.html

عبد العزيز محمد هنيدي

من أعظم ما يُميز ديننا الإسلام خاصة كشرعية وعقيدة أن جعل الله العلم أولاً ثم العمل ثانياً حتى يستوعب المسلم المعرفة ثم يأتي بعد ذلك العمل والتطبيق الفعلي للعبادات وتدرجياً يتفقه المسلم في دينه ويصبح أكثر فهماً في الدين وأدق في العمل وأثبت في النية، فيرتفع في درجات البر والتقوى بعون الله ثم بعمل العبد وجده واجتهاده وصدق نيته، بجانب ذلك جعل الله للمسلمين أوقاتاً ومواسم معينة للعبادة ليجد المسلم الفرصة الذهبية ليراجع نفسه ويعود إلى ربه ويستغفر لذنبه فيزداد بعون الله تقرباً لله في تلك الأزمنة والمواسم مما يُشجعه على الاستمرار في ذلك العمل الصالح والسلوك الحسن بقية الأيام، ولأن تلك المواسم عبارة عن تعليم نظري وتدريب عملي (ورش عمل) من خلالها يحصل للمسلم الترقى في مجال العبادة وخاصة ما يتعلق بأركان الإسلام من توحيد وإيمان بالله إلى إقامة للصلاة وأداء الزكاة وزيادة في الصدقات والحج إلى بيت الله إذا استطاع ذلك، وصوم رمضان وتنعكس كل تلك الأركان على حسن سلوك المسلم وكرم أخلاقه وطيب تعامله مع الناس، ولعل أوضح مثل كبير على ربط العلم بالعمل بأهمية التدريب في الإسلام (حجة الوداع) التي قادها القائد والمعلم الأول محمد - صلى الله عليه وسلم - فعلم المسلمين كيف يكون الإحرام والمناسك والشعائر وماذا يقولون وماذا يفعلون في الأوقات والأماكن المحددة وكان عليه السلام القدوة الحسنة الذي يذللهم على الطرق السليمة، وكان هيناً وليناً مع المسلمين وكان يخفف على المسلمين ويردد قول: لا حرج لا حرج، وما دام الأمر كذلك وما ذكر عن أهمية مواسم العبادة فدعونا الآن نتحدث عن : كيف نتعلم من رمضان حقوق الإنسان؟

رمضان أشبه ما يكون بجامعة يتعلم فيها الإنسان ويتدرب حتى تسمو روحه ونفسه وبيعي عقله ويصقل بدنه ليتدرج في مكارم الأخلاق ويترك ما دُم من الأخلاق مثل: العصيان، الجزع، والبخل، والعنف، والتمرد، ولعل أهم مكرمة يتعلم ويتدرب عليها المسلم في رمضان هي مكرمة (التقوى)، حيث أوضح الله ذلك في قوله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) البقرة 183، فكانت التقوى هي الهدف الأساس للصوم وهي الرسالة التي يحملها رمضان، وأبسط وأوضح تعريف للتقوى هو: (امتثال أوامره تعالى واجتناب نواهيه) كما جاء في موسوعة (نصرة النعيم) لمكارم أخلاق الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، وفي رمضان فرصة ذهبية لإشباع حقوق الإنسان المحتاج من الصدقات والزكاة التي عادة ما تؤدي في رمضان وتوجه للأصناف الثمانية المذكورة في سورة التوبة - الآية 60 وهم: الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل، وحيث إن الفقراء والمساكين هم أحوج الناس للمال فقد جعلهم الله في أول القائمة، كما أن الصيام يجعل المسلم يحس بألم الجوع، كما أن قراءة القرآن بشكل مستمر والصلوات مع الجماعة والتراويح والقيام كل ذلك يقفقه في الدين ويعلمه الصبر على طول العبادة. وفي الحلقة (185) القادمة نكمل ما تبقى من فضل رمضان على حقوق الإنسان.

خليفة الإنسانية تنفذ إفطار صائم في دول أجنبية

المصدر: جريدة الاتحاد الجمعة 5 رمضان 1432 هـ - 5 أغسطس 2011م

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=73090&y=2011&article=full>

وام
أشرفت سفارة الدولة لدى اليونان على إقامة موائد الرحمة ضمن مشروع "إفطار صائم" الذي تنفذه مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية خلال شهر رمضان المبارك في كل من اليونان وألبانيا.
ويهدف المشروع إلى تعميق مبادئ الدين الحنيف وتعاليمه في النفوس كما يحفز على التراحم والتآخي وحب الخير لكل الناس.
كما أشرفت سفارة الدولة في الأرجنتين على إقامة موائد الرحمة ضمن مشروع "إفطار صائم" الذي تموله مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية في الجمعية العربية الخيرية الإسلامية في محافظة قرطبة الأرجنتينية.
وأشرف محمد عيسى القطام الزراعي سفير الدولة لدى جمهورية الأرجنتين ومحمد عبد الله الشامي السكرتير الثاني في السفارة على إطلاق مشروع إفطار الصائم وشارك الصائمين الإفطار.
وحضر فعاليات إطلاق المشروع بيدرو روميرو مدير الخدمات اللوجستية في وزارة التربية في حكومة محافظة قرطبة وغجيرميغا ميغيل مديرة حقوق الإنسان ومسؤولون في إدارة العلاقات المؤسساتية في بلدية المحافظة بالإضافة إلى راعي الكنيسة الأرمنية الذي شارك الصائمين إفطارهم في إطار حوار الأديان.
وأشاد الصائمون بهذه المبادرة الطيبة التي تنظمها مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية للمرة الأولى في جمهورية الأرجنتين. ووجه جهاد سعيد سليمان رئيس الجمعية العربية الخيرية الإسلامية الشكر لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله على المبادرة الإنسانية في شهر رمضان الكريم.
كما وزعت سفارة الدولة في برلين ومكتبها الفرعي في بون بالتسسيق مع القنصلية العامة للدولة في ميونيخ تمور مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية على المراكز الإسلامية والمساجد وسفارات الدول العربية والإسلامية والجالية المسلمة والمواطنين المتواجدين في ألمانيا. وتأتي هذه المبادرات الإنسانية التي تقوم بها المؤسسات والهيئات الإماراتية بناء على توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله بمناسبة شهر رمضان الكريم لمساعدة المحتاجين والأسر المتعففة لأداء فريضة الصيام بيسر وسهولة.
ونظمت مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية بالتعاون مع سفارة الدولة في جاكارتا برنامج إفطار جماعي في العديد من المساجد استهدف عددا كبيرا من الفقراء في مدينة بوجور وقرى محيطية بها. كما نظمت المؤسسة إفطاراً جماعياً أمس الأول شمل ألف صائم في معهد الإمام الشافعي في إقليم أتشيه الواقع في مقاطعة سومطرة الشمالية.
ولاقى البرنامج قبولاً واستحسان المستفيدين حيث أعربوا عن خالص تقديرهم وشكرهم على المساعدات السخية للمؤسسة. وأكد محمد صالح الجلعة الطنجي القائم بأعمال سفارة الدولة بالنيابة أن هذه المبادرة التي تنفذها مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية تأتي في إطار الدور الرائد الذي تتميز به الدولة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية والخيرية داخل الدولة وخارجها والذي يحظى برعاية مباشرة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله.
وقال القائم بالأعمال إن هذه المبادرات النبيلة تساهم في تقوية الروابط الأخوية بين أبناء الدولة والشعب الإندونيسي الصديق، مشيراً إلى التسهيلات التي تقدمها الحكومة الإندونيسية برئاسة الرئيس سوسيلو بامبانغ يودويونو لتيسير وصول المساعدات لمستحقيها.
وأضاف أن حكومة دولة الإمارات من خلال مؤسسة خليفة للأعمال الإنسانية تقدم المساعدات خلال شهر رمضان وأموال الزكاة والهدايا للفقراء والأيتام في العديد من المدن الإندونيسية الكبيرة مثل بجامبي وباندر لامبونج وجوكجاكرتا وأمبون.

وأشار الطنجي إلى أن الدولة قدمت الكثير لتخفيف معاناة المتضررين من الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها إندونيسيا مثل ضحايا التسونامي في إقليم "أتشيه" وضحايا الزلزال في إقليمي جوكاكرتا وسو普拉 الغربية حيث أقامت مستشفيات ميدانية وأنشأت منازل ومرافق عامة من مساجد ومدارس ومستوصفات.

وقامت سفارة دولة الإمارات في أنقرة مع بدء شهر رمضان الكريم بتوزيع التمور المهداة من مؤسسة خليفة بن زايد للأعمال الخيرية على الفقراء والجمعيات الخيرية والوقف الخيري.

واتبعت السفارة في هذه السنة خطة جديدة لتوصيل المساعدات الى جميع الفقراء والمحتاجين خارج العاصمة وفي الضواحي.

وأشرفت لجنة السفارة برئاسة السفير خالد خليفة المعلا على انطلاق عملية موائد الرحمة من خلال أكثر من جمعية خيرية منها منظمة حقوق الإنسان العالمية التركية وجمعية حجي بيرم لتنفيذ برنامج إفطار صائم وتقديم المعونات والمساعدات الغذائية الى الفقراء في أماكنهم.

كما وزعت سفارة دولة الإمارات في أثيوبيا كميات من التمور على المحتاجين في شهر رمضان المبارك.

ونظمت سفارة الدولة في العاصمة الموريتانية نواكشوط الثلاثاء إفطارا جماعيا لصالح العشرات من المساكين والمعوزين.

وأشرف على عملية الإفطار علي عبد الله دهمش المستشار بالسفارة ومحمد محفوظ الشحي الملحق الإداري وعدد من الموظفين بالسفارة. وتمثلت عملية الإفطار الجماعي التي تمولها جمعية الهلال الأحمر الإماراتي في تقديم مئات الوجبات الجاهزة لسد حاجة مئات الضعفاء في هذا الشهر الفضيل. كما قامت سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في تنزانيا بتوزيع التمور التي أهدتها هيئة الهلال الأحمر للشعب التنزاني بتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله.

كما تشرف السفارة على تنفيذ مشروع إفطار الصائم في شهر رمضان المبارك للعام 1432 هـ وذلك بالتعاون مع مؤسسة خليفة بن زايد للأعمال الإنسانية وهيئة الهلال الأحمر وجمعية الشارقة الخيرية بالتنسيق مع عدد مساجد وجمعيات خيرية في معظم أرجاء تنزانيا.

وعبرت الجاليات المسلمة في تنزانيا عن إمتنانها وشكرها لهذه المكرمة المقدمة من الجمعيات الخيرية الإماراتية.

وفي اسلام آباد أشرفت سفارة الدولة على تنفيذ مشروع افطار الصائم في مجمع للرعاية الاجتماعية ومراكز رعاية الأيتام في مدينة روالبندي.

كما أشرفت بعثة الدولة في جنيف على توزيع تمور لعدد من المراكز الإسلامية في سويسرا.

قطر: العضوية الكاملة في "الأمم" حق شرعي.. خطة عربية

لحشد التأييد للدولة الفلسطينية

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 5 رمضان 1432 هـ - 5 أغسطس 2011م

<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=252844>

الدوحة-الشرق-قنا:

أسفر اجتماع اللجنة المصغرة المنبثقة عن لجنة مبادرة السلام العربية أمس برئاسة سعادة الدكتور خالد بن محمد العطية وزير الدولة للتعاون الدولي عن اتفاق نص على "التأكيد على القرار العربي بالتوجه إلى الأمم المتحدة لدعوة دولها الأعضاء للاعتراف بدولة فلسطين على خطوط الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، والتحرك لتقديم طلب العضوية الكاملة لها في الأمم المتحدة". وتم الاتفاق على عناصر خطة العمل المقترح تنفيذها خلال الفترة المقبلة، لمواصلة التحرك واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذها وحشد التأييد الدولي لها. ودعت دولة قطر الي "اتخاذ خطوات جادة وملموسة واجراءات عملية تكفل نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وفقا للقانون الدولي".

التفاصيل

قطر ترأست اجتماع "لجنة مبادرة السلام" وعريقات يثمن جهودها.. العطية: عضوية فلسطين في "الأمم" حق شرعي عربي: مرحلة التفاوض العقيم مع إسرائيل انتهت

الدوحة-الشرق:

اعتبرت دولة قطر مساندة دول العالم المحبة للسلام لمطالب الشعب الفلسطيني ومسايعه الجادة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف "ركيزة هامة في تحقيق الامن والسلم والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط التي تشهد اوضاعا وتطورات سياسية ستلقي بظلالها على مستقبل العلاقات العربية مع دول العالم المختلفة". وقال سعادة الدكتور خالد بن محمد العطية وزير الدولة للتعاون الدولي لدى افتتاحه اجتماع اللجنة المصغرة المنبثقة عن لجنة مبادرة السلام العربية على المستوى الوزاري، "اننا نجتمع اليوم في الدوحة لتقديم الدعم السياسي اللازم والمساندة العربية المطلوبة فيما يتعلق بطلب الحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة وبحث البدائل والخيارات المناسبة التي من شأنها أن تسهم في تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني وطموحاته في ظل دولة مستقلة وذات سيادة تعيش بأمن وسلام مع جيرانها".

حقوق مشروعة

ودعا العطية في كلمته الى اتخاذ خطوات جادة وملموسة واجراءات عملية تكفل نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وفقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية المتمثلة بقرار مجلس الأمن 242 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181. وقال إن "الاجتماع يعقد في ظروف استثنائية تشهدها منطقتنا العربية" لافتا الى توقف مفاوضات السلام في الشرق الأوسط نتيجة لتعننت الحكومة الاسرائيلية الحالية وعدم تنفيذها لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية مما يستدعي منا العمل على اتخاذ خطوات ملموسة واجراءات عملية تكفل نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة".

واكد ان تحقيق مثل هذا المطلب الذي يتوافق مع مقررات الشرعية الدولية يستدعي وجود موقف عربي موحد لمواجهة العقبات والمعوقات التي تعترض سبل تحقيقه، خاصة اننا كدول عربية كنا وما زلنا ننشد السلام لكافة الشعوب والامم في مختلف انحاء العالم، حيث ساهمنا في حل النزاعات وحفظ الامن والسلم الدوليين طوال العقود الماضية.

وعقدت اللجنة الوزارية المصغرة جلسة مفتوحة خاطبها الدكتور نبيل العربي، الامين العام للجامعة العربية، والدكتور صائب عريقات، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما عقدت جلسة مغلقة بمشاركة رؤساء وفود الدول الاعضاء معالي السيد ناصر سامي جودة وزير خارجية المملكة الاردنية الهاشمية وسعادة السفير الدكتور رائد بن خالد قرملي وكيل مساعد وزارة خارجية المملكة العربية السعودية وسعادة حسن يوسف سعد سفير الجمهورية اللبنانية بدولة

قطر، ومعالي السيد محمد كامل عمرو وزير خارجية جمهورية مصر العربية وسعادة السفير محمد ازورال — المملكة المغربية المسؤول عن قضايا الشرق الاوسط.
الطريق الشرعي

وعبر الدكتور نبيل العربي، الأمين العام للجامعة العربية في الاجتماع، عن شكره الى دولة قطر لدعمها للشعب الفلسطيني وتوليها رئاسة لجنة المبادرة العربية، واعتبر اجتماع الدوحة هاما ويأتي قبل انعقاد المجلس الوزاري العربي في القاهرة في سبتمبر المقبل، وقال ان الاجتماع يمثل مفهوم الدول العربية نحو التقدم الى المستقبل فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وقال ان مرحلة التفاوض العقيم مع اسرائيل والتي استمرت سنوات والتي تؤدي الى اضاءة الوقت قد انتهت بسبب التعنت الاسرائيلي، واعتبر أن اللجوء الى مجلس الأمن والأمم المتحدة يمثل الطريق الشرعي الوحيد. وأن هناك تأييدا واسعا في هذا الشأن من خلال اتصالات الأمانة العامة للجامعة العربية والفلسطينيين بمختلف دول العالم وأعلن أن "هناك مؤشرات مشجعة جدا وأن التوجه الى الأمم المتحدة لطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين سيكلل بالنجاح". ودعا الى تفعيل اعلان استقلال فلسطين الذي اعلنه الرئيس الراحل ياسر عرفات في 15 نوفمبر 1988 بالجزائر بالذهاب الى الامم المتحدة والحصول على العضوية الكاملة.

خيار الدولتين

عبر الدكتور صائب عريقات، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، باسم الرئيس الفلسطيني محمود عباس، عن شكره وتقديره لدولة قطر وإلى حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير البلاد المفدى، وللأشقاء العرب لمساندتهم الشعب الفلسطيني ولإعادة دولة فلسطين "الغائبة" منذ 1948 الى خرائط الجغرافيا، واكد ان الذهاب الى الامم المتحدة لنيل العضوية الكاملة، لا يستهدف افتعال مواجهة مع اي جهة او خلق صراعات وانما بهدف الحفاظ على "خيار الدولتين" و"عملية السلام" ذات المصداقية وعلى اساس الانسحاب الاسرائيلي الى حدود 1967 ومن الجولان وما تبقى من ارض في لبنان. مشيرا الى ان السلام خيار استراتيجي لكن الحكومة الاسرائيلية لا تملك ارادته، واختارت الاستيطان بدلا من السلام، والاملاءات لا المفاوضات، واختارت الماضي بدلا من المستقبل، وهي ليست شريكة في السلام باستمرار الاحتلال والاستيطان وحصار غزة. وقال عريقات "نطالب كافة دول العالم بدعم الجهد العربي لتحقيق السلام واستحقاق العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الامم المتحدة" مشيرا الى ان الذهاب الى الامم المتحدة ليس من اجل الاستقلال الذي تم اعلانه في عام 1988 في الجزائر، وليس من اجل الاعتراف، لانه شأن سيادي لكل دولة، والذهاب الى الامم المتحدة من اجل الحق في نيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين والذي اسس له عام 1922 عندما وضعت تحت الانتداب البريطاني من الدرجة (أ) الدولة الاقرب الى الاستقلال كما ان قرار الجمعية العامة 181 منح شهادة ميلاد للدولة الفلسطينية العربية.

وثمن عريقات، في تصريحات صحفية، جهود دولة قطر التي اثمرت استكمال الملف القانوني والسياسي الاجرائي لنيل العضوية الكاملة في الامم المتحدة، وقال "قطر وضعت كل امكاناتها لدعمنا واستضافت اجتماعا في سفارتها بلندن مع خبراء قانون دوليين راجعوا كل الثغرات وتم استكمال الملف وتسضيف الدوحة اجتماع اللجنة المصغرة" واكد عريقات ان دولة قطر ستكون رئيسة الوفود العربية التي ستجوب دول العالم بما فيها الدائمة العضوية في مجلس الامن لتأمين الدعم لموقفنا.

ودعا عريقات الولايات المتحدة لاعادة النظر في موقفها، وانه لا مبرر للفيتو الامريكي في مواجهة طلب العضوية الكاملة وذلك حفاظا على عملية السلام والديمقراطية في المنطقة وحل الدولتين. وقل عريقات من تسريبات مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو بالقبول بالتفاوض على اساس الدولتين على حدود 1967 واعتبر هذا الموقف "لغا ودورانا وتلاعيا بالالفاظ" ومجرد "علاقات عامة"، وقال "ما لم يعلن نتنياهو بلسانه، وبأي لغة في العالم ان يوافق على مبدأ الدولتين على حدود 1967 ووقف الاستيطان، فان ما تسرب ليس مقبولا ولا قيمة له".
اتفاق على خطة العمل وحشد التأييد الدولي لفلسطين.. تأكيد عربي على التوجه إلى "الأمم المتحدة"
الدوحة-قنا:

فيما يلي نص البيان الختامي : اسفر اجتماع اللجنة المصغرة المنبثقة عن لجنة مبادرة السلام العربية التي اختتمت أعمالها امس برئاسة سعادة الدكتور خالد بن محمد العطية وزير الدولة للتعاون الدولي عن اتفاق نص على "التأكيد على القرار العربي بالتوجه إلى الأمم المتحدة لدعوة دولها الأعضاء للاعتراف بدولة فلسطين على خطوط الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، والتحرك لتقديم طلب العضوية الكاملة لها في الأمم المتحدة". وتم الاتفاق على عناصر خطة العمل المقترح تنفيذها خلال الفترة المقبلة، لمواصلة التحرك واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذها وحشد التأييد الدولي لها

في كل من مجلس الأمن والجمعية العامة. ونصت النقطة الثالثة من الاتفاق على أن "تتضمن عناصر خطة التحرك المشار إليها إجراء سلسلة من الزيارات والاتصالات والمشاورات مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن والمجموعات الجيوسياسية في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية". كما تم الاتفاق على عقد اجتماع للجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية في الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر 2011 للنظر في المستجدات ومتابعة الموقف واتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الشأن. وكان بيان اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية اشار في بدايته الى أن اللجنة عقدت اجتماعاً بتاريخ 3 / 8 / 2011 في الدوحة برئاسة سعادة الدكتور خالد بن محمد العطية وزير الدولة للتعاون الدولي بدولة قطر، وبمشاركة معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية، والدكتور صائب عريقات عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومعالي السادة وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول أعضاء اللجنة، وهم من المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اللبنانية، والمملكة المغربية. وأشارت اللجنة الى أنها بحثت خطوات التحرك العربي المقبلة في الأمم المتحدة، في ضوء التكليف الصادر للجنة المصغرة عن اجتماع اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية التي انعقدت بالدوحة بتاريخ 2011/7/14. وأكد البيان أنه في ضوء ما أقرته اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية من مواقف وخطوات في اجتماعيها بتاريخ 28/ 5 و 14 / 7 / 2011 في الدوحة فإنها استعرضت نتائج الاتصالات والمشاورات التي جرت مع مختلف الجهات المعنية بمتابعة التحرك العربي للاعتراف بدولة فلسطين وطلب العضوية الكاملة لها في الأمم المتحدة، كما تدارست اللجنة مختلف الإجراءات القانونية والسياسية الواجبة الإتياع خلال الفترة المقبلة والمتعلقة بالتحرك العربي في الأمم المتحدة، وأنها خلصت بعد التداول الى النقاط الأربع التي أقرتها.

لماذا يغيب الدور الرقابي والصارم ضد التجار والمؤسسات

التجارية في رمضان وغير رمضان؟

المصدر: جريدة الشرق الاحد7 رمضان 1432 هـ - 7 اغسطس 2011م

<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=253099&date=2011-08-07>

هل أصبحت ادارة حماية المستهلك مجرد ديكور؟ "1 — 2"
لماذا يغيب الدور الرقابي والصارم ضد التجار والمؤسسات التجارية في رمضان وغير رمضان؟
تعودنا مع بداية شهر رمضان ارتفاع الأسعار بشكل جنوني لينصب في صالح التجار دون حسيب أو رقيب
أهداف ادارة حماية المستهلك يجب أن تطبق على أرض الواقع لخدمة المجتمع لكي لا تصبح حبرا على ورق!
ما زال الكثير يعاني الأمرين من مشهد الغلاء من خلال الاستغلال والاحتيايل وهو يكاد يتكرر بشكل سنوي
أقبل شهر الصيام، وأقبل الاستغلال المعهود لبعض التجار وأصحاب المؤسسات التجارية والتموينية بشكل خاص، فالناس
تعودت مع هذا التوقيت ارتفاع الأسعار كالعادة وبخاصة المواد الغذائية والتموينية.
وكذلك أسعار اللحوم والسلع الأساسية الأخرى التي لا غنى عنها في رمضان، فبعض التجار يتلاعب بالأسعار فيرفعها
في بداية الشهر ثم يخفضها قليلا ومن ثم يرفعها مع اقبال أيام العيد رغم دعم الحكومة أحيانا.

— 1 —

الدور المطلوب لحماية المستهلك

تعد ادارة حماية المستهلك بوزارة الأعمال والتجارة من الادارات التي يجب أن تقوم بدورها لخدمة الوطن والمواطن
والمقيم على أكمل وجه، وذلك من خلال أهدافها وسياساتها التي يجب أن تنفذها وتطبقها على أرض الواقع لكي لا تصبح
مجرد حبر على ورق، لكي لا تتعامل مع هذه الأهداف والسياسات من باب المثل الشعبي المصري القائل: "اسمع كلامك
أصدقك أشوف فعلك استعجب".

ودائما ما نجد مثل هذه الأهداف توضع في عين الاعتبار عند اتخاذ أي اجراء، لكنها لا تطبق على أرض الواقع، كما ان
تواصل الادارة مع وسائل الاعلام يجب ان تكون مستمرة من ناحية اكتشاف التجاوزات والألاعيب التي يرتكبها التجار
وأصحاب السلع والمحلات التجارية ومنها الغذائية بشكل خاص.

أحد المواطنين أخبرني بأن حدود حماية المستهلك يجب الا تقتصر على مراقبة الجمعيات والمؤسسات فقط بل يجب ان
يمتد حتى الى محلات بيع الوجبات السريعة والمطاعم، وخذ مثلا بسيطا " سعر سندويش الشاورما كان لا يتعدى الريالين
واليوم وصل الى سبعة ريالات في بعض المطاعم، اليس هذا أحد انواع الجشع الذي لا يراقبه أحد في الدولة، والكل "
تارك القرعاً ترعى؟ " كما يقول لسان حال المثل الشعبي الشائع في قطر.

وقبل أيام:

تصفحت أهداف (ادارة حماية المستهلك) من خلال الموقع الالكتروني للوزارة الذي أرى بانه ضعيف للغاية ويحتاج
للتطوير والتحديث خاصة المعلومات التي وضعت على الموقع وتختص بالتشريعات والقوانين التي وضعت قبل أربعة
عقود ويجب كتابتها بطريقة أفضل من الطريقة السيئة المنشورة على موقع الوزارة خاصة ما يتعلق بـ (القانون
والانظمة).

والادارة تنقسم بحسب الهيكل التنظيمي الجديد الى اربعة اقسام وهي:

— قسم التراخيص النوعية ومراقبة الأسواق

— قسم مكافحة الغش التجاري

— قسم حماية المنافسة

— قسم التوعية الاستهلاكية.

هل تطبق الاختصاصات بحذافيرها؟:

- ونجد اختصاصات كل ادارة من هذه الادارات الأربع تكمن فيما هو آت:
- أولاً: قسم التراخيص النوعية ومراقبة الأسواق ويختص بالآتي:
- تنفيذ أحكام التشريعات المنظمة لمراقبة الأسواق.
- الإشراف على أعمال المزايدات.
- إصدار التراخيص اللازمة لأعمال الدلالة، ومراقبة أعمال القائمين بها.
- القيام بالتفتيش على المصانع والمحال والمخازن وغيرها، وفحص الدفاتر للتأكد من التزامها بتنفيذ أحكام القانون.
- إصدار التراخيص اللازمة للترويج عن بيع السلع والخدمات.
- إصدار تراخيص التنزيلات ومراقبة المحال التي تجري تخفيضات عامة للأسعار، وفحص مستنداتها وفواتيرها، للتأكد من جديتها في ذلك.
- إعداد الدراسات الخاصة بأسعار السلع والمواد والخدمات، بهدف تحليل أسباب تغيراتها، واقتراح وسائل لتصحيحها، واقتراح آليات لمنع رفع الأسعار غير المبررة، وتقديم التقارير اللازمة في هذا الصدد.
- الإشراف على سحب الجوائز وتوزيع الهدايا.
- إصدار التراخيص الخاصة بتشغيل وإدارة المخازن التي تحصل على دعم من الدولة، ومراقبة آلية صرف أذونات الطحين.

ثانياً: قسم مكافحة الغش التجاري ويختص بالآتي:

- تنفيذ أحكام التشريعات المنظمة لمكافحة الغش التجاري وحماية المستهلك.
- التفتيش على المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين السلع والمنتجات، للتأكد من عدم غشها أو فسادها، ومدى مطابقتها للمواصفات القياسية المقررة، ومن صلاحيتها، وضبط المخالفين واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنهم.
- أخذ عينات من السلع والبضائع المتداولة بالأسواق للتأكد من عدم وجود غش بها أو فساد ومدى مطابقتها للمواصفات القياسية المقررة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- تلقي الشكاوى من المستهلكين والتحقق منها، ومتابعة اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.
- التفتيش على المحال التجارية للتحقق من التزامها بأحكام القوانين والقرارات المتعلقة بحماية المستهلك.
- متابعة استدعاء السلع المعيبة والضارة بصحة الإنسان بالتنسيق مع المزودين واتخاذ الإجراءات القانونية اتجاهها.
- التنسيق مع الجهات المعنية في الدول الأخرى فيما يتعلق بحماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري.
- ثالثاً: قسم حماية المنافسة ويختص بالآتي:
- تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- توفير البيانات والمعلومات عن النشاط الاقتصادي والتجاري.
- التنسيق مع الجهات المعنية في الدول الأخرى فيما يتعلق بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- الإشراف على فحص الإخطارات المتعلقة بنقل حقوق الملكية وتملك الأصول وإقامة الاتحادات والاندمجات.
- رابعاً: قسم التوعية الاستهلاكية ويختص بالآتي:
- نشر الوعي الاستهلاكي بين أفراد المجتمع.
- تنظيم الفعاليات والبرامج الخاصة بحماية المستهلك.
- إعداد وطباعة الكتيبات والمطويات الخاصة بحماية المستهلك، بالتنسيق مع وحدة العلاقات العامة والاتصال.
- توعية المستهلكين وأصحاب المحلات التجارية بالأنشطة المخالفة لأحكام التشريعات ذات الصلة بحماية المستهلك.
- التنسيق والتعاون مع جمعيات حماية المستهلك وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في ذات المجال.
- تحديث المعلومات الخاصة بالإدارة على موقع الوزارة، بالتنسيق مع إدارة نظم المعلومات.

ومن هنا:

لابد من الإشارة الى نقطة في غاية الأهمية وهي ان الناس قد تعودت مع بداية شهر رمضان الفضيل ارتفاع الأسعار بشكل جنوني لينصب في صالح التجار دون حسيب أو رقيب، كما ان أهداف وسياسات ادارة حماية المستهلك بوزارة الاعمال والتجارة يجب أن تنفذ وتطبق على أرض الواقع لخدمة المجتمع بشكل اوسع واشمل مع التشديد اكثر على بعض اصحاب الغلاء الذين ليست لديهم ذمة ويرفعون الاسعار بشكل غير مقبول!، فلا زال المواطن والمقيم يعاني الأمرين من

مشهد هذا الاستغلال والاحتفال، ومن الانتهازية التي تكاد تتكرر بشكل سنوي!!!.
وللحديث بقية.
* كلمة أخيرة:

يقول الشاعر والفارس العربي عمرو بن معدي كرب بن ربيعة الزبيدي:
لقد أسمعت لو ناديت حيا
ولكن لا حياة لمن تنادي
ولو نار نفخت بها أضاءت
ولكن أنت تنفخ في رماد
رئيس مجلس هيئة التدريس بجامعة قطر



البحث عن 21 متهما في أحداث 'الاثنين الأسود' بأسفي

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الاحد 7 رمضان 1432 هـ - 7 اغسطس 2011م
<http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&ids=7&id=136820>

عثمان الرضواني وعبد الرحيم النبوي | المغربية
عممت الشرطة القضائية في مدينة أسفي، بتعليمات من النيابة العامة، مساء أول أمس الخميس، مذكرة بحث في حق 21 شخصا، متهمين بإضرار النار عمدا في الملحقة الإدارية العاشرة، والدائرة الأمنية الخامسة بحي كاوكي والقلعة، في أحداث الاثنين الماضي.
وقالت مصادر عليمة، لـ "المغربية"، إن الشرطة القضائية استدعت للتحقيق ثلاثين متهما آخر، لتعميق البحث في ملابسات إضرار النار، وتخريب مركز للشرطة وملحقة إدارية، وإتلاف وثائق إدارية، بداية الأسبوع الجاري.
وذكرت المصادر ذاتها أن الوكيل العام للملك في محكمة الاستئناف بأسفي استنطق، خلال اليوم نفسه، المجموعة الأولى المكونة من 14 متهما، بمقتضى محاضر رسمية، وأحال 8 مشتبه بهم على غرفة الجنايات لجلسة يوم 11 غشت الجاري، وقرر متابعة متهمين من هذه المجموعة في حالة اعتقال، نظرا "لخطورة الأفعال الإجرامية" المنسوبة إليهم.
من جهة أخرى، حددت محكمة الاستئناف القطب الجنحي الخميس المقبل موعدا لمحاكمة ستة أفراد آخرين، وجهت لهم النيابة العامة تهم وضع الحجارة على خط السكك الحديدية، وإهانة موظفين عموميين، والضرب والجرح باستعمال السلاح الأبيض.
وعلاقة بهذا الملف، أطلق سراح عبد الغني العونية، الكاتب المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بأسفي، الذي اعتقل في وقت سابق، على خلفية بيان أصدره فرع الجمعية بأسفي، وحمل مسؤولية ما وقع من أحداث تخريبية، في الدائرة الأمنية والمقاطعة الخامسة، إلى من اعتبرهم "عناصر مسخرة" من قبل الأجهزة الأمنية، وهو ما نفاه بيان للإدارة العامة للأمن الوطني، الذي وصف ما جاء في بيان الجمعية بأنه "زيف واقتراء".
ونشبت هذه الأفعال الإجرامية، حسب السلطات الأمنية، عقب محاولة حوالي 50 شخصا، محسوبين على ما يسمى (تنسيقيات خريجي المعاهد وتحالف أبناء جوار الفوسفاط) عمدا، صباح الاثنين الماضي، إلى وضع حواجز على خط السكة الحديدية الرابطة بين المركب الكيميائي وميناء أسفي، ما أدى إلى قطع الطريق في وجه حركة القطارات، واستدعى تدخل قوات حفظ النظام، التي توجهت إلى المحتجين بإشعار التفريق، وفق ما يقتضيه القانون.
من جهة أخرى، مثل أول أمس الخميس، بالمحكمة الابتدائية، أربعة مشتبه بهم، فيما أصبح يعرف بملف سبت كزولة، بتهم الاعتداء على دورية للدرك الملكي، وإهانة الضابطة القضائية، وإحداث حرائق متعمدة، والرشق بالحجارة والضرب والجرح، وتحرير مباحث عنه بواسطة السلاح الأبيض، وإلحاق خسائر بملك الغير. وقررت المحكمة تأخير القضية إلى جلسة 11 غشت الجاري، بطلب من هيئة الدفاع.

لنشر الوعي بحقوق مختلف فئات المجتمع دبي القضائي و حقوق الإنسان يبحثن إصدار وثائق حقوقية للمرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الاتحاد الاثنين 8 رمضان 1432 هـ - 8 أغسطس 2011م

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=73960&y=2011&article=full>

بحث معهد دبي القضائي و جمعية الإمارات لحقوق الإنسان إصدار وثائق حقوقية تعنى بالمرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة، بحيث تتضمن جميع الحقوق التي كفلتها دولة الإمارات لهذه الفئات بما يتوافق مع القوانين والمعايير الحقوقية الدولية.

جاء ذلك خلال استقبال المركز الرائد في مجال الدراسات القانونية والتدريب القضائي في إمارة دبي، محمد حسين الحمادي أمين عام جمعية الإمارات لحقوق الإنسان، على رأس وفد رفيع المستوى ضم كلاً من عبد الرحمن غانم رئيس لجنة الطفل، وموزة الغفلي رئيسة لجنة المرأة، ومريم الشومي عضو في الجمعية.

وناقش القاضي الدكتور جمال حسين السميطي، مدير عام "معهد دبي القضائي"، مع الوفد سبل تعزيز التعاون وإيجاد آليات مشتركة لنشر الوعي بالقوانين المحلية والاتحادية، التي تضمن حقوق مختلف الفئات الاجتماعية وبالأخص الأطفال وذوي الإعاقة، وبدستور دولة الإمارات الذي يعطي المرأة مكانة عالية في المجتمع.

وعلى هامش الزيارة، اتفق الجانبان على تشكيل لجان مشتركة تضم عدداً من أعضاء الجمعية ومجموعة من المختصين والخبراء القانونيين من المعهد لوضع آلية عمل مناسبة لتطبيق هذا المشروع وتجسيد أهدافه.

وأعرب الدكتور جمال السميطي عن اهتمامه بإصدار هذه الوثائق الحقوقية، مشيراً إلى أهمية توعية المجتمع بحقوق المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة والعمل على تمكين هذه الفئات وتفعيل مساهمتها في دفع مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها الدولة.

وأوضح السميطي دور هذه اللقاءات في مناقشة أبرز القضايا ذات الأبعاد الاجتماعية والإنسانية وإيجاد الحلول المناسبة لها، مؤكداً التزام المعهد بتبادل الخبرات والمعارف وتوظيف كافة الإمكانيات المتاحة لتعزيز وعي كافة شرائح المجتمع بحقوقهم وواجباتهم لخلق بيئة اجتماعية آمنة ومتوازنة.

وأضاف السميطي "تسعدنا زيارة وفد جمعية الإمارات لحقوق الإنسان التي تجمعنا معها رؤى وتطلعات مشتركة في نشر الثقافة القانونية وتعزيز الوعي العام بالحقوق وبناء مجتمع متكامل قائم على العدل والمساواة.

وقال "نتطلع إلى مواصلة تعزيز الشراكة الإستراتيجية المتينة مع الجمعية لإنجاح مشروع إصدار الوثائق الحقوقية الخاصة بالمرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة، وتوسيع نطاق التعاون في العديد من المبادرات الرائدة التي تعود بالنفع على المجتمع الإماراتي تماشياً مع توجهات القيادة الرشيدة لدولة الإمارات."

من جانبه، أوضح محمد الحمادي بأن الهدف الرئيسي من إصدار الوثائق الحقوقية يتمثل في توعية المجتمع الإماراتي بالحقوق المنصوص عليها في دستور وقوانين دولة الإمارات، والتي يتوجب على كل مواطن ومقيم على أرض الدولة أن يكون على دراية كافية بها.

وأعرب عن ثقته بأن هذا المشروع سيكون له دور هام في تمكين المرأة والطفل وذوي الإعاقة من التغلب على كافة العقبات والمساهمة بفعالية في تنمية المجتمع المحلي وتحقيق النجاح في مختلف المجالات الحيوية.

وأضاف "تربطنا مع "معهد دبي القضائي" علاقة وطيدة وتعاون بئاء ينصب دوماً في خدمة الوطن وفي مصلحة كل مواطن ومقيم على أرضه. ويشرفنا العمل مع المعهد لإصدار الوثائق الحقوقية، سيما وأنه ساهم في إحداث نقلة نوعية

وكمية على مستوى التدريب القانوني والقضائي ونشر الوعي العدلي على نطاق واسع في المجتمع الإماراتي من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية مبتكرة وفق أفضل الممارسات الدولية وبما ينسجم مع المتطلبات المحلية.



أكدوا كل ما ورد في دراسة لجنة حقوق الإنسان.. خبراء ومقاولون: انتهاكات حقوق عمال البناء.. ما زالت مستمرة!

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ - 9 أغسطس 2011م

<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=253331&date=2011-08-09>

لجنة حقوق الإنسان تؤكد: الرواتب متدنية.. والسكن غير صحي.. ولا يوجد تأمين على غالبية العمال
د. المالكي أوضاع العمالة في شركات المقاولات أكثر مأساوية مما كشفت عنه الدراسة
الجلو: بعض الشركات تقوم بإيواء العمالة الهاربة لاستغلالهم في ظروف عمل صعبة
الجاسم: لابد من تشديد الرقابة على الشركات وإلزامها بتطبيق قانون العمل
المري: لا يمكن تعميم نتائج الدراسة على جميع شركات المقاولات
حسام سليمان:

أكد عدد من الخبراء والمقاولين أن أوضاع العمالة في غالبية الشركات تعتبر مأساوية بكل ما تحملها الكلمة من معنى، مشيرين إلى أن قانون العمل القطري كفل حقوق العمالة إلا أنه لا يطبق على الوجه الأمثل. واعتبر الخبراء أن السبب الرئيسي لانتهاكات حقوق العمال في قطاع المقاولات تحديدا يرجع إلى أن كثيرا من الشركات البدائية وغير المصنفة تقوم بإيواء العمالة الهاربة وتشغيلها واستغلالها في ظروف عمل لا إنسانية.
وأكدوا أن استمرار تدهور أوضاع العمالة سيكون له العديد من الآثار السلبية على المجتمع، مؤكدين أن حرمان العمال من رواتبهم على سبيل المثال قد يؤدي إلى تزايد معدلات جرائم السرقة التي لم يتعود عليها الناس في السنوات السابقة. وشددوا على ضرورة قيام وزارة العمل بتشديد الرقابة على شركات المقاولات والوقوف على أوضاع العمالة فيها والتأكد من توافر الاشتراطات الصحية في المساكن التي توفرها الشركات لعمالها، مشددين على ضرورة قيامها بالتأكد من توفير الخدمات الصحية والمعيشية التي يحتاج إليها العامل لكي يعيش حياة آدمية محترمة.
كما طالبوا بضرورة تطبيق القوانين الخاصة بالعمالة بكل صرامة للمحافظة على حقوقهم مع تشديد العقوبات على الشركات التي تقوم بإيواء وتوظيف العمالة الهاربة، مشيرين إلى أن هذه العقوبات سوف تمنع الشركات من استغلال العمال وحرمانهم من حقوقهم.

وكانت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد أكدت أن عمالة شركات المقاولات تعيش أوضاعا مأساوية من خلال الدراسة التي أجرتها على نحو 1114 عاملا تحت عنوان "أوضاع العمال غير المهرة في قطاع الإنشاءات في قطر" حيث أكدت الدراسة أن النسبة الأكبر من العمال يتقاضون أقل من 800 ريال شهريا، واعتبرت الدراسة أن هذه الأجور تعد زهيدة للغاية. وبالرغم من ذلك فإن نتائج الدراسة أكدت أن ما لا يقل عن 33.9% لا يحصلون على أجورهم بانتظام. وأكدت الدراسة أن الوضع السكني للعمال لا يراعي الشروط الصحية من جهة الكم والمساحة المخصصة لحياة الفرد الواحد، وأشارت إلى أن العمال يتكدسون في الغرف المخصصة لهم بحيث يتراوح عدد العمال الذين يتقاسمون الغرفة الواحدة بين 3 وأكثر من ستة أفراد، في حين يشترك كل 5 أو 6 عمال في حمام واحد.
وأشارت الدراسة إلى غياب سياسة الخدمات الاجتماعية الواضحة المعالم بالنسبة للشركات المستخدمة لليد العاملة غير الماهرة، استنادا إلى ما أكدته الغالبية العظمى من العمال بعدم وجود وحدات طبية أو خدمات صحية في مقرات السكن، الأمر الذي يثير الانتباه خاصة في ما يتعلق بالمخيمات السكنية التي تؤوي أعدادا كبيرة من العمال.

وقالت الدراسة ان 45 % من العمال يكلفون من قبل كفلائهم بأعمال إضافية غير التي تم التعاقد عليها وأن أكثر من ثلث هؤلاء لا يتقاضون عن ذلك أية تعويضات إضافية. وأظهرت الدراسة أن أكثر من نصف أفراد العينة يعملون بين 9 — 10 ساعات يوميا وهناك نسبة منهم تزيد على 17 % يعملون لفترة تتراوح بين 11 — 12 ساعة يوميا. وفي ما يتعلق بقانون العمل قالت الدراسة ان أصحاب العمل ابدوا رضاهم التام عن القانون وقالوا انه يراعي مصالح العمال وأصحاب العمل، كما أن من ايجابياته إلزام أصحاب العمل بدفع أجور العامل في مواعيد الزامه بدفع مكافأة نهاية الخدمة والاجازات حيث ربط تجديد رخصة الشركة بدفع جميع مستحقات العمال مما يساعد في الحد من عمليات النصب واستغلال العامل الضعيف.

أكثر مأساوية

ويؤكد الدكتور ماجد المالكي خبير في التنمية البشرية والصناعية أن أوضاع العمالة في شركات المقاولات أكثر مأساوية مما كشفت عنه الدراسة. وقال لا يوجد عامل يحصل على راتب يزيد على 800 ريال، مؤكدا أن الغالبية العظمى من العمالة يحصلون على رواتب لا تتجاوز 500 و600 ريال في الشهر. وفي ما يتعلق بالسكن قال ان مساكن العمال تفتقد أدنى معايير السلامة الصحية والبيئية، مشيرا إلى ان هناك بيوتا شعبية مكونة من غرفتين يعيش فيها أكثر من 50 أو 60 عاملا. وقال ان العمال يقفون طوابير طويلة أمام الحمامات نظرا لان الحمام يكون مخصصا لأكثر من 50 عاملا. وأكد ان كثيرا من الشركات لا تعطي العمال رواتبهم في مواعييدها ويستغلون العمال بشكل غير طبيعي نظرا لتأكدتهم من أن العامل لن يشتكي وإذا ذهب للشكوى فلن يستمع إليه أحد وسوف يكون مصيره التفتيش والسفر خارج قطر. وحول اسباب انتهاك حقوق العمال قال السبب الأول هو غياب الرقابة على تطبيق القوانين، مشيرا إلى ان قانون العمل وضع العديد من النصوص الرائعة التي تحفظ حقوق العامل في الأجور والسكن والرعاية الصحية والتأمين ضد مخاطر العمل ولكن المشكلة أن هذه النصوص لا تطبق على أرض الواقع. أما السبب الثاني من وجهة نظر الدكتور ماجد المالكي هو جشع شركات المقاولات ورغبة المقاولين في تحقيق ارباح خيالية، ورغم ذلك لا يمنحون العمال حقوقهم. وقال تكاليف انشاء بيت في قطر أعلى كثيرا من تكاليف انشاء بيت في بريطانيا ورغم ذلك تجد عمال البناء هناك يعيشون بشكل جيد لانهم يحصلون على رواتب جيدة ومعقولة في حين أن عامل البناء عندنا يحصل على راتب ضعيف للغاية. وقال لا لوم على المقاولين فهم يريدون تعظيم المكاسب ولكن اللوم كل اللوم على الجهات الرقابية التي تسمح لهم باستغلال العمال بهذا الشكل.

وشدد الدكتور المالكي على ضرورة تشديد الرقابة على شركات المقاولات لمنع استغلال العمال مع رفع مستويات الأجور حتى تتناسب مع مستويات الاسعار في قطر، بالإضافة إلى تحسين شروط السلامة في أماكن العمل وإلزام أصحاب العمل بتوفير الوجبات الغذائية للعمال والمياه الصالحة للشرب ودورات المياه، التدقيق على الشركات في مجال توفير اشتراطات المسكن للعمال وتوفير الخدمات الطبية ورفع درجة وعي العمال بحقوقهم وبقوانين العمل وبالجهات التي يلجأون إليها. ضد القانون

ومن جانبه يتفق المهندس أحمد الجولو رئيس جمعية المهندسين القطريين مع كل ماجاء في الدراسة من انتهاكات لحقوق العمال في شركات المقاولات. وقال ان قطاع المقاولات يمر بفترات نمو وفترات ركود وبالتالي فإن التزام شركات المقاولات بدفع مستحقات العمال يتوقف على مدى نشاط كل شركة والأعمال المسندة إليها، وأكد ان ما تفعله بعض شركات المقاولات مع العمال يتنافى مع القانون والقيم والدين والأخلاق، مشيرا إلى أن حقوق العامل يجب ان يلتزم بها الكفيل مهما تكن الظروف. وقال لا يجوز ان تتأخر الشركة في صرف رواتب العمال بأي حال من الأحوال. وأكد ان الأوضاع المأساوية التي يعيشها عمال شركات المقاولات تؤدي إلى هروبهم، مشيرا إلى أن هروب العمالة له العديد من الآثار السلبية على المجتمع. وأكد ان هذه الظاهرة تعتبر السبب الرئيسي لتزايد معدلات ارتكاب الجرائم والمخالفات التي لم يتعود عليها الناس في السنوات السابقة. وقال لا شك أن العمالة الهاربة ربما يكون لها دور أساسي في زيادة معدل الجريمة خاصة السرقات كنتيجة طبيعية لعدم توافر مورد رزق لهم بعد أن ضيقت عليهم شركاتهم واضطرتهم للهروب منها بسبب ضعف الرواتب أو سوء المعاملة وبالتالي فإن عشرات العمال من هذه الفئة يعيشون في حالة بطالة دائمة وهم يبحثون دائما عن أي وسيلة لتأمين قوت يومهم.

واعتبر المهندس الجولو ان السبب الرئيسي لانتهاكات حقوق العمال في قطاع المقاولات تحديدا يرجع إلى أن كثيرا من الشركات البدائية وغير المصنفة تقوم بإيواء العمالة الهاربة وتشغيلها واستغلالها في ظروف عمل لا انسانية. وأكد ضرورة قيام وزارة العمل بتشديد الرقابة على شركات المقاولات واجراء حملات تفتيشية على مساكن العمال للتأكد من مطابقتها للمواصفات والمعايير الصحية وكذلك التأكد من دفاتر ومستندات الشركة بانتظامها في دفع الرواتب وتوفير خدمات التأمين الصحي والتأمين الاجتماعي ضد مخاطر العمل وغيرها. وطالب شركات المقاولات بالالتزام التام بالعقود

المبرمة مع العمال وعدم تشغيلهم ساعات أكثر مما هو متفق عليه وفي حالة الزامهم بأعمال اضافية.

تنظيم السوق

أما المهندس يوسف الجاسم صاحب شركة مقاولات فيؤكد أن رواتب العمال في شركات المقاولات تعتبر جيدة جدا لعدة أسباب اولها ان هؤلاء العمال لا يجيدون أي مهنة فضلا عن انهم غير متعلمين وبالتالي فإن صاحب العمل يقوم باستقدامهم وتعليمهم اصول المهنة ويمنحهم مالا على ذلك. أما السبب الثاني هو ان هؤلاء العمال يعانون من البطالة في بلدانهم ولو وجدوا فرصة عمل فلن يحصلوا على ربع ما يحصلون عليه هنا في قطر.

وقال ان رواتب العمال تحدد وفقا للكفاءة والمهارة التي يجيدها، مؤكدا أن الفئة التي تحدثت عنها الدراسة عبارة عن عمالة غير متعلمة ولا تجيد عمل أي شيء. ورفض المهندس الجاسم تماما ان يتم تشغيل العامل ساعات اضافية دون أن يحصل على مقابلها المادي كما استنكر تأخر بعض الشركات في دفع رواتب العمال او أكل حقوقهم، مشيرا إلى ان بعض الشركات تتأخر في صرف رواتب العمال لظروف خارجة عن ارادتها نظرا لتأخر الدولة او الجهة صاحبة المقولة في دفع مستحقات الشركة وبالتالي فإن المقاول نفسه في هذه الحالة يعاني من نقص السيولة وبالتالي لابد أن ينعكس كل ذلك على العمال...وفي ما يتعلق بضوابط ومعايير السكن قال ان بعض الشركات لا توفر مساكن آدمية لعمالها وهذا يحتاج إلى تدخل من قبل وزارة العمل لاجبار جميع الشركات على توفير مساكن صحية لعمالها.

وأكد المهندس الجاسم أن جزءا كبيرا من استغلال العمالة يرجع إلى أن سوق الاستقدام يفتقد نوعا ما إلى التنظيم وهو الأمر الذي يتسبب في العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية. وقال ان هناك أكثر من طريقة لتحويل على القانون بهدف استقدام العمالة بشكل غير شرعي. وأضاف أن قانون العمل وضع معايير محددة وضوابط معروفة لاستقدام العمالة إلى السوق القطري. وقال الكارثة أن هؤلاء يقومون باستقدام العمالة الأجنبية دون الالتزام بأية ضوابط أو معايير وفي حالة هروب هذه العمالة أو ارتكابها أية مخالفات لا يجد صاحب العمل أي مرجعية يشتكي إليها. ويؤكد أن عدم وجود قانون يمنع الشركات من التعامل مع تجار "الشنطة" هو السبب في استقدام عمالة غير شرعية وهو ما يعني امكانية استغلال هذه العمالة دون ان تمنحها حقوقها. وقال ان اول خطوة لمنع استغلال العمال لابد أن تبدأ من قيام وزارة العمل بإصدار قرارات أو تعليمات صارمة تجبر الشركات القطرية الكبيرة والصغيرة الحكومية والخاصة على عدم التعامل إلا مع مكاتب استقدام العمالة المرخصة والمعتمدة، مؤكدا أن هذا الإجراء من شأنه ان يحد كثيرا من ظاهرة العمالة الهاربة وبالتالي من انتهاك حقوق العمال...وأكد المهندس يوسف الجاسم أن 90 % من المشاكل العمالية كالنشر والهروب وظاهرة العمالة السائبة كلها ظواهر ناتجة عن عدم تنظيم عملية استقدام العمالة، هذا بالإضافة إلى أن انتشار جرائم السرقة والانحرافات الأخلاقية والسلوكية كلها إفرازات طبيعية لعدم تقنين أوضاع استقدام العمالة من الخارج. وشدد على ضرورة قيام وزارة العمل بتشديد العقوبات على الشركات التي تقوم بإيواء وتوظيف العمالة الهاربة، مشيرا إلى ضرورة توقيع غرامات كبيرة عليها في حالة ثبوت هذا الأمر عليها في المرة الأولى على ان يتم شطب سجل الشركة في حالة ارتكابها لهذه الجريمة في المرة الثانية، مشيرا إلى ان هذه العقوبات سوف تمنع الشركات من ايواء العمالة الهاربة ومن ثم سوف تخففي كافة الانتهاكات التي تحدث في حقوق العمال.

التعميم خطأ

ومن جانبه يؤكد جابر المري مقاول ان ما خلصت إليه الدراسة يحدث في بعض شركات المقاولات المبتدئة وغير المصنفة، وقال لا يمكن تعميم هذه النتائج على جميع شركات المقاولات، مشيرا إلى ان هناك العديد من الشركات المحترمة التي تحافظ على حقوق عمالها وتقوم بتسكينهم في أماكن تتوافر فيها الاشتراطات الصحية. وأكد أن جميع الظواهر التي تحدثت عنها الدراسة موجودة بالفعل ولكنها تقتصر فقط على الشركات قليلة الامكانيات، مشيرا إلى أن قطاع المقاولات يوجد به حاليا كثير من شركات المقاولات البدائية وغير المصنفة ليس لديها مهندسون أو محاسبون أو عمالة فنية مدربة على العمل في هذا القطاع. ويضيف أن مثل هذه الشركات تعيش على "خطف" عامل من هنا وعامل من هناك لتنفيذ المشروعات التي تسند إليها، مشيرا إلى أن هذه الشركات تقوم بإغراء العمال وتشجيعهم على الهروب أو توافق على ايوائهم وتوظيفهم بعد هروبهم من الشركات التي استقدمتهم لاي سبب من الأسباب. وقال ان تشغيل العمالة الهاربة يعطي مثل هذه الشركات الفرصة لاستغلالها، مشيرا إلى ان هذه العمالة تعلم تمام العلم ان وضعها غير قانوني وبالتالي لن يستطيع أي عامل الشكوى لإدارة العمل أو غيرها من الجهات المعنية.

وحول أسباب هروب العمال قال بعض الشركات الصغيرة وغير المصنفة تقوم بإغراء العمال وخاصة الفنيين المهرة للهروب من شركاتهم والعمل لديها. وقال ان امتناع الشركات عن ايواء وتوظيف العمالة الهاربة سوف يساهم بشكل كبير في حل هذه الظاهرة. ويشدد على ضرورة قيام وزارة الداخلية والعمل بتكثيف الحملات التفتيشية على المشاريع وورش

العمل ومناطق تجمعات العمال للوقوف على مدى التزام الشركات بالامتثال عن تشغيل العمالة الهاربة، وكذلك التأكد من التزام الشركات بمنح العمال حقوقهم المادية والتفتيش على مساكنهم للوقوف على مدى مطابقتها للمعايير المنصوص عليها في قانون العمل. وقال ان نصوص قانون العمل تكفل جميع حقوق العامل ولكنها تحتاج إلى تفعيل من خلال تشديد الرقابة والتأكد من تنفيذ الشركات للقوانين والتعليمات التي تحد استغلال العمال.



الجهل بالقوانين وعدم المعرفة بإجراءات التقاضي يضيعان حقوق المرأة

المصدر: جريدة الرأي الاربعاء 10 رمضان 1432 هـ - 10 أغسطس 2011م

http://www.alrai.com/pages.php?news_id=418417

عمان - سمر حدادين - بعد عشرين عاما من الزواج وقبولها الاستمرار مع زوجها العقيم، وجدت لمياء نفسها مطلقة بدون بيت أو عمل، فقد خسرت كل شيء، ولم يشفع لها أنها ضحت بأموالها لتسانده بمحنته. وتقول لمياء أنها قبلت بوضع زوجها وكانت تعيش حياة زوجية مستقرة، إلى أن أصيب زوجها بمرض اعتقد هو وعائلته أن أجله قد دنى، فقرر أن يطلقها حتى يحرمها من ميراثه رغم أنه مقتدر ويملك عقارات وأموالا تقدر بالملايين - على ما قالت لمياء-.

وأضافت انه بعد أن مضى عمرها أصبحت إنسانة بلا مستقبل أو دخل يؤمن لها حياتها، وكل ما حصلت عليه هو مبلغ 2500 دينار تعويضا عن الطلاق التعسفي.

وتتساءل «ماذا أفعل بهذا المبلغ.. لا أريده لن يعوضني عن عمري الذي ضاع ولا يرمم الأثر النفسي الذي تركه جحود زوجي... هل يوجد قانون يمكن أن ينصفني؟».

سؤال لمياء أثار في نفس أم محمد تساؤلات عديدة فهي تنتظر معجزة لتنفذها بعد أن تراكت القضايا التي رفعتها ضد زوجها والتي وصلت إلى خمسين قضية ما بين نفقة وحضانة ومشاهدة... الخ.

فيما ميس التي لا يتجاوز عمرها الثلاثة والعشرين عاما تصرخ من يساعدها باحتضان ولديها (4 أعوام وعامين)، فهي لم تعد تقوى على الانتظار لحين انتهاء اجراءات التقاضي، وصدر الحكم... وتتساءل «ألا يوجد وسيلة تساعدني باحتضانهما.. فقد اشتقت لهما»..

نهى تعبت من التنقل بين المحاكم الشرعية للحصول على قرار حكم بالاستزارة لتتمكن من رؤية أولادها الأربعة، فهي تقول «لولا دعم والدي وأشقائي لما صمدت عاما وأنا أتابع قضيتي»، لافتة إلى أن نظرة المجتمع وخوف الأهل على بناتهم تمنع العديداً من التوجه إلى القضاء.

أما ثناء فما زالت تحاول الحصول على وثائق بناتها من طليقها لتتمكن من تسجيل الكبرى في الجامعة، وتتابع الإجراءات والمعاملات المطلوبة منها.. لكن دون جدوى.

ومثلها رهن فقد تعبت إلى أن حصلت على دفتر العائلة وشهادة ميلاد ابنها من طليقها.. الذي يستخدم كل الطرق للتهرب من دفع النفقة.. وهو ما تعاني منه فاطمة التي حصلت على حكم نفقة لأولادها يقدر بمائة وعشرة دنانير، ومع ذلك لا تحصل على المبلغ بانتظام...

ما سبق بعض شهادات قدمتها نسوة خلال حلقة نقاشية في جمعية المعهد الدولي لتضامن النساء، حول معاناتهن إما لجهلن بالقوانين أو لعدم معرفتهن بإجراءات التقاضي وكيفية الوصول إلى العدالة.

فالجهل بالقوانين وعدم القدرة على الوصول إلى العدالة، متلازمان إن عانت منهما المرأة تخسر حقوقها وتدخل دوامة من تعقيد الإجراءات وصعوبتها، فضلا عن أن قصور القوانين عند التطبيق يزيد من معاناتها، ما يدعو إلى توعية النساء بالقوانين وبحقوقها، إلى جانب ضرورة إعادة النظر بالتشريعات.

وهو ما أكدت عليه رئيسة جمعية المعهد الدولي أسى خضر التي قالت أن المعهد يحضر لدراسة استكشافية حول دراسة تتعلق بتوفير المساعدة القانونية للمرأة، وتنفيذ الأحكام القضائية في إطار الوصول إلى العدالة من منظور النوع الاجتماعي معيقاتها ومشاكلها.

وبينت أن المقصود بحق الوصول للعدالة هو نظم تمكن الإنسان من الوصول إلى جهة تنصفه، إذا كانت هناك جهة اعتدت على حقوقه، مشيرة إلى أن له إجراءات ستبحث الدراسة إن كانت صديقة للمرأة أم لا.

وشددت خضر على ضرورة توعية المرأة بالقوانين وإجراءات التقاضي، وتوفير الاستشارة القانونية الأمنية لها، أي الصادقة لا تلاعب ولا ماطلة، كي تحظى بحقها بالإنصاف والعدالة، لافتة إلى أن اللقاء عقد بغية الخروج بتوصيات عملية لتعزيز دور المجتمع المدني في مواكبة تطوير الخدمات وبناء مؤشرات قياس على مدى التقدم في هذا المجال. وتعتمد على منهجية الدراسة بالمشاركة من خلال المناقشة ضمن مجموعات متخصصة أو مستفيدة.

واقترحت خضر تخصيص غرف إما في البلديات أو بالمحاكم النظامية أو الشرعية، لتقديم استشارات قانونية مجانية للنساء يقدمها خريجو القانون تكون جزءا من فترة التدريب للحصول على إجازة المحاماة.

ونوهت إلى الصعوبات التي تواجه مقدمي خدمات المساعدة القانونية، إذ تقول أن استمرارية تقديم الخدمات تصطدم بعدم توفر التمويل، مقترحة أن يتم استيفاء مبلغ رمزي كرسوم للتقاضي، مشددة على ضرورة التنسيق بين جميع الجهات العاملة بهذا الإطار.

وقدم خبراء شاركوا بالحلقة عدة توصيات ومقترحات لتعزيز الخدمات القانونية وحقوق الوصول للعدالة، وهم مدير إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل العميد وضاح الحمود، وقاضي محكمة الجنايات القاضي عوض أبو جراد، ومحامون وإعلاميون.

ودعا العميد الحمود إلى حصر المشاكل التي طرحت في الجلسة ومناقشتها مع الجهات المعنية، من أجل وضع إستراتيجية تساعد النساء بالوصول إلى العدالة والمساعدة القانونية.

من ناحيته شدد القاضي أبو جراد على أهمية تحقيق العدالة سواء أكانت بالنظامي والشرعي، وتوحيد القضايا المرتبطة مع بعضها البعض بغرفة قضائية واحدة.

وطالب الخبراء بتأهيل القضاة الشرعيين، وعقد دورات لشرح القوانين خاصة الجديدة منها لتوضيح الإجراءات، وإعداد نشرات تحتوي على مواد توعية بالقوانين والإجراءات للنساء بلغة سهلة وبمبسطة يتم توفيرها بالمحاكم الشرعية والنظامية.

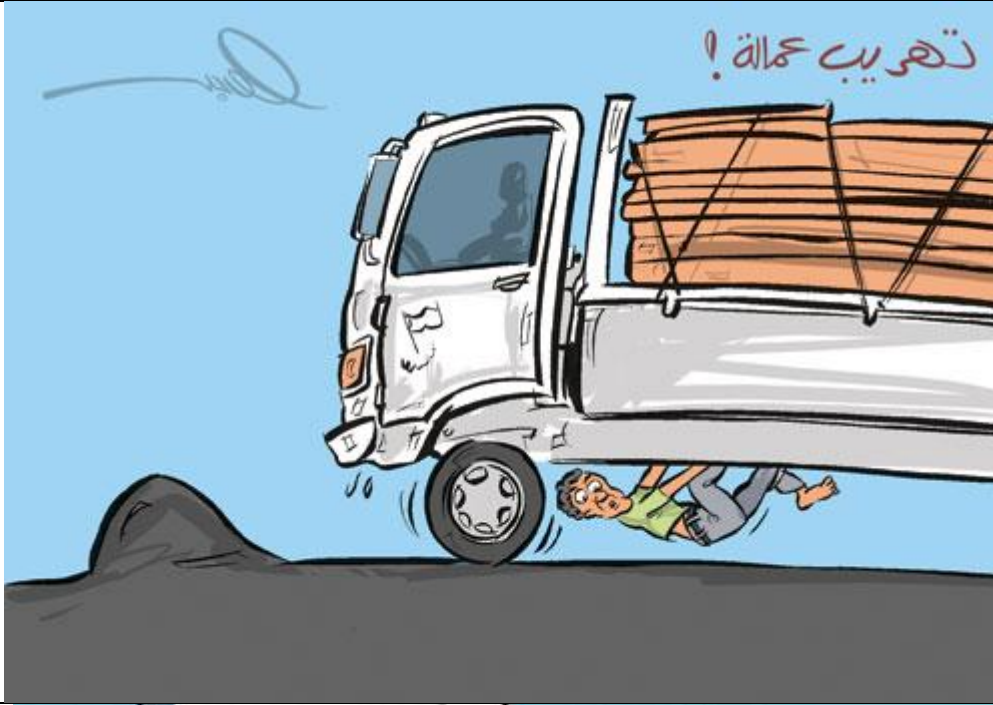
ودعوا إلى تفعيل صندوق النفقة، وتعديل قانون الحماية من العنف الأسري، وبأن تخضع قرارات التنفيذ للتمييز، وإعداد أسبائنة لحصر المراجعات للمحاكم والتنفيذ القضائي، لقياس الوضع من الميدان.

وطالبوا باستصدار مشاهدة مستعجلة باعتبار أن الفترة الفاصلة ما بين دعوة المشاهدة والحكم فترة ظالمة، وبتخصيص غرف خاصة في المحاكم للمشاهدة للحالات النادرة، وإيجاد سلطة على التفتيش بالعمل والضمان الاجتماعي عوضا عن اللجوء إلى التقاضي.

وإلى حين أن تنجز الدراسة.. ستبقى لمياء وزميلاتها يكابدن على القوانين تساندهن بالخروج من معاناتهن.



كاريكاتير



AL-JAZIRAH
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الجمعة 5 رمضان 1432 هـ - 5
أغسطس 2011 م
<http://www.al-jazirah.com/20110805/cartoontoon.htm?pic=haged.jp&nam=g&haged=6567&sms>



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن
الأحد 7 رمضان 1432 هـ -
7 أغسطس 2011 م
<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2158>



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن
الاحد 7 رمضان 1432 هـ -
7 اغسطس 2011م
<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2161>



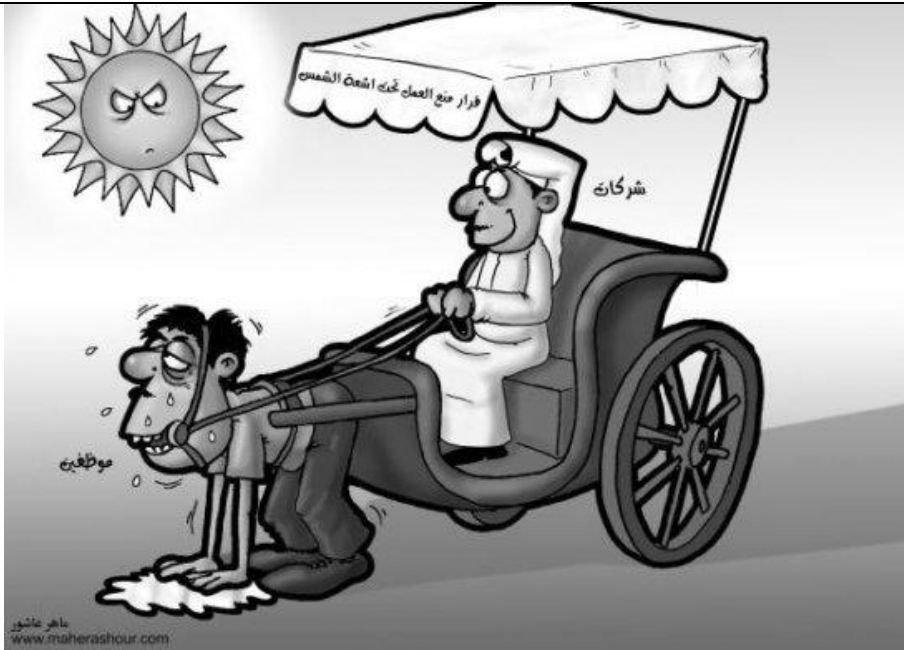
الحياة
AL HAYAT

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 8 رمضان 1432 هـ -
8 اغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295613>



المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 8 رمضان 1432 هـ
- 8 أغسطس 2011 م
http://www.aleqt.com/2011/08/08/article_567435.html



المصدر: جريدة الحياة
الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ
- 9 أغسطس 2011 م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/295899>



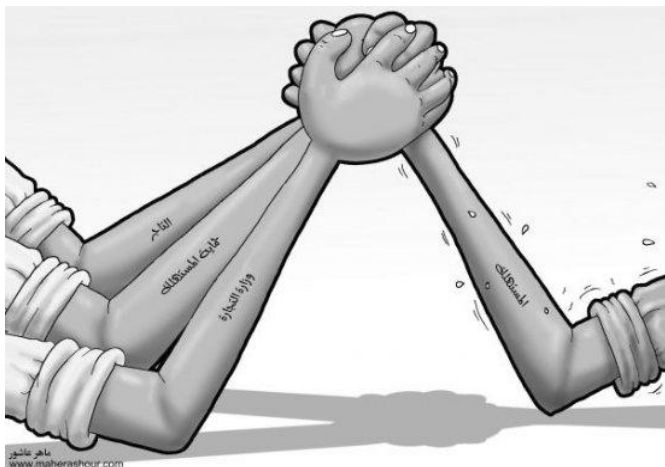
الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن
الثلاثاء 9 رمضان 1432 هـ
- 9 أغسطس 2011 م
<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=2171>



الحياة
AL HAYAT

المصدر: جريدة الحياة
الأربعاء 10 رمضان 1432 هـ
- 10 أغسطس 2011 م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/296250>



المصدر: جريدة الحياة
الأربعاء 10 رمضان 1432
هـ - 10 أغسطس 2011م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/296240>